

مَجْلَدُ الْعَرَبِيَّةِ

٤

الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة
دراسة تفسيرية

تأليف

دكتور/ محمد عبد السلام الزمر

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار مصر للنشر والتوزيع

٢١ شارع نصر المنيع من شارع الميادين بالتحرير

تليفون: ٩٨٦٥٥٣

القاهرة



مَجَالُ الْعَرَبِيَّةِ

٤

الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية

تأليف

دكتور محمد عبد السلام زكريا

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار مصر للطباعة

٨ شارع لحي المنير من شارع الميادين بالتصنيف

تليفون: ٩٨٦٥١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق

وانت خير الفاتحين » •

صدق الله العظيم

إهداء

إلى الذى ألف « الكتاب » فى نحو العربية ، خدمة للغة القرآن الكريم ، غسماه النحويون « قرآن النحو » .

إلى من برهن أن العربية ليس بباب ولا بأم ، وإنما هى لسان ، من تكلم به فهو عربى .

إلى الذى غسر العربية بالعربية ، وغر منها إليها ، فوسعته ، وأمدته بروح منها .

إلى الفارسى العاشق للعربية ، لغة القرآن ، والإسلام ، والمسلمين ،

إلى « سيوييه » ، وشيخه « الخليل بن أحمد » وتلاميذهما من مبكرى النحاة الذين تعمقوا تراكيب العربية ، واستخلصوا أسرارها ، فخلصت لهم .

إلى النحاة التعليليين والشراح الذين بسطوا قواعد نحو العربية ، فتحولت الدراسة التركيبية على أيديهم إلى نشاط « شكلى » بحث .

إلى بعض لغويينا المعاصرين الذين يأخذون فكرنا النحوى العربى بما انتهى إليه نحائنا الشكليون فقط .

إكبارا للأوليين ، وإبرازا لجهود الآخرين ، وأملأ فى تعديل موقف بعض المعاصرين .

أهدى هذه الدراسة :

محمود شرف الدين

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٩-١٩٨	بدائل حروف الجر	هـ	إهداء
٢١٣-٢١٠	تعقيب	و- ز	صفحة المحتويات
٢٢٧-٢١٤	النصب على نزع الخافض	ح- فا	مقدمة
٢٣١-٢٢٧	في القرآن الكريم	١٦ - ٣	بداخل
٢٣٥-٢٣١	المفعول لأجله	١٠٢-١٧	الفصل الأول
٢٤٠-٢٣٦	المفعول معه		ملاحح منهج
٢٥٣-٢٤٠	المفعول فيه		البدائل والعلاقات
٢٥٦-٢٥٣	الحال	٢٢-١٨	المعنى والتحليل
٢٦١-٢٥٦	التمييز	٦٨-٢٢	المعنى الفعلي
٢٦٣-٢٦١	كفايات العدد	١٠٢-٦٨	الفصل الثاني
٢٦٨-٢٦٣	تهام الاسم		الحالة والنسبة
	الفصل الخامس	١٣٠-١٠٣	الإعراب والمعاني
٣٤٨-٢٦٩	الفعلية في الاسمية	١١٧-١٠٦	النسبة والتطريز
٢٨١-٢٧١	التقارب بين نمطى الإسناد	١٢٣-١١٧	النسبة والتفسير
٢٨٩-٢٨١	المعنى الفعلي في الخبر	١٣٠-١٢٣	الفصل الثالث
٢٩٢-٢٨٩	المعنى الفعلي في مبتدأ	١٦٤-١٣١	المفعول المرفوع
٢٩٦-٢٩٢	المعنى الفعلي في الجملة	١٣٧-١٣١	تسميات
	المعنى الفعلي في العناصر	١٣٩-١٣٧	موازنات
٣٠٥-٢٩٦	الباقية	١٤٢-١٣٩	الإسناد إلى المفعول
	الحركة الإعرابية ونوع		الإسناد إلى الفاعل
٣٢٢-٣٠٥	الجملة	١٤٩-١٤٢	أو المفعول في القرآن
٣٤٨-٣٢٤	الاشتغال	١٥٣-١٤٩	أولويات
	الفصل السادس :	١٥٩-١٥٣	التضارع
٤٥٨-٣٤٩	الاسمية في الفعلية	١٦٤-١٥٩	« سيبويه » والتضارع
٣٥٤-٣٥١	النسخ		الفصل الرابع
٣٧٣-٣٥٣	الفعلية في كان واخوتها	٢٦٨-١٦٥	النصب والجر
٤٠٤-٣٧٣	خصائص تركيبية	١٦٩-١٦٥	بدائل
٤٠٨-٤٠٤	من التهام إلى النقصان	١٧٦-١٦٩	حالات ثلاثة
٤١٢-٤٠٨	كان وضمير الشأن	١٨١-١٧٦	بين النصب والجر
٤٢٧-٤١٢	تفسير إعراب		النصب مع لا النافية
	صورة رفع ونصب مع	١٨٤-١٨١	للجنس
٤٢٨-٤٢٧	النفي	١٨٦-١٨٤	نصب وجر مقابل رفع
٤٣٠-٤٢٨	الاختصاص والمعنى	١٨٦-١٨٤	حذف العائد
٤٣٣-٤٣٠	تطريزات	١٩٨-١٨٦	المفعول حكما

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٨١-٤٧٥	متوازيات	٤٣٥-٤٣٣	زيادة البناء
٤٨٢-٤٨١	إن والطاقة الفعلية	٤٣٧-٤٣٥	شروط
٤٩٣-٤٨٢	المتدا المركب	٤٣٩-٤٣٧	أخوات أخريات
٤٩٩-٤٩٣	لا النائية للجنس	٤٤٤-٤٣٩	امتداد الجبلية
٥٠٨-٤٩٩	النداء	٤٤٩-٤٤٥	الفعل المركب
٥١٢-٥٠٨	مشابهات	٤٥١-٤٤٩	خصائص تركيبية
٥١٣-٥١٢	لا + اسم + خبر = مبتدا + خبر	٤٥٨-٤٥١	بين الاسمية والفعلية
٥٢١-٥١٣	لوازم التركيب	الفصل السابع	
٥٢٢-٥٢١	خاتمة	٥٢٢-٤٥٩	إن وأخوتها والمبتدا المركب
٥٢٤-٥٢٣	ثبت المراجع	٤٦٥-٤٦١	مشابهات
٥٢٦-٥٢٥	تصويب	٤٧٠-٤٦٥	إن في كتاب سيبويه
		٤٧٥-٤٧١	الرفع والتخفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد خاتم النبيين ، أرض اللهم عن الصحابة والتابعين وتابعيهم
إلى يوم الدين • بارك اللهم لنا في خريتنا وعلمنا ، وانفعنا وانفسح
بنا يا إله العالمين •

وبعد ..

هذه هي الحلقة الرابعة في سلسلة « نحو العربية » كانت الأولى
عن « المركب الاسمي » ، والثانية عن « جملة الفاعل بين الكم
والكيف » ، والثالثة عن « الفعليات » أما هذه فعن « الإعراب والتركيب
بين الشكل والنسبة » دراسة تفسيرية « نسأله تعالى الهداية والرشد
والبركة •

لم يحصر الفكر العربي النحوي نفسه على دراسة ما أسميه
« التركيب الخارجي » للغة ، ذلك الذي تصوره مجموعة من الرسوم
الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية ، والترتيب الحر أو المقيد ،
والمطابقة المطلقة أو الجزئية ، والترابط بين عناصر التركيب عن طريق
الرصف ، أو بعض الأدوات ، بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أسميه
« التركيب الداخلي » الذي قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرسوم
السابقة ، تلبية لما أسميه « روح التركيب » المستمد من المعنى ، ونسبة
ما بين العناصر •

وقد حاول هذا البحث أن يفسر الإعراب ، والعلاقة بين نمطي
التركيب الإسنادي (الفعلي والاسمي) على ضوء من هذا المنهج الزدوج

النظرة ، الثنائى الطابع : فذهب إلى أن تراكيب العربية تحفل بشئ، كثير من البدائل والتوازيات والتقابلات ، مما يسمح بوجود « الوسيطيات » ؛ فهناك — مثلا — الاسم الخالص ، والفعل الخالص . وما هو بين بين ، والشكل التركيبى لبعض الجمل قد يلحقها بالنمط الفعلى ، لكن نسبة ما بين عناصرها المفردة تجعلها تولى وجهها نحو النمط الاسمى ، المفعول الأول فى مجموعة « أعطى » .

فبعض التراكيب تقدم لنا « الفعلية » فى إطار اسمى ، وأخرى تقدم « الاسمية » فى إطار فعلى .

وعلى المعنى تقع المسئولية الكبرى فى التقريب بين النصب والرفع ، أو بين النصب والجـر — مثلا — ، وفى عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية التى تتقاسمها — عادة — حالات إعرابية تبدو — شكلا — مختلفة، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة فى الصيغة والمحدول . وهذا هو ما تعكسه عبارة ترددت كثيرا فى ثنايا هذا البحث ، ومفادها أن الشكل قد يتغير لكن النسبة تبقى وتثبت . وكلمة « الشكل » يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ذات حالات إعرابية معينة ، أما كلمة « النسبة » فغيراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتمسابه معنى « المفعولية » ، أو معنى « الإضافة » ، كما يراد بها ما بين طرفى الجملة فى نمطى التركيب الإسنادى من علاقة ، أو قد يراد بها معنى داخلى غير ما يشير إليه الضبط الإعرابى لكلمة من الكلمات فى الجملة ؛ بحيث يمكن القول بأن « الشكل » قد يشير إلى موقع ووظيفة ، أما المعنى فـيشير إلى نسبة وحقيقة ، كما فى تمييز « النسبة » — مثلا — ، أو المفعول الأول فى مجموعة « اعطى » .

وما سماه « سيبويه » بالمفعول المرفوع ، أو ما سماه المتأخرون بتائب الفاعل من خير أمثلة ثبات النسبة مع تغير الحالة ؛ فمعنى المفعولية موجود مع الرفع ، كما كان مع النصب ، وتسمية « سيبويه » تجمع بين

الشكل « الرفع » والنسبة « المفعولية » • ومن هذا أمثلة التنازع
فالأسمان المتنازع عليهما يصلح كلاهما للنصب على المفعولية ، والرفع
على الفاعلية ، فالمرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى أيضا ، والمنصوب
لفظا ومعنى مرفوع معنى كذلك •

وتبدى تراكيب العربية تشابها كبيرا ، وقربا حميمة بين حالتى
النصب والجر ؛ إذ يجوز نصب كثير من الأسماء وجرها فى التركيب
الواحد • وقد رأى النحويون أن النصب — فى علاقته بالجر — كان هو
الأصل ؛ فالمرور مجرور لفظا ، منصوب محلا •

ويبدو أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينا ، كانت
قد أتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ؛ حتى إن النحويين ظنوا أن
حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت
إلا غطاء لها ، وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة،
منها حروف المعانى التى يرتبط قسط لا بأس به منها بالحالات الإعرابية
المعينة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة
مقالية وحالية — كانت تتجه إلى التخفيف من الإعراب • وهذا — فى
نظرى — سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين فقط لحالات الإعراب الثلاثة
لكثير من الأسماء ، علامة للرفع ، وأخرى للنصب والجر (المثنى ، جمع
المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الممنوع من الصرف) •

والتعدية بحرف الجر تقسيم للتعدية بالهمزة ، والتضعيف ، وذلك
سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر • ويبدو أن الأصل
فى التعدية كان عن طريق حرف الجر ؛ فكثير من المفاعيل ينصب على
معنى حروف جر (به ، له ، فيه ، معه ، منه) ، كما أن حرف الجر
لا يزال يستعمل مع معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه ، ومعمول
المشتقات من الأفعال المتعدية •

وتتخفف العربية من حرف الجر على ثلاث طرق ، إما بذكر بديل له ، أو بعدم ذكر بديل ، وجر الاسم كما كان يجر مع وجوده ، أو عدم ذكر البديل ونصب الاسم ، فيبدو الاسم المنصوب عن طريق نزع الخافض شيئا بأخيه الذى ولد منصوبا ، لكن النحويين العرب حرصوا على تبيين الفرق بينهما بطريقة تدفع شدة علم العربية إلى إكبارهم ؛ فالنصب على نزع الخافض كان عندهم في محل وسط بين المفعول به الخالص ، والأسماء المجرورة الخالصة .

وثبات النسبة لا يلحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلية فقط ، بل يلحظ كذلك في التقارب بين نمطى تركيب الإسناد ، وهذا أمر أدركه النحويون العرب ، مما يؤذن بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرفي الإسناد في النمطين منهم إلى رصف الملامح الشكلية فالخبر — مثلا — في الجملة الاسمية متأخر في الوجود — شكلا — ، لكنه متقدم في القصد والنسبة ؛ لأنه محط الفائدة ، وهذان هما الاعتباران اللذان يتوزعان أفكار هذا البحث : اعتبار الشكل (مبتدأ + خبر) واعتبار النسبة (خبر + مبتدأ) . وعن طريق الاعتبار الأخير يتقارب نمط التركيب ، ويصبح لقول النحويين إن المبتدأ والفاعل مرفوعان على « الفاعلية » مدلوله ومغزاه .

وفي ضوء من هذا التقارب كذلك ، يمكن الحديث عن المعنى الفعلى في الجملة الاسمية ، وهو معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطي غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو يحصل عليه إما من المبتدأ فقط ، أو من الخبر فقط ، أو من الجملة كلها ؛ فالتركيب — إذن — ينتمى شكلا إلى نمط معين وينتسب نسبة إلى نمط آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية لنمط جملة المبتدأ والخبر ؛ فالمبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر ، أو الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يجد خبرا ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتركيب الإسناد .

واستخلاص المعنى الفعلى من الجمل الاسمية ، لا يصحبه تغيير شكلى فى العناصر المفردة • وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، فبدت الجملة الاسمية وقد حاربت عنصرا مفردا فى جملة فعلية •

وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر فيها ، وفعلية إن نصب ذلك العنصر ، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار ، والنصب يحمل معنى التغير والانقطاع • وغالبا ما يصحب هذا التخفف من الأعمال وهو أمر مبناه على التسهيل ؛ فإن العرب لما لم تلتزم نفسها بوضع تركيبى معين : جملة فعلية أو اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها ، فاعتبرت مرة من نمط ، وأخرى من نمط آخر ، تبعاً للحركة الإعرابية ؛ لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى ، يكادان يحلان محلا واحدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويا •

وباب الاشتغال فى النحو العربى يمثل عندى ظاهرة تركيبية ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية » والرفع أمانة « الاسمية » • والفرق بين الاشتغال والأمثلة الأخرى ، أن مبرر النصب على « الفعلية » والرفع على « الاسمية » فيها هو التخفف من الفعل ، أما فى الاشتغال فإن الفعل يوجد ، لكن الازدواجية فى الإعراب ، والثنائية فى النمط التركيبى مردهما إلى تأخر الفعل عن الاسم واشتغاله بضميره أو بملاسه •

ورفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحثت ؛ لأن المعنى يبقى على المفعولية تماما ، كما يرفع المفعول به لثباته عن الفاعل والمعنى باق على المفعولية ، أو ينصب الخبر فى باب « كان » ، أو ينصب الاسم فى باب « إن » والمعنى باق على « العمدية » ؛ فالشكل قد يتغير ، لكن النسبة بين العناصر تبقى وثبتت •

وبلغت نظر شدة علم العربية أن النحويين المراح خاصة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بوبوا لنواسخ الابتداء والخبر فى مكان وسط

بين جملة المبتدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل ، وجاءت تقريراتهمم
التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التقويم الثلاثي .

فالإطار التركيبي الشكلي لجملة المبتدأ والخبر مع النواسخ الفعلية
يلحقها بجملة الفعل والفاعل والمفعول مرة (كان - كاد) وجملة الفعل
والمفعول والفاعل أخرى (إن ، لا النافية للجنس) ، وجملة الفعل
والفاعل والمفعول والمفعول مرة ثالثة (ظن) ، لكن العلاقة الداخلية بين
عناصر الإسناد الرئيسي في جمل النواسخ تختلف اختلافا جوهريا عن
العلاقة بين عناصر جملة الفاعل بأنماطها السابقة ، فهذه الجمل - إذن -
صورة تركيبية فعلية لتراكيب اسمية ؛ فنسيج التراكيب اسمي ، ملون مع
النواسخ بألوان فعلية شتى أظهر ما تكون عليه مع كاد ، وظن ، وكان
بالترتيب السابق لأسباب تكفل البحث بإبدائها .

جمل النواسخ - إذن - تنتمي شكلا إلى جملة الفعل والفاعل ،
لكنها تنسب عمقا وحقيقة إلى جملة المبتدأ والخبر ، وقد بدا هذا
الجمع بين اعتباري الشكل والنسبة في أن « سيبويه » ألحق مرفوع
« كان » مرة بالفاعل ، وأخرى بالمفعول الأول مع « ظن » ؛ وهذا هو
المنهج الذي أرتضيه في الدراسة النحوية التركيبية ، المنهج المزدوج
المهمة الذي يصف التركيب من الخارج بغية تحديد إطاره ونمطه ، ثم
ينفذ بعد هذا إلى ما في داخل الإطار بغية رسم العلاقات وتحديد النسب،
المهمة الأولى تركز اهتمامها على الشكل ، أما الثانية فتستضيء بما
عليه روح التركيب ونفسه ؛ فاسم « كان » كالفاعل شكلا ؛ لأنه مرفوع
مثله ، لكنه « روحا » ونسبة بالمفعول الأول مع « ظن » وإن كان
الأخير منصوبا ؛ لأنهما ملحقان بالمبتدأ .

ومن حيث الأثر الدلالي أو المعنوي الذي تكتسبه الجملة بدخول
الناسخ لاحظت أن « كاد » - مثلا - تقدم ما يمكن تسميته « بالفعل
المركب » ؛ لأنها تتداخل مع خبرها الفعل المضارع في وحدة دلالية
فعلية ، فجانب الحدث في الجملة مزيج من كاد والخبر . وكان « الرضى »

(ن)

قد ذهب إلى أن « كان » مع خبرها يشكلان وحدة واحدة ، وبهذا تفترق عن الفعل المتعدي نحو « ضرب » واللازم نحو « ذهب » ؛ إذ جانب الحدث معهما بسيط لا مركب •

ومن حيث الأثر الإعرابي للنواسخ ، أثبتت مصادر النحو الأولى أن جمل النواسخ صور بحيلة عن :

ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النواسخ كانت تدخل على الصورة السابقة ، ثم تخفف من الضمير فتولدت الصور التطريزية التالية :

١ - رفع + نصب مع كان

٢ - نصب + رفع مع إن

٣ - نصب + نصب مع ظن

وهي الاحتمالات التركيبية البديلة لصورة :

رفع + رفع مع جملة المبتدأ والخبر

وقد فسرت هذه الصور التطريزية على أن المنصوب مع « كان » أشبه المفعول به مع نحو « ضرب » والحال مع نحو « ذهب » ؛ لبعضهم أعربه حالا ؛ لتصبح الجملة عنده فعلية خالصة •

ولما نصب المبتدأ مع « ظن » نصب معه الخبر مطابقة له ؛ لأنه هو هو - ذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتدأ ؛ لأنهما سواء - •

لم يبق - إذن - من الصور البدئية المحتملة عقليا في مقابل صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب مع الرفع ، وهذا هو ما كان مع « إن » •

كما يمكن أن يفسر نصب اسم « إن » على أنه نتيجة لتركبها معه ، والتركيب يستدعى الفتح ؛ فإن وما بعدها شكلا معا ما يمكن أن يسمى « بالمتبدا المركب » الذى أخبر عنه بمرغوع ، ولعل هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن « إن » لم تعمل الرفع فى الخبر . ويقال هذا كذلك على « لا » النافية للجنس مع اسمها ، وهذا — فى نظرى — هو وجه الشبه الحقيقى بين الأدوات ؛ وإلا فالغروق بينهما كثيرة .

والحق أن فكرة التركيب المشار إليها هنا أمدنى بها « سيبويه » : إذ تحدث عن « إن » فى سياق حديثه عن كم المركبة مع ما بعدها ، والعدد المركب مع ما بعده ، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها .

وعن طريق اعتبار « إن » واسمها ، وحدة مركبة يخبر عنها بمرغوع ، نتجنب ما انتهى إليه النحاة الشكليون من تشبيههم المنصوب بعد « إن » بالمفعول ، والرفوع بالفاعل ؛ ففى هذا الإلحاق تعبد بالتشكيكية ، وجود لما بين عناصر التركيب من نسب وعلاقات ؛ إذ كيف يلحق المنصوب وهو المسند إليه بالمفعول ؟ ثم كيف يكون الخبر ، الذى يوازى « الفعل » مشبها بالفاعل ؟ .

وأثناء حديث « سيبويه » عن أمثلة الاسم المركب ، وفتح الأسماء إن ركبت ، تحدث عن « المنادى » ، وانتهى إلى أنه بنى على الضم تشبيها له بـ « قبل » و « بعد » المقطوعتين عن الإضافة ، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصب ، كما تفتح « قبل » و « بعد » إذا أضيفتا ؛ نظرا لطول الكلام بالإضافة . وأخيرا ألحق « سيبويه » المنادى المبني على الضم بالمتبدا أو الفاعل المرغوعين ، فالحقت — تكميلا لدائرة التشبيه — المتبدا المنصوب ، أو المبني على الفتح بالمنادى المنصوب بجامع طول الكلام وامتداده فى كل .

ولقد نسجت من خطرات « سيبويه » ما يمكن أن يكون نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب فى اللغة ؛ فالفاعل يرفع ، وكذا المتبدا ويوافق الخبر أو يطابقه ؛ إذ هما سواء ؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون

قبل أن يطول الكلام ويمتد ؛ فالفعل والفاعل ، كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل ، فإذا ما طال الكلام بذكر المفعول أو غيره ينصب ما طال به الكلام ، وإذا ما طال المبتدأ « بـ » أو بلا النافية للجنس ، نصب أو فتح ، تماما كما يضم المنادى المفرد العلم ، وينصب غيره ؛ لأن الأول غير طويل ، والثاني طويل ، أما جر الأسماء فيتم للفرقة بينها وبين المنصوبة ، وكان نظرية الطول أو الامتداد ، ينبغي تكملتها بمبدأ مراعاة القيم الخلاقية ، على أن النحويين ذهبوا إلى أن المجرور منصوب محلا .

وفكرة تركيب « إن » مع اسمها ، وتشكيلها معا وحدة واحدة ، جعلت النحويين يجمعون أن التركيب كله جملة اسمية خالصة ، ووجود الفعل والفاعل قبل الوصول إلى المفعولين « ظن » جعل النحويين يجمعون على أن التركيب كله جملة فعلية خالصة — تعالج « ظن » في آخر النواسخ ، وقبل باب الفاعل ، مما يشير إلى أنها تولى ظهرها لجملة المبتدأ والخبر ، وتتوجه نحو جملة الفعل والفاعل — ، أما جملة « كان ، وكاد » فقد سبب جانب الفعلية غيها كثيرا من الجدل حول انتمائهما التركيبى ، وقد أخذ هذا البحث على عاتقه تحرير هذا الجدل ، وتحديد وجهات نظر أصحابه ، مرتضيا أن مثل هذه التركيبات ينبغي أن ينظر إليها في ضوء من فكرة تغير الشكل مع ثبات النسبة .

والخبر :

أرجو أن تعاد قراءة الفكر النحوى العربى على أنه مجهود تفسيري ، جمع بين الوصف الشامل المستوعب لكل دقائق ظواهر التراكيب ، والتعديق المتأنى المتأمل لما في داخلها ؛ فإنه إن بدت التراكيب متباعدة سطحا ، لقد اقتربت عمقا ؛ لأن هناك روحا داخليا ، ونفسا تركيبيا يربط بينها حتى إنه يمكن الحديث عن نصب وجر لشيء واحد ، أو عن

(ف)

تركيب اسمى فعلى معا ؛ فالعبرة للمعنى ، والمرجع لنسبة ما بين الكلمات بعد التعرف على أشكالها ؛ فما الأخيرة إلا الخدمة الأولى ، والنحو فى الحقيقة — كما تقدمه كتب الأصول وأمّهات العلم — هو نحو النسبة لا الشكل ؛ فالأشكال تتغير لكن النسب تثبت ، وهذا هو سر التقارب الداخلى العميق ، رغم التباعد الخارجى السطحى .

« وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » .

محمود شرف الدين
السدقى

١٠ شوال ١٣٠٤ هـ

٩ يوليو ١٩٨٤ م

مداخل

١- ما النحو؟

عرف « ابن جنى » النحو بقوله : هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالثنائية والجمع ، والتحقيق ، والتركيب ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك « (١) » .

فابن جنى حين ذكر أنواعا كثيرة للتصرف في كلام العرب ، جعل التصرف في الاعراب قسيما لأنواع التصرفات الأخرى ، ومن بينها التركيب .

والحق أن الأخير ، أعني « التركيب » أشد خطرا مما ذكر ابن جنى فيه يفترق علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية . واللغويون المحدثون يذهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة ، بمعنى أن كلمات اللغة حين تتجاور لتشكل تراكيب تظهر في صورة أفقية ، على النصوص أن يكشف العلاقات النحوية المختلفة التي تربط بين كلماتها .

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع آخر من العلوم اللغوية يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسية ، تنظر إلى كلمات اللغة من حيث هي قوائم مختلفة من الصيغ ، فهناك صيغ للثنائية وأخرى للجمع ، والنسب ، وهكذا ، والعلم الذي يدرس اللغة من الجانب الأخير هو علم « الصرف » .

فابن جنى - إذن - في كلامه السابق يجمع بين علمين أساسيين من العلوم اللغوية . ومن الممكن اعتبار العلمين شقي الدراسة التركيبية للغة ، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية

والتعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق ، ولواحق ، وحواشي التي تتخذها اللغة وهي تصوغ كلماتها ، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التي تتبناها اللغة أثناء رصفها لهذه الصيغ المفردة في تركيب أكبر ، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بينها ، واختيار لحالة إعرابية معينة ، وهكذا .

والتداخل بين شقي الدراسة التركيبية هي غنى عن أن ننبه إليه ؛ لمبعض اللواحق علامة صرفية ونحوية معا ، ومن هذا لاحقة التثنية ، وجمع المذكر السالم ؛ فهي دالة على التغير في العدد ، كما أنها علامة للجملة الإعرابية ، وتحويل الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول يكسبه تصرفا تركيبيا جديدا .

والتصرف التركيبى عامة ، والنحوى منه خاصة أشد أنواع التصرفات اللغوية خطورة ؛ فلا يتجسم الفرق بين اللغات إلا عن طريق تراكيبها النحوية .

٢ - الإعراب وتركيب الإسناد :

والتصرف الإعرابى في اللغة العربية يذكر دائما والتصرف التركيبى فلهما وجهان لعملة واحدة ، أو هما معا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها : « فال مقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب المقد والتركيب » (١) .

فالعلاقة بين الإعراب ، والتركيب هي علاقة المسبب بالسبب ، فالإعراب لا يتصور إلا في تركيب ، أو لا يحدث في الكلام إلا بمقد تركيبه وعقده .

ولم يفت النحويين تحديد المقد المقصود من الكلام ، والذي به

(١) شرح الكافية ج ١ / ٧ ، ٨

يتم التركيب بالإعراب ؛ « فالكلام ما يتضمن كلمتين بالإسناد ، والمراد بالتضمن تركبه منهما وكونهما جزئيه » (١) •

فأقل ما يكون عليه الكلام التام المفيد المركب كلمتان بينهما علاقة الإسناد وهذا هو تركيب الإسناد الذى شرحه « ابن يعيش » بقوله : « أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى ... أو تعلق إحداها بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتتمم القائده » (٢) •

والإسناد قد يكون أصليا كما فى نحو :

أطلع المؤمن أو المؤمن مطلع

وقد يكون غير أصلى ، كما فى إسناد المصدر ، واسمى الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف ؛ فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام • وأما نحو :

أنالجع المحمدان ؟

فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما فى أسماء الأفعال ، كما يكون مقصودا متركبا لذاته — كما سبق — وقد لا يكون كذلك ، كما فى :

- ١ — الإسناد فى خبر المبتدأ إذا كان جملة •
- ٢ — الإسناد فى جملة الصفة •
- ٣ — الإسناد فى جملة الحال •
- ٤ — الإسناد فى جملة الصلة •
- ٥ — الإسناد فى جملة المضاف إليه •
- ٦ — الإسناد فى الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد القسم •
- ٧ — الإسناد فى الجملة الشرطية ؛ لأنها قيد فى الجزء (٣) •

(١) شرح الكافية ج١/٧ ، شرح الفصل ج١/٢٠

(٢) شرح الكافية ج١/٨

(٢) شرح الفصل ج١/٢٠

٣ - بسط إيضاح :

والاقتباس السابق ثر ، يتحمل كثيرا من البسط ، والإيضاح :

(أ) كلتا الجملتين الفعلية والاسمية متقدم مثلا لمسمى بالإسناد الأصلي وهذا يعضد ما سوف أثبتته بعد من التقارب الوثيق انمضى تركيب الإسناد في اللغة العربية •

(ب) الإسناد فيما سميت في كتابي « الفعليات » : « الفعليات لفظ ومعنى » (١) أى المصدر والمشتقات التى تعمل عمل الفعل بالشروط التى ذكرها النحويون إسناد غير أصلى ، كما فى قوله تعالى :

« الله خالق كل شيء (٢) »

« هذا خلق الله » (٣)

لعلاقة الإسناد الأصلي فى الآيتين السابقتين، هى ما بين « خالق » ولفظ الجلالة فى الآية الأولى ، وبين خلق » واسم الإشارة فى الثانية • أما العلاقة بين « خالق » والضمير المستتر بها ، وبين « خلق » ولفظ الجلالة بعده ، لعلاقة إسناد غير أصلية •

وقد سمى أحد أساتذتى - رحمه الله - هذا النوع من التراكيب « بشبه الجملة » (٤) ، وذهبت فى كتابي « الفعليات » إلى اعتبارها تركيبا « مهايذا » لأن لاسم الفاعل والمصدر - مثلا - علاقة اسمية بما قبلهما ، لكن علاقتهما بما بعدهما هى علاقة الفعل بما بعده ؛ فهى لهذا تراكيب وسط (٥) •

(١) الفعليات ٧٧-٢٧٧

(٢) الزمر ٦٢

(٣) لقمان ١١

(٤) النحو الواقى ج١/ ٣٤٧ ، شرح الكافية ج١/ ٢١٣

(٥) الفعليات ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٥٦

(ج) تعريج « الرضى » على تركيب اسم الفاعل الذى أتى بعده فاعل سد مسد الخبر ، وذهابه إلى أنه بمنزلة الفعل ومعناه إشارة ذكية إلى ما يمكن أن أسميه « المنهج المعنوى » فى الدراسة النحوية ؛ غوراء الملامح الشكلية يكمن دائماً العمق التركيبى المردود إلى المعنى ، وهذه مسألة تحتاج إلى تتبع واستقصاء .

والحق أن روح هذا المنهج هى عصب هذا البحث ؛ فإن كثيراً من الآراء النحوية لا يغنى القارئ ولا يسمنه من جوع حين تحاول تبرير الملامح الشكلية للتركيب ، فإذا ما استدعى جانب المعنى ، حلت المشاكل من قريب ، وظهر بهذا غور اللغة ثر غنى .

ولم يفت النحويين العرب لجوء ملموس إلى هذا المنهج ؛ إذ قد تنبهوا إليه فى أماكن متفرقة ماثوثة ، والباب مفتوح للباحثين لتجميع شذرات هذا المنهج الذهبية ، وتقديمها لقراء نحو العربية ، حتى يدرك المهتمون بالنحو أنه لم يكن شكلياً بحثاً .

مثال :

ولعل مما يثبت أن اللجوء إلى غور التراكيب وعمقها أثناء تحليلها فيه منجى من كثير من المشاكل أن إعراب النحاة الشكليين لمثال :

أناجح أخواك ؟

من أن : أناجح مبتدأ ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر ، على الرغم من أن فيه اعترافاً بالبعد المعنوى لكلمة « أناجح » بدليل اعتبارهم « أخواك » فاعلاً لها ، فيه إشكال كبير ؛ إذ فيه قول بجواز اجتماع :

مبتدأ + فاعل

فى الجملة العربية ، وهذا أمر إذ هى اللغة التى ليس فيها إلا النمطان :

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر

وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل فيه منجى من الوقوع فى المفارقة السابقة •

ومحاولة التعرف على العلاقات النحوية بين عناصر التركيب عن طريق الوقوف على الوشائج المؤسسة على مدلول هذه العناصر ومضمونها، تعطينا بعدا تركيبيا جديدا للغة ، من الممكن تسميته «بالتركيب الداخلى»؛ الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى كل تركيب نظرتين : أولاها : للتعرف على عناصره التى كونت إطاره الشكلى ، وثانيتهما : لقراءة حقيقة العلاقة التى تقدمها مضمونات هذه العناصر •

والنحو فى النظرة الأولى يواجه تركيبات خارجية وأطرا شكلية لكنه فى النظرة الثانية يكشف تركيبات داخلية •

وكلام « ابن يعيش » التالى يمثل النظرة الثانية ، قال : « اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، هتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ولعل من جهة المعنى » (١) •

وإذا كان « ابن يعيش » أدخل المثال فى تراكيب الجملة الفعلية ، فإن « الرضى » أخرجه من الجملة الاسمية ؛ فقد ذهب إلى أن « النحاة تكلفوا إدخال هذا فى حد المبتدأ ، فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشىء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ، وينسد غيره مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت ؛ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما ، ولهذا أيضا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع » (٢) •

والى هذا يذهب « ابن الشجرى » أيضا ، يقول : « ارتفع أخوك فى قوله أذاهب أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه فى قوله : أيزهب

(١) شرح الفصل ج ٦٧/٢ ، الفعليات ١٩ ، ٢٠ •

(٢) شرح السكتية ج ٨٧/١ •

أخوك • ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل ، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه ، أغنى ذلك عن تقدير الخبر ، ولم يصح الإخبار لا لفظاً ولا تقديراً ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل « (١) » •

غابن الشجرى لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتماداً على المعنى ، بل إنه قطع كل وشيجة تربط بينه وبين الجملة الاسمية ؛ فالإخبار لا يصح لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، كما لا يصح الإخبار عن الفعل •

(د) أنواع التعاق :

حديث « الرضى » عن الإسناد غير المقصود لذاته ، محاولة طيبة لتقديم الكلام ذى الإسناد المتعدد ، وهو ما يسميه النحاة المعاصرون بالجملة المركبة ، تلك التى يكون فيها أكثر من إسناد ، أحدها : رئيسى ، وما سواه معتمد عليه وهذا حديث رائد مبتكر فى نحو العربية وللنحويين العرب بهذا الصدد تفرقة طريفة بين ما يسمى بالكلام ، وما يسمى بالجملة •

فالجملة : ما تضمن الإسناد الأسمى ، سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً ، كما هى :

١ — محمد ناجح ٢ — محمد أخوه ناجح

فالجملة الأولى فيها إسناد أسمى ، مقصود لذاته هو « أخوه ناجح » فى الثانية إسناد أصلى غير مقصود لذاته ، بل هو مسند إلى « محمد » أما الكلام فما تضمن الإسناد الأسمى ، وكان مقصوداً لذاته « (٢) » •

فالجملتان السابقتان كلام ، إلا أن الأولى كلام وجملة معا ، وأخوه ناجح فى الثانية جملة وليس بكلام • فكل كلام جملة ولا ينعكس « (٣) » •

(١) الأملى الفجرية ج١/ ٣٢١

(٢) شرح السكاكية ج١/ ٨ ، مع الهوامج ج١/ ١٢

(٣) السابق ، نفس الصفحة

وحسب التفرقة السابقة يوجد في العربية ما هو وسط بين الكلام والجملة وذلك إسناد المصدر لما بعده لى نحو :

١ - أعجبنى زيارة محمد أخاه ٢ - أعجبنى زيارة محمد أخوه
من إضافة المصدر إلى فاعله مرة ، وإلى مفعوله أخرى (١) •

وحديث النحويين عن أنواع الإسناد الأصلى وغير الأصلى ، والمقصود لذاته وغير المقصود ، ينبغى أن يوضع فى إطار حديثهم عن أنواع التعلق النحوى الموجود بين كلمات اللغة • وبهذا الصدد فإنهم يقسمون أنواع التعلق إلى ثلاثة أنواع :

١ - الإسناد ٢ - الإضافة ٣ - التوابع

ولكل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة تفرعات وأقسام :

الإسناد :

١ - أصلى مقصود لذاته نحو :

محمد ناجح ، نجح محمد ، وهذا هو الجملة أو الكلام •

٢ - أصلى غير مقصود لذاته مثل :

خبر المبتدأ - الصفة - الحال - الصلة - المضاف إليه - انجمله
القسمية ، الجملة الشرطية ، وهذا هو الجملة فقط •

٣ - غير أصلى وذلك إسناد :

المصدر - اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة -
الظرف - وهذا وسط بين الجملة والكلام •

الإضافة :

١ - إضافة محضة تكسب المضاف تعريفا أو تخصيصا أو أُنشياء أخرى كالتأنيث في إضافة المذكر إلى المؤنث - مثلا - •

٢ - إضافة غير محضة لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا بل تكسبه تخفيضا ، وتلك هي إضافة الوصف المصريح [اسم الفاعل - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول] إلى معموله •

التواضع :

وهذه هي النعت والعطف والتوكيد والبدل :

وأنبه هنا إلى أن هذا التقسيم هدفه رسم الحدود بين العلاقات التركيبية المختلفة ، والوقوف على الفروق بين أنواع هذه العلاقات ؛ فمن حيث اللفظ - مثلا - علاقة اسم الفاعل بالمجرور بعده هي علاقة المضاف بالمضاف إليه ، أما من حيث المعنى ، فهي علاقة إسنادية ؛ لأنه يتعلق به تعلق الفعل بمعموله • ومن حيث اللفظ - أيضا - لا فرق بين الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ فالمضاف إليه مجرور معهما ، لكن معنى الإضافة يختلف من واحدة لأخرى •

بل إن أمثلة الإضافة المحضة تختلف فيما بينها تبعا للمضمون الذي تعبر عنه الإضافة من كونه مرة بمعنى « اللام » وأخرى بمعنى « من » وهكذا ؛ فهناك وراء الرسوم الشكلية مدلولات ضمنية قد تتفق أو لا تتفق مع هذه الرسوم ومهمة النحوى التعرف على العلاقة بين عناصر التركيب من جهة اللفظ مرة ، والعلاقة بين التركيب اللفظي أو الخارجى وبين التركيب العميق أو الداخلى أخرى •

٤ - عناصر تركيب الإسناد :

كما بين النحويون القدر الذى يكون عليه الكلام فى اللغة ، بينوا

أنواع الكلمات التي ينسج منها الكلام ، فيتحقق بها الإسناد والإفادة ،
ولذلك نراهم يربطون بين أجزاء الكلم الثلاثة : الاسم ، الفعل ، الحرف ،
وبين جزء رابع فيقولون : « أحد أجزاء الكلام هو « الحكم » أى الإسناد
الذى هو رابطة ، ولا بد له من طرفين :

مسند + مسند إليه •

والاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعل يصلح لكونه
مسندا لا مسندا إليه ، والحرف لا يصلح وحده لأحدهما •

والتركيب العقلى الثنائى بين أجزاء الكلم الثلاثة لا يعدو
سنة أقسام :

١ - اسم + اسم ٢ - اسم + فعل ٣ - اسم + حرف

٤ - فعل + فعل ٥ - فعل + حرف ٦ - حرف + حرف

فلاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ،
وكذا الاسم مع الفعل ، بصرف النظر عن مركز الفعل ؛ لكون الفعل
مسندا والاسم مسندا إليه •

والاسم والحرف فخط لا يكونان كلاما ، إذ لو جعلت الاسم مسندا
لفلا الكلام من المسند إليه ، والعكس صادق • وما حكى عن العرب من
أنهم إذا قيل لهم : إن الناس ألب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : إن زيدا
وإن عمرا بذكر الحرف « إن » والاكتفاء بالاسم منصوبا بعده ، فعلى
تقدير : إن لنا زيدا ، وإن لنا عمرا •

والكوفيون يابون حذف خبرها إلا مع النكرة ، حملا على « لا »
التي لنفى الجنس كما فى : لا بأس ، لا شك ، أى عليك ، فكما أن « لا »
تختص هنا بالنكرات ، فكذلك انما تشبهها نقيضها « (١) » •

بل إن الحرف وحده قد يعبر عن معنى تام عن طريق التقدير ،
كالـحرف « نعم » إجابة عن نحو :

أحمد نجح ؟ ، أنجح محمد ؟

إذ جزأ الكلام هنا مقدران (١) .

والفعل مع الفعل ، أو مع الحرف ، لا يكون كلاما لعدم وجود
المسند إليه وكذا الحرف مع الحرف لخلو الكلام من طرفيه : المسند إليه
والمسند . وهكذا لا يتأتى ولا يتيسر الإسناد إلا بين اسمين ، أو أسم
وفعل (٢) .

وسواء كان طرفا الإسناد اسمين ، أو فعلا واسما ، فمن الواضح
أن النحويين ساواوا بينهما ؛ فما سمي بالجملة الاسمية يشابه ما سمي
بالجملة الفعلية . وسوف يكون لهذا الملحظ اعتباره الفائق من بعد .

٥ — ما وراء الشكل :

العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في اللغة العربية تصورها
رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة : فهناك الترتيب المعين
للكلمات واحتلالها مواقع معينة ، تتفاوت بين الرونة والتقييد . وهناك
المطابقة بين هذه الكلمات في صورة مطلقة أو جزئية ، وهناك مع هذين
الحالات الإعرابية التي تكتسبها الكلمات في مواقعها النحوية المختلفة .
ومن هذا أيضا الترابط بين هذه الكلمات الذي توفره مجموعة من العناصر
المفردة كاسم الإشارة والضمير واسم الموصول وآل المهدية ، وأدوات
الشرط ، إلى جوار التلاحم التركيبى الرصفى الذى تأتى عليه الكلمات ،
ثم هناك النمط التركيبى المعين الذى يكون إطارا للتركيب كله كأن تكون
الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى ، وهكذا .

(١) شرح الكافية ج١/٨

(٢) شرح المفصل ج١/٢٠ ، شرح الكافية ج١/٨

ومع هذه الرسومات الشكلية ، نجد هي اللغة رخصا تركيبية تخطت بها هذه التمهيدات توفيفا لمضمون التراكيب ، وخدمة للمعنى في آن واحد . والفروق الحاسمة بين بعض الحالات الإعرابية قد تتضاءل بحيث قد تبدو إحداها عمقا للأخرى وأساسا لها ، وتبدو الثانية كأنها غطاء للاولى أو سطح لها . ونمطا التركيب الإسنادى قد يتقاربان بحيث لا يصبح الفرق بينهما إلا غرقا في المركز الذى ترد فيه عناصر التركيب ، واعتبارات المطابقة في النوع أو العدد قد تتجاوز إلى حين خضوعا لاعتبارات معنوية ، وهكذا .

وهذه الرخص التركيبية أماره على أن اللغة العربية عرفت المرونة كما عهت التمهيدات ، ورسمت الحدود لكنها لم تقفل الباب دون التلون التركيبى والتنوع الأدائى . وهى في رسمها للحدود ، وعلى قبولها التحرك المنظم من هذه الحدود وإليها ، كانت تضع نصب أعينها هدفا واحدا لم تحد عنه ، ذلكم هو هدف « النسبة » بين العناصر المفردة . ولأن هذه النسبة من الأمور المستترة الكامنة داخل التركيب ، الثابتة مع تغير الأشكال ، كان من المقبول أن يلجأ النحويون في تحليلاتهم النحوية إلى استقراء مضمون التراكيب ومدلولاتها لتفسير اللجوء إلى رخصة تركيبية معينة .

وهاتان هما النظرتان اللتان أشرت إليهما آنفا ، الأولى تتجه نحو الحدود والفواصل ، والأخرى نحو المضمون والمدلول لتقرأ بين السطور وتفسر لم كان سهلا على العربى - مثلا - ألا يرتب كلمات الترتيب المهود ، والألا يطابق بينها ، والألا يرجع الضمير ويلجأ إلى الاسم الظاهر ، وهكذا .

فاللغة العربية عرفت ما أسميته التركيب الداخلى ، كما عرفت التركيب الخارجى ، وكلاهما عصب اللغة وعنوان على عبقريتها ؛ فهى كما عرفت القاعدة والقانون ألفت كذلك الرخص التركيبية وروح القانون .

والصفحات التالية بيان إلى أى مدى وجد فى اللغة العربية ما يمكن أن أسميه « روح التراكيب » ذلك الروح الذى كمن دوما وراء الشكل ودار أبداً فى خدمة المعنى ، فأبقى على روح اللغة ، وكتب لها البقاء •

وألفت نظر قارئى العزيز إلى أن الروح المسيطر على أفكار هذه المحاولة المتواضعة أمد به « سيويه » فى الكتاب ، و « الرضى » فى شرح الكافية و « ابن الشجرى » فى الأمالى ، وتفريجات « العكبرى » لتراكيب القرآن فى « إملأ ما من به الرحمن » • فجازاهم الله خير الجزاء •

كما أنى كنت قد بشرت بها فى مواضع متفرقة فى كتابى « جملة الفاعل بين الكم والكيف » و « الفعليات » •

« وما توغىي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » •

الفصل الأول

ملاحم منهج

البدائل والعلاقات :

ما أسميه روح التركيب يكاد يكون أمرا متجسدا في كيان اللفظة العربية التركيبية ، ولقد شد من عزم هذا الروح وجسده ما يحظى به التركيب العربى من غنى في البدائل والمقابلات والتوازيات التركيبية ، فبين كل متوازيين أو بديلين أو متقابلين من القرابة الصميمة ، أو قل من الجسور الممدودة ما يسمح بوجود أمثلة تمت ذراعا لبديل وأخرى لبديل آخر ، أو قل : هناك روح تركيبية تحوم حول المقابلات ، تكتسب التركيب الصحة والسلامة ، وتبعد عنه شبهة الشذوذ والاستثناء .

وهذا التراوح والوقوف على الجسر الممدود بين الحدود ينبئ أن الكلام العربى ينبغى أن يتناول بقسط كبير من التعمق والتأمل ، فكثير من التراكيب ذو طبيعة مزدوجة مظهرها شيء ومضبرها شيء آخر ، مما يستلزم الحذر في التناول والدقة في التحليل .

ففي العربية أسماء ، وفيها أفعال ، وللأولى مواقع وللثانية وظائف ، لكننا كثيرا ما نجد تركيبات تعمل فيها الأسماء عمل الأفعال ، وأخرى تقع فيها الأفعال موقع الأسماء ، فيصبح الاسمى فعليا ، والفعلى اسميا .

وفي العربية جمل اسمية وأخرى فعلية يشتركان في عملية الإسناد ، وبين النوعين جمل ظاهرها الاسمية وباطنها الفعلية ، وأخرى ظاهرها الفعلية وباطنها الاسمية ، وجملة الوصف المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر من النوع الأول وجملة كان وكاد من النوع الثانى ، وتتراوح جملة الظرف والجار والمجرور بين الاسمية والفعلية .

وهناك المصدر الصريح والآخر المؤول ، والنوع الأخير هو فى الحقيقة مثال لتحويل الفعليات إلى اسميات بتوظيف خمسة حروف مصدرية معروفة ، وقد يستنبط المعنى الاسمى من الفعل بالجوء إلى المعنى .

وفي العربية من حيث حجم الكلام ما يسمى بالمفرد ، وما يسمى

بالجملة ، وبعض الجمل يقع موقع المفرد ويأخذ محله الإعرابى ، وأحيانا يتكفى عن الجملة بذكر مضمونها ، وهو المصدر المضاف إلى فاعله فنحو :

علمت أخاك نجح فى الامتحان

فى قوة :

علمت نجاح أخيك فى الامتحان

وكان أفعال القلوب لا تتعدى فى الحقيقة إلا إلى مفعول واحد .

ومن هذه الناحية - حجم الكلام - يقع المضاف والشبيه بالمضاف وسطا بين المفرد والجملة ، فهو يقع موقع المفرد ويعرب بإعرابه لكن له تعلق بما بعده فيشبه بهذا الجملة ، وإن كان التعلق بين أفراد التركيب الإضافى هو « الإضافة » ، وبين عناصر التركيب الإسنادى أو الجملة هو « الإسناد » ، وإذا كانت الإضافة غير حقيقية، يكون التعلق الظاهرى هو « الإضافة » والحقيقى هو « الإسناد » .

وفى العربية لفظ ، وفيها معنى ، والسلوك التركيبى الكثير من الكلمات يفسر بما يسمى « التضمن » وهو تشابه سلوك كلمة مع سلوك كلمة أخرى لحملها عليها فى المعنى . ويقابلنا بهذا الصدد ما هو مفعول لفظا فاعل معنى كمفعول مجموعة « أعطى » الأول ، ومفعول « أعلم » الأول كذلك (١) .

والأصل فى باب الأفعال على وزن « فاعل » أن تكون من اثنين فصاعدا ، وفاعلها مفعول فى المعنى ، ومفعولها فاعل كذلك نحو :

خاصمته - سابقته - شاركته - شاربته - ناقضته

ولم يأت هذا الوزن من واحد إلا فى أفعال وأحرف نواجر كقولهم :

طارقت النعل ، عاقبت اللص ، عافاك الله ، قاتلهم الله (٢) .

وهناك الجر بالإضافة ، والجر بحروف الجر ، وفى الإضافة الحقيقية

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٧ ، ٢٨

(٢) الامالى الشجرية ج١/ ٢١٨

يتكون المعنى على تقدير « اللام » أو « من » أو « هي » أما الإضافة غير الحقيقية فليست على تقدير حرف جر ؛ لأن علاقة المضاف فيها بما بعده هي علاقة « الإسناد » هي الحقيقة - كما سبق - .

ثم هناك التبادل في الحالات الإعرابية فالرفع في خبر المبتدأ يقابله نصب في خبر « كان » و « كاد » وأخواتهما ، والمفعول الثاني لأفعال القلوب ، ورفع المبتدأ يقابله نصب في اسم « إن » وأخواتها ، و « لا » النافية للجنس ، والمفعول الأول لأفعال القلوب . والخبر المنصوب مع « ليس » و « كان » المنفية و « ما » يقابله خبر مجرور معها . ونائب الفاعل المرفوع هو هي الحقيقة « مفعول مرفوع » يقابل المفعول المنصوب . والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل أسماء مرفوعة أحيانا ومنصوبة أحيانا أخرى .

والمواقع النحوية قد تتقابل كذلك ؛ فموقع الحال شبيه بموقع الظرف ؛ إذ كلاهما قيد للفعل ، وموقع الحال شبيه بموقع الخبر ؛ بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر ، وكلاهما يكون مفردا وجملة وشبه جملة ، وشروط مجيء صاحب الحال نكرة هي تقريبا شروط جواز الابتداء بالنكرة . ومواقع التوابع والتمييز . والمضاف إليه والمنصوب على الاختصاص متقابلة كذلك ؛ إذ تأتي جميعا لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه .

وقد نشد الصلة بين عنصرى تركيب الموصوف والصفة ، والمضاف والمضاف إليه فيستعمل أحدهما بدل الآخر .

وهناك الاسم الظاهر في مقابل الاسم المبهم كالضمير ، واسم الإشارة ، واسم الموصول . ولا يحتاج الاسم الظاهر إلى مرجع يوضح الضمير إلى مرجع قبله ، واسم الإشارة إلى مؤشر إليه بعده ، واسم الموصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك ، وقد يستعمل الاسم الظاهر ، واسم الإشارة بدل الضمير .

وهناك أيضا الاسم النكرة والآخر المعرفة ، ولكل مواقعه النحوية .
وبيניהما النكرة المخصصة ، والاسم المعرف بالجنسية •

وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق ، وبينهما الجامد المؤول
بالمشتق • والأخيران يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكهما
التركيبى •

ثم هناك الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية ، ولهذه مواقع ، ولتلك
أخرى ، وقد يقادلان الورد فى المواقع •

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن الشخصية التركيبية للغة العربية ،
والعلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على
تراكيب اللغة حركة ومرونة سهلتا للنحويين العرب مهمة التحليل النحوى ؛
إذ كانت هذه المقابلات نبراسا لهم وضياء أثناء تأويلهم للتراكيب ،
وتقديرهم للمحذوفات ، أى إنهم كانوا يفسرون اللغة باللغة ، ولا يفرون
منها — إن صادفتهم مشكلة — إلا إليها •

ولقد كانت العربية دائما كريمة بنحوييها فوسعتهم ، وأعطتهم من
بدائلها التركيبية ما سهل الصعب ، ويسر العسير •

يقول « ابن السجرى » : « حذف المضاف فى كلام العرب أكثر من
أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى ، أو قرينة ، أو نظير ، أو قياس •
فدلالة المعنى قوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل » (١) أى حب
العجل • « واسأل القرية » (٢) أى أهل القرية « فأتاهم الله من حيث لم
يحتسبوا » (٣) أى أمر الله ، « الحج أشهر معلومات » (٤) « أى حج أشهر
معلومات • والقرينة مع المعنى كقول النابغة :

وقد خفت حتى ما تريد مخافتى على وعلى ذى المكاره عاقل
أى على مخالفة وعلى ، وهو تيسر الجبل ، ودل على ذلك تقدم ذكر

(١) البقرة ٩٣ (٢) يوسف ٨٢ (٣) الحشر ٢ (٤) البقرة ١٩٧

المخافة ، وأنه قصد إلى تشبيه حدث بحدث • ودلالة القياس كقولهم :

الليلة الهلال ، أى طلوع الهلال ، والجلباب شهرين ، أى لبس الجلباب شهرين • لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأعيان • ودلالة النظير مع القياس قوله تعالى : « هل يسمعونكم إذ تدعون »^(١) أراد هل يسمعون دعاءكم ، كما قال فى الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعو دعاءكم »^(٢) •

فنحن فى هذه المسألة أمام بديلين أحدهما ذكر المضاف ، والآخر حذفه ولا تتخفف منه العربية إلا لتيقنها أن إبناءها يمكنهم فهم المراد بدونه ؛ فإن الله لا يأتى العباد بل أمره ، والمخافة تشبه بمخافة أخرى . ونحن لا نسمع المتحدث بل نسمع كلامه •

وكان حذف المضاف هنا هو نوع من مجاز الحذف ؛ لأنه هناك من القرائن ما يعين المحذوف • وهذا ما قصدته بروح التركيب ، وهو أمر يكمن داخل التركيب الظاهر فالمضاف فى الحقيقة هنا لا هو مذكور ، ولا هو غير مذكور ، بل حامت روحه وحوت ؛ لأنه « منوى » •

وبهذا المثال ، اتضح أن هذه الرخصة التركيبية أعنى حذف المضاف . ساعد على سرعتها وضوح المعنى ، وتوفر القرائن ، ووجود النظير • بعد هذه التوطئة الطويلة لمنهج تناول ما لجأت إليه العربية من رخص تركيبية اعتماداً على المعنى وروح التراكيب ، أعرض لبعض أمثلة هذه الرخص التى تدلها على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحرية المنظمة •

المعنى والتحليل النحوى :

أحل « ابن السجرى » فى المثال السابق « المعنى » محلاً حسناً مذكر مفى قائمة الوسائل التى يسلكها النحوى لتفريج تركيب من التراكيب ، وحققا يتبوا المعنى مكانة عالية فى التحليل النحوى ، فهو الوجه الآخر

(١) للشعراء ٧٢ (٢) ماطر ١٤ (٣) الأمل ١/٣٢٤

للأحداث اللغوية ، وما تقدم الألفاظ إلا تعبيرا عنه • فالمعنى — إذن —
مسئول عن كثير من أوجه السلوك التركيبي ، وفيما يلي بعض أمثلة
للعلاقة بين المعنى والسلوك التركيبي :

المعنى والصيغ :

تحل صيغ الأفعال بعضها محل بعض ، اعتمادا على المعنى ؛ فمعنى
قوله تعالى : « إذ قال الله يا عيسى .. »^(١) معناه : إذ يقول الله ،
وإنما حسن إيقاع الماضى فى موضع الآتى ؛ لأن أمر القيامة لظهور
براهينه وصدق الخبر به بمنزلة ما قد وقع وشوهد • ومثله : « ونادى
أصحاب الجنة أصحاب النار »^(٢) • فهذا من إيقاع الماضى موقع المضارع •

والعرب تتجاوز بالماضى عن المستقبل لأن الفعل الماضى إذا أخبر به
عن المضارع الذى لم يوجد بعد كان أبلغ وأكد وأعظم موقعا وأختم بيانا
لأن الفعل الماضى يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد وصار من الأمور
المقطوعة بكونها وحدثها •

ويمكن استنادا إلى المعنى السابق أن نفس استعمال الفعل الماضى
فى سياق أفعال مضارعة كما فى قوله تعالى :

« ويوم ينفخ فى الصور نفزع من فى السموات ومن فى الأرض
إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين »^(٣) •

فجاء « نفزع » بلفظ الماضى بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل ؛
للإشعار بتحقيق الفزع وثبوته بأنه كائن لا محالة واقع على أهل السموات
والأرض ؛ لأن الفعل الماضى يدل على وجود الفعل بكونه مقطوعا به •

وكذلك قوله تعالى :

(١) المائدة ١١٠

(٢) الأعراف ٤٤

(٣) القبل ٨٧

« ويوم نسير الجبال ، وترى الأرض بارزة وحشرناهم ، فلم نخادر منهم أحدا » (١) فقال : « حشرناهم » ماضيا بعد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلان ، للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليعاينوا تلك الأهوال ، كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك •

والتجوز بالماضي عن المستقبل في القرآن العظيم كثير ، وهو أكثر ما يكون في الشروط وأجوبتها — كما قال الشيخ الإمام عز الدين ابن عبد السلام (٢) •

وقد جاء في القرآن عكس هذا ، من ذلك قوله تعالى : « فلم تقتلون أنبياء الله من قبل » (٣) • وقوله : « ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل » (٤) وضع « يعبد » موضع « عبد » ، و « تقتلون » في موضع « قتلتم » •

وإنما قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل ؛ لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي •

والفرق بينه وبين القسم الذي قبله هو أن الفعل الماضي يخبر به عن المضارع. إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجد ، والأمور المتعاطفة التي لم تحدث ، فتجعل عند ذلك شيئا قد كان ووجد ، ووقع الفراغ من كونه وحدثه ، وأما الفعل المضارع إذا أخبر به عن الماضي ، فإن الغرض بذلك تبين هيئة الفعل واستحضر صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها (٥) •

(١) الكهف ٧

(٢) الفوائد المشوق ٣٢-٣٣

(٣) البقرة ٦١

(٤) هود ١٠٩

(٥) الفوائد المشوق ٣٣

و « ابن القيم » فى هذا التفسير يقدم نظرة جمالية تقرأ ما بين السطور فاستعمال صيغ الأفعال بعضها فى موقع الآخر لغرض بلاغى .
أما « ابن الشجرى » فإنه يفسر هذه المسألة اعتمادا على مبدأ أمن اللبس الذى تراعيه العربية ، يقول :

« ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال ، أن الأفعال جنس واحد ، وإنما خولف بين صيغها لتدل كل صيغة على زمان غير الذى تدل عليه الأخرى . وإذا تضمن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها فى موضع بعض توسعا » (١) .

فمبرر استخدام صيغة بدل صيغة أخرى وجود الجامع المشترك بينهما وهو كون الصيغتين من جنس واحد ، وهذا ما قلته من قبل من وجود أنجسر الممدود بين المقابلات ؛ فهناك صلة ما بين صيغتي الماضى والمضارع سوغت لكليتهما تبادل المواقع فيما بينهما ، كما أن هناك معنى يزيل الغموض واللبس بين الصيغ ؛ فمبنى اللفظة على الإفهام والفهم .

والصادر كذلك تتبادل الورد فى المواقع ؛ فقد يقال :

للهدى تذكير

وقياسه :

للهدى تذكروا وتذكر

لأن مصدر « تفعل » : « التفعل » ، فأما « التفعيل » فمصدر « فعل » كقوله :

كلمته تكليما ، سلمت عليه تسليما

ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنيهما جاز وقوع كل

واحد منهما موضع صاحبه كقوله تعالى : « وتبتل إليه تبتيلا » (٢٠) •

المعنى والوظيفة :

يتحكم المعنى في نوع الوظيفة التي تقوم بها الكلمات في التراكيب ؛
فإن الكلمات قد لا يتغير لفظها ، وتتنوع وظيفتها من جملة إلى أخرى
تبعا لتغير معناها •

فكان التامة تختلف عن كان الناقصة ، وأعمال « ظن وأخواتها »
تتراوح بين طلبها مفعولا واحدا ، وطلبها مفعولين ، تبعا لاختلاف معناها
من حالة إلى أخرى • ومن ذلك المفعل « هب » فقد عدوه إلى مفعولين
الثاني منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى « الهبة » ، وأدخلوه في
معنى « الحساب » وهو إذا كان بمعنى الهبة يتعدى إلى مفعولين ،
إما بنفسه ، أو إلى أولهما بحرف الجر ، وإلى الثاني بنفسه ، فيتساوى
المفعول المنصوب مع المجرور ، يقال :

وهبتك الدراهم ، وهبت لك الدراهم

والمفعول الأول غير الثاني في المعنى ، لكنه إذا كان بمعنى « ظن »
و « افترض » و « احسب » نصب المفعولين بنفسه ، والثاني من المفعولين
هو الأول في المعنى فنقول :

هب الأمير سوقة

أى : ظنه ، وعده ، أى أنزله في ظنك هذه المنزلة • قال « قيس بن اللموح » :
هبوني أمرا منكم أضل بعيره له ذمة إن الزمام كبير (٢١) •

والفرق الشكلي بين جملة « هب » إذا تعدت إلى مفعولين بنفسه ،
وبينها إذا تعدت إلى الأول بحرف جر ، واضح ؛ لأن الجر يستعمل في

(١) المزمل ٨

(٢) الأمل ١٠١/١

(٣) الأمل ١٠١/١ ، ٢٥٥ : الكتاب ١/٤٦

مكان النصب لكن هذا الفرق الشكلي يتضاعل إن تعدت إلى المفعولين بنفسها ، فانظر — مثلا — إلى :

١ — هب كتابا ٢ — هب له كتابا ٣ — هب أخاك

ومن الناحية الشكلية ، تبدو الجملتان الأولى والثانية مختلفتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعول الأول بنفسه في (١) وتعدى إليه باللام في (٢) . كما تبدو الجملتان الأولى والثالثة متشابهتين ؛ لأن الفعل تعدى إلى المفعولين فيهما بنفسه .

أما من الناحية المعنوية ، فالجملتان الأولى والثانية بمعنى واحد رغم الفرق الشكلي السابق ، وهذا هو معنى تساوى الجر مع النصب . أما الجملة الثالثة فلها وحدها معنى خاص بها ، كما سبق .

ومن هذه الموازنة ندرك أن « المعنى » هو العامل الحاسم في التفرقة بين التراكيب ؛ فقد رأينا أنه يقرب بين التراكيب وإن كان بينها اختلاف شكلي ، ويباعد بينها وإن كان بينها تشابه شكلي .

وأخيرا ، ليس الفرق بين الجملة الأولى ، والجملة الثالثة فرقاً شكلياً ، بل هو فرق في نوع العلاقة الداخلية بين المفعولين فيهما ، فهما مختلفان في الجملة الأولى ، لكنهما واحد في الثانية ؛ فالمفعول الثاني هو الأول في المعنى .

أى أن الفرق بين الجملتين ليس فرقاً راجعاً إلى « كم » التركيب بل هو فرق مرده إلى « كيف » التركيب ، أى نوعية العلاقة الداخلية بين عناصره المفردة .

وللمعنى أثر في « كم » التركيب ، أى عدد العناصر التي تكون التركيب ؛ فالفعل « علم » يتعدى إلى مفعولين كما في :

علمت الله أكبر كل شيء

لكنها تنصب مفعولاً واحداً ، إذا كانت بمعنى « عرف » كما في

قوله تعالى « وآخرين من دونهم لا تعلمونهم ، الله يعلمهم » (١) ، (٢) •

و « نظر » بمعنى انتظر تتعدى بنفسها ، كما في قوله تعالى : « هل ينظرون إلا الساعة » ؛ لأن النظر بمعنى الإبصار لا يقع إلا على الأعيان ، ويتعدى بالجار كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره » (٣) ، (٤) •

ومن هذا الفعل « كفى » • والكفاية بلوغ الغاية في الشيء ،
فقولهم :

كفاك به رجلا ، وهو كافيك من رجل

• معناه قد بلغ الغاية في خصال المدح • ويكفى ويجزى ويعنى بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك :

يكفيني درهم ، كفاني قرض •

أى أجزأني وأغناني عن كل قرض آخر ، وعن بعض قرض آخر •

فأما « كفى » المتعدى إلى مفعولين في نحو :

كفيت فلانا شر فلان

فمعناه : منعته منه ، وحلت بينه وبينه ، ومنه في التزليل :

« فسيفكهم الله » (٥) فهما مختلفان معنى وعملا (٦) •

ومن الضرب الأول أيضا قوله تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب » (٧) •

ومن الضرب الثانى : « إنا كفيناك المستهزئين » (٨) •

(١) الأئمال ٦٠

(٢) الكتاب ٤٠/جا

(٣) الزخرف ٦٦

(٤) الأمالى ١٩١/١

(٥) البقرة ١٣٧

(٦) الأمالى ٢٠٢/١

(٧) العنكبوت ٥١ ، آل عمران ١٢٤

(٨) الحجر ٩٥

التضمين :

وحمل كلمة معنى أخرى هو ما عرف بالتضمين ، وهو قريب من الفكرة السابقة أعنى تغير وغليفة الكلمة لتغير معناها . وقد ذكر « ابن السجري » في « أماليه » قدرا طيبا من شواهد التضمين ، أذكر بعضها فيما يلي :

قال تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم » (١) الصبر في قولك :

صبرت على كذا ، صبرت عن كذا

معناه : حبست نفسي عليه ، وحبستها عنه ؛ فلذلك تعدى « اصبر » إلى الآية الكريمة بغير واسطة ؛ لأن المعنى : احبس نفسك (٢) .

وهذه الآية هي الموضع الوحيد الذي تعدى فيه الفعل بنفسه وهو في بقية المواضع التي استعمل فيها القرآن الكريم إما مذكور بدون متعلق ، أو تعدى بعلی .

وحروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أي تضمن الفعل معنى فعل آخر ؛ فقد تعدى « الرفث » إلى في قوله تعالى : « أهل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » (٣) وأنت لا تقول :

رفثت إلى النساء

ولكنه جرى به محمولا على « الإفشاء » الذي يراد به الملامسة في مثل قوله تعالى : « وقد أفشى بعضكم إلى بعض » (٤) .

وقد تعدى « يخالف » بعن في قوله تعالى : « فليخذر الذين يخالفون

(١) الكهف ٢٨

(٢) الأمالي ج ١/ ١٤٥

(٣) البقرة ١٨٧

(٤) النساء ٢١ ولم يأت « افشى » في القرآن الكريم إلا في هذا الموضع .

عن أمره « (١) لأنه محمول على ينحرفون عن أمره ، أو يروغون عن أمره • وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر عتقول :

خالفت زيذا

وقد تعدى « رحيم » بالياء فى نحو « وكان بالمؤمنين رحيمًا » (٢)
حملا على « رعوف » فى نحو « بالمؤمنين رعوف رحيم » (٣) ، يقال :

راغت به

ولا يقال :

رحمت به ، بل رحمته

ولكنه لما وافقه فى المعنى نزل منزلته فى التعدية •

وشبيه بهذا قوله تعالى : « من بعد أن أظفركم عليهم » (٤) فالجارى
على ألسنتهم :

ظفرت به ، أظفرننى الله به

ولكن جاء « أظفركم عليهم » محمولا على أظفركم عليهم •

ومن هذا قوله تعالى : « ولا تعد عينك عنهم » (٥) أى لا تجاوزهم
عينك ، من قوله : لا تعد هذا الأمر ، ولا تتعده أى لا تتجاوز ، ولكنه
أوصل إلى المفعول بمن حملا على المعنى ؛ لأنك إذا جاوزت الشيء
وتعديته ، فقد انصرفت عنه ، فحمل « لا تعد عينك عنهم » على : لا تنصرف
عينك عنهم •

ومعنى الرشح فى « ولا تعد عينك عنهم » يؤول إلى معنى النصب ،
فمعنى لا تنصرف عينك : لا تصرف عينك ؛ فالفعل مسند إلى العينين ،
وهو فى الحقيقة موجه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قال : « خلا

(١) النور ٦٣

(٢) الأحزاب ٤٣

(٣) يونس ١٢٨

(٤) الفتح ٢٤

(٥) الكهف ٢٨

تعجبك أموالهم»^(١) فأسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى : لا تعجب
يا محمد بأموالهم^(٢) .

وقريب مما سبق دلالة بعض الأفعال على النفي ؛ فإذا تدخل
موجبة للنفي الذي يتضمنه الفعل « أبى » فإذا قلت :

أبى زيد أن يقوم

فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت :

أبى زيد إلا أن يقوم

فقد أوجبت بإلا قيامه ؛ لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم . وفي
التنزيل : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره »^(٣) أى لا يريد الله إلا
إتمام نوره .

وقولهم : أبى يابى مما شذ عن القياس لجيئه على فعل يفعل بفتح
العين من الماضى والمستقبل ، وليس عينه ولا لامه من حروف الطلق وكان
قياسه يابى مثل يأتى ، وقد يكون لأنهم حملوه على « منع » ؛ لأن الإباء
والمنع نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا « يذر » على « يدع »
لاتفاقهما فى المعنى ، وإن لم يكن لى « يذر » حرف خلقى^(٤) .

وكان التضمن له تأثيره فى الصيغة ، كما أن له تأثيره فى التركيب
ومن هذا استعمال قل ، وأقل فى النفي ، بل إن « رب » التى وضعت
للتقليل ، لها صدر الكلام ، بمنزلة « ما » النافية ؛ لأن تقليل الشيء
مضارع لنفيه ، ولذا نجدهم يستعملون « إلا » مع « قل » ، و « أقل »
فيقولون : قل رجل يقول ذلك إلا زيد ، أقل رجل يقول ذلك إلا زيد كما
تقول :

ما رجل يقول ذلك إلا عمرو^(٥) .

(١) التوبة ٥٥

(٢) الأمل ١٨٤/١ ج

(٣) التوبة ٣٢

(٤) الكافية ٢٣١/١ ، الأمل ٢٥٧/١ ج

(٥) الأمل ٣٠٠/١ ج ، الفوائد المشوق ٢٧

والتضمنين كما يكون فى الحروف والأفعال والصفات، يكون أيضا فى
الجملة والأساليب ؛ فالتعجب فيه معنى الخبر ؛ لأنك اذا قلت :

ما أحسن عليا

فكانك قلت :

على حسن جدا

وتمثيله عند الخليل وسيبويه :

شئ أحسن عليا

وعند الأخفش :

الذى أحسن عليا شئ

وعند آخرين :

شئ أحسن عليا كائن

والخبر يكون موجبا أى عاريا من أدوات النفى الحرفية « ما ، إن ،
لا ، لم ، لا ، لات » والفعلية « ليس - أبى » والاسمية « غير ، وغير
موجب أى منفى »

وقد يكون النفى جحدا ، فإذا كان الناقى صادقا فيما قاله سسمى
كلامه نفيا ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سسمى ذلك النفى جحدا فمن
النفى قوله تعالى : « ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم » (١) ، ومن الجحد
نفى « فرعون » وقومه لآيات « موسى » بقولهم : « هذا سحر مبين »
فهذا خبر موجب يراد به النفى ، أى :

ما هذا حق

فلذلك قال : « وجحدوا بها (٢) أى نفوها ، وهم يعلمون أنها من
عند الله »

وقد ورد الخبر بمعنى الأمر كثيرا ، كما فى قوله تعالى : « والمطلقات

(١) الأحزاب ٤٠

(٢) النمل ١٤

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» (١) أى ليتربصن ٠٠ وقال : « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله » (٢) ٠

ذهب « أبو العباس المبرد » إلى أن قوله « تؤمنون » و« تجاهدون » معناه : آمنوا ، وجاهدوا ، بدليل الجزم في قوله : « يغفر لكم ويدخلكم » لأنه جواب الأمر الذى جاء بلفظ الخبر ، فهو محمول على المعنى ، ودل على ذلك أيضا أنه في حرف « عبد الله » : آمنوا وجاهدوا (٣) ٠

والجامد قد يضمن معنى المشتق ، فيؤول بمشتق ويقع موقعه فالحال — مثلا — يغلب أن تكون مشتقة ، ويجوز أن تكون غير مشتقة لأن الخبر نفسه قد جاء غير مشتق في نحو :

زيد غلامنا ، بكر أخو جعفر

وإذا جاز ذلك في الخبر جاز في الفضلة على الخبر ، فمن ذلك قوله تعالى : « هذه ناقة الله لكم آية » (٤) أى علامة لصدقى ٠٠ ومن هذا :

بدت قمرا وماست خوط بان ، وفاحت عنبرا ورنفت غزالا

فقمرا ، وخوط بان ، وعنبرا ، وغزالا ، منصوبة على الحال ، ويتأول فيهن الاشتقاق ، فيحملن على :

بدت مشرقة ، وماست متئنية ، وفاحت طيبة ، ورنفت مليحة ٠

ونظير هذا قول الآخر :

سفرن بدورا ، وانتقبن أهله ومسمن غصونا ، والتفتن جآذرا

وقوله تعالى : « فما لكم في المنافقين فئتين » (٥) ففتتين منصوب

(١) البقرة ٢٢٨

(٢) الصف ١٠

(٣) الأمل ١/٢٥٦ — ٢٦٢ ، التبيان في إعراب القرآن / ١٢٢١ ،

الفوائد المشوق / ٣٢ — ٣٦

(٤) الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤

(٥) النساء ٨٨

على الحال لأن المعنى : ما لكم منقسمين في شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم ، وفرقة تذمهم ، أو قد يكون المعنى : ما لكم مختلفين في شأنهم (١) .

المعنى وتفريغ التراكيب :

من مزايا اللجوء إلى المعنى ، واتخاذ وسيلة من وسائل التحليل أنه قد يمد النحوى بنظرة أخرى لا تشذ التركيب ، أو تخطئه . فلو قلنا : اتفق النحويون على أن الحال لا يأتي من المضاف إليه في الإضافة المحضة ، إذا لم يكن المضاف جزءا للمضاف إليه أو مثل جزئه ؛ لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذى الحال .

ومن الأمثلة التي أجاز فيها النحويون مجيء الحال من المضاف إليه قوله تعالى :

« بل ملة إبراهيم حنيفا » (٢)

حنيفاً حال من « إبراهيم » . لكن « ابن السجري » يذهب إلى أن الأوجه من ذلك أن تجعله حالا من « الملة » ، وإن خالفها بالتذكير ؛ لأن الملة في معنى الدين ، ولذلك أبدلت منه في قوله عز وجل :

« ديننا قيميا ملة إبراهيم حنيفا » (٣)

فإذا جعلت « حنيفا » حالا من « ملة » فالناصب له هو الناصب للملة ، وتقديره :

بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا

لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم : « كونوا هودا أو نصارى تهتدوا » معناه :

(١) الإمالي ج٢/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، الكتاب ج١/٣٩١ - ٣٩٧

(٢) آل عمران ١٣٥

(٣) الانعام ٦١

اتبعوا اليهودية أو النصرانية

فقال لنبيه :

« قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا »

على المعنى (١)

فالملة المأثنت يقول بالدين وهو مذكر ، والعامل فيها متصيد من معنى الأمر :

« كونوا هودا أو نصارى »

ويخلو هذا التصيد من التكلف ، فقد ذكر هذا العامل نفسه مع « ملة »
في آيات أخرى (٢) .

ومن تخريج التراكيب استنادا إلى المعنى غرارا من القول بالشذوذ ،
ما أضفاء النحويون من معنى الجمعية على بعض الألفاظ المفردة ؛ فكلمة
« بين » لا تضاف إلا إلى غير المفرد ، إما إلى المفردين المتعاطفين ، أو
إلى المثنى أو الجمع ، فإذا وردت مضافة إلى « ذاك » أو « ذلك » انصرف
اللفظ إلى معنى الجمع . وتراكيب اللغة تشهد لهذا . قال « عدى بن زيد
العبادي » :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

فقال : لأي ذاك ، ولم يقل : ذينك ؛ لأنهم قد يوقعون « ذاك »
و « ذلك » على الجمل . يقول القائل :

زارني أمس زيد وأخوك معه يضحكان

فيقول أحدهم :

قد علمت ذاك .

(١) الأملى ج٢/ ٣٢٩ ، شرح الكافية ج١/ ٢٢٧
(٢) آل عمران ٩٥ ، النساء ١٢٥ ، يوسف ٢٨ ، النحل ١٢٣ .

ولذلك جازت إضافة « بين » إلى ذلك في قوله تعالى :

« لا غارض ولا بكر عوان بين ذلك » (١)

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين

ذلك قواما » (٢ ، ٣) :

ومن هذا تفريغ قوله تعالى :

« إني رأيت أحد عشر كوكبا ، والشمس والقمر رأيتهم لي
ساجدين » (٤) •

فقد رجع الضمير في « رأيتهم » جمعا مذكرا إلى جمع ما لا يعقل،
وحقه أن يكون مفردا مؤنثا ، لأنه لما وصفها بالسجود الذي لا يكون
إلا للعقلاء ، أجراها في الإضمار والجمع مجراهم •

وكذلك القول في قوله تعالى :

« يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » (٥) •

لأنه لما وجه الخطاب إلى النمل ، والخطاب لا يوجه في الحقيقة
إلا إلى العقلاء أجريت في الإضمار مجرى العقلاء •

بل إن « ابن الشجري » يرى أن اعتبار السجود والخطاب خاصين
بالعقلاء سهو : لأن البهائم والجمادات مشاركة للعقلاء » (٦) •

ومن هذا قوله تعالى :

(١) البقرة ٦٨

(٢) الفرقان ٦٧

(٣) الكتاب ج٣/٣٠٢ الأمل ج٢/١٦٦ ، ج١/٩٠

(٤) يوسف ٤

(٥) النمل ١٨

(٦) الأمل ج١/١٣٤

« أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » (١) •

حيث دخلت الفاء في « فكَرِهْتُمُوهُ » مع خلو التركيب من سبب لهذا الدخول ؛ لأن الكلام فيه معنى الجواب ؛ لأن المخاطبين كأنهم أجابوا :

لا ، لا نحب

فرد الله عليهم : فكَرِهْتُمُوهُ ، أي فكمأكروهتموه ، فأكروها الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام من قولهم : لا ، فالفاء هنا بمنزلة ما في الجزء (٢) •

وقد ذهب « المعكبري » إلى أنها عاطفة (٣) فيخرج المثال مما نحن فيه •

وأحيانا يتخذ تخريج التركيب حسب المعنى مظهر مراعاة الأولى والأوفق يقول أبو الطيب :

لولا مفارقة الأحبا بما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا
فالأحباب جمع « حب » كمدل وأعدال ، ومثله من الوصف نقض وأنقاض • ولا ينبغي أن تكون جمع « حبيب » كشراف وأشرف ، ويقيم وأيتام لأمرين :

أحدهما : أن الأول أكثر وأقرب •
والثاني : أن أيتاما وشريفا من باب فغيل الذي بمعنى غائل موحبيب
فغيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول •

(١) الحجرات ١٢

(٢) الأمل ٢٣٠/٢

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج٢/١١٢٦

والمصدر « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله
كإضافة السؤال في قوله تعالى :

« قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه » (١)

ولا يحسن أن تقدر :

أولا مفارقة المحبين الأحباب

وإن كان ذلك جائزا عن طريق الإعراب ؛ لأن المحب لا يوصف
بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارق
لا مفارق (٢) .

وجمع « السبل » يناسب المعنى كذلك ؛ لأن فراق المحبوب للمحب
يوجد للمنية سبلا إلى روحه ، مباينة للسبيل الذي جرت عادة المنية به ،
وذلك أن فراقه له ، إنما يكون في الأغلب مع الهجر ، فالمنية تدرك روحه
من طريق العشق ، وطريق الفراق ، وطريق الشوق ، وطريق الهجر ،
فقد سلكت إلى روحه سبلا شتى ؛ لذلك استعمل الجمع (٣) .

هناك الشجرى في المثال السابق يذهب إلى أن الصيغ والتراكيب قد
تتشابه شكلا ، إلا أن المعنى يفرق بينها . فالأحباب كأشراف وأيتام وزنا
ولفظا لكن مفرد الأحباب بمعنى مفعول ومفرد أشراف بمعنى فاعل .
فاغترقا لذلك .

ومفارقة الأحباب من الناحية الشكلية صالح لكي يكون مضافا إلى
الفاعل أو إلى المفعول ، لكن المعنى يحدد إضافته إلى مفعوله .
وأى الاستفهامية إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالا عن الاسم
دون الصفة ، وهي بعض المعرفة التي تصاف إليها . بقولك :

(١) من ٢٤

(٢) الأملى ج ١/ ٢٣١ ، ٢٣٢

(٣) الأملى ج ١/ ٢٣٣

أى الرجلين أخوك ؟

أى الرجال قسام ؟

هأى واحد الاثنين والجماعة ، فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو .

وإذا أضيفت إلى النكرة ، فإنها تكون سؤالاً عن الصفة ، وتكون لعدد النكرة كلها ، فإذا قال :

أى رجل أخوك

أى رجل زيد

قلت : طويل أو قصير أو بزاز ، فأجبت بصفة الاسم . فإذا أضيفت إلى مثنى أو جمع فأجب بالمثنى أو الجمع ، فإذا قيل :

أى رجلين أخوك

أى رجال إخوتك

قلت : سمينان ، أو هزيلان ، أو سمين وهزيل إجابة عن المثنى ، وقلت : طوال أو قصار ، أو بعضهم طوال وبعضهم قصار ، إجابة عن الجمع .

ولا يجوز أن تصيغ أى إلى معرفة واحدة لا تقول :

أى الرجل أخوك ؟

أى زيد خرج

لأنها سؤال عن البعض ، والواحد لا يتبعص . وأما أى النكرة فإنها سؤال عن الكل ؛ لأن التذكير يقتضى العموم . فلهذا جاز إضافتها إلى نكرة واحدة — كما سبق — (١) .

(١) الأمالي ج١/٢٩٦ ، وقد ذكر النحويون أن « أى » إن أضيفت إلى معرفة مفرد أريد بها الأجزاء فأى زيد حسن معناه أى أجزاء زيد . انظر أى : فى معنى اللبيب — مثلاً — .

فليس ثمة فرق شكلي بين إضافة « أئ » إلى نكرة ، وإضافتها إلى معرفة ، لكن الفرق بين التركيبين من حيث المعنى شاسع — كما هو واضح من الأمثلة — .

المعنى ومرجع الضمير :

من القواعد أن الضمير يعود إلى مذكور سابق من الكلام . وفي اللغة أمثلة ليس فيها ما يرجع إليه الضمير إلا بتأويل الفعل معنى الاسم ؛ ولذا حسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر « كذب » في قولهم :

من كذب كان شرا له

أئ كان الكذب . ومثله قوله تعالى :

« ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم » (١) .

أئ لكان الإيمان . ومن هذا أيضا قوله تعالى :

« وإن تشكروا يرضه لكم » (٢) .

أئ يرضى الشكر لكم (٣) . ومن هذا قوله تعالى :

« ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » (٤) .

« فهو خيرا لهم » ضمير البخل ، والبخل هو المفعول الأول ، الذي يقتضيه « تحسبن » وحسن حذفه ؛ لدلالة « يبخلون » عليه . ومثله قوله تعالى :

« الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوكم فاقتلوهم ، فزادهم إيمانا » (٥) .

(١) آل عمران ١١٠

(٢) الزمر ٧

(٣) الأمل ١٣/٥٣ ، ٥٤ ، ١١٣

(٤) آل عمران ١٨٠

(٥) آل عمران ١٧٢

أى زادهم قول الناس إيماناً • ومنه قوله تعالى :
« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » (١) •

التقدير : ثم بدا لهم بداء • ولا بد من تقدير هذا الفاعل ؛ لأن
الفعل يطالب بفاعله • ولا يصح إسناده إلى « ليسجننه » ؛ لأن إسناد
الفعل إلى الفعل مستحيل ، ولما لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى
فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل كالمفعول أسند إلى الفاعل على المعنى ••
واللسن العرب متداولة في قولهم :

بدالى في هذا الأمر بداء .
أى : تغير رأيي عما كان عليه • ويقال :
فلان ذو بدوات
إذا بدا له الرأي بعد الرأي (٢) •

ومن الواضح أن تقدير المصدر « بداء » من الفعل « بدا » اعتماداً
على المعنى ما كان بهدف تصحيح عود الضمير ، بل كان بهدف المحافظة
على النظام التركيبي للغة العربية التي ألفت إذا بدأت الجملة بفعل أن
يأتى بعد الفعل اسم مرفوع ، فاعل عادة أو ما يحل محله •

ويرى «ابن الشجري» أن الضمير الراجع إلى المعنى لا بد أن
يكون له دليل يساعد على تقدير هذا المعنى ؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن
الضمير في قوله تعالى :

« حتى توارت بالحجاب » (٣) •

راجع إلى الشمس ، ولم يجز لها ذكر ، فيعلق « ابن الشجري »
على هذا بأنهم لم يعطوا الفكر حقه في هذا المثال ؛ لأن في الآية دليلاً
على الشمس ، وهو قوله تعالى :

(١) يوسف ٣٥
(٢) الأمل ١٤١/١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ج٢/١٣٢
(٣) ص ٣٢

• « إذ عرض عليه بالعشى » (١) •

لأن معناه : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس، وليس يجوز الإضمار إلا أن يجري له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر (٢) •

فهذا النوع من الضمير يرجع إلى معلوم ، قام قوة العلم به وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له ، فأضمره اختصاراً ، وثقة بفهم السامع • ومن هذا :

• « إنا أنزلناه في ليلة القدر » (٣) •

أضمر القرآن : لأن ذكر الإنزال دل عليه • ومثله :

• « خلولا إذا بلغت الحلقوم » (٤) •

• « كلا إذا بلغت التراقي » (٥) •

أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم ، والتراقي عليها (٦) •

وهذا الضمير الذى يرجع إلى معلوم من الكلام هو نوع واحد من أنواع ثلاثة لضمير الغائب • والنوع الثانى — وهو أشهرها وأكثرها استعمالاً — يرجع إلى مذكور فى الكلام قبله عادة ، أو بعده فى بعض الأمثلة ، كما فى نحو قوله تعالى :

• « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » (٧) •

• « فأوحى فى نفسه خيفة موسى » (٨) •

• « ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » (٩) •

(١) ص ٣١

(٢) الأملى ج ١/ ٥٨

(٣) القدر ١

(٤) الواقعة ٨٣

(٥) القيامة ٢٦

(٦) الأملى ج ١/ ٥٩ ، ٦٠ ، ج ١/ ١٦٤

(٧) البقرة ١٢٤

(٨) طه ٦٧

(٩) القصص ٧٨

ومرجع الضمير في الآية الأولى متقدم لفظاً لا رتبة ، ومرجعه في الآيتين الأخيرتين متأخر لفظاً لا رتبة ؛ لأنه فاعل ونائب فاعل .

والنوع الثالث إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم ، وهو الضمير المجهول ، الذي يلزمه التفسير إما بالجملة ، وإما بالمفرد المنصوب ، والمفسر بالجملة ، ضمير الشأن والقصة ، كما في نحو :

« قل هو الله أحد » (١) .

« فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا » (٢) .

والمفسر بالمفرد ، الإضمار في « نعم » و « بئس » و « رب »
نحو :

نعم رجلاً على

« بئس للظالمين بدلاً » (٣) .

وهذه ثلاثية من الثلاثيات الكثيرة (٤) ، التي يحفل بها النصو العربي ، لضمير الغائب إما أن يرجع إلى مذكور ، أو إلى معلوم ، أو لا يرجع إلى مذكور ولا إلى معلوم فيحتاج إلى تفسير بما بعده ، من مفرد أو جملة .

بدائل الضمير :

والإشارة تشبه الضمير في أنها ترجع إلى معلوم دل عليه شيء في الكلام فقولُه تعالى :

(١) الإخلاص ١

(٢) الأنبياء ٩٧

(٣) الكهف ٥٠

(٤) الأمل ١/٦٠ ، ج ٣٢٨/٣٤٠ ، الكتب ج ١٣٤/١٧٦ — ١٧٦

ج ٧٢/٧٣

(٥) راجع للمؤلف « الثلاثيات »

• « ذلك هو الفضل الكبير » (١) •

إشارة إلى « السبق » المفهوم من قوله تعالى :

« ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ،
ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات » •

ومثله قوله تعالى :

• « ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » (٢) •

فالإشارة راجعة إلى « الصبر والغفران » : لدلالة فعليهما عليهما •
كما عاد الضمير إلى « السفه » الذي دل عليه « السفه » في قول القائل :

إذا نهى السفه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

أى : جرى إلى السفه •

فالإشارة بمنزلة الإضممار ؛ لأنها قد تسد مسده في نحو قوله
تعالى :

« إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا » (٣) •

« فأولئك » قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ؛
فكانه قيل : « كلهن عنه مسؤولا » (٤) •

والاسم الظاهر كذلك يستعمل استعمال الضمير في العود على
مذكور أو معلوم ربطا للكلام ببعضه ببعض • ومن هذا :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب

(١) ناطر ٣٢

(٢) الشورى ٤٣

(٣) الإسراء ٣٦

(٤) الأمل ٦٨/١ ، ٦٩ ، ٢٠٠

فقد وقعت الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها ، خبرا عن القتال ،
وهى عارية من ضمير عائذ منها إلى المبتدأ •

وإنما جاز ذلك ؛ لأن اسم لا نكرة شائعة مستغربة للجنس المعروف
بالألف واللام : فقتال المنكور مشتمل على القتال الأول ، كما أن قولك :

لا إله إلا الله

عمت لفظة « إله » جميع ما يزعم المبطون أنه مستحق لإطلاق
هذه اللفظة عليه •

وليس يجرى قولك :

لا رجل في الدار

إذا رغمت مجرى قولك :

لا رجل في الدار

إذا ركبت ؛ لأنك إذا رغمت تنفي واحدا ، وإذا ركبت تنفي الجنس
أجمع فدخل القتال الأول تحت القتال الثاني يقوم مقام عود الضمير
إليه •

ومثل هذا ما أنشده « سيبويه » :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل ، فأما الصبر عنها فخلصر!
فالصبر من حيث كان معرفة ، داخل تحت الصبر المنفي لشياعه
بالتنكير •

ونظير هذا أن قولهم :

نعم الرجل على

فى قول من رفع « على » بالابتداء ، فأراد :

على نعم الرجل

يدخل فيه « على » تحت « الرجل » ؛ لأن المراد هنا الجنس ،
فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر من عائد إليه من الجملة •

ويوضح ذلك أن قولك :

على نعم الرجل

كلام مستقل ، أما قولك :

على قام الرجل

فكلام غير مستقل ، وإن كان قولك :

قام الرجل

جملة من فعل وفاعل كجملة :

نعم الرجل

ولا تستقيم جملة غير « نعم » حتى تقول : « إليه » أو « معه » •
أو نحو ذلك ؛ لكون الألف واللام فيه لتعريف العهد ، والمراد به واحد
يعينه •

و « الرجل » هى :

نعم الرجل

بمنزلة « الإنسان » فى قوله تعالى :

« إن الإنسان لفى خسر » (١) •

يدل على الجنس ؛ لأنه مستثنى منه :

« الذين آمنوا وعملوا الصالحات » •

والاستثناء من واحد مستحيل ، لا يضح إذا استثنيت واحدا من

واحد فكيف إذا استثنيت جميعا من واحد • ومثله قوله تعالى :

« وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها » (١) •

فالمراد بالإنسان ههنا الناس كافة ، ولذلك قال :

« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، فإن الإنسان كفور » •

وإذا كان الاسم المرفعي بالالف واللام نحو « الرجل » و « الإنسان »
قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفى (لا قتال —
لا صبر) والتذكير والنفى يتناولان من العموم ما لا يتناولوه التعريف
والإيجاب ؛ فقولهم :

ما أتاني من أحد

وقوله تعالى :

« ما سبقكم بها من أحد من العالمين » (٢) •

متناول غاية العموم • ولو حاولت أن تقول :

أتاني من أحد

كان ذلك داخلا في باب استحالة الكلام (٣) •

وعرض « ابن السجري » للشواهد والأمثلة السابقة ، وتحليله
إياها بهذه الطريقة مثال من أمثلة التحليل النحوي المتهدى بما أسميته
روح التراكيب ، وحس اللغة ومنطقها العام ؛ فالاسم المنكور المنفى
بلا يدل على العموم الذي يدل عليه الاسم المرفع بال الجنسية بل
أكثر • وهكذا النكرة بعد النفى ، ومن هنا يصح الاستثناء منها •

والتراكيب قد تتشابه شكلا ووصفا ، لكن العلاقة الداخلية بين
عناصرها المفردة تختلف ، فالجملتان :

زيد نعم الرجل

زيد قام الرجل

(١) الشورى ٤٨

(٢) الأعراف ٨٠ : العنكبوت ٢٨

(٣) الأملى ج١/ ٢٨٦ — ٢٨٨

سواء في التركيب والترتيب والحجم ، لكن الأولى صحيحة ،
والثانية خطأ ، ولا تصحح إلا بذكر عائذ يعود على المبتدأ *

ويشبه ما سبق من استغناء الاسم المبتدأ الداخل في اسم العموم
الذي بعده عن عود ضميره إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى
به عن ذكر المضمّر ، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه ، في نحو
قول عدى بن زيد :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نفص الموت ذا الغنى والفقير

ومثله قوله تعالى :

« الحاقة ما الحاقة » (١) ، « القارعة ما القارعة » (٢) ، « وأصحاب
اليمين ما أصحاب اليمين » (٣) *

•• زيد رجل أي رجل •

فاستغنى بتكرير الظاهر عن أن يقال : الحاقة ما هي • وإنما حسن
تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم
استعملوا المضمّرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات، إيجازاً واختصاراً،
غلباً أراحوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر إيمارة لما
أرادوه (٤) •

المعنى والمطابقة :

عرفت العربية ألواناً من تجاوزات الملامح الشكلية ، وسمحت بها
لأن النسبة بين كلمات التركيب لا تزال ثابتة • والمطابقة بين المبتدأ
والخبر ، أو بين المنعوت والمنعوت أو بين الحال وصاحبها من الأمور المقررة

(١) الحاقة ١ ، ٢

(٢) القارعة ١ ، ٢

(٣) الواقعة ٢٧

(٤) شرح الكافية ج ١ / ٩١

الثابتة ، وإن كانت تتفاوت بين الإطلاق وعدمه ، فهي بين النعت ومنعوتيه مطلقه تتحقق في أربعة من عشرة ، واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الرفع والنصب والجور ، وواحد من التعريف والتنكير . وهذه هي مناحي المطابقة : العدد ، النوع ، التعيين ، والإعراب .

أما المطابقة بين المبتدأ والخبر فليست مطلقة ، والأشياء الواجب اشتراك المبتدأ والخبر فيها هي النوع والعدد ، والأمر كذلك بين الحال وصاحبها وهذا ملمح من الملامح التي بها يشبه الحال والخبر ، وسأعود إلى هذه الفكرة فيما بعد .

وقد ساعد المعنى على الترخص في بعض نواحي المطابقة ، فقد يكون المبتدأ مذكرا ، والخبر مؤنثا ، كما في قول الأعشى :

ألم يك غدرا ما علمتم بشمعل
وقد خاب من كانت سريرته الغدر
فالمبتدأ « الغدر » مذكر ، والخبر « سريرته » مؤنث ، وأسند الفعل مؤنثا إلى الغدر لما كان هو السريرة في المعنى (١) .

ومثل هذا في التنزيل ، فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش :

« ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » (٢) .

بصب « الفتنة » ، وإسناد « تكن » إلى « أن قالوا » والتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم

وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، ومثل الرفع الإقدام ونصب العادة في قول « ليبد » :

(١) الأماي ج ١ / ١٣٠

(٢) الأعمام ٢٣

نمضت وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره (١) .

كما يساعد المعنى على الترخص في المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد ؛ ففي قول « المتنبى » :

حشأى على جمر ذكى من الهوى وعينأى في روض من الحسن ترتع

فراه يخبر عن المثني « عينأى » بالمفرد « ترتع » ؛ لأن العضوين المشتركين في فعل واحد ، مع اتفاقهما في التسمية ، يجري عليهما ما يجري على أحدهما فكل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع ، والقدمين في السعي ، ويجوز أن يغبر عنهما مواحدة ، يقال :

رأيته بعيني ، سمعته بأذني ، وما سعت في ذلك قدماي
فإن قلت :

رأيته بعيني ، سمعته بأذني ، وما سعت في ذلك قدماي
فهو حق الكلام ، والأول أخف ، وأكثر استعمالا (٢) .

استطراد :

لك في هذا البيت أربعة أوجه من الاستعمال :

أحدهما : أن تستعمل الحقيقة في الخبر والمخبر عنه ، فتقول :
عينأى رأته ، أذناي سمعته ، قدماي سعتا ليه

والثاني : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتفرد الخبر حملا
على اللفظ فتقول :

(١) الأملى ج١/ ١٣٠

(٢) الأملى ج١/ ١٢٠ ، ١٢١

عيني رأته ، أذنى سمعته ، قدمي سعت فيه •
وإنما استعملوا الإفراد في هذا تخفيفا ، وللعلم بما يريدون ،
فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية •

والثالث : أن تثني العضو ، وتفرد الخبر — كما هي البيت — •

والرابع : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتثني الخبر حملا على
المعنى ، كقولك :

أذنى سمعته ، وعيني رأته • وهذا قليل (١) •

ومن هذا ما أجاز به ابن الشجري من جواز الإخبار عن العشر
والخراج بالمفرد ، فيقال :

العشر والخراج مؤونة

وذلك لوجهين :

أحدهما : أن العشر والخراج ينزلان منزلة شيء واحد لاتفاقتهما
في أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظير
ذلك قول حسان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا •

فقال : لم يعاص ، فالفرد الضمير وإن كان لاثنتين ، وذلك لأن كل
واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجريا مجرى الواحد ؛ فشرخ الشباب هو
أسوداد الشعر ولولا أنهما لاصطحابهما صاروا بمنزلة المفرد ، كان حق
الكلام أن يقال : يعاصيا •

وأشد من هذا قول من يصف رجلا مقتربا في غلاة :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن

شريكيه يطمع نفسه شرمطمع

جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا
لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف • ولولا ذلك كان حقه
أن يقول :

ومن يكونا شريكيه

فهذا أشد من الأفراد ؛ لأنه أفرد المضمير في « يكن » وجاء
بالخبر مثنى •

ومما جاء في التثنية على هذا قوله تعالى :

« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (١) •

فجاء الخبر مفردا لاتفاق المال والبنين في التثنية (٢) •

ومن هذا ما يجوز في الخبر والحال بعد المفعول معه ، فأتت
قد تقول :

كنت وعليها قائما ، سرت مسرورا وعليها

وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال :

كنت وعليها قائمين ، سرت وعليها مسرورين

نظرا إلى المعنى ، وإلى أن أصل الواو العطف ، والعطف معناه
الجمع (٣) •

والمعنى كذلك يفسر ما قد يوجد من عدم مطابقة بين الصفة
والموصوف كما في قول « سحيم عبد بنى المسحاس » :

(١) الكهف ٤٦

(٢) الأمل ١/٣٠٩ ، ٣١٠

(٣) شرح الكافية ج١/١٩٨

جنونا بها فيما اعتسنا علاقة علاقة حب مستمرا وباديا

أى : جننت بها لعلاقة أى لحب شديد ، وعلاقة الثانية بدل من الأولى ، ومستمرا نصب على النعت لقوله : علاقة حب ، وذكر الوصف والموصوف مؤنث لأمرين .

أحدهما : أن العلاقة بمعنى العلق •

والآخر : أنها إذا كانت بدلا من جنون فهي الجنون •

وقد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيرا ، كقول الأعشى :

يضم إلى كشحيه كفا مقضبا

فذكر « الكف » لأنه ذهب بها مذهب العضو • ومنه :

فأما ترينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

ذكر ضمير الحوادث ؛ لأنه ذهب بها مذهب الحدثنان ، ومنه فى التفتيز تذكير خبر الرحمة فى قوله تعالى :

« إن رحمة الله قريب من المحسنين » (١)

لأن المراد بالرحمة ههنا فى بعض التفاسير : الغيث •

ويجوز أن يجعل « مستمرا » نعتا للجنون • والقول الأول أحسن لقرب النعت من المنعوت • والمضاف إلى « حب » مصدر ، فحب منصوب فى المعنى بعلاقة على أنه مفعول به (٢) •

فإن الشجرى يفضل أن يكون « مستمرا » المذكر نعتا لعلاقة المؤنث حملا على المعنى ، ويضعف أن يكون « مستمرا » نعتا لجنونا ، مع أنهما مذكران ؛ لطول الفصل بين المنعوت والنعت •

(١) الامراف ٥٦

(٢) الامالى ج١/٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ج٢/٢٥٧

وقد أثبت « ابن القيم » شيئاً من هذا في باب « الحمل على المعنى » وذكر منه تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد للجماعة ، والجماعة للواحد ، فمن تأنيث المذكر قوله تعالى :

« يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة » (١) •

والمراد به آدم عليه السلام ، وأنث رداً إلى النفس ، وقرئ : فى الشواذ :

« من نفس واحد » •

وقال آخر :

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت
فإنه ذهب بالصوت إلى الاستغاة (٢) •

ومن تأنيث المذكر ، ما كثر عن العرب من تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، فكان المضاف بعض المضاف إليه ، أو به أو منه ولذلك قرئ قوله تعالى :

« لا تنفع نفساً إيمانها » (٣) •

بالتأنيث ، فأنث فعل الإيمان إذ كان من النفس وبها • ومنه قول الشباعر :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع (٤)

فأنث الفعل المسند إلى « سور » المذكر ، لإضافته إلى مؤنث •

(١) النساء ١

(٢) الفوائد المشوق ١٠٥

(٣) الأتعام ١٥٨

(٤) الفوائد المشوق ١٠٥

المعنى والمواقع النحوية :

الكلمات فى التراكيب تقوم بوظائف معينة ، فتكون لها مواقع نحوية ، والوظيفة عندنا مراعاة للموقع ، فالكلمة وظيفة أو موقع ، إلا أن أداء الكلمة لوظيفتها وهى فى موقع من المواقع قد يرتبط بمرورها فى مركز معين ، فلا تتقدم أو تتأخر ، فإن تقدمت من تأخير ، أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر فى اللفظ لا فى الرتبة .

وقد أدرك النحويون العرب هذه الأفكار فسووا بين الوظيفة والموقع ، وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة ، والتقدم والتأخر لفظا .

ويمكن أن نسمى المكان الذى تقع فيه الكلمة وهى تؤدى وظيفة نحوية معينة « مركزا » سواء كانت فى موقعها أولا ، فالمفعول — مثلا — إن تقدم على الفاعل يكون متقدما لفظا لا رتبة ، فمركزه متقدم ، لكن موقعه متأخر .

والمواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبر عنها ، أو هى وظائف يفترض فى الكلمات القيام بها ؛ فموقع المبتدأ غير موقع الخبر ، وموقع الحال غير موقع التمييز وهكذا ؛ لأن المعنى الذى يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذى يعبر عنه ذاك أو ذلك .

فالمواقع — إذن — مختلفة من هذه الناحية : ناحية المعنى الذى ينهض كل موقع لخدمته والتعبير عنه ، لكنها قد تتشابه فى الحالة الإعرابية . وكتب النحو العربى تتفق على أن هناك مواقع للمرجوعات وأخرى للمنصوبات ، وثالثة للمجرورات . ومن ينظر فى مواقع الرفع يجد بينها خلافا من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها ، وهكذا الحال مع مواقع المنصوبات .

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها نرى فى كتابات النحويين فكرتين طريقتين :

الأولى : قد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تنال محافظة على موقعها ، فالخبر هو خبر رفع أو نصب ، أو جر ، والمفعول مفعول نصب أو رفع لثيابته مناب الفاعل ، ولقد سماه « سيوييه » « المفعول المرفوع » ، ولم يسمه المتأخرون « الفاعل » بل سموه « نائب الفاعل » لأن معناه لا يزال على المفعولية .

الثانية : سمح المعنى لنحويينا أن يلحظوا قرابة حميمة ، وصلة وثيقة بين بعض المواقع النحوية ، فحدثونا عن هذه القرابة ، إيماناً منهم بخطورة جانب المعنى في التحليل النحوي .

وسوف أتحدث عن الفكرة الأولى فيما بعد ، وأبادر هنا بإثبات سطور قليلة عن الفكرة الثانية .

الحال والظرف :

رأى النحويون أن هناك معنى ما يقرب هذين الموقعين كليهما من الآخر فكلاهما قيد للفعل في حال وزمان أو مكان . معينين ، وقد رتبوا على هذه القرابة الدلالية بعض الأحكام النحوية .
يقول : « أبو العباس بن مرداس السلمى » :

أكلب مالك كل يوم ظالماً والظلم أنكد غيه ملعون

فالجمله :

مالك كل يوم ظالماً

تعرب على النحو التالي :

ما : مبتدأ ، لك : متعلق بمحذوف خبر ، كل يوم : ظرف ، ظالماً : حال فما عامل النصب في كل من الظرف والحال ؟

العامل في الظرف إما الخبر «ك» وإما الحال «ظالما» ، ومثله قوله تعالى :

« فما للذين كفروا قبلك مهطعين » (١) •

فالعامل في الظرف « قبلك » إما الخبر « للذين ... » أو الحال « مهطعين » •

أما العامل في الحال ، فالخبر أى متعلقه • وكان حق المعنى ألا يعمل في الحال ؛ لأن الحال عبارة عن ذى الحال ، ولكن عمل شيها المعنى لشبهها بالظرف من حيث كان قولك :

جاءنى زيد راكباً

معناه :

جاءنى زيد فى حال الركوب

ولذلك عطف عليها الظرف فى قوله تعالى :

« وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين وبالعليل » (٢) •

فالحال من حيث المعنى يشبه الظرف ، ولما كان الظرف أقرب متعلقات الفعل إليه خاصة ظرف الزمان (٣) ، جاز لما فيه رائحة الفعل أن يعمل فيه ، ويلحق الحال بالظرف فى هذا فتعمل فيه الفعليات المعنوية على أن الشبه الذى بينهما ليس بمستحكم ؛ لأنك لا تقدر أن تقول :

جاء زيد فى راكب

كما تقول :

جاء زيد فى يوم السبت

جلس زيد فى مكانك

(١) الماعزج ٣٦

(٢) الصافات ١٣٧

(٣) الكلب ج١/٣٦

وإنما أدخلوا حرف الظرف على لفظ متأول ، ولما لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المنوى ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه كقولهم :

كل يوم لك ثوب

فالظرف منصوب بالجار والمجرور « لك » الذى هو خبر ، وقد تقدم الظرف عليه ، فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى كقوله تعالى :

« هنالك الولاية لله الحق » (١) •

« هنالك » ظرف فى موضع الحال ، والعامل فيه قوله « لله » وذو الحال المضمرة المستكنة فى « لله » (٢) •

وكان مجيء الحال بلفظ الظرف جملة درجة قرابته للظرف أوضح وأقوى ، وكان الشبه بينهما لم يعد قاصرا على المعنى فقط ، بل تعداه إلى اللفظ أيضا •

ويشبه الحال الظرف فى جواز استعماله بدلا من اللفظ بالفعل كالظرف وهذا ما ذهب إليه « أبو على الفارسي » فى تخريج قول أبى الصلت اللغفى :

اشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا فى رأس غمدان دارا منك محلا
حيث ذهب إلى أن « هنيئا » حال وقعت موقع الفعل بدلا من اللفظ به كما وقع المصدر فى قولهم :

سقياله ، ورعيها

(١) الكهف ٤٤

(٢) الامالى ج١/ ١١٢ ، ج٢/ ٢٥٥

بدلاً من :

سقاها الله ، ورعاه

فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنه قام مقامه غصار عوضاً عنه •

فقوله : « هنيئاً » لا تعلق له بأشرب ؛ لأنه وقع موقع « ليهنيئك »
أو هنأك ، أو هنؤ •

ويدل على أنه بدل من الفعل تماقبيهما على الموضع الواحد في نحو :
أظفره الله غليهنىء له الظفر

فهذا بمنزلة :

فهنيئاً له الظفر

كما أنه أجرى بلفظ الأفراد على الجميع في قوله تعالى :

« كلوا واشربوا هنيئاً » (١)

لأنه ناب عن عمله ، والفعل لا يجمع (٢) •

ووجه كون « هنيئاً » بدلاً من الفعل على جهة القياس أن الحال
مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أن الظرف مفعول فيه ،
ومن حيث وقعت الظروف في الأمر العام وغيره بدلاً من الفعل في قولهم :

إليك ، ورايك ، عليك زيذا ، دونك عمرا ، جاعنى من عنذك

كذلك وقعت الحال بدلاً من الفعل ، فكما قامت هذه الظروف مقام
الأفعال وصارت بمنزلتها ، فكان كل واحد منها بدلاً من فعل ، كذلك صار
الحال غى قولهم « هنيئاً » بدلاً من الفعل الذى هو « اهنأ » •

ولما اجتمع الحال والظرف في كون كل واحد منهما مفعولاً فيه ،
اجتمعاً في أن عملت بينهما معانى الأفعال نحو :

(١) الطور ١٩ ، الحاقة ٢٤ ، المرسلات ٤٣

(٢) الأملى ج ١/ ١٦٢

زيد فيها قائما

كل يوم لك ثوب

ولولا هذا الشبه بينهما ما كان من حكم المعنى أن يعمل في الاسم
المنتصب على الحال ؛ ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذي يكون
مفعولا به في نحو :

عاقبت عليا غضبان

فكما أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني ، كذلك كان القياس فيما
هو عبارة عن المفعول به ألا يعمل فيه المعنى لولا ما حصل بين الظرف
والحال من المناسبة (١) .

ففي العربية مواقع تقوى الصلة بينها وبين الأعمال وتشتد حتى
إنه يستغنى عن الفعل بذكر الكلمات التي تعبر عن هذه المواقع ، وهذه
هي المصدر ، والظرف ، والحال ، ومجرد ذكر هذه الكلمات يغنى عن
ذكر الفعل .

والمواقع قد تتشابه في الحالة الإعرابية ، لكن بعضها أقرب إلى موقع
منه إلى موقع آخر . فالحال والمفعول به والمفعول فيه كلها من مواقع
المنصوبات لكن العلاقة المعنوية بين الحال والظرف حميمة ، فكلاهما
منصوب على التأويل بمعنى « في » ، ولذلك يعمل الفعل المعنوي ، أو
ما فيه رائحة الفعل فيهما ، وإن كان هذا الشبه ليس مطلقا ؛ لأن
الظرف يجوز تقدمه على عامله المعنوي ، ولا يتقدم الحال على عامله
المعنوي إلا إذا جاء بلفظ الظرف — كما سبق — .

وهكذا يتضح دور المعنى في التقريب بين المواقع ؛ فقد رأينا أن
ما أسميته التركيب الداخلي ، أو روح التركيب قد وجد بين الظرف
والحال في أمور نحوية لأن كليهما يدل على معنى « في » .

(١) الأملى ج١/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥

الحال والخبر :

جاء في عبارة « ابن السجري » أن الحال هو المفعول به في نحو :

ضربت زيدا مشدودا

ولا أفهم هذه العبارة إلا على أن كلاما من الحال والمفعول به يشير إلى حقيقة واحدة ، ويمكن إدراك هذا بتصور الجملة بدون الفعل والفاعل ، وبالتالي التخفف من أثر الفعل ، حيث إن أثره يذهب معه ، أعني بذلك نصبه للمفعول والحال ، فتؤول الجملة إلى :

زيد مشدود

ومن الواضح أن الذهاب الآن إلى أن :

زيد هو المشدود

المشدود هو زيد

هو من بدهيات الجملة الاسمية •

وهذه العملية التحويلية بسيطة ، خطرة الشأن في آن واحد ؛ إذ عن طريقها تتحول الجملة الفعلية إلى جملة اسمية ، ويمكن تطبيقها أيضا على الحال التي صاحبها هو الفاعل ، إلا أننا في هذه المرة سنتخفف من الفعل فقط ، فإذا قلت :

حضر المسافر سميذا

يمكنك بعد حذف الفعل أن تقول :

المسافر سميذ

وكان الجملة الفعلية يعثرها « النسخ » الذي يعثرى الجملة الاسمية ، على أن الفرق بين النسخ في الجملة الفعلية والنسخ في الجملة الاسمية يتجلى في أمرين :

المعنى (الظرف ، الإشارة ، كان ، ليت ، لعل) لقربته الشديدة من الخبر ، ولبعده عن المفعول به الذى لا تعمل فيه هذه الأشياء (١) .

فالحال مثل الخبر فى نوع الكلمات التى يأتى منها كلاهما ، كما أنه شبيه به فى أن الفعليات المعنوية تعمل فى كليهما .

والطريف أن الحال من الناحية الأخيرة يبتعد عن المفعول به مع أنهما من مواقع المنصوبات ، وكأن الحال من الناحية المعنوية ينتمى إلى الخبر ويبتعد عن المفعول به فليس الشكل وحده كافياً فى عقد أوامر القربى بين المواقع النحوية .

والحال هو صاحبها فى المعنى ، كما أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، وبهذا يبتعد الحال عن المفعول به هو الظرف ، والتمييز ، ويقترّب من الخبر .

ومرة أخرى ألفت النظر إلى أن المواقع الثلاثة : المفعول به ، والظرف ، والتمييز من مواقع المنصوبات ، أما الخبر فمن مواقع المرفوعات ، ورغم التشابه بين الحال وهذه المواقع فى الحالة الإعرابية ، نجد النحويين يعقدون غصولا للفرقة بينها ، وعلى العكس من ذلك نجدهم يتمدثون عن المشابهات بين الحال والخبر على الرغم من أنهما يختلفان فى الحالة الإعرابية لكل منهما .

وهذه الوقفة المنهجية تعنى أن هناك علاقة وطيدة بين الحال والخبر والحق كذلك ، وهذه القرابة تتجلى فى أكثر من ناحية .

١ - فالحال والخبر يتبادلان المواقع فى بعض الأمثلة تقول :

محمد فى الدار قائم مبتدأ + حال + خبر

محمد فى الدار قائم مبتدأ + خبر + حال

والظرف على المرفع يتعلق بقائم ، وعلى النصب يتعلق بالاستقرار (٢)

(١) الأملى ج ٢ / ٢٧٥

(٢) الأملى ج ٢ / ٢٧٥

٢ - وبعض ما يعرب حالا يجوز رفعه غير خبر ، كما في قوله تعالى :

« هذا بعلي شيخا »^(١)

فقد قرئ :

« هذا بعلي شيخ »

وفيهِ على هذا عدة أوجه :

أحدها : أن يكون هذا مبتدأ ، وبعلي بدلا منه ، و« شيخ » الخبر .

والثاني : أن يكون بعلي عطف بيان ، وشيخ الخبر .

والثالث : أن يكون بعلي مبتدأ ثانيا ، وشيخ خبره ، والجملة خبر هذا .

والرابع : أن يكون بعلي خبر المبتدأ ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف ، أي هو شيخ .

والخامس : أن يكون شيخ خبرا ثانيا .

والسادس : أن يكون بعلي وشيخ جميعا خبرا واحدا ، كما تقول : هذا حلو حامض .

والسابع : أن يكون « شيخ » بدلا من بعلي^(٢) .

والإعرابات السبعة تتفق في أن « هذا » مبتدأ فيها جميعا ، و« شيخ » خبر فيها جميعا على الأصل (الستة الأولى) أو على التبعية كما في الإعراب السابع .

ومثل هذا قوله تعالى :

« هؤلاء بناتي هن أطهر لكم »

(١) هود ٧٢

(٢) إملاء ما من به الرحمن ج ٢/٧٠٧

فاظهر على الرقع خبر • وقرئ في الشاذ : « أظهر •• بالانصب ؛
وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون « بناتى » خبراً ، وهن فصلاً ، وأظهر حالاً •

والثانى : أن يكون « هن » مبتدأ ، « ولكم » خبراً ، و « أظهر »
حالاً ، والعامل فيه ما فى « هن » من معنى التوكيد بتكرير المعنى « (١) »
ومثل هذا قوله تعالى :

« قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة » (٢)

برفع « خالصة » على الخبرية ، ونصبها على الحالية •

٣ — بعض أنواع الحال يسد مسد الخبر فى إفادة المعنى ، أو
إكساب الجملة تمام الفائدة ؛ حيث لا يجوز ذكر الخبر ، كما فى نحو :
أحسن ما يكون محمد خطيباً

فخطيباً ، على تقدير النحويين خبر كان المقدرة على المعنى ، أى :

أحسن ما يكون محمد إذا كان خطيباً

ويرى « ابن السجى » أن الخبر وجب حذفه هنا ؛ لأن الحال
بعض منه ، والحال قد يحذف بأسره ، فحذف بعضه وبقيت بعضه
أسفل (٣) •

٤ — ذهب بعض النحويين إلى أن المنصوب فى باب كان ، والمفعول

(١) إملأ ما من به الرحمن ج٢/ ٧٠٩

(٢) الأعراف ٣٢

(٣) الأمالى ج٢/ ٢٨١ ، ٢٨٢

الثاني: في باب ظن ينتصب على الحال • — وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد •

٦ — بعض الكلمات تنصب على الحال ، أو ترفع فتدخل عنصرا في تركيب جملة اسمية ، تقول :

أرخص ما يكون البر مدین بدرهم — أو — أرخص ما يكون البر مئذان بدرهم •

كلمته غاه إلى في أو كلمته فوه إلى في

والجملة بعد الرفع « مدان بدرهم » كلها في محل نصب حال (١) •

٦ — تقع الجمل أحوالا ، كما تقع أخبارا وأوصافا ، ولابد في الجملة من ضمير إذا وقعت خبرا أو صفة يعود إلى الخبر عنه ، وإلى الموصوف • ولما وجب هذا في الخبر والصفة وجب في الحال ؛ لأنها صفة ذي الحال ، وأنها زيادة في الخبر ، فقد أخذت شيئا منهما (٢) •

٧ — من أنواع الحال الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى :

« وهو الحق مصدقا » (٣)

« وهذا صراط ربك مستقيما » (٤)

وهذه الحال أكدت المعنى الذي دل عليه الخبر ، لأن الحق لا يكون إلا مصدقا ، والاستقامة لزوم صراط الله ، فالحال لا تقدم معني جديدا (٥) •

٨ — المجتدا ينبغي أن يكون معرفة ، وصاحب الحال كذلك ينبغي أن يكون معرفة ولا تكون النكرة مبتدأ إلا بمسوغات معينة ، وصاحب الحال كذلك يمكن أن يكون نكرة بمسوغات معينة • ومسوغات الابتداء بالنكرة

(١) الأمالي ج٢/ ٢٨٣ ، ٣١٩

(٢) الأمالي ج٢/ ٢٧٧

(٣) البقرة ٩١

(٤) الأنعام ١٢٦

(٥) الأمالي ج٢/ ٢٨٥

هي تقريبا مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ، يدرك ذلك من القراءة الأولى في بابي المبتدأ أو الحال •

٩ — أكثر « سيوييه » من تسمية الحال خبرا ، مما يثبت أن النحو العميق للموقعين يكاد يكون واحدا (١) •

والأصل النحوي المشهور : « الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال » كان « سيوييه » قد عبر عنه قبل أن يحرره المتأخرون بقوله : « كل شيء كان للنكرة صفة ، فهو للمعرفة خبر ، وذلك قولك : مررت بأخويك قائمين • فالقائمين هنا نصب على حد الصفة في النكرة (٢) هذه بعض النظرات التي استطعت جمعها للتدليل على القرابة الحميمة بين موقعي الحال والخبر ، هذه القرابة المؤسسة على ما بينهما من تشابه معنوي دلالي على الرغم من أنهما من حيث الحالة الإعرابية متباعدان فأحدهما يذكر عادة في مواقع المرفوعات ، والآخر في مواقع المنصوبات •

المعنى والحالات الإعرابية :

والحديث عن القرابة بين بعض المواقع النحوية يسلمنا إلى الحديث عن التقارب بين الحالات الإعرابية ؛ فلقد سبق أن أشرت إلى أن التغيير في الحالة الإعرابية للمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية بعد دخول النواسخ من رفع إلى نصب لا يلغي من المعنى الذي كان معهودا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى على ما هي عليه •

كما أن قسما لا بأس به من المنصوبات يحمل في دخله أو في أعماقه حالة الجر الإعرابية ، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر أخوان ؛ فكلاهما — على الأقل — بديل للآخر ، إن لم يكن أحدهما غطاء للآخر ، والآخر عمقا له • فالمعنى المعبر عنه بالنصب لا يتغير إن عبر عنه بالجر •

(١) الكتاب ج ٢/٤٩ ، ٥٠ ، ٨١ ، ٨٧ — ٩٢

(٢) الكتاب ج ٢/٨ ، ٩ ، ٣٣

ولقد أحاط الفكر النحوى العربى النجاح والتوفيق فى حديثه عن تحويل الكلام من المبني للمعلوم إلى المبني المجهول ، فما حل المفعول أو غيره مما هو قريب منه (الجار والمجرور — الظرف — المفعول المطلق) لشدة تطلب الفعل إياه محل الفاعل إلا إبقاء للجانب الشكلى فى النظام التركيبى للجملة الفعلية فى اللغة العربية (فعل + اسم مرفوع) • ولم يغب عن فكر النحويين أن رفع ما حل محل الفاعل ما هو إلا مسألة شكلية بحثة ؛ العلاقة المعنوية بين عناصر الجملة الفعلية لا تزال على ما هى عليه قبل التحويل • فسيبويه لا يزال يسمى ما يحل محل الفاعل « بالمفعول المرفوع » ، وأقصى ما قدمه النحويون المتأخرون أن سموه « نائب الفاعل » • ومعنى هذا أنهم جميعا أرادوا القول بأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها ، أو يحل أحدها محل الآخر فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية لكن الرباط المعنوى بينها لا يزال ثابتا راسخا لم يمسه تحور أو تحول •

وكل ما سبق وغيره من أمثلة فردية شاهد على أن الفكر النحوى العربى جمع إلى حد كبير بين النظرتين اللتين أشرت إليهما من قبل : النظرة التى ترى للتركيب نظما وأوضاعا شكلية فترصدها ، والنظرة التى تتعمق هذه التراكيب الخارجية لفصل إلى ما تحتها من تراكيب داخلية اعتداء بما أسميته روح التراكيب الذى يمد به المعنى ، كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتراكيب لتتربى إلى أى مدى بمدى هذه التحويلات بالتراكيب عن المعنى الذى خول العرب لهذه التراكيب أن تؤديه •

وسوف أتناول هذه الفكرة فيما بعد بشيء من البسط والتفصيل •

المعنى القلى :

وكل ما سبق الحديث عنه من دور انصيغة العناصر المفردة المستخدمة فى التراكيب فى فلك المعنى ، وأثر المعنى فى الوظيفة المنوطة بالكلمات ، ودور المعنى فى التجوزات التى تلحق ما بين عناصر التركيب من مطابقة ، ودوره فى الوسائل المستخدمة لربط عناصر التركيب بعضها ببعض ، والقراءة بين المواقع النحوية المؤسسة على رباط معنوى ، والتداخل بين

الحالات الإعرابية لبعض المواقع النحوية لثبات العلاقة بين عناصر التركيب ، كل هذه الاعتبارات ما هي إلا أمثلة للدور الخطير الذى يقوم به المعنى لدخل التركيب ، الأمر الذى يجعله عصب التركيب وعموده الفقرى •

يبقى للمعنى دور أخطر مما سبق ، به يضاف على التركيب كاه طابعا يختلف عن الصورة الخارجية التى يرسمها وصفه الشكلى ؛ فالتركيب كله من الناحية الشكلية يكون تركيبا اسميا ، ليس الفعل عنصرا فيه ، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلى أو يمكن أن نقول إن التركيب الخارجى ينتمى لنمط رصفى معين على حين ينتمى التركيب الداخلى لنمط آخر •

واقف كلن « سيويه » خير من أمضى بهذا التصور السابق ؛ إذ إنه بعد أن تحدث عن الفعل بجميع أنواعه اللازم والمتعدى بجميع درجات التعدى ، وما يبدو شبيها بالفعل من أعمال تدخل على جملة الجبدا والخبر ، والمواقع النحوية المختلفة التى تعد من مكملات الفعل كالمفعول المطلق والحال والمفعول معه الخ • ، وبعض ما يعمل عمل الفعل كالمصدر ، وبعض أنواع المشتقات ، أقول بعد أن تحدث عن هذا عقد حديثا عن أنماط كثيرة من التراكيب يشكل الاسم المنصوب شيئا عنصرا أساسيا ؛ لأن هذا العنصر المنصوب يتخذ دليلا على فعل مضمر ، وبذا تبدو الاسمييات غطاء تركيبيا لتراكيب فعلية داخلية •

ولقد تحدثت عن هذه التراكيب التى أوقاها « سيويه » الحديث (١) ، قبل ذلك مرتين ، الأولى فى مقال لى عن جملة الموقع النحوى الواحد (٢) ؛ لأن هذه التراكيب تنسج أساسا من مفعول به ، أو مصدر ، أو حال ، وكلها منصوبة بإضمار فعل يجوز إظهاره قليلا ، ويجب إضماره كثيرا ؛ لأن العرب مالت إلى أن تتخفف منه وتضمه لوضوح المراد منه ، فاعتبرتها لهذا من جملة الموقع الواحد •

أما المرة الثانية ففى كتابى « الفعليات » : إذ قد لاحظت أن أكثر أمثلة هذه التراكيب يرد فيها العنصر الأساسى الواحد منصوبا بفعل مضمر ملحوظ ، ولهذا تحدثت عنها فى فصل « الفعليات الملحوظة » فى مقابل « الفعليات المفلوطة » .

ولهذا أستطيع القارئ عذرا إن تخففت من الحديث عن هذه التراكيب مرة ثالثة رغم مناسبتها الملحة للفكرة الأساسية لهذا البحث المتواضع ، فكرة العلاقة بين التركيب الخارجى والتركيب الداخلى للجملة العربية . على أنى لن أترك قارئى العزيز قبل أن أودعه هذه الملاحظات :

١ — دار معظم هذه التراكيب فى مواقف فعلية — إن صح هذا التعبير — أى مواقف من شأن الفعل أن يستخدم فيها كموقف الطلب ، والتقدير ، والدعاء ، والمدح والثناء ، والتذلل ، والتنقل من حال إلى حال .

٢ — اكتفى فى هذه التراكيب بدلالة الحال النى أغنت عن دلالة المقال : فإن العرب تخففت فيها من الأعمال « اكتفاء بالعمل أن تُلَفَظ بفعله » (١) أو « استعناء بما يرون من الحال » (٢) أو « لكثرة فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » (٣) أو « لعلم المخاطب أنه محمول على أمر » (٤) ، أو « لأنه قد عرف أنه ممتن سائل شبيها وطالبه » (٥) .

فإذا لم تكن دلالة الحال لم يجز التخفف من الفعل « فلا يجوز أن تقول :

عبد الله المقتول

وأنت تريد ؟

-
- (١) الكتاب ج١/٢٥٣
(٢) السابق ٢٧٥
(٣) السابق ٢٨٠
(٤) السابق ٢٨٣
(٥) السابق ٢٨٦

كن عبد الله المقتول

لأنك لست تشير إلى أحد » (١) أو — كما قال السيرافي — : « لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ... وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال » (٢) .

٣ — ذهب « سيبويه » إلى أن الأسماء المنصوية في هذه التراكيب، نصبت على أنها « بدل من اللفظ بالفعل » وساعد على هذا أنها من الناحية الصرفية إما مصدر ، أو مشتق أو جامد مؤول بالمشتق ، وهذا النوع من الأسماء ذو صلة قوية بالأفعال .

كما أن صلة هذه الأسماء بالأفعال تحققت في بعض أمثلة هذه التراكيب بدخول أدوات مختصة بالدخول على الأفعال عليها مثل : إن المجازاة « وهلا ، ولو » (٣) .

يقول « سيبويه » عن « إن » :

« وأعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل ؛ لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي إن المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليني عليها الأسماء » (٤) .

أي لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتدأ يبنى عليه أو ينسب إليه .
خبر : بل الاسم بعدها ينصب أو يرتفع بإضمار فعل .

فالعنصر الذي هو أمانة على تركيب فعلني مضمرة إجا فعلى بطبيعته : أو بما يدخل عليه من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ، وهذه هي الشرائط التي تجعله أهلاً لأن يكون « بدلاً من اللفظ بالفعل » فالفعلية إما « ذاتية » فيه أو « مكتسبة » .

(١) الكتاب ج ١ / ٢٦٤

(٢) السابق / نفس الصفحة (حاشية)

(٣) السابق ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

(٤) السابق ٢٦٣

والأمر كله من قبل ومن بعد متوقف على السماع : « فليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمز بعدما أضمرت فيه العرب من للحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا ، وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو في الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو :

يك ، ويكن ، ولم أبل وأبال

ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون هي :

مر : أو مر

أن يقولوا هي

خذ : أو خذ

وغى :

كل : أو كل

تتفق على هذه الأشياء حيث وقفوا ، ثم غسر أو قس بعد « (١) » .

فكما لا نثبت حرفاً في صيغة من صيغ اللغة حذفتها العرب ، أو لا نحذف ما أثبتته العرب ، كذلك لا نثبت في التراكيب النحوية ولا نحذف إلا ما لحق فيه سماع .

ودقة « سيبويه » تتجلى في إلحاقه المسلمات التركيبية النحوية بالمسلمات الصوتية ، فهو يناظر حذف الفعل أو ذكره في الجملة بحذف حرف مد أو همزة أو ذكرهما في الكلمة . ولا غرو في هذا ؛ فغسيح اللغة كل لا يتجزأ ، وما ارتضته العرب في أصواتها كان عن منطق يفترض أنها ارتضته أيضاً في صيغها وتراكيبها ، فالروح واحد ، والمقل اللغوي يسرى في اللغة على جميع مستوياتها . وهذا اعتبار منهجي أهمه من كلام « سيبويه » .

٤ — مثلت هذه التركيبات مجالا تعبيريا واسعا ؛ فبعضها كان غى الأمر والنهى ، والآخر كان غى الخبر ، أى أنها مثلت الأسلوب العربى بشقيه الخبرى والإنشائى •

٥ — ذكر « سيبويه » فى مواطن كثيرة من هذه التراكيب أن الاسم الذى هو محور التقدير على أنه معمول لمعامل مضمّر ، يجوز نصبه ورفع . والتركيب على النصب يؤول إلى جملة فعلية ، وكثير من الأمثلة التى يجوز فيها رفع الاسم تؤول إلى جملة اسمية (١) •

وهذا نوع من « الحياذية » التى لاحظتها على بعض أمثلة الجملة العربية فالتركيب ينتمى إلى الجملة الفعلية مرة ، وإلى الجملة الاسمية أخرى •

وتلعب الحركة الإعرابية هنا دورا أخطر من دورها الذى به تفرق بين مواقع الكلمات داخل التراكيب من غاعل ، مفعول إلخ ؛ إذ هى هنا تفرق بين أنماط التراكيب فالنصب علامة « للفعلية » والرفع علامة « الاسمية » • وسوف أعود إلى هذه الملاحظة فيما بعد •

ويبدو أن استقواء المعنى الفعلى من تراكيب لا يدخل الفعل فى نسيجها أصبح من المهام الرئيسية التى قام بها النحويون العظام بعد « سيبويه » ممن تعمقوا التراكيب ، وقرعوا ما بداخلها من أمثال « للرضى » و « العبرى » و « ابن الشجرى » • وفيما يلى سطور مما قالوه •

الفعل المعنوى على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون فى اللفظ مشعر به قوى أولا ، فالأول نحو :

مالك ، ما بك

لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، أو بما فيه معناه • ونحوه :

ما شأنك ، ما بالك

(١) انظر مثلا للكتاب ج/٢٦٩ — ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ — ٣٢٨

لأن قولك « شأئك » بمعنى « فعلك » و « صنعتك » فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل ، ومثله :

حسبك ، وقدك ، وكفيك

لكونها بمعنى : كفاك ، ونحو :

ويلا لك ، ويلا ، ويل له

لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل • وكذا قولهم : رأسك والحاظ ، وامراً ونفسه ، وشأنك والحج

إن جعلنا الواو بمعنى « مع » فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المصدر (١) •
ومن أمثلة هذا :

مالك وزيدا

والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ، والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه ، ولذلك يتعين النصب هنا نظراً إلى لزوم التكلف في العطف •

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة وفي أولى لوروده في قوله تعالى :

« تساعلون به والأرحام » في قراءة حمزة •

على أن ما بعد الواو في :

ما لك وزيدا

ما شأنك وزيدا

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦٦ ، وتلثر « الرضي » بسبويه واضح جلى :
نقد استخدم الأمثلة التي مثل بها ، انظر الكتاب ج١/ ٢٧٤ ، ٢٧٥

ما شأن زيد وعمرا

قد ينصب من أربعة أوجه :

الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ، ومالك ، أى ،
ما تصنع ، وذلك لأن « ما » طالبة للفعل لكونها استفهامية ، وبعدها الجار
أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن
ثم امتنع في الاختيار :

هذا لك وأباك

لفوات « ما » الاستفهامية •

وقال « سيبويه » : تقديره :

ما شأنك وشأن ملابسك زيدا

ما لك وللبستك عمرا

ما شأن زيد وملبسة عمرا

فهو مفعول المصدر المقدر •

قال السيرافى : هذا تقدير معنوسى لا يخرج ذلك عن معنى :
ما صنعت ، وما تصنع لأن هذا ملبسة أيضا ، يعنى أن « سيبويه »
لا يريد بتقدير « ملابسك » أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ؛
لأن المصدر العامل مع مفعوله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته ، وإبقاء البعض الآخر • وإنما قدر « سيبويه » بهذا
لتبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر •

قال الأندلسى : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز
ذلك وهنا لقوة الدلالة عليه ؛ لأن « مالك » و « شأنك » إذا جاء بعدهما
نحو « وزيدا » دل على أن الإنكار إنما هو للملبسة المجرور لذلك الاسم ،
ولا سيما أن اللواو بمعنى « مع » تؤذن بمعنى الملابس •

وقال الأندلسى : يجوز أن يكون النصب بكان مقدرة كما هى :

ما أنت وزيدا

أى :

ما كان شأنك ، ما كان لك

وقال السيرافى وابن خروف : الاسم منصوب « بلبس » كأنك قلت :

مالك لابت زيدا

والواو دل على معنى : لابس •

وإنما ارتكبا هذا ، تفاديا مما لزم « سيبويه » من نصب الاسم بمصدر مقدر ، ويلزمها نيابة الواو عن الفعل ، ونصب الاسم بها ؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو ، وذلك الفعل المقدر (١) •

ملاحظات :

١ — اتفق النحويون على أن الجار والمجرور ، « لك » ، « بك » — مثلا — ، والمصدر « شأن » « بال » — مثلا — يحملان معنى الفعل. فإذا دخلت عليهما « ما » الاستفهامية اشتد تضمّنهما — الجار والمجرور والمصدر — معنى الفعل وقوى : لأن الاستفهام يطلب الفعل •

٢ — إذا كان المجرور بحرف الجر ، أو بإضافة المصدر إليه ضميرا ، وذكر بعده واو بعدها اسم آخر ، غالكوينيون يجوزون جر ما بعد الواو على العطف أو نصبه على المفعول معه • أما البصريون فيرجحون النصب ولا يجوزون الجر إلا لضرورة ، أو على تكلف فى السعة •

ومن الواضح أن جواز الجر على العطف إنما هو مراعاة لجانب الاسمية فى المعطوف عليه « الجار والمجرور » أو « المضاف والمضاف إليه » • أما جواز النصب بل وترجيحه فى نظر البصريين فمراعاة لجانب الفعلية الكامنة فى الاسميات •

كذلك أجمع النحويون على جواز جر ما بعد الواو ، ونصبه على
المساء إذا كان الاسم المجرور قبلها اسما ظاهرا •

٣ - الكل - إذن - متفق على جواز النصب ، بل إن البصريين
يرجعونه أو يروونه « أولى » من الجر في حال ما إذا كان المجرور ضميرا •
ولهذا الإجماع مغزاه في أن نحويينا - جازاهم الله خيرا - رأوا جميعا
أن المعنى الفعلي هو في الحقيقة روح التركيب الاسمي بل لنقل
« التركيب الاسمي المحض » أليس الجر بالحرف أو بالإضافة من أخص
خصائص الأسماء بل أخصها ؟ بلى •

٤ - الأوجه الأربعة التي سردها « الرضى » - إذن - لا تمثل
خلافا بين النحويين حول المبدأ العام أعنى استقاء الفعلية من الاسمية
بل هي بيان للكيفية التي تنبأها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلي
الداخلي من تركيب اسمي صرف •

فالبصريون حولوا ما قبل الواو إلى فعل ، فأل المثال لديهم إلى
تركيب جملة المفعول معه التي فيها واو بمعنى مع مسبوقه بفعل ف :

مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا

والسيراقي وابن خروف حولوا الواو إلى فعل اعتمادا على معنى
« لك » أو « شأنك » فأل المثال عندهم إلى نصب ما بعد الواو على أنها
مفعول به :

مالك وزيدا = مالك لابست زيدا

أما الأندلسي ، فقد عامل مالك ، وماشأنك معاملة : « ماأنت بوكيف
أنت » وهما يتضمنان معنى « كان » ، فينصب ما بعد الواو معها على
المفعول معه لتحقيق شرطه وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل •

جاء في الكتاب : « وزعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف» ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال :

ما كنت وزيدا .

لأن كنت تقع هناك كثيرا ، ولا تنقص ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها هنا كثيرا « (١) » .

أما « سيبويه » فقد رجعت إلى ما قاله في « الكتاب » فوجدته يقول :
قولك :

ما لك وزيدا

ما شأنك وعمرا

إنما جند الكلام ههنا :

ما شأنك وشأن عمرو

فإن حملت الكلام على الكاف المضمر فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجر لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا :

ما شأنك وزيدا

أى :

ما شأنك وتناولك زيدا (٢)

فالمعنى الفعلى الذى قدره « سيبويه » هو المصدر ، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو — كما فهم الأندلسي — ؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفًا على الضمير المجزور بدون إعادة الجار ، كما

(١) الكتاب ج١/ ٣٠٢ ، وانظر أيضا ٣٠٩

(٢) الكتاب ج١/ ٣٠٧

لا يجوز رفعه عطفًا على شأن لفساد المعنى ، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق •

والمعنى الفعلى الذى ارتضته الأوجه الأربعة السابقة عبارة عن نوعين :

أولهما : معنى فعلى مستنبط من مضمون الجار والمجرور ، أو المصدر ، وهذا هو تقدير البصريين ، وسيبويه ، والسيراهمى وابن خروف •
ثانيهما : فعل الكون المضمّر قبل واو المعية •

فالمعنى الفعلى الأول ذاتى مستنبط مما هو موجود ، أما الثانى فغير ذاتى وليس مستنبطًا لا من الجار والمجرور ولا من المصدر •

ويلاحظ أن البصريين أولوا ما قبل الواو بالفعل ، وأن سيبويه قدر المعنى الفعلى بعد الواو ، وأن السيراهى حول الواو نفسها إلى فعل فالآراء الثلاثة اقتصمت هذه المواضع الثلاثة فيما بينها •

ومع تفاوت النحاة حول الطريقة التى يستمد بها المعنى الفعلى من التركيب الاسمى ، وحول الموضع الذى يحل فيه هذا المعنى الفعلى بعد التأويل أهو قبل الواو [بصريون] أم بعدها [سيبويه] أم محل الواو نفسها [سيراهى] فإنهم — كما قلت — أجمعوا على كمن هذا المعنى الفعلى فى التركيب الاسمى ، وأن وجود الاستفهام قوى بجانبه ، وساعد على إظهاره •

ولذلك لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام ، فقول العرب :

أنت وشأنك ، كل امرئ وضيعته ، أنت أعلم وربك

وإشبه ذلك ، فكله رفع ، لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت :

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا

يستعمل فيه الفعل ، وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا « (١) » .

و « سيويه » في الحقيقة يقدم لنا بهذا الصدد ثلاثة أنماط من التراكيب أذكر بعض أمثلتها ، ثم أخرجها :

(١) (٢) (٣)

ما صنعت وأباك أنت أعلم ومالك^(٢) مالك وزيدا
جاء البرد والطالبة أنت وشأنك ما لزيد وأخاه
لو قررت الفاقة كل رجل ضيعته ما شأنك وعمر^(٤)
وفصيلها لرضعها^(٣)

والاسم بعد الواو في النمط الأول يجب نصبه على أنه مفعول معه ؛ لوجود الفعل في الجملة قبله ، والواو إم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها « (٥) » . « كأنك قلت ما صنعت أباك » « (٦) » .

والاسم بعد الواو في النمط الثاني يجب رفعه ، عطفا على المبتدأ ، والجملة في تقدير :

أنت وشأنك مقرونان

والواو في النمطين بمعنى مع يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم قبلها « وإنما فرق بين هذا — النمط الثاني — وبين الباب الأول ؛ لأنه اسم ، والأول فعل فاعل ، والواو في معنى مع هنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ » « (٧) » .

(١) الكتاب ج ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٩١

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٥

(٤) الكتاب ج ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٥) السابق ج ١ / ٢٩٧

(٦) السابق ج ١ / ٣٠٠

(٧) الكتاب ج ١ / ٣٠٠

فنحن في النمط الأول مع جملة فعلية خالصة ، ومع جملة اسمية خالصة في النمط الثاني •

أما النمط الثالث فقد سبق الحديث عنه ، ومن الواضح أنه لا ينتمي إلى النمط الأول لأن الواو فيه لم تسبق بفعل صريح ، ولا ينتمي إلى النمط الثاني لأن الجملة التي قبل الواو فيه بها ما فيه معنى الفعل ، كما أن شيها استفهاما •

فأمثلة النمط الثالث في الحقيقة تنتمي إلى النمط الأول ، ولذا يجب نصب الاسم بعد الواو فيها لما فيها من معنى فعلى •

هذا هو القسم الأول من المعنى الفعلى ، ومن الواضح أن مايساعده على الظهور وترتب بغض الآثار النصوية عليه أمران :

أولهما : أن يكون اللفظ ما يشعر به كأن يكون مصدرا ، أو حارا ومجرورا •

ثانيهما : أن يسبق بما من شأنه أن يدخل على الأفعال كالاستفهام •

فإذا لم يكن في اللفظ ما يشعر به ، ولم يكن هنالك استفهام — مثلا — انعدم المعنى الفعلى ، وتمحض التركيب للاسمية ، كما في أمثلة النمط الثاني السابق •

فإن توفر أمر واحد من الأمرين السابقين ، وجد المعنى الفعلى على استحياء ، كما في نحو :

ما أنت وعبد الله

كيف أنت وقصة من تريد

وقول « الخبل » :

::

ياز برقان أخابني خلف ما أنت ويب أيبك والفخر

وقول « جميل » :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا تهام هما النجدى والمتنور (١)
فما بعد الواو هنا حقه الرفع ؛ لأن المعنى على الابتداء ، وينبغى
ألا يجوز نصبه لعدم وجود ناصب قبل الواو ، وضعف الدال عليه ، وهو
« ما » الاستفهامية ، و « كيف لكثرة دخولهما في غير الفعلية (٢) »
ورفع ما بعد الواو على نية تكرار ، « ما » أو « كيف » : « لأنك
إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى « مع » على كيف ، وكيف بمنزلة
الابتداء ، كأنك قلت :

كيف أنت وكيف عبد الله

فعملت ، كما عمل الابتداء : لأنها ليست بفعل ، ولأن ما بعدها
لا يكون إلا رفعا يد لك على ذلك قول زياد الأعجم :

تكلفنى سويق الكرم جرم وما جرم وما ذلك السويق (٣)

ومن نصب ما بعد الواو هنا — على ضعفه وقلته — ذهب إلى تقدير
« كان » أو « يكون » لأنهما يقعان ههنا كثيرا ، والشئ إذا كثر وقوعه في
موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوق به (٤) .

فالفعلية في التراكيب السابقة ضعيفة واهنة ، ولا نستطيع أن
نستعدها من داخلها ، فنلجأ إلى تقدير أفعال خارجية طارئة .

والمعنى الفعلى في هذه الأمثلة ، وفي نحو ما استشهد به « سيمويه » :

فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط

بنصب « السير » بتقدير : « ما كنت » ، أقول : المعنى الفعلى في
هذه الأمثلة على ضعفه ووهنه أقوى منه في نحو قول بعضهم :

أنا وإياه في لحاف

(١) الكتاب ج١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٩٧

(٣) السابق ج١/ ٣٠٣

(٤) الكتاب ج١/ ٣٠١

أى : كنت وإياه فى لحاف

وذلك لإشعار « ما » و « كيف » بالفعل ، بما غيها من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما (١) .

وكان المعنى الفعلى الداخلى ذو مراتب ودرجات ، وأقواء ما اقترب من نمط إظهار الفعل ، وتأخذ درجة الفعلية فى المضعف شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى نمط جملتى المبتدأ أو الخبر ، وذلك على نحو الترتيب التنازلى التالى :

- | | |
|-------------------|----------------------|
| ١ - ما صنعت وأخاك | فعلى ظاهر صرف |
| ٢ - مالك وأخاك | فعلى معنى فقط |
| ٣ - ما أنت وأخاك | فعلى معنى على استحيا |
| ما أنت وأخوك | اسمى صرف راجح |
| ٤ - أنت وشأنك | اسمى صرف فقط |

« كان » والمعنى الفعلى :

لجأ « سيبويه » والنحويون من بعده إلى تقدير فعل الكون حين اضطروا إلى تفسير نصب الاسم بعد واو المعية فى تركيب ليس فى لفظه ما يشعر بمعنى الفعل . ومن يقرأ تفريح « سيبويه » لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر « كان » أو « يكون » ، ثم تخفف العرب منهما لسببين :

أولهما : كثرة استعمالهما فى هذا الموضع ، والشئ إذ كثر وقوعه فى موضع جاز حذله تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به : « فكنت وتكون يتمان ههنا كثيرا ، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث ، بمعنى صدر الكلام هو كأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلغظ بها لوقوعها ههنا كثيرا » (٢) .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٨

(٢) الكتاب ج١/ ٢٠٣

ومعنى هذا أن نصب الاسم بعد الواو اتخذ أمارة على أن « كان » كانت قد وجدت في التركيب ، ثم تخفف منها ؛ لأن العربى ألف حضورها هنا ، فهي الآن موجودة وحاضرة ذهنا لا لسانا ، ومعنى لا لفظا .

وما الاستغناء عن « كان » هنا ، ونصب الاسم في غيابها كما كان ينصب في حضورها إلا نموذج واحد من نماذج التركيب العديدة التي بقي النصب فيها دليلا على الفعل المحذوف .

إن المسلمات النحوية التي تملا كتب النحو التعليمية تصيب الباحث بشيء من التردد قبل أن ينوى التفكير في معطى فكري جديد قد تمد به المصادر الأولى ، وفي مقدمتها « الكتاب » .

ولعل من هذه المسلمات مسلمة « نواسخ » المبتدأ والخبر ؛ حيث تصور النحاة التعليميون أن هذه النواسخ أدوات طارئة ووافدة على تركيب الجملة الاسمية ، تغير الحالة الإعرابية لأحد ركنيهما أولهما معا . فالأصل هو الجملة الاسمية بدون النواسخ ، ويعتري هذا الأصل تحورات بدخول النواسخ .

أما ما عند « سيبويه » فمختلف تماما ، بل أكاد أقول إنه على العكس مما ذكر المتأخرون . يقول : (١) « زعموا أن ناسا يقولون :

كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا

وهو قليل — أى نصب ما بعد الواو — ، ولم يملوا الكلام على « ما » ولا « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلتفتوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال :

كيف تكون وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدا ... لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ، ولا ينقص هذا المعنى ، وفي « كيف » معنى

(١) اقتبست هذا من قبل لتأصيل رأى « الأندلس »

يكون ، مجرى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أن كيف على معنى يكون « (١) » .

إن هذه العملية التحويلية التي قام بها « سيويه » تقدم — والله أعلم — فكرا نحويا مختلفا تماما عن فكر كتب النحو التعليمية . فتركيب « كان » هو الأصل ثم اعتري هذا الأصل تغير بالتخفيف من « كان » لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد ؛ فقد سمع أبو الخطاب بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نمبا :

أتوعدنى بقومك يا ابن حجل أشابات يخالون العبادا
بما جمعت من حزن وعمر وما حزن وعمر والجيادا
كما زعموا أن « الراعى » كان ينشد هذا البيت نمبا :
أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل ميلا
كأنه قال :

أزمان كان قومي والجماعة

محمولة على « كان » ، أنها تقع في هذا الموضع كثيرا ، ولا تنقص ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال :
أزمان قومي

كان. معناه :

أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي
وما كان حزن وعمر والجيادا

ولو لم يقل :

أزمان كان قومي
لكان معناه إذا قال :

أزمان قومي

أزمان كان قومي

لأنه أمر قد مضى (١) •

أى أن « كان » يؤتى بها لتدل على الماضي ، وقد يتخفف منها العرب ؛ لأن معنى الماضي يفهم من السياق ، كما أن كثرة استعمالها في هذا الموضع يدل عليها إن حذف •

أما السبب الثانى للتخفف من « كان » فيقدمه « سيويه » من خلال الموازنة بين جملتى :

كيف أنت وقصعة من ثريد

أنت وشأنك

فعلى حين يمكن تقدير « كان » فى الجملة الأولى ؛ لأن نصب ما بعد الواو فيها جائز لا يمكن ذلك فى الجملة الثانية ؛ لأن ما بعد الواو فيها ليس فيه إلا الرفع ، فالجملة الأولى تتضمن معنى فعليا ، وليس كذلك الجملة الثانية • يقول عنها « سيويه » : « فكله رفع لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تغبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت .

أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك غيبا مضى ، ولا غيبا يستقبل ، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل » (٢) •

وفى موضع آخر يقول : إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا يريد كان ولا يكون » (٣) •

(١) الكتاب ج١/٣٠٥

(٢) الكتاب ج١/٣٠٥

(٣) الكتاب ج١/٣٠٤

ويؤخذ من هذه الموازنة أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة أي التي يرغع طرفاها أو ما عطف عليهما تستعمل للدلالة على الحال ، أما تراكيب « كان » أو « يكون » صريحة أو متضمنة ، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل •

وتركيب :

ما كنت وزيدا

فمعنى صريح ، فيجب نصب ما بعد الواو فيه ، فهو يشبه :

ما صنعت وزيدا

والتخفيف من « كان » يفتح الباب أمام احتمالين :

أولهما : رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر أي اسمية خالصة فيقال :

ما أنت وزيد

ثانيهما : نصب ما بعد الواو على تقدير « كان » أو بعبارة أدق على تقدير « استصحاب » كان فيقال :

ما أنت وزيدا

والتخفيف من الفعل ، ونصب الاسم بعد حذفه استصحابا له ، أو رفعه على الابتداء والخبر قصدا للدوام والثبوت ، له أمثلته الكثيرة في تراكيب اللغة العربية ، اكتفى منها بالمثال التالي :

« قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ... إنما ينتصب على إضمار الفعل ، كأنك قلت :

أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا

وإنما اختزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل .. وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه .. » (١) •

فهل في ضوء هذا الواقع اللغوي يمكن القول بأن تركيب جملة « كان » أصل يتفرع عنه نحو قول العرب :

أما أنت منطلقا انطلقت معك

وقول عباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإن قومي لم تأكلهم المضبع
ينصب « منطلقا » و « ذا » استصحابا لكان المحذوفة ؟ أو نحو :

أما أنت ذو نفر

برفع « ذو » على أنها خبر المبتدأ ؟

لو كانت الإجابة بنعم لخرجنا بالقول بأن جملة كان المتلوة باسم مرفوع فأخر منصوب هي الأصل ، وأن جملة المبتدأ والخبر هي الطارئة ، وكان الناسخ في الحقيقة ليس زيادة كان على جملة المبتدأ والخبر ، بل على العكس من ذلك هو التخفيف من كان ورفع ما كان منصوبا معها .

وهذه النتيجة ليست بالأمر الإلزامي تراكيبي اللغة العربية التي يذكر فيها الفعل وأثره معا ، أو يحذف الفعل ويبقى أثره لأن الفعل منوى مع كونه محذوفا ، أو يحذف الفعل وينعدم أثره ؛ لأنه لا ينوى ، فينتقل التركيب برمته إلى تركيب جملة المبتدأ والخبر فالعرب تقول :

١ — سلمك الله سلما ، أحمد الله حمدا

٢ — سلما لك ، حمدا لله

٣ — سلام لك ، حمد لله

فللفعل في الأولى مذكور مع أثره وهو النصب ، وفي الثانية منوى لبقاء أثره ، وفي الثالثة محذوف لانعدام أثره .

وفي هذا الإطار الثلاثي جاءت هذه الشواهد الثلاثة لكان :

١ — فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١)

بنصب « بنى » على أنه مفعول معه ؛ لأنه مسبوق بواو تنفيذ معنى « مع » وقبلها الفعل « كونوا » .

٢ — فما أنا والسير في متلف ييرح بالذكر الضابط (١)

نصب « السير » مفعولا معه ، على تقدير « ما كنت » لاستعمال الكلام على معناه .

٣ — وكتب هناك أنت كريم قيس فما القيسى بعدك والفخار (٢)

رفع « الفخار » عطفا على « القيسى » وامتنع النصب ، لعدم وجود فعل قبل واو المية لا لفظا ولا معنى .

وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد لتبين حقيقة العلاقة بين جملة كان خاصة وما سماه النحاة بالنواسخ عامة وجملة المبتدأ والخبر ؛ ويكفى هنا أن أقول إن « سيبويه » لم يذكر أن « كان » نسخت حكم المبتدأ والخبر ، ولم يرد مصطلح « النسخ » أو ما يقاربه في « الكتاب » . وأنه أثبت جملة « كان » ضمن أنماط جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وتحدث عن وجوه الشبه الصرفية والنحوية بين كان وضرب ، لكنه من ناحية أخرى فرق بين جملة « كان » وجملة « ضرب » بأن اسم الفاعل والمفعول مع كان لشيء واحد (٣) ، كما ذهب إلى أن كثيرا من أحكام المبتدأ والخبر تسري على مرفوع كان أو « غاعلها » (٤) ، ومنصوبها ؛ فأنت هي قولك :

كان عبد الله أخاك

« إنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى » (٥) .

(١) الكتاب ج١/ ٣٠٣

(٢) الكتاب ج١/ ٣٠٠

(٣) الكتاب ج١/ ٤٥

(٤) الكتاب ج١/ ٤٩

(٥) الكتاب ج١/ ٤٥

ولعل هذا القول من « سيوييه » هو ما جعل النحويين المتأخرين يذهبون إلى فكرة « النسخ » لأن « سيوييه » يتصور « كان » مدخلة للدلالة على المضى لكنه على كل حال لم يتسلسل : قلت وأدخلت ، حتى نتصور أن جملة كان كانت قبل دخولها مبتدأ وخبرا ثم دخلت عليها كان ، بل قال : « أردت ... وأدخلت » •

وأرى — والله أعلم « استنتاجا من كل ما قاله « سيوييه » عن « كان » ومن حديثه عن جملتها أثناء حديثه عن الفعل والفاعل ، ومن حديثه عن حذف « كان » من جملتها ، وبقاء أثرها الفعلي أو عدم بقاءه ، ومن موازنته بين جملة كان المفعولة أو المنوية وجملة المبتدأ والخبر ، وذهابه إلى أن الأولى للدلالة على الماضي « كان » ، أو المستقبل « يكون » أما الثانية فللدلالة على الحال ، أرى أن الأنماط التالية للجملة هي اللغة العربية كانت متوازية :

١ — ضرب على اللص

والفاعل والمفعول فيها شيئان مختلفان

٢ — كان على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشيء واحد وتدل على الماضي

٣ — يكون على جارك

والفاعل والمفعول فيها لشيء واحد وتدل على المستقبل

٤ — على جارك

المبتدأ والخبر لشيء واحد وتدل على الحال

فلا نسخ في نظري ؛ لأن جملة كان وجدت للعرض الدلالي السابق الإشارة إليه • ويمكن استيفاء للفكرة أن يقال أيضا إن الزمن في الجملة العربية فعلية كانت أو اسمية عبر عنه بالطريقة التالية :

- ١ — ضرب على اللص
- ٢ — يضرب على اللص
- ٣ — سيضرب على اللص
- ٤ — كان على جارك
- ٥ — يكون على جارك
- ٦ — على جارك

وهذا التصور تقريبي ؛ لأن المضارع وحده يدل على الحال والاستقبال ، ثم إننا نجد جملاً كثيرة استعمل فيها « سيكون » •

أما كيف جاء المبتدأ والخبر مرغوعين بعد كان غي بعض الشواهد؟ وما حقيقة كان الزائدة ، وكان التامة فهذه أمور سوف توضح فيما بعد •

موطن آخر للمعنى الفعلي :

ومن التراكيب التي استقى منها النحويون المعنى الفعلي تركيب النداء ؛ فالفعل من النداء « محذوف لكثرة استعمالهم •• وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، محذوف أريد وصارت يا بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريد (١) • وانتصاب المنادي عند « سيبويه » على أنه مفعول به ، ونائبه الفعل المقدر ، وأجاز « المبرد » نصبه على حرف النداء لسد مسد الفعل (٢) •

وعلى المذهبين ، غيا زيد جملة ، وليس المنادي أحد جزئي الجملة المسند والمسند إليه — فجزأ الجملة أي الفعل والفاعل مقدران عند « سيبويه » أما عند « المبرد » ، فحرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل ، والفاعل مقدر •

والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا ؛ إذ

(١) الكتاب ج١/٢٩١

(٢) شرح الكافية ج١/١٣١

لا نداء بدون منادى ، والمنادى هو جزء الجملة المنصوب الباقى بعد الاستغناء عن الفعل والمفاعل ؛ فوجوده ضرورى ؛ لأنه ينوب عن التركيب كله ، كما ينوب أى اسم منصوب من الأسماء التى تستعمل بدلا من اللفظ بالفعل مناب الجملة كلها ؛ كقولك : سبحان الله ، مرحبا ، هنيئا ، حمدا ؛ شكرا إلخ ، وغيرها مما فيه معنى الفعل .

ويرى « الرضى » أن الفعل المقدر فى النداء ، والذى جاء حرف النداء عوضا عنه ، من الأولى تقديره بلفظ الماضى أى : دعوت ، ناديت — مثلا — ؛ لأن جملة النداء إنشائية ، والأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى (١) .

وقال « أبو على » فى بعض كلامه : إن يا وأخواتها أسماء أفعال ، ولا يعض من هذا كون همزة النداء حرفا واحدا ، وأسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ؛ لأن حروف النداء خالفت بقية أسماء الأفعال ؛ لكثرة استعمال النداء ، فحوز فيه ما لا يجوز فى غيره (٢) .

كما لا يعيب قول أبى على أن اسم الفعل وحده تتم به الجملة ، وحرف النداء لا يتم الكلام به بدون المنادى جملة ؛ لأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية . والنداء مثلها لاحتياجها إلى منادى (٣) .

وكان حروف النداء عند أبى على أسماء أفعال ذات طبيعة خاصة صريحا لكون بعضها على أقل من حرفين ، ونحويا لاحتياجها إلى المنادى .

وما بعد أبو على ولا أعرب ، فأسماء الأفعال أيضا من الفعلليات تعمل عمل الفعل إلا أن الجملة على مذهبه لا تحذف فيها .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٧

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٧

لدينيا - إذن - المذاهب الثلاثة التالية :

مذهب « سيبويه » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل
والفاعل .

ومذهب « المبرد » الذى يرى أن المحذوف من الجملة هو الفاعل
فقط .

ومذهب « أبو على » الذى يرى أن حرف النداء اسم فعل استتر فيه
الفاعل ، ولا حذف فى الجملة .

وغنى عن البيان بأن النحويين العظام الثلاثة متفقون على أن الاسم
المنصوب بعد حرف النداء هو فى قوة المفعول به ، أو هو مفعول به على
الحقيقة .

ولا أدرى لم ذهب « المبرد » إلى القول بأن الفاعل محذوف ؛ فإنه
إذا كانت « يا » هى التى نصبت المخادى فى رأيه ، فلم لم يقل إن الفاعل
مستتر فيها ؟ (١)

ورأى « أبو على » أقل كلفة ؛ لأنه لم يقل بالحذف ، وإن كان قوله
أدى بنا أو به - على الأصح - إلى اعتبار حروف النداء أسماء أفعال
خاصة .

أما رأى « سيبويه » فعلى الرغم من غرابة تقديره جملة النداء بـ
يا ، أدعو عبد الله .

الأمر الذى غر منه « الرضى » وحيد تقدير الفعل بالماضى ،
ولأصبح النداء إنشاء « خاصا » ؛ لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية
مجئها بلفظ الماضى أقول على الرغم من هذا ؛ فإنه يتفق وما ارتضته
العربية من التخفيف من الفعل ، والاستغناء بالأسماء المنصوبة ، والنداء
من هذا القبيل ، وإن كان غارق بقية التراكمات فى أن الاسم المنصوب
ليس هو الذى اتخذ « بدلا » من الفعل ، بل حرف النداء نفسه .

(١) انظر نص « ابن جنى » وكثير من النحويين على منع حذف الفاعل :
الفوائد المصنوعة ٧٤

وأيا ما كان الحكم على الآراء الثلاثة السابقة ، فإنها جميعا متفقة على أن هي جملة النداء معنى فعليا ، ثم اختزقت بعد ذلك حول درجة « الفعلية » - والمقصود بالفعل هنا الفعل وآثاره - .

فأبو على يرى أن « الفعلية » هنا كاملة ؛ لأن الجملة عبارة عن :

اسم الفعل والفاعل والمفعول

والمجرد يرى أن « الفعلية » هنا أقرب ما تكون إلى الكمال : لأن الجملة عبارة عن :

الفعل (يا) والمفعول

أما « سيبويه » فيرى أن « الفعلية » هنا من أقرب ما تكون إلى الإضمار والاختزال ؛ لأن الجملة عبارة عن :

بديل للفعل والمفعول

ووجود المنادى أو المفعول به ضرورى - كما سبق - لأن أسلوب النداء لا يستقيم إلا بذكره ، وقد يجوز حذفه - وهذا استطراد - إذا كان موصوفا ، وحلت صفته محله أى هي كونها منادى ؛ لتتام التركيب بها ، وأكثر ما يحذف الموصوف إذا كان منادى ، كما هي قوله تعالى :

« يا أيها الساحر » (١)

« يا أيها الذين آمنوا »

« يا أيها المؤمنون » (٢)

خالتقدير :

يا أيها الرجل الساحر

يا أيها القوم الذين آمنوا

(١) الزخرف ٤٩

(٢) التور ٢١

يا أيها القوم المؤمنون (١)

وشبيه بهما ما قالوه من عدم حذف المفعول به المتعجب منه إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو :

ما أحسنك وأجمل

إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه •
كذا لا يحذف المفعول المجاب به نحو :

ضربت زيدا

في جواب :

من ضربت ؟

إذ هو مقصود الكلام • وكذا إذا كان مستثنى نحو :

ما ضربت إلا عليا

للسبب ذاته (٢) •

وما حذف من المفعول به فهو إما منوى ، كقوله تعالى :

« يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » (٣)

أو غير منوى ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى :

« يخالفون عن أمره » (٤)

أى : يعدلون • وإما للمبالغة يترك التقيد ، كما في قوله تعالى :

« والله يقبض ويبسط » (٥)

« والله يحيى ويميت » (٦)

(١) الفوائد المشوق ٧٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣١

(٣) المائدة ١٨

(٤) النور ٦٣

(٥) البقرة ٢٤٥

(٦) آل عمران ١٥٦

والعرب ينظرون إلى مقصود الإغادة • فإن كان المقصود نسبة
الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه ، فقالوا :

فلان يعطى ويمنع ، ويمصل ويقطع

لأنه ليس الغرض ذكر المعطى والمنوع والموصول والمقطوع ،
ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال ، وإن كان الغرض ذكر المفعول
لا غير لم يتعرضوا للفاعل كقوله تعالى :

« قتل الخراصون » (١)

« أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا » (٢)

« كبثوا كما كبث الذين من قبلهم » (٣)

إذ ليس الغرض من هذا ذكر الكابت ، ولا القاتل ، ولا المبسل ،
وإنما الغرض نسبة الكبت والمقتل والإبسال إلى المذكورين » (٤) •

وكما يعمل المعنى الفعلى في المنادى في المفعول به ، يعمل النصب
أيضا في المصدر اتفاقا نحو :

يا زيد دعاء حقا

ويجوز أن يكون مثل :

الله أكبر دعوة الحق

زيد قائم حقا

أي منتصبا بعامل مقدر •

وأجاز « المبرد » نصبه للحال فهو :

يا زيد قائما

(١) الزايات ١٠

(٢) الأنعام ٧٠

(٣) المجادلة ٥

(٤) الفوائد المشوق ٧٥ ، ٧٦

إذا ناديت في حال قيامه يومنه قوله :

يا يؤس للجهل ضارا لأقوم

والظاهر أن عامله « يؤس » الذي بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال ، أعنى الجهل ، بتقدير زيادة اللام (١) ، فهو مثل :

أعجبني مجيء محمد ركبنا

حيث يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف مما يعمل عمل الفعل •

كما قد يعمل في الظرف ، كما في قول الشاعر :

ويعمد غد يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح

فلك أن تعمل في « إذا » معنى الكلام • وذلك أن :

يا لهف نفسي

لفظه لفظ النداء ، ومعناه التوجع ، فإذا حملته على هذا ، فالتقدير :

أتألمب والتوجع وقت رواح أصحابي وتخلي عنهم (٢) •

لأنواع النداءات الأخرى كالندبة ، والاستغاثة فيها أيضا معنى الفعل فالندوب منادى على وجه التفجع ، فقولك :

يا محمداه

كانك تقول له :

تعال فانا مشتاق إليك

ومنه قولهم في المراثي :

لا تبعد أي لا تهلك

كانهم من ضمنهم باليهب عن الموت تصوروه حيا ففكروا موته فقالوا
ذلك ، فهكذا المندوب المتوجع عليه نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

(٢) الأمل ج١/ ٢٠٠

واويلاه ، وا ثبوراه ، واحزنناه

أى :

احضر حتى يتعجب من فظاعتك

والدليل على أنه مدعو قوله تعالى :

«لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا» (١).

أهزهم بقول : واثبورا •

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة . والمتعجب منه منادى

دخله معنى التعجب • ثم معنى :

يا للمساء وللدواهي

أحضرا حتى يتعجب منكما (٢) •

وباب الاختصاص يشارك باب النداء مشاركة معنوية ؛ إذ المنادى

أيضا مختص بالخطاب بين أمثاله ، ولا يظهر حرف النداء في الاختصاص

مع « أى » لأنه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في : يازيد ، ولا

مجازا كما بقى في : المتعجب منه ، والمندوب ، فكره استعمال حرف النداء

في الخالي عن معناه بالكلية •

وحال ظاهر « أى » ووصفه من ضم الأول ، ولزوم رفع الثانى

كحالهما في النداء لكن مجموع :

يا أيها الرجلان

في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه موقع الحال ، أى مختصا

من بين الرجال • وهذا كما قيل في نحو :

شواء غدى أقممت أم قمعت

(١) الفرقان ١٤

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣١

إن أقمت أو قعدت ، وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة .
إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر أي :

سواء عندى قيامك وقعودك (١)

وما أشار إليه « الرضى » من « الظاهر » و « الحقيقة » كان من
الأشياء التي جعلتني أذهب إلى أن هناك من التركيب ما هو « خارجي »
يمكن فيه تركيب آخر « داخلي » ، والمعنى الفعلي هو التركيب الداخلي
لبعض التركيبات الاسمية .

ولعل ما جاء في نداء المضمير من قولهم :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذى طلقت عامجتا

باستعمال صورة ضمير الرفع المنفصل ، وقولهم :

يا إياك قد كفيته (٢)

باستعمال ضمير النصب المنفصل ، أقول لعل هذا من التراوح بين
دواعي الظاهر أو التركيب الخارجى ، حيث عومل الضمير معاملة الاسم
الظاهر الذى يبنى على الرفع فجاء ضمير رفع منفصلا ، وبين دواعي
الحقيقة أو التركيب الداخلى ، حيث نظر إلى محل هذا الضمير وهو كونه
مفعولا ؛ لأن في النداء معنى فعليا .

وتنوين المنادى المفرد للضرورة من هذا القليل ، حيث ذهب الجمهور
إلى أنه يقتصر فيه على القدر المضطر إليه من التنوين ، ويبقى الضم
كما في :

نسلم الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

أما يونس لذهب إلى أنه ينصب رجوعا به إلى حركته الإعرابية لما
اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦١

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٣ ، الكتاب ج١/ ٢٩١

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٣

إن لاحظ المعنى أثناء التحليل النحوي ينبيء عن وقوف على أعماق
انتركيب وأسراها ، وينجى من كثير من التقدير ، والقول بالحذف - ففى
قول الشاعر :

ترهى على تلك الظبا * غليت شعرى من أباه
لك فى خبر « ليت » مذهبان ، إن شئت قلت : هو محذوف ، لطول
الكلام وتقديره : واقع أو موجود * وإن شئت قلت : لما كان قوله :
ليت شعرى

مؤديا معنى :

ليتنى أشعر

استغنى عن خبر ، كما استغنى المبتدأ فى قوله :

أقائم أخواك

حيث أدى معنى يقوم * وقوله :

من أباه

جفلة ابتداء عمل فى موضعها المصدر ، كأنه قال :

ليت أن أشعر أى الناس أباه (١)

فاستفراح المعنى الفعلى من المصدر « شعر » سلمنا إلى أكثر من
حسنة تركيبية ، منها عدم اللجوء إلى تقدير محذوف ، واعتبار « شعر »
خبر « ليت » على المعنى ، وارتباط جملة « من أباه » بجملة « ليت
شعرى » برابطة المفوضية وهذه الميزة الأخيرة لا تتوفر لو أننا أبقينا
على اسمية « شعر » وتقدير خبر محذوف إذ يؤول الكلام إلى :

ليت شعرى واقع من أباه

أما على المعنى فيؤول :

ليتنى أشعر من أباها

ومن أمثلة المعنى الفعلى قولهم :

نولك أن تفعل

فنولك مأخوذ من التناول للشيء ، وهم يريدون به الاختيار ، ومعناه :

ينبغي لك أن تفعل

الاختيار لك أن تفعل

ويقولون من هذا أيضا :

لا نولك أن تفعل كذا

ومعناه :

لا ينبغي لك أن تفعل

ولم يلزم تكرير « لا » وإن كان معرفة ؛ لأنه بمعنى : لا ينبغي ،
فلا يلزم تكريره ، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه « لا » .

وعله « المبرد » بأن الأفعال تقع في مواقع النكرات أوصافا ،
وأحوالا فلذلك لم يحتج إلى تكرير « لا » (١) .

وكان التركيب الداخلى الذى يقتضيه المعنى هو المسئول عن الملامح
الشكلية التى يتسم بها التركيب الخارجى . وبدون لحظ الأول قد نحكم
بالخطأ أو على الأقل بالشذوذ على الثانى .

بعد هذه المحاولة التى قدمتها فى هذا الفصل لعرض الملامح الرئيسية
للمنهج الذى أرتضيه للتحليل النحوى ، ذلك المنهج المستند إلى روح
التركيب ، أو إلى « التركيب الداخلى » الكامن فى طوايا التركيب الخارجى ،
أذهب الآن بشئ من التفصيل إلى محاولة إثبات دعوى أن هذا المنهج
وجد فى كتابات نحويينا ؛ إذ نجدده واضحا فى رصدهم الأمين للسمات

الشكلية للتراكيب ، ومحاولتهم تفسيرها ، وعقدتهم بين الحين والحين ، موازنات بين أنماط تركيبية مختلفة ، وتخريجاتهم لبعض التراكيب التي قد تظهر شيئاً من التجوز النحوى .

وأنبه هنا إلى أن أحداً من نحويينا لم يذكره صراحة ، أو أنه اتخذه منهجه الوحيد فى التحليل ، أو على الأقل دعا إليه ، كل ما هنالك أن قدراً لا بأس به من نظراتهم المتفرقة هنا وهناك تدل — عندي — على أن هذا المنهج كان يلقى ظلاله على تفكيرهم ، فاتبعوه دون أن يقدموا له التقديم النظرى الذى تقدم به المناهج دوماً .

وهذا الموقف الفكرى يكفى عندي بأن طبيعة اللغة العربية التركيبية ، وما تحمله تراكيبها من روح تركيبية آسرة ، ومن تركيب داخلى يطفو كثيراً على السطح ، هو ما دفعهم إلى الأخذ بهذا المنهج .

الفصل الثاني

الحالة والنسبة

تمهيد :

المقصود بالجمالة الحكم الإعرابى الذى يثبت للكلمة وهى فى تركيب سواء كان التركيب ملفوظا به كله أو بعضه ، أو لم يبق منه إلا كلمة واحدة بضبط إعرابى معين تشير إلى نوع خاص من التركيب .
قد تقول :

١ - هذا محمد

٢ - كتب المدرس

إجابة عن سؤال :

ماذا فعل محمد ؟

٣ - سلاما

بمعنى : سلمك الله سلاما

٤ - سلام

بمعنى : سلام لك

والتركيب (١) كامل ، والفاعل (٢) محذوف للملم به من السؤال ، و « سلاما » فى (٣) منصوبة على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، فهى تشير إلى جملة فعلية • أما فى (٤) فمفعولة على أنها مبتدأ ، فهى تشير إلى جملة اسمية •

والكلمات فى التراكيب السابقة وغيرها بينها علاقة معينة أو نسبة معينة ، وهذه النسبة هى التى جعلت العرب يرتضون توزيع الصالات الإعرابية توزيعا معينا على الكلمات فى التراكيب •

• هناك - إذن - تداخل بين النسبة والحالة ، يمكن اعتباره من نوع علاقة السبب بالمسبب ؛ لأن العربى ما إن يتصور النسبة بين العناصر

المفردة حتى يرصف تراكييه رصفا معينا موزعا على كل كلمة حالتها الإعرابية المناسبة لها .

فكلتا الحالة والنسبة وليدة المعنى ؛ لأن النسبة تولد التركيب ذا العناصر المفردة ذوات الحالات المعينة ، والنسبة من المعنى ، أو قل هي المعنى .

وكلتا الحالة والنسبة أمر داخلي ، لكن الحالة تظهر أو تتلبس بما يسمى بالعلامة الإعرابية ، أما النسبة فتظهر في صورة مواقع للكلمات أو مراتب محفوظة ، ثابتة أو منتقلة .

على أن هناك أمرا ينبغي الإشارة إليه مبكرا ، وهو من الدلائل الفطرية الشأن على أن العربية عرفت ما يسمى بالتركيب الداخلي ، ذلك الأمر هو أن الحالة قد تتغير ، لكن النسبة بين العناصر المفردة تظل ثابتة ، أو بعبارة أخرى ، قد يتغير شكل الكلمات ، أي حالتها الإعرابية ، وبالتالي علامات إعرابها ، بل إن مراكزها قد تتقدم أو تتوسط أو تتأخر لكن النسبة بينها تبقى ، ومواقعها أو رتبها تثبت ؛ لأن المعنى — أي العلاقة بين هذه العناصر — لم يتغير .

والخط الفكري لهذا الفصل ، أو بالأحرى هذا البحث ، هو أن العبرة في التركيب بالنسبة لا بالحالة ، وبالمواقع لا بالمراكز ؛ لأنني أعتقد أن المعنى هو عصب الخرس النحوي وروحه .

وفي ضوء ما قررته آنفا ، نجد في التركيب العربي حالتين إعرابتين كالنصب والجر — مثلا — أو الرفع والنصب تعبران عن معنى واحد ؛ بالنسبة أو المعنى هي الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات والعلامات والإشكال .

الإعراب والمعاني النحوية :

ليس حديثي عن الإعراب هنا تاريخيا ، يقتبص نشأته وتطوره ، كما أنه ليس حديثا مقارنا بين حقيقته في العربية وأخواتها الساميات ، بل هو

حديث عنه من حيث إنه علامة تركيبية أساسية للغة العربية، ولمح رئيسي
من ملامح الدراسة النحوية .

الإعراب — كما قلت — وليد التركيب ، وانعكاس لمعان تحدث في
الكلام مصاحبة لعملية التركيب ؛ لأن هذه المعاني التي يتخذ الإعراب
عنوانا لها هي معان تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد ، كالفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة .

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف أو آخر الكلمات لاختلاف المعاني
المتعاقبة عليها (١) .

وإذا كانت معاني الإعراب « متعاقبة » ، فهي « طارئة » أي وافدة
جديدة وهناك معان نحوية أخرى لخرق النحويون بينها وبين معاني الإعراب
على النحو التالي :

المعاني

غير طارئة

طارئة

لازمة

غير لازمة

أكثر من معنى

معنى واحد

ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ، أحدهما
على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين الحال
والاستقبال) ، وكذا « من » للابتداء ، والتبيين ، والتبويض .
وهذا النوع من المعنى لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧ ، شرح الفصل ج١/ ٧٢

المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما ، ويعتمد على السياق في تحديد أحد معاني هذه الكلمات المشتركة .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر ، فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه . . . كان تغير له صيغة الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والمفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال وضرب ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كجد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني ، والجمع السالم ، والمنسوب والمؤنث ، والمعرف نحو :

مسلمان ، مسلمون ، مسلمات ، زیدی ، مسلمة ، المسلم . وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طرأ المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة ؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء ، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة . .

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة فجعل علامته أبعاض حروف المد ، التي هي أخف الحروف ، أعني الحركات وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ، وهي الأسماء الستة والمثني والمجموع بالواو والنون ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة ، وفي المثني والمجموع حرف التنثية والجمع علامتين ، كل ذلك لأجل التخفيف (١) .

والمعاني التي عرضها الاقتباس السابق تتم مستويات ثلاثة متفاوتة

فى الحجم فهناك معان للكلمة المفردة أو الصيغة ، ككون الفعل مضارع ، أو غير مضارع ، والمضارعية أو الماضوية من المعانى الذاتية ، فلا تلزم لهما العلامات المميزة ، ومثلها فى هذا حروف المعانى التى يتضح معناها من السياق •

وكثير من معانى الصيغ طارئ غير لازم ، تعبر عنه تغيرات فى صيغة الكلمة ذاتها كما يحدث عند التصغير ، والجمع المكسر ، وبناء الفعل للمجهول ، كما قد تعبر عنه حروف دالة عليه ، كما فى صيغ المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف •

أما المستوى الثانى فهو مستوى المركبات أى الأسماء التى تكون معا مركبا اسميا بين جزئيه علاقة معينة كمركب المضاف والمضاف إليه ، والصفة والموصوف ، والمعطوف والمعطوف عليه •

أما المستوى الثالث فهو مستوى التركيبات أو الجمل ، والمعانى الطارئة هنا لازمة وتلزمها العلامات إن كان هناك أكثر من معنى ينبغى التفريق بينه وبين غيره •

ومن الواضح أن هناك معانى أخرى ليست لها علامات ، كالأفراد ، والتذكير ، ولم يرد ذكر هذه المعانى فى الاقتباس السابق ، وأرجح أن هذا النوع من المعانى هو من النوع الأول أى غير الطارئ الذى لا يحتاج إلى علامة ، وإن كان اللغويون المحدثون يتمدثون الآن عما يسمى بالعلامة الصفيرية ؛ ففقد العلامة فى هذه الأشياء هو علامة عليها •

كما يتضح أن بعض العلامات يقوم بوظيفة مزدوجة ؛ لعلامة التثنية والجمع السالم علامة للمعنى الطارئ غير اللازم (المعنى الصيغى) ، وعلامة كذلك للمعنى الطارئ اللازم (المعنى التركيبى) •

تسخر العربية كل طاقاتها فى صك العلامات المميزة بين المعانى النحوية المختلفة وتلجأ فى هذا إلى أخف الأصوات وهى الأصوات المركبة الطويلة والقصيرة •

معانى الإعراب طارئة على الكلمات لازمة ، تتنوع بتنوع التراكيب ، ويفرق النحويون بين الإعراب فى الأسماء والإعراب فى الأفعال ، فآخر الفعل المعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم ، لكن هذا التغير لا يدل على تغير فى موقع الفعل ؛ لأنه يقع دائما فى موقع العمدة إذ هو يتركب مع الاسم بعده ، فيشكلان جملة ، أما تغير الإعراب فى الأسماء فهو دلالة على تغير الموقع . فلزم لهذا علامات مميزة : لأن هذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعانى ، ولما لم يكن للفعل إلا معنى طارئ ، لآزم واحد وهو معنى العمدة لم توجد له علامة .

ومن الواضح من الاقتباس السابق أن المعانى التى تطرأ على الأسماء منحصرة فى كونها « عمدة » أو كونها « فضلة » .

ويقصد النحويون — عادة — بمعنى « العمدة » مواقع المرفوعات ، وبمعنى « الفضلة » مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات . وإطلاق مصطلح « فضلة » على ما يعم المنصوبات والمجرورات دليل على أن النحويين كانوا يرون بين حالتى الجر والنصب تقاربا ، وسوف أعود إلى هذه الفكرة .

المائل :

وقد اعتقد النحويون أن الألفاظ آلات ، وأن المتكلم هو الموجود لهذه الآلات ، وهو المحدث للمعانى النحوية المختلفة فى الأسماء ، وهو — كذلك — المحدث لعلامات الإعراب الدالة على هذه المعانى (١) .

وهذه نظرة طيبة ، لكن النحاة ذهبوا أيضا إلى أن الآلة أى الألفاظ هى الموجودة للمعانى وعلاماتها ، فسموا الآلات لهذا « عوامل » ذهبوا — مثلا — إلى أن العامل فى الفاعل هو الفعل ؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام ، أى أن الفعل بتركيبه مع الفاعل كونا مما جملة . وصار كل منهما عمدة ، فاستحقا الرفع لذلك ، فالفعل آلة ، والمعدية معنى ، والرفع حالة ، لها علامات مختلفة (٢) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٥ ، مع الهوامع ج١/ ١٦٥ .
(٢) مع الهوامع ج١/ ١٥٩ ، شرح الكافية ج١/ ٢٥ .

ومن الغريب أن اتجاها قويا بين النحويين كاد يتعبد بما سموه آلة الإعراب أى العامل ، غافترضوه موجودا فى بعض المواقع وجودا معنويا ، ومن هذا ما ذهب إليه البصريون من أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وغسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه .. والعدم المخصوص أعنى عدم الشيء المعين يصح أن يكون آلة لشيء بخصوصيته (١) .

فالنحويون بعامة والبصريون منهم بخاصة اعتقدوا أن الألفاظ عاملة فى معمول ، وأن العامل لا يعمل عملين ، وأن العامل يعمل وإن كان معنويا ، وقد ثارت بينهم خلافات بهذا الضدد .

ثم أرفع المبتدأ والخبر ؟

ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوى هو الابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

وذهب المتأخرون كالزمخشري والجزولي بأن الابتداء عامل فى الخبر أيضا لطلبه لكل من المبتدأ والخبر على السواء (٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر فالمبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ، ويقتضى صاحبه ، عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه (٣) .

وقد أثبت « السيوطى » تضعيف رأى البصريين فى كون المبتدأ رافعا للخبر بأنه قد يرفع أيضا فاعلا فى مثل :

القائم أبوه ضاحك

فيعمل رخصين ، وبأنه يكون جامدا ، أو ضميرا لهما لا يعملان (٤) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٧ شرح الفصل ج١/ ٨٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٧

(٣) شرح الكافية ج١/ ٢٣ ، شرح الفصل ج١/ ٨٥ ، مع الهوامش

ج١/ ٨٥ ، مع الهوامش ج١/ ٩٣ ، الخصائص ج١/ ١٦٦

(٤) مع الهوامش ج١/ ٩٤ ، ٩٥

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بترافع المبتدأ والخبر بعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى :

« أياما تدعو غله الأسماء الحسنى » (١)

فأداة الشرط متقدمة على الشرط ؛ إذ هي مؤثرة لعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة (٢) . ومثله قوله تعالى :

« أينما تكونوا يدرككم الموت » (٣)

« فأينما » منصوب « بتكونوا » لأنه الخبر ، و « تكونوا » مجزوم بأينما .

وقد رد البصريون مذهب الكوفيين بأن هذا فاسد يؤدي إلى محال ، وذلك أن العامل جقه أن يتقدم على المفعول ، والقول بترافع المبتدأ والخبر يوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخر في حال واحدة .

ومما يؤيد فساد ما ذهب الكوفيون إليه — في نظر البصريين — جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو :

كان زيد أخاك

إن زيدا أخوك

ظننت زيدا أخاك

فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر ، لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره (٤) .

فنظرية العامل تهدم نفسها بنفسها ، والهدم يأتي من داخلها ؛ فلقد ترتب على وجهة نظر البصريين ، أن العامل يعمل عملين ، ترتب على وجهه نظر الكوفيين أن العامل في غيره يكون معمولاً له .

(١) الإسراء ١١٠

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٢٣

(٣) النساء ٧٨

(٤) شرح المفصل ج ١/ ٨٤ ، ٨٥

على أن الكوئين لم يسلموا بنقد البصريين إياهم من أن الاسم الواحد يكون أولاً وآخرًا في حال واحدة ، ذاهبين إلى أن كلا من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ؛ فالمبتدأ مقدم لأنه منسوب إليه ، والخبر منسوب وحق المنسوب إليه أن يأتي أولاً ، على أن الخبر مقدم لأنه محط الفائدة ، فهو متقدم في القصد متأخر في الوجود ، أو كما قالوا :

« جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر . والعامل مقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر ، وإن كان الخبر مقدما في العناية (١) » .

كما ذهب الكوئين إلى أنه ليس كل مبتدأ وخبر يتراخمان ؛ فانتصاب الظرف خبرا عندهم على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو :

زيد قائم

أو كأنه هو في نحو :

« وأزواجه أمهاتهم » (٢)

ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ في نحو :

زيد عندك

خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر (٣) .

(١) مع الهوامع ج١/٩٣ ، شرح الكافية ج١/٢٣

(٢) الأحزاب ٦

(٣) شرح الكافية ج١/٩٢ ، مع الهوامع ج١/٩٨

فعامل الرفع في المبتدأ والخبر كما قدمه النحويون على اختلاف اتجاهاتهم لم يسلم من النقد ، والاعتراض ، مما يضطر الباحث إلى تقديم وجهة نظر بديلة تقترب إلى حد ما من طبيعة اللغة ومقتضيات تراكيبها .

نأصب الفضلة :

اختلف النحويون كذلك في نأصب الفضلات ، فقال « الفراء » : هو الفعل والفاعل إذ يأسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة .

وقال « هشام بن معاوية » : هو الفاعل ؛ لأنه جمل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات (١) .

ويبدو أن النحويين طرحوا كل الاحتمالات هنا ؛ فما قبل الفضلة إما أن يعتبرها معا وحدة واحدة ، أو ينظر إلى كل منهما باعتبار مستقل . كما يتضح أن النحويين يفترضون أن الفضلة تأتي عادة بعد الفعل والفاعل ، ويكاد يكون هذا اعترافا منهم بالتطابق بين الفعل والخبر ؛ فلكثير من الفضلات يرد بعد خبر المبتدأ متعلقا به كأن تقول :

محمد معط أخاه كتابا

وكان الخبر في الجملة الاسمية يعادل الفعل في الجملة الفعلية ؛ فما يتعلق بالفعل في الثانية يتعلق بالخبر في الأولى (٢) . وسوف أؤمى هذه النقطة حقها بعد .

نزعة شكلية :

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع ، وآخر يعمل

(١) شرح الكافية ج١/٢١

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٢ ، ٢٣

النصب هي في نظري محاولة فلسفية مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر ، وقد تناست هذه المحاولة حقيقة هامة هي أن العربية اتخذت الحالات وعلاماتها وسيلة للترفة بين معانى الكلمات النحوية في التراكيب ، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة ، لكنهم في محاولتهم البحث عن عامل للحالات ضحوا بالوشائج المعنوية التي تربط بين التراكيب ، غفى الوقت الذى فيه يلحظون وجوه شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإنسان في اللغة العربية ، نراهم يباعدون بينهما متسائلين :

هل العلة هي رفع الفاعل هي العلة هي رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

ثم يجيبون : « إنما وجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندا إليه ، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه ، وهو الفعل .. فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فرقا من حيث أرينا » (١) .

وكأنه لا يكفى عند معظم نحويينا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل في علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل ، فباعدوا بينهما بقولهم : « أصل المبتدأ التقديم ، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول » (٢) .

وكان ذهن العربى يسير مرة وراء اعتبار عقلى في الجملة الاسمية ، فيقدم المحكوم عليه ، وأخرى وراء افتراض شكلى في الجملة الفعلية ، فيقدم الحكم لأنه عامل في المحكوم عليه .

وهذا التصور السابق لا يطرد ؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز

(١) الخصائص ج١/ ١٦٦

(٢) شرح المفصل ج١/ ٧٥

تقدم الفاعل على الفعل ، وأجاز « سيمويه » وغيره جواز تقديم الخبر على المبتدأ — كما سأبين فيما بعد — .

ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى ، وأخرى يعتبرون جانب الشكل ؛ فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين : « وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعنى العمل ، وألغى الأمر المعنوي أعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه » (١) .

وهل من الضروري أن يبحث للفعل عن عمل شكلي ؟ أليس في وقوعه موقع الخبر أعنى إفادته غائده ، واتصافه بالعمدية مثله ما يبرر رفع الفاعل ، كما رفع المبتدأ مع الخبر ؟ .

على كل حال يكفي في تضييف هذه النزعة الشكلية محاولة النحويين تبريرها ثم إن هذا التبرير بدوره غير مطرد ؛ لأننا نجد الحكم مقدمه في بعض الجمل على المحكوم عليه ، ومع ذلك يعتبرها كثير من النحويين اسمية ، كما هي نحو :

أقائم الزيدان

وهنا نراهم يقدمون تبريرا آخر ، كي يستقيم تبريرهم الأول ، فيقولون : « وأما وجوب تقديم الحكم هنا ، فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل » (٢) .

فالحكم يجب تقدمه ؛ لأن اسم الفاعل يشبه الفعل في العمل ، والجملة مع ذلك اسمية ، وهذه قمة الشكلية ، فالمثال السابق جملة اسمية ؛ لأنه يبدأ باسم ولو أن من ذهب إلى هذا أدرك :

- (أ) تقدم الحكم على المحكوم عليه .
- (ب) نهوض الوصف بعمل الفعل .
- (ج) اعتبار المرفوع بعد الوصف فاعلاً .

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٨

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٨ .

لذهب بدون تردد إلى اعتبار مثل هذا المثال جملة فعلية ، أو على الأقل لم يعتبره جملة اسمية ، وأحله مكانا وسطا بين نمطى التركيب الإسنادى ، لكن الاعتبارات الثلاثة — رغم أنهم نصوا عليها — ضحى بها من أجل اعتبار واحد فقط ، شكلى وهو بدء الجملة باسم •

والحق أن من أعربوا المثال السابق على أنه جملة اسمية لا يمثلون جميع النحويين ، فهناك من أعربوها على أنها تؤول إلى جملة فعلية •

النسبة والتطريز :

إن إعادة تفسير وجود الحالات الإعرابية بمنجى عن القول بالعامل ممكنة في ضوء ما قاله النحويون عن النسبة والمتضام ، وارتضاء العرب توزيع حركاتها أو أصواتها الحركية بين هذه الحالات تفريفا بين المعانى المتعاقبة على الأسماء ودفعاً للبس والعموض •

يقول « ابن جنى » : « وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه نحو :

مررت بزيد
ليت عمرا قائم

وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لموقعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ، ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ » (١) •

فالمتكلم هو الذى يقول الكلمات ، ويضم اللفظة إلى الأخرى ، وهو الذى يرفع وينصب ويجزم ، واللفظ يضم صاحبه معربا ، وليست الألفاظ فى الحقيقة عاملة ، بل هى مضامة لصواحبها أى تحتل مواقع معينة فى حالة إعرابية معينة •

« ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه (١) »
فالإعراب — إذن — وسيلة تطريزية أونت بها أواخر الكلمات خدمة
للمعنى ، وأعنى بالتطريز التنويع في نهايات الكلمات تعبيرا عن المعانى
النحوية المتعددة فعلامات التأنيث ، والتثنية والجمع ، والتصغير ، والبناء
للمجهول ، والإعراب وغيرها من العلامات وسائل تطريزية •

والمنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا
يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع ... بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء
حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف
إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ، ولو غتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه
ولم ننونه ؛ ليكون قرقا بينه وبين ما رفع بعامل رفع » (١) •

فالمنادى الذى هو فى محل نصب ؛ إن كان مفردا معرفة ضابط
بالضم بلا تنوين • ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناذرة ،
ولا يفتح كيلا يلتبس بالأسماء المنوعة من الصرف ، ولا يجر كيلا يلتبس
بنحو : يا غلام ، إذا حذفت منه ياء المتكلم ، فهذه ألوان حركية تطريزية
متعددة ، لكل لون معنى — كما يقولون — •

فالحالات الإعرابية بعلاماتها يمكن تفسيرها فى ضوء فكرة التطريز •
ومثال المنادى المفرد المعرفة فسر فى ضوءها ، كما فسر تفسيراً آخر أكثر
قبولا من فكرة العامل ، وأقرب ما يكون إلى طبيعة اللغة •

فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصبت المضاف نحو :

يا عبد الله ، يا أخانا

والنكرة حين قالوا :

يا رجلا صالحا

حين طال الكلام ، كما نصبوا :

هو قبلك ، هو بعدك

(١) الخصائص ج١/٢٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٣٢

ورفعوا المفرد ، كما رفعوا :

قبل ، وبعد

وموضعها واحد ، وذلك قولك :

يا زيد ، يا عمرو

وتركوا التنوين على المفرد ، كما تركوه من قبل (١) .

فهذا تفسير لظاهرة إعرابية بعيدا عن فكرة العمل والعامل واستنادا إلى ما ترتضيه العرب من نصب في المركبات كأحد عشر ، وإن رجلا ، عشرين رجلا ، لا رجل ، قبلك ، يا عبد الله . وإذا لم يكن ثمة تركيب في مثال المنادى ، لجيء إلى الضم ، كما فعل في « قبل » حين قطعت عن الإضافة ، أو يمكن أن يقال في ضوء فكرة التطريز : تراوح المنادى بين الفتح إذا كان ثمة تركيب ، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب ؛ إذا استبعدنا « الجر » لاختصاصه بحروف الجر والإضافة .

وهكذا يمكن القول بأن الحالات الإعرابية ، ترجمة للنسبة بين الكلمات ، وقد وزعها العرب على الكلمات في مواقعها ، دفعا للس ؛ فارتضت « الرفع » ليكون علما لكون الاسم « عمدة » ؛ فاعلا ، مبتدأ ، خبرا ، كما ارتضت « النصب » ليكون علما لكون الاسم « فضلة » ، أى شاغلا لموقع نحوي غير مواقع العمدة ، أى الفعل ، والمواقع الثلاثة السابقة ، التي يتكون منها أدنى قدر للكلام التام المفيد (٢) ، ثم ارتضت « الجر » ليكون علما لكون الاسم مضافا إليه (٣) .

وفكرة التطريز أى تعاقب الحالات بعلاماتها على الاسم تفسر لنا لم كان الفعل لا يرفع ، مع أنه دائما في موقع « العمدة » ؛ فالفعل لا يظنون ثلونا موقعا ، وبالتالي لم تجد العرب ضرورة لإعطائه حركات هذه المواقع .

(١) الكتاب ج ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٢٧ — ٣٨

(٣) شرح الكافية ٢٤ ، ٧٠ ، شرح الفصل ج ١ ٧٢ ، ٧٣ مع الهوامع ج ١ / ٩٣

والحق أن « الموقع » يحتل مكانة كبيرة في تفسير الحالات الإعرابية في ضوء من فكرة التضام أو النسبة والتطريز الحركي ؛ ففي العربية أمثلة كثيرة لا يتييسر معها ظهور العلامات الإعرابية ، فيقوم الموقع بمهمة تبين الحالة الإعرابية ، كما في :

(أ) المجرور بحرف جر زائد ، أو شبيهه بالزائد ، كما في نحو :

« وما ريك بغافل عما تعملون » (١)

رب رجل كريم لقيته

فما بعد الباء في محل نصب ، وما بعد « رب » في محل رفع .
و « المحل » هو المصطلح الموافق الذي وضعه نحويونا للموقع .

(ب) الظرف والجار والمجرور ، كما في نحو :
الكتاب في الحقيقة ، رأيت الكتاب في الحقيقة ، نظرت إلى كتاب
في الحقيقة .

الكتاب فوق المنضدة ، وجدت الكتاب فوق المنضدة ، نظرت إلى
كتاب فوق المنضدة .

فالجار والمجرور والظرف في محل رفع ، ونصب ، وجر على التوالي
(ج) الجمل التي لها محل من الإعراب ، كما في قوله تعالى :

« هل أتاك حديث موسى ، إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى » (٢)

ويكون للجمل محل من الإعراب في سبعة مواضع : خبر مفعول به ،
حال ، صفة ، مضاف إليه ، تابعة لجملة أخرى لها محل من الإعراب ،
جواب شرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية ، وكانت أداة الشرط جازمة .

وبعض الجمل تكون في محل رفع إذا كانت خبرا لابتداء ، أو خبران
وأخواتها ، أو صفة لرفع ، أو تابعة لجملة أخرى في محل رفع ، فهذه
أربعة مواضع .

(١) النمل ٩٣

(٢) النازعات ١٥ ، ١٦

وتكون فى محل نصب : خبر كان ، مفعولا به ، مفعولا ثانيا عملا ،
صفة لمنصوب ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل نصب ، فهذه ستة مواضع .
وتكون فى محل جر : مضافا إليها ، صفة المجرور ، أو تابعة لجملة
أخرى فى محل جر فهذه ثلاثة مواضع .

تلك هى مواقع الجمل التى لها محل من الإعراب ، يكون خاصا
بالأسماء . يبقى أن الجملة تكون فى محل جزم ، أى تقع فى موقع فعل
مجزوم ، كأن تكون واقعة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا ، أو
تابعة لجملة فى محل جزم (١) .

(د) العربيات تقديريا ، إما للتعذر : نحو الفتى ، موسى ، أو
للثقل نحو : القاضى ، الداعى أو للمناسبة نحو : أخى ، كتابى .

(هـ) المبنيات .

(و) كثير من أتماط الأسماء فى اللغة العربية تتصف بثنائية العلامة
الإعرابية ، حيث تجتمع حالتا النصب والجر على علامة واحدة . فينهض
موقع الكلمة مفرقا بين هاتين الحالتين ، كما فى :

المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، المنصوع من
المصرف .

يضاف إلى هذا أن بعض المبنيات تتصف بتلون الصيغة مع تغير
الحالة الإعرابية ، ومثال هذا الضمائر ، فالحالة الرفع صيغها الضميرية
المختلفة عن حالتى النصب والجر المتفتقتين فى الصيغ مما يبرز دور الموقع
ويجسم خطورته ، إلا أن ضمائر النصب قد تكون منفصلة ، تمتاز عن
ضمائر الجر التى لا تكون كذلك .

وثبات الموقع النحوى ، أى لزوم الكلمة موقعا واحدا ، إذا ما خفيت
العلامة الإعرابية لسبب تقديرى ، أو بنائى ، أمر لازم حيث تختفى

(١) مفعلى اللبيب ج٢/٦٢ - ٧٤ ، النحو الوظيفى ١٧٥

العلامة الإعرابية ، ولا يكون هناك من وسيلة لإزالة اللبس إلا التقيد
بترتيب معين . فإن قلت :

ضرب يحيى بشرى

« فالزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان
الإعراب » (١) .

فعدم ظهور الإعراب يولد ما يسمى « بالترتيب المقيد » ؛ حيث
تلزم الكلمات موقعا ثابتا غير متحرك .

على أن القرائن اللفظية الأخرى ، غير ظهور العلامة الإعرابية
تساعد على التمييز بين المعانى النحوية ، ومن ثم يكتسب الترتيب صفة
« المرونة والحرية » ، من ذلك علامات العدد من تثنية وجمع ، وعلامات
النوع من تذكير وتأنيث ، وعلامات الإبتاع النحوى ، كما فى نحو :

١ - أكرم اليحيان البشرين

٢ - ضرب البشرين اليحيون

٣ - ولحت هذه هذا

٤ - أكرم هذا هذه

٥ - ضرب يحيى نفسه بشرى

فالعلامة التثنية فى (١) ، والجمع فى (٢) ، والتأنيث فى (٣)
والتذكير فى (٤) والإبتاع فى (٥) تميز الفاعل من المفعول ، وإن كانت
علامة التثنية والجمع علامة صرغية نحوية - كما سبق - .

وتضاف القرائن المعنوية إلى القرائن اللفظية فى النهوض بدور
التمييز بين المعانى المختلفة ، فأنت فى نحو :

أكل يحيى الكمثرى

ليس أمامك إلا أن تعتبر « يحيى » غاعلا ، و « الكمثرى » مفعولا ، وكذلك لو أومات إلى رجل وخرس فقلت :

كلم هذا هذا فلم يجبه

لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؟ لأن فى الحال بيانا لما تعنى وكذلك لو قلت :

ولدت هذه هذه

من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة (١) .
فالإعراب — إذن — الذى هو الإبانة عن المعانى النحوية (المعدية ،
الفصلة ، الإضافة) بالألفاظ ، أى شكل آخر الكلمات التى تشغل المواقع
النحوية المختلفة ، وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية فى إزالة اللبس ،
وتوضيح المراد ، يضاف إليها :

١ — قرائن لفظية أخرى •

٢ — قرائن معنوية •

وتتسم الكلمات بالحرية فى الترتيب إن حظيت بوسيلة من الوسائل
السابقة ، وإلا اتسمت بثبات الموقع وتقيده ، وهو قيد رضىته للغة بغية
إزالة اللبس وإيضاح المعنى ، ورسم الحدود بين المعانى المختلفة •

فليس الأمر فى التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن
عاملها فما هذه إلا وسيلة واحدة من وسائل كثيرة — كما سبق — صحيح
أنها أهم الوسائل وأعظمها شأنًا ، لكن يبقى أن الأساس فى التركيب
هو مضاماة الألفاظ بعضها بعضا تبعًا لنسبة معينة تسفر لها كل الوسائل ،
وكما أن المتكلم هو الذى يذكر ويؤنث ، ويثنى ويجمع ، ويقدم ويؤخر
هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناء على نسب توزيعية حساسة •

النسبة والتفسير :

وقد تنتقل الكلمة من مركز إلى آخر ، بل قد تتغير حالتها الإعرابية ،

ويتحور نمطها التركيبى ، لكن النسبة بينها تظل ثابتة ، فما بين المسند والمسند إليه من تلازم لا يتغير بتقديم المسند أو تأخيره ، أو بكونه فعلا أو غير فعل .

وليكن هناك ما يسمى بالجملة الاسمية ، وما يسمى بالجملة الفعلية مراعاة لاعتبارات تنظيمية رصفية ، أو ربما لاعتبارات أخرى خاصة بمن الحدث ، أو بدرجة ثبوته للمسند إليه ، لكن يبقى مع ذلك أن النسبة الإسنادية التى بها تعلق المسند بالمسند إليه هى الجامع المشترك بين نمطى الإسناد .

وهذا هو وجه الشبه الحقيقى بين الفاعل وبين المبتدأ ، فكلاهما مسند إليه ، والرفع الذى يكتسب به الاثنان بالتفسير الذى قدمه النحويون لا ينبغى أن يكون وحده الصفة المشتركة بينهما ، فما الرفع إلا أمر شكلى ، وقد لا يكون موجودا ، لكن الحدود الدلالية تظل مرسومة بوضوح بين الفاعل وغيره ، ألم يثبت النحويون أنفسهم أن الفاعل — مثلا — قد ينصب ، والمفعول قد يرفع فى نحو المثالين الشهيرين :

خرق الثوب المسمار

كسر الزجاج الحجر

ومع ذلك تظل النسبة قائمة بين المسند « خرق ، كسر » والمسند إليه « المسمار والحجر » .

وللذلك على أن الرفع ليس هو الجامع المشترك بين الفاعل والمبتدأ . أن سبب وجوده مع الفاعل لا يطرد مع المبتدأ ؛ فالفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام ؛ من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتتم للفرق بين المعانى التى لولاهما وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضربه من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخرجا عنه ، واختصار المبتدأ

إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ، ولذلك رفع
المبتدأ والخبر (١) .

فعله رفع الفاعل لا تطرد مع المبتدأ ، مع كونهما من المواقع النحوية
المتشابهة ، فلا بد - إذن - من البحث عن أمر آخر أكثر اطرادا من
الحالة الإعرابية فى الجمع والتأليف بين المواقع ، وهذا هو النسبة أو
الإسناد .

إذا تقرر هذا ، فلن يكون هناك مجال للقول بالأصلية أو الفرعية
بين المبتدأ والخبر من ناحية ، والفعل والفاعل من ناحية أخرى ؛ فكل
منهما أصل « فالمبتدأ والخبر أصلان فى الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين
فى الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش وابن السراج . ولا دليل على
ما يعزى إلى « الخليل » من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى
إلى « سيبويه » من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرفع » (٢) .

والذهاب إلى أن المسئول عن الرفع هو النسبة والإسناد بين طرفي
نمطى التركيب هو قول « خلف » ؛ فالمبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه ،
كما يرتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه (٣) .

بل إن النسبة أعطيت دورا أعم من تفسيرها الرفع ؛ إذ قال بعضهم:
« العامل فى المضاف إليه النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه ، والعامل
فى الفاعل والمفعول النسبة التى بينهما وبين الفعل . وقال « خلف » :
العامل فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل (٤) .

فالعرب - كما يشير إليه هذا النص - جاورت بين الألفاظ بربطت
بينها بلحمة النسب ، وأسندت بعضها إلى البعض الآخر ، وألبست هذه
الألفاظ أثوابا إعرابية مختلفة ، فكان المضاف إليه مجرورا بنسبته إلى

(١) شرح الفصل ج١/٧٣

(٢) شرح الفصل ج١/٧٣

(٣) شرح الكافية ج١/٨٧

(٤) شرح الكافية ج١/٢٥ ، ٧١

المضاف ، والفاعل مرغوعا بنسبته إلى الفعل ، والمفعول منصوبا بنسبته إلى الفعل كذلك ؛ فالعلاقة بين الكلمات ، وإسناد كل منها إلى الآخر هما المسئولان عن هذه النهايات الإعرابية المعينة •

مناطق العلاقات النحوية بين الكلمات في التراكيب - إذن - هو النسبة ، وقد ألفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة • وفي هذا يقول « ابن جني » :

« يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا تراءنا نقول :

ضرب زيد

فترفعه ، وإن كان مفعولا به ، وتقول :

إن زيدا قام

فمتنصبه وإن كان فاعلا ، وتقول :

عجبت من قيام زيد

فنجبره وإن كان فاعلا » (١) •

فانظر إلى سلطان « النسبة » وتأثيرها على رسم « ابن جني » لعلاقات الكلمات في التراكيب ، فما بعد « إن » « فاعل » مع أنه شكلا اسمها ، وما بعد المصدر فاعل كذلك ، مع أنه شكلا مضاف إليه •

فالعلاقة بين اسم إن وقام بعده ، وزيد والمصدر قبله ، هي علاقة الفاعل بالفعل ، وإن نصب مرة ، وجر أخرى •

والعلاقة بين « ضرب » المبني للمجهول ، و « زيد » المرغوع بعدها هي علاقة « ضرب » المبني للمعلوم ، و « زيد » المنصوب بعدها في نحو :

ضرب على زيدا

غزید بعد ما هو على مثال « فعل » « مفعول مرغوع »^(١)، وبعدها هو على مثال « فعل » مفعول منصوب ؛ فالنسبة « المفعولية » محفوظة، لكن الحالة الإعرابية وبالتالي علامتها تغيرت .

ودور « النسبة » ثابت أيضا في حقيقة العلاقة بين المنصوبات أو بعضها على الأقل والمجرورات ؛ إذ اعتقد النحويون أن ما سوى العمدة من الفضلات حقه النصب ، وإن كان مضافا إليه ؛ لأن العرب أرادت أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن يقي من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل . . فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلى في هذه الفضلة نحو :

الله لأفعلن

بنصب لفظ الجلالة ، فإذا عطف على المجرور ، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر ، وقد يحمل على المحل ، كما في قوله تعالى :

« وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم »

بنصب « أرجل »^(٢) .

والاعتقاد الأخير يؤول بنا إلى أن نذهب إلى أن التلوين التطريزي السابق الإشارة إليه ، منحصر فقط بين الرفع والنصب ، إلا أن النصب يختفى بسبب وجود حرف الجر ، وكأن الجر السطحي هو غطاء لنصب يكمن في عمق التراكيب ، بدليل ظهوره إذا ما سقط حرف الجر، فالمجرور مجرور إلى حين .

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجرور ،

(١) سبق « سيبويه » إلى هذا المصطلح ، الكتاب ج١/ ٣٣ ، ٣٤ ؛ جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٩٦
(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٠ ، ٢١ ، مع الهوامع ج١/ ٢١ ، انظر اعرابات أخرى في التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٢٢٢ — ٢٢٤ .

وحروف الجر الزائدة والتشابه بين علامات النصب والجر ، وأبواب نحوية كثيرة يتراوح تطريزها الإعرابى بين النصب والجر ، كل هذا يجد له مكانا رحبا فى أكناف هذا المعتقد الأخير ، أو أن هذا المعتقد له ما يبرره من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية •

وأخيرا ، أرى — والله أعلم — استنادا إلى التشبه بين المسند إليه (الفاعل — المبتدأ) والمسند (الفعل — الخبر) أن سبب الرفع فى المبتدأ والفاعل ، والخبر ، واحد ، ولا ضرورة هناك للبحث عن عامل •

والنسبة التى بين المسند إليه والمسند ثابتة ، وإن تغير النمط التركيبى للكلام (مبتدأ + خبر) ، (فعل + فاعل) لأن النسبة لا تتغير بتقدم المسند (فعل) أو تأخره (خبر) • وتفسير الرفع فى جملة المبتدأ والخبر يمكن أن يصدق على الرفع فى جملة الفعل والفاعل •

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الخبر لما كان هو المبتدأ فى المعنى ارتفع ارتفاعه فرفع المبتدأ يستدعى رفع الخبر ، مراعاة لبدأ التطابق ، فالخبر يطابق المبتدأ فى العدد ، والنوع ، فليطابقه كذلك فى الرفع •

أما ، لماذا ارتفع المبتدأ ، وتولد عن هذا رفع الخبر ، فهو ما يجيبنا عنه « أبو إسحق » الذى يذهب إلى أن العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لئلا كان خبرا عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة؛ إذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء » (١) •

وهذا حديث يذكرنا بالمشابهة القوية التى رسمها النحويون لما بين نمطى التركيب الإسنادى فى اللغة العربية ، وهو ما سأفصله بعد •

يكفى هنا القول بأن فى كل من المبتدأ والفاعل أولية أكسبتهما قوة وأهمية ، جعلتا الخبر مع كل منهما متعلقا به أيا كان مركز الخبر ، فنوعا الجملتين سواء ، وما الفرق بينهما إلا وضع تطريزى ارتضته العربية للإيذان من أول الأمر أن إحداهما اسمية ، والأخرى فعلية ؛ إذ لو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر « (١) » .

وحتى هذا الفرق الشكلى تلاشى أحيانا ؛ إذ جوز بعض النحويين تقدم الخبر على المبتدأ (٢) ، وآخرون تقدم الفاعل على الفعل — كما سبق — .

إن نظرية « النسبة » بديل عن نظرية « العامل » ؛ لأنها ، أى النسبة مطردة ، وتطبق بدون تمسف على كلا نمطى التركيب ، فإذا ضممتا إليها فكرة « المطابقة » ، وفكرة أن الحالة الإعرابية هى للتفريق بين المنعائى ، أمكن بهذا تفسير الرفع فى كل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل على النحو التالى :

١ — المبتدأ والفاعل لهما معنى قائم بهما يكسبهما قوة تحتمل وجود خبر لهما .

٢ — المبتدأ والخبر لا ينفك واحد منهما عن الآخر ، وهكذا الفعل والفاعل .

٣ — الخبر هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، والفعل مع الفاعل مثل الخبر مع المبتدأ

٤ — اختار العرب « الرفع » حالة إعرابية للعمد .

٥ — رفع المبتدأ لأنه عمدة ، ورفع الخبر لأنه هو المبتدأ ، فهو عمدة مثله .

٦ — رفع الفاعل لأنه عمدة كالمبتدأ . والفعل أيضا حقه الرفع ، إلا أنه لا يكون إلا عمدة ، فاحتمال تنوع مواقعه غير وارد ، ومن ثم لم

(١): شرح الكافية ج١/ ٨٨ ، مع الهوامع ج١/ ١٠٢ .

(٢): مع الهوامع ج١/ ٩٤ .

تجد العرب ضرورة إلى رفعه ، لأن الحالة الإعرابية للتمييز بين المعانى المتعاقبة على الكلمات ، وليس للفعل معان متعاقبة ، بل هو عمدة فقط .
وهذا البناء التفسيري كله موجود لدى الكوفيين ، وله تبريره من فهم النحويين جميعا للتشابه بين نمطى التركيب الإسنادى - كما سائبت فيما بعد - .

وأعيد القول هنا بأن الذهاب إلى التشابه فى سبب الرفع بين المبتدأ والفاعل ، يعد إعلاء لجانب النسبة والإسناد ، وتقليلا من الجانب الشكلى المتمثل فى تقديم خبر الفاعل (الفعل) عادة ، وتأخير خبر المبتدأ عادة .

وأرى فى تجويز الأخفش تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا محاولة لتقريب الجملة الاسمية من الجملة الفعلية .
كما أرى فى تجويز الكوفيين تقدم الفاعل على الفعل محاولة لتقريب الجملة الفعلية من الجملة الاسمية (١) .

وكلتا المحاولتين تعكس إدراكهم للجامع المشترك بين عنصري نمطى التركيب السابقين ، وهو « النسبة » .
والمحاولتان تتجاوبان مع ما يميل إليه الذهن العربى من تقديم الخبر ؛ لأنه محط الفائدة - كما سيأتى - .

أرجو أن يكون قد اتضح الآن أى الفرق بين ما يسمى بالثوابت وما يسمى « بالمتغيرات » فى التراكيب ، والحالات الإعرابية بعلاقتها من المتغيرات شأنها شأن علامات العدد والنوع ، التنكير والتعريف ، أما النسبة فمن الثوابت ، بل ربما هى « الثابت » الوحيد ؛ فقد تتغير الحالات الإعرابية للعناصر ، بل قد يتغير النمط التركيبى للجملة ، وتبقى النسبة على ما هى عليه ؛ لأنها روح التركيب ، أو قل عصبه الحى .

(١) اختار رأى الكوفيين « ابن جنى » و « أبو حيان » و « السيوطى » :
جميع الهوامع ج١/ ٩٣ ، ٩٥ ، شرح المفصل ج١/ ٨٥

الفصل الثالث

المفعول المرفوع

تسميات :

من المقرر أن الفعل حين يبنى للمجهول تغير صيغته ، ويحذف فاعله ، فيقوم المفعول به — عادة — مقامه غيرفع ، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول ، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع •

وتغير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحويين العرب إلى تقديم تسميات مختلفة للمفعول به في حالته الجديدة ؛ فسيبويه يسميه المفعول المرفوع ، و « عبد القاهر » و « الزمخشري » يسميان « الفاعل » اصطلاحاً ، أما متأخرو النحويين فيسمونه « نائب الفاعل » ولكل وجهة هو موليها •

جاء في « الكتاب » : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وخرغته له ، كما غفلت ذلك بالفاعل ، فلما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك :

ذهب زيد ، جلس عمرو

والمفعول الذي لم يتعد فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك :

ضرب زيد ، يضرب عمرو

فالأسماء المحدث عنها • والأمثلة دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب والجلوس والضرب » (١) •

من الواضح أن « سيبويه » يوازن بين الجملة الفعلية ذات الفاعل اللازم المبني للمعلوم ، والجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي المبني

للمجهول • والجملتان متساويتان من حيث إن الفعل لغيرهما يتلى باسم
مرفوع ، إلا أن الاسم المرفوع في الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول •
فجملتا :

ذهب زيد ، ضرب عمرو

سواء في التركيب ، وفي عدد الكلمات ، وفي ضبط الاسم لغيرهما
بالرفع • وهذه وجوه شبه شكلية ، ولا يتضح الفرق بينهما إلا عن طريق
الوقوف على نوع النسبة التي بين الفعل والاسم المرفوع بعده •
وبما أن علاقة « عمرو » بضرب تختلف عن علاقة « زيد » يذهب
فإن جملة :

ضرب عمرو

هي هي الحقيقة سطح وغطاء ، أو تركيب خارجي لجملة نحو :

ضرب (فلان من الناس) عمروا

حيث تكون علاقة « ضرب » بعمرو لغيرها هي علاقة الفعل بمفعوله
المنصوب • وهذا ما قصدته من أن النسبة بين الكلمات تبقى على ما هي
عليه ، وإن تغيرت حالتها الإعرابية •

وافترض أن جملة الفعل المبني للمجهول تركيب مولد عن تركيب
جملة الفعل المبني للمعلوم ، لا نجدد هي جملة الفعل المبني للمعلوم ؛
فهذه الجملة ليست مولدة عن جملة أخرى •

و « سيوييه » هي النص السابق يرجع رفع الفاعل أو المفعول
المرفوع إلى مثل ما فسر به الكوفيون ترافع الخبر والمبتدأ ، من أن هذا
هو ذلك ، ليرتفع الخبر كما يرتفع المبتدأ ، إذ يذهب إلى أن علة رفع
الفاعل أو المفعول هو تفريغ الفعل له وعدم شغله بغيره ، فالفعل مفرغ
للمرفوع وغير مشغول بغيره ، فكأنه هو هو •

كما أن « سيوييه » يكاد يصرح بأن هي عمق جملة :

الفعل + الاسم المرفوع

جملة من :

مبتدأ + خبر

لأن الأسماء المرفوعة هي النمط الأول « محدث عنها » ، أما الأفعال
أو « الأمثلة » فهي دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن
الأسماء ، فجملة نحو :

ذهب محمد

تؤول إلى :

محمد ذهاب

محدث عنه + محدث به

وكان الفعل في الجملة الفعلية يشير إلى اسم كامن فيه ، فتؤول
الجملة الفعلية كلها إلى جملة اسمية — والله أعلم — .

وفي تسمية « سيويه » للاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول
« بالمفعول المرفوع » جمع بين اعتباري النسبة والحالة الإعرابية — كما
هو واضح — .

ورفع المفعول تم تحقيقا لمعيار شكلي تركيبى ، استقر في العربية ،
وأصبح من سماتها الأساسية ، وهو أن الجملة إن بدأت بفعل يجب أن
يأتى بعده اسم مرفوع ؛ إذ « الفعل لا يخلو من مضمَر أو مظهر مرفوع
من الأسماء » (١) .

ولعل هذا هو ما جعل النحويين يفترضون مصييين أن الفعل
الواقع خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، يستتر فيه ضمير في محل
رفع فاعلا أو نائب فاعل ، يعود على المبتدأ ، والموصوف ، وصاحب الحال ،
والموصول ، كى يحافظ على النظام التركيبى للغة العربية :

فعل + اسم مرفوع

أما « عبد القاهر » و « الزمخشري » فيذهبان إلى أن الاسم المرفوع أو مفعول ما لم يسم فاعله يسمى « فاعلا » (١) .

يقول « ابن يعيش » : « إن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو :

ضرب زيد

وأكرم بكر

صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل ، أو مؤثرا فيه (٢) .

وقد رد « ابن يعيش » بهذا على من ذهب إلى وصف الفاعل بأنه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم قاصدا بغير مغير عن بنيته ! لانفصال من فعل ما لم يسم فاعله . ذاهبا إلى أنه لا حاجة إلى الاحتراز من ذلك (٣) .

فالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول ، كالاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمعلوم كلاهما فاعل ؛ لأن الفعل قد أسند إليه في الجملتين . وليس المراد بالفاعل من فعل الفعل ، بل كل اسم تقدمه فعل .

و « عبد القاهر » و « الزمخشري » هنا يتنبهان إلى أن المعول عليه في الدراسة النحوية التركيبية أمر الشكل والرسوم اللفظية . حيث تدور صحة الكلام على مراعاة طرق في الصرف تتبعها اللغة المعينة .

والطريقة التي هي مدار الحديث هنا هي ما عليه اللغة العربية من ضرورة مجيء الاسم المرفوع بعد الفعل إذا بدأت به الجملة ، وإذا كان النحويون قد سموا هذا الاسم المرفوع بالفاعل ، فإن هذه التسمية يجب أن تتسع لتشمل أي اسم مرفوع بعد الفعل سواء قام هذا الاسم بالفعل ، أو وقع الفعل عليه .

(١) شرح الكافية ج١/٧١

(٢) شرح الفصل ج١/٧٤

(٣) شرح الفصل ج١/٧٤ ، حاشية الأمير على المغنى ج١/٤٢

وعلى هذا فالأسماء المرفوعة الآتية بعد الفعل في الأمثلة التالية كلها فاعل :

جلس محمد

هلك الظالم

ضرب بكر

أما النحويون المتأخرون ، فقد اعتبروا مفعول ما لم يسم فاعله « نائب فاعل » لأن نظام اللغة درج على أن يجيء بعد الفعل فاعل إن وجد ، أو ما ينوب منابه إن لم يوجد •

والحق أن التسميات الثلاثة السابقة ، اجتمعت جميعا على الفهم السابق أعنى ضرورة أن يأتي بعد الفعل اسم مرفوع ، وإن تفاوتت في تسمية الاسم المرفوع الذي هو في الحقيقة مفعول ما لم يسم فاعله ، بين اتجاه شكلي يهتم باعتبر المرفوع « فاعلا » لأنه مرفوع ، وآخر يجمع بين الشكل والمعنى في توازن دقيق ، فيعتبره « مفعولا مرفوعا » ، وثالث تغلب عليه النزعة الشكلية فيعتبره « نائب فاعل » •

موازنات :

ولقد قدم « سيبويه » تدعيما لهذه التسمية المتوازنة ، عددا من التركيبات المتوازنة • منها :

قولك :

كسب عبد الله الثوب

أعطى عبد الله المال

رفعت « عبد الله » هنا ، كما رفعته في « ضرب » حين قلت :

ضرب عبد الله

وشغلت به « كسى » و « أعطى » كما شغلت به « ضرب » وانتصب

الثوب والمال ؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة
الفاعل « (١) » •

وكان جملتي :

أعطى عبد الله المال

أنفق عبد الله المال

سواء في أن الفعل شيهما شغل باسم مرفوع ، وأنه تعدى إلى
اسم منصوب على أنه مفعول به ، إلا أن علاقة « أعطى » بعبد الله ، هي
علاقة الفعل بالمفعول وعلاقة « أنفق » به هي علاقة الفعل بالفاعل •

« وإن شئت قدمت وأخرت فقلت :

كسى الثوب زيد

أعطى المال عبد الله

كما قلت :

ضرب زيدا عبد الله

فأمره في هذا كأمر الفاعل « (٢) » •

فالمفعول المنصوب أو المفعول لفظا ومعنى يجوز تقديمه على المفعول
المرفوع أو المفعول معنى لا لفظا ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ،
فأمر المفعول المرفوع كأمر الفاعل •

والفعل المتعدى لمفعول واحد إذا بنى للمجهول يرغم مفعوله بممكن
بعد ذلك أن يتعدى إلى غير ذلك من المصادر والظروف ، كما يتعدى إليها
الفعل اللازم بعد أن يرغم فاعله ، يقول :

« وأعلم أن المفعول الذي لا يتعداه عمله إلى مفعول ، يتعدى إلى كل

(١) الكتاب ج١/ ٤١ ، ٤٢

(٢) الكتاب ج١/ ٤٢

شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فاعله إلى مفعول « (١) » .

والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب ، فيتشابه فعلاهما
فى اللزوم والتعدية ودرجة التعدية . يقول :

« وأعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل فى التعدى
والاقتصار بمنزلة إذا تعدى إليه فعله سواء ؛ ألا ترى أنك تقول :

ضربت زيدا

فلا تتجاوز هذا المفعول ، وتقول :

ضرب زيد

فلا يتعداه فاعله ؛ لأن المعنى واحد . وتقول :

كسوت زيدا ثوبا

فلا تتجاوز إلى مفعول آخر . وتقول :

كسى زيد ثوبا

فلا تتجاوز الثوب ؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب ؛ لأن المعنى واحد ،

وإن كان لفظه لفظ الفاعل « (٢) » .

فسيبويه فى كل ما سبق من موازنات يثبت التشابه الشكلى بين
ما سماه المفعول المرفوع والفاعل ، ولكنه يذكر أيضا أن المفعول المرفوع
معناه معنى المنصوب ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل .

الإسناد إلى المفعول :

وقيام المفعول مقام الفاعل تحقيقا للمفط التركيبى :

فعل + اسم مرفوع

كان له تبريره لدى النحويين العرب الذين ذهبوا إلى أن الفعل

(١) الكتاب ج١/٤٢

(٢) الكتاب ج١/٤٣

شديد الاقتضاء للمفعول كالاقتضاء للفاعل ، حتى إن بعضهم (الأخفش وابن جنى) جوز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل استشهاده بنحو :

لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاع بصاع
 ألا ليت شعري هل يلو من قومه زهيراً على ماجر من كل جانب (١)
 وكان إسناد الفعل إلى المفعول ، إنما كان يتم لقراءة بين الموقعين
 النحويين (الفاعل ، المفعول) ، أو يمكن أن نقول : إن النمط التركيبي
 للجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

تجسد في صورتين :

(أ) فعل + فاعل

(ب) فعل + مفعول مرفوع

وإذا كان العنصر الاسمي في الصورتين يكون في حالة الرفع ، فإن
 العرب غيّرت من الناحية الشكلية أيضاً بين العنصر الفعلي في الصورة (أ)
 والعنصر الفعلي في الصورة (ب) تفريقاً بين الصورتين ، بغية إزالة
 اللبس . وفي هذا يقول « ابن جنى » :

« إن العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عقدها
 برتبة الفاعل ، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضميرين من الصنعة ،
 أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل ،
 والمدة واحدة . . والآخر أنهم غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما
 غيروا في الأول الصورة والمصيغة وحدها ، وذلك نحو قولهم :

أحببته ، حب

أزكمت الله ، زكم

قال « أبو علي » : فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم ، وتقدم

حاله في أنفسهم ، إذا أفرده بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو الفاعل (١) •

ولعل هذه الموازنة التركيبية السابقة تفسر الحقيقة الثابتة من أن في اللغة أفعالا خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل مثل :

عنى بحلجتك ، نحى بزيد ، امتنع لونه ، انقطع بالرجل (٢) •

والإسناد في أفعال المطاوعة من هذا القبيل ، أى من قبيل الأفعال التي أسندت إلى المفعول ، كما تقول :

تكسر الحديد ، انبرى القلم ، امتد الحبل •

فهذه صيغ ثلاثة (تفعل ، انفعل ، افعل) من صيغ المطاوعة •

وعلى الرغم من أن النحويين يعربون الاسم المرفوع بعد الأفعال من هذه الصيغ فاعلا ، فالمعنى هو على المفعولية ، مما يؤذن بمدى التوفيق الكبير الذى أصابه « سيويو » بمصطلحه « المفعول المرفوع » •

وازن — مثلا — بين :

تكسر الحديد	كسر الصانع الحديد
انبرى القلم	برى الطالب القلم
امتد الحبل (٣)	مد اللاعبون الحبل

فالمفعول المنصوب في القائمة الأولى ، أصبح مرفوعا في القائمة الثانية •

وهكذا يرينا الإسناد إلى المفعول في اللغة العربية أنماطا نبتى من التغيرات في الفعل ، الذى يعتره إما :

(أ) تغير في الصورة والصيغة ، مع بقاء عدد الحروف على ما هي عليه (فعل — فعل — مثلا) •

(١) الخصائص ج٢/ ٢١٨

(٢) الخصائص ج٢/ ٢١٩

(٣) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٥٤ ، ٥٥

(ب) تنغير في الصورة والصيغة ، مع تغير في عدد الحروف وضم أوله (ثلاثي مزيد بالهمزة — ثلاثي مجرد « فعل ») •

(ج) تغير في الصورة والصيغة ، مع تغير في عدد الحروف وعدم ضم أوله ، (المطاوعة) •

(د) تغير في الصورة والصيغة ، مع عدم الإسناد إلى الفاعل مطلقا •
الإسناد إلى المفعول — إذن — ذو ذاتية تركيبية متميزة ، قد يستحق بها أن يوازي بالإسناد إلى الفاعل •

ولعل هذا هو ما أدركه « سيبويه » ؛ لأنه كان دائما يجمع بين البابين ، باب الفاعل ، وباب المفعول المرفوع ، كما يتضح من رموس المسائل التالية :

باب المفعول المرفوع الذي

باب الفاعل الذي

- ١ — لم يتعد فعله إلى مفعول ذهب زيد
لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر ضرب زيد (١)
- ٢ — يتعداه فعله إلى مفعولين أعطى عبد الله زيدا درهما (٢)
يتعداه فعله إلى مفعول أعطى زيد درهما (٣)
- ٣ — يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد
يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما
- المفعولين دون الآخر دون الآخر
- حسب عبد الله زيدا بكرا (٤) نبئت زيدا أبا فلان (٥)

الإسناد إلى الفاعل أو المفعول في القرآن الكريم :

قرئت أفعال كثيرة في القرآن الكريم بالبناء للمعلوم مرة ، والبناء

(١) الكتاب ج١/ ٣٣

(٢) الكتاب ج١/ ٣٧

(٣) الكتاب ج١/ ٤١

(٤) الكتاب ج١/ ٣٩

(٥) الكتاب ج١/ ٤٣

للمجهول أخرى مما يؤذن بشدة اختصاء الفعل للمفعول ، من ذلك قوله تعالى :

١ - « وعلم آدم الأسماء كلها » (١) •

فآدم مفعول أول على قراءة البناء للمعلوم ، ومفعول مرغوع على قراءة « يزيذ البربري » بالبناء للمجهول » (٢) •

٢ - « إنما حرم عليكم الميتة والدم » (٣) •

تقرأ « الميتة » بالنصب ... والفاعل هو الله ، ويقرأ « حرم » على ما لم يسم فاعله .. و « الميتة » المفعول القائم مقام الفاعل (٤) •

٣ - « بهت الذي كفر » (٥) •

« بهت » على ما لم يسم فاعله •

ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء « بهت » ، وبفتح الباء وكسر الهاء « بهت » وهما لغتان ، والفعل لهما لازم •

ويقرأ بفتحهما ، فيجوز أن يكون الفاعل ضمير « إبراهيم » ، و « الذي » مفعول ويجوز أن يكون الذي فاعلا ، ويكون الفعل لازما (٦) •

٤ - « زين للناس حب الشهوات » (٧) •

الجمهور على ضم الزاي ، ورفع « حب » •

ويقرأ بالفتح ونصب « حب » ، تقديره :

زين للناس الشيطان

وقد جاء صريحا في قوله تعالى :

(١) البقرة ٣١

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٤٨

(٣) البقرة ١٧٣

(٤) التبيان ج١/ ١٤١

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٢٠٧

(٧) آل عمران ١٤

« وزين لهم الشيطان أعمالهم » (١) ، (٢) .

٥ — « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » (٣) .

قرأه أبو بكر وابن عامر بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصلحهم سعيراً ، فلم يضاف الفعل إليهم في الحقيقة ، وقرأ الباقر بفتح الياء ، أضاعوا الفعل إليهم ، كما قال : أصلوها « (١) (٢) » .
٦ — « حرمت عليكم أمهاتكم . . . والمحصنات من النساء . . . كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم » (١) .

الجمهور على فتح الصاد « المحصنات » لأن المراد بهن ذوات الأزواج ، وذات الزوج محصنة بالفتح ، لأن زوجها أحصنها ، أي أعفها ، فأما المحصنات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر ، وكلاهما مشهور . فالكسر على أن النساء أحصن فزوجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام .

وتكتب : منضوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله : « حرمت » لأن التثنية بكتب .

وقرئ « كتب عليكم » أي كتب الله ذلك عليكم (١) .
و « أحل لكم » .

قرأه « حفص » و « حمزة » و « الكسائي » بضم الهمزة ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقر بفتح الهمزة والهاء ، وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل وهو الله ، وعطفه على ما قبله . أي : كتب الله . . . وأحل ، وحجة من ضم الهمزة ، أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، على

(١) الاتمام ٤٣

(٢) التبيين ج١/ ٢٤٤

(٣) النساء ١٠

(٤) يس ٦٤

(٥) الكشف عن وجوه القراءات ج١/ ٣٧٨

(٦) النساء ٢٤

(٧) التبيين ج١/ ٣٤٩

ما جرى من الكلام في أول الآية « حرمت عليكم » على ما لم يسم خاءه ،
فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرم عليكم كذا ، وأحل لكم كذا ،
فهذا أليق بتجانس الكلام ، وارتباط بعضه ببعض « (١) » .

٧ — « فإذا أحسن » ..

قرأ أبو بكر وحمة والكسائي بفتح المهملة والصاد ، وقرأ الباقر
يضم المهملة وكسر الصاد « (٢) » . وما قيل في « المحسنات » بفتح الصاد
على قراءة ، وكسرها على قراءة أخرى ، يقال هنا « (٣) » .

٨ — « مخذبين بين ذلك » « (٤) » .

الجمهور على فتح الذال على ما لم يسم خاعله ؛ أى أن نفاقهم
حملهم على التقلب .

وقرأ « ابن عباس » بكسر الذال الثانية ، أى متقلبين « (٥) » .

٩ — « قال رجلان من الذين يخافون » « (٦) » ..

يقرأ « يخافون » بفتح الياء .
وقرأ « سعيد بن جبير » و « مجاهد » بضم الياء على ما لم يسم
خاعله ، وله معنيان :

أحدهما — هو من قولك : خيف الرجل ؛ أى خوف .

والثاني — أن يكون المعنى يخافهم غيرهم ؛ كقولك : فلان مخوف
أى يخافه الناس « (٦) » .

١٠ — « الر » . كتاب أحكمت آياته ، ثم فصلت من لدن حكيم
خبير « (٨) » .

(١) الكشاف ج١/٢٨٥

(٢) الكشاف ج١/٢٨٥

(٣) التبيان ج١/٢٤٨

(٤) النساء ١٤٣

(٥) التبيان ج١/٤٠٠

(٦) المائدة ٢٣

(٧) التبيان ج١/٤٢٠

(٨) هود ١

« ثم فصلت » الجمهور على الضم والتشديد •
وقرأ « عكرمة » و « الضحاك » بالفتح والتخفيف وتسمية الفاعل :
والمعنى : ثم فرقت كقوله :

« غلما فصل طالوت » (١) ، (٢) •

١١ - « يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل
ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى » (٣) •
« وترى الناس »

الجمهور على الخطاب وتسمية الفاعل •

ويقرأ بضم التاء ؛ أى : وترى أنت الناس • والناس مفعول ثان •
ويقرأ كذلك إلا أنه برغم الناس ، والتأنيث على معنى الجماعة (٤)
١٢ - « ... ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » (٥) •

« ولا يسأل » •

يقرأ على ما لم يسم فاعله •

ويقرأ « المجرمين » أى لا يسألهم الله تعالى (٦) •

أكتفى بهذا القدر من القراءات القرآنية (٧) ، الذى حاولت به التدليل
على أن العرب كانت تراوح في أفعالها بين الإسناد إلى الفاعل والإسناد
إلى المفعول ، تحقيقاً لنمط الجملة الفعلية :

فصل + اسم مرفوع

(١) البقرة ٢٤٩

(٢) التبيان ج٢/٦٨٨

(٣) الحج ٢

(٤) التبيان ج٢/٩٣١

(٥) القصص ٧٨

(٦) التبيان ج٢/١٠٢٦

(٧) أحيل القارىء على قراءات أخرى - منها - الحديد ٨ ، الزلزلة ٦ ،
التكاثر ٦

بدائل المفعول :

ومفعول ما لم يسم غاعله أى « المفعول المرفوع » (سيبويه) أو نائب الفاعل (المتأخرون) لا يزال - كما سبق - محتفظا بنسبته إلى الفعل التى كانت له قبل أن يرفع .

ووقعه موقع الفاعل إيذان بشبهه به ، فكلاهما من ضروريات الفعل أو من مقتضياته ، ولقد سبق أن ذكرت أن العرب قوى فى نفسها أمر المفعول كما قوى فى نفسها أمر الفاعل .

ويشبه المفعول فى هذا المعنى ، الجار والمجرور ، والظرف ، والمصدر فالفعل لا بد له من مصدر : إذ هو جزؤه ، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ، والمجرور مفعول به ، لكن بواسطة حرف الجر .

لا يحل محل الفاعل - إذن - إلا أقرب المواقع النحوية إليه ، وأكثرها شبيها به من حيث تطلب الفعل إياه ، واقتضاؤه له .

فالجار والمجرور - مثلا - إذا لم يكن من ضروريات الفعل ، لم يقيم مقام الفاعل كالمجرور بلام التحليل نحو :

جئت للسمن

فلا يقال :

جئ للسمن

إذ رب فعل بلا غرض ؛ لكونه عثا ؛ فمن ثم لم يقيم المفعول له مقام الفاعل ، ولم يقيم المفعول معه مقام الفاعل ؛ إذ هو مصاحب ، ورب فعل يفعل بلا مصاحب ، مع أن معه الواو التى أصلها المعطف ، وهى دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفته لم يعرف كونه مفعولا منه « (١) » .

هذا ما أسميته بعقل اللغة ، وروح المتراكيب فيها ؛ فإنه إن غاب الفاعل يحل محله أقرب العناصر إليه محافظة على النظام التركيبى .

وتفعل اللغة ذلك بدون أن تضحي بذاتية العناصر التي تحل محل
الفاعل ؛ فالمفعول مع رفعه يظل مستمحباً لمعنى المفعولية ، وكذا بدائل
المفعول .

فشرطاً للحلول محل الفاعل هما شدة اقتضاء الفعل للعنصر
ومحافظة العنصر على ذاتيته وطبيعته الخاصة ؛ ولهذا لا يصلح المفعول
لأجله للحلول محل الفاعل لعدم توفر الشرط الأول فيه ، ولم يصلح
المفعول معه لعدم توفر الشرطين فيه لا سيما الثانى .

والنقطة الأخيرة تؤخذ من كلام « الرضى » عن واو المفعول معه
من أنها إن حذفت ضرورة حلوله محل الفاعل لم يعرف كونه مفعولاً
معه ؛ فهذا يعنى أننا لو جوزنا إحلال المفعول معه محل الفاعل لترتب
على هذا — إلى جانب تغيير الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع —
الاستغناء عن الواو ، كيلا يكون ثمة فاصل بين الفعل وما يحل محله
فاعله ؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فكذا الفعل مع ما ينوب
مناب الفاعل + ولو أننا فعلنا هذا — الاستغناء عن الواو — لم يعرف
كون المرفوع مفعولاً معه .

ما يحل محل الفاعل — إذن — يتشكل بشكله ، خيرفع ، لكنه يظل
محتفظاً بنسبته التي كانت له من قبل مع الفعل + وفى هذا إعلاء لمنحى
« سيويه » فى تسميته المفعول فى موقعه الجديد « المفعول المرفوع »
— كما سبق — .

بل إن بدائل المفعول به ، التي يتوفر فيها الشرطان السابقان ،
تستقرّ قهراً بعض الشروط الأخرى ؛ فيشترط فى المفعول المطلق —
مثلاً — ألا يكون لجرد التوكيد ؛ إذ اللائب عن الفاعل يجب أن يكون
مثله فى إفادة ما لم يقده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ؛ ليصير
معا كلاماً + فلو قلت :

٢ — ضرب ضرب

لم يجز ؛ لأن « ضرب » مستغن بدلالته على « المصدر » عن
قولك « ضرب » ، بل يقال :

٢ - ضرب ضربة

٣ - ضرب ضرب شديد

وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال :

٤ - ضرب شيء

٥ - جلس مكان

٦ - جلس زمان

٧ - جلس في موضع

لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا غائدة متجددة في ذكرها (١) والشروط السابقة مفادها أن مدار الفكر النحوى العربى في الحقيقة كان المعنى ، فلا أحد ينكر أن الجمل السابقة كلها (١ - ٧) صحيحة شكلا ، لكن خمسا منها (١ ، ٤ ، ٧) لا تفيد غرضها النحويون .

أولويات :

١ - إذا وجد مفعول به واحد وحده في الكلام - أى ليس معه أشياء أخرى مما تتوفر فيها الشروط السابقة - قام مقام الفاعل بلا خلاف بين النحويين .

٢ - وإن وجد في الكلام أكثر من مفعول حل محل الفاعل - على المراجع - أقرب المفاعيل إليه حكما أو دلالة ، كالمفعول الأول في باب « ظن » ؛ لأنه كان مبتدأ ، والمبتدأ في الجملة الاسمية عدل للفاعل في الجملة الفعلية ، ومثله المفعول الأول في باب « أعطى » لأن فيه معنى الفاعلية دون الثانى ، لغى :

أعطيت زيدا درهما

زيد عاط أى آخذ ، والدرهم معطو ، وفى .

كسوت زيدا جبة

زيد مكتسى ، والجبة مكتساة (١) .

وكأن الأمر في اللغة يشبه ما نعهده في الاجتماعيات ؛ فإنه إذا خلا منصب من المناصب وأريد شغله ، ولم يوجد إلا شخص واحد تتوغلر فيه شروط هذا المنصب (المفعول به الواحد) فإن هذا الشخص يشغل المنصب قولاً واحداً ، بل على وجه السرعة محافظة على النظام .

فإذا ما تعدد الأشخاص المؤهلون (المفاعيل به) جرت عملية « اختيار » أو بالأحرى « اختبار » دقيقة ، لا يكون شاعها الشكل والمظهر فقط (المفاعيل كلها منصوبة) بل شيئاً وراء هذين (الأصل قبل المفعولية [مبتدأ]) ، أو (الدور الحقيقي في جملة [فاعل معنى]) .

٣ - وإن وجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط السابقة فيه ، فقد ذهب البصريون إلى تعينه - المفعول - للقيام مقام الفاعل ، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات .

أما الكوفيون ومعهم بعض المتأخرين ، فقد ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى ؛ لا أنه واجب ؛ استدلالاً بالقراءات الشاذة :

« لولا نزل عليه القرآن » (٢) بالنصب

وبقراءة « أبى جعفر » :

« ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » (٣)

ويقول الشباعر :

ولو ولدت فقيرة جرو كلب اسب بذلك الجرو الكلابا
بنصب « الكلابا » وإقامة « بذلك » مقام الفاعل . وقول الآخر :

أتيح لى من المدى نذيراً به وقيت الشر مستطيراً

(١) شرح الكافية ج ١/ ٨٥ ، صبح الهوامع ج ١/ ١٦٢ - ١٦٥

(٢) الفرقان ٣٢

(٣) الجاثية ١٤

بنصب « نذيرا » وإقامة « من العدى » مقام الفاعل •
ومنع « الجزولى » نيابة المنصوب لسقوط الجار، مع وجود
المفعول به المنصوب من غير حذف الجار ، كما فى :
أمرتك الخير

والموجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح (١) •
وقد توسط « الأخفش » فأجاز نيابة الجار والمجرور مناب المفاعل
إن تقدم على المفعول (٢) •

٤ - وإذا لم يوجد مفعول به ، تساوت البواقى فى النيابة ، ولم
يفضل بعضها بعضا ، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها ؛ لأنه مفعول
به لكن بواسطة حرف ، ورجح بعضهم الطرفين والمصدر ؛ لأنها مفاعيل
بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق ؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر (٣) •
خبدالل المفعول به أثناء غيابه ، إما أن تتساوى فى النيابة عن
الفاعل (الأكثرية) أو يفضل بعضها بعضا تبعا لتحقيق درجة «المفعولية»
ههنا ، أو تبعا لدرجة دلالة الفعل عليها •

وكان الأمر خومراتبدرجات • فالفاعل أصل فى تكوين النموذج :

فصل + اسم مرفوع

فإن لم يوجد حل المفعول به محله إن وجد • فإن لم يوجد المفعول
به ، حل ما هيه معنى المفعولية ، أو ما استلزمه الفعل أكثر من غيره •

ولا أنهى الكلام عن هذه النقطة قبل تحرير فكر النحويين المنظم •
إنهم - جازاهم الله خير الجزاء - تصورا الجملة الفعلية فى النموذج
التالى :

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٤

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف ٩٦ - ١٠٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ٨٥

فعل + فاعل + مفعول

وهذا النموذج واحد من نماذج التركيب النحوي للجملة الفعلية :

فعل + اسم مرفوع

ولما كان اقتضاء الفعل للمفعول شديدا ، أسند إليه عند عدم وجود الفاعل :

فعل + مفعول مرفوع

والنموذج الآن مكون من موقعين من الثلاثة السابقة • والمفعول المرفوع بدل عن الفاعل •

فإذا لم يوجد مفعول ، اختير من يصلح للحلول محل الفاعل ، والاختيار هنا إما أن يكون على أساس درجة القرابة من المفعول ، وكان البدل « المفعول » أصبح لشدة اقتضاء الفعل إياه « أصلا » • أو لئلا نتحرك على النحو التالي :

فعل ، فاعل (أصل) ، مفعول (بدل/أصل) ، جار ومجرور - ظرف - مصدر (بدائل) •

فالمفعول « بدل » في علاقته بالفاعل ، و « أصل » في علاقته بالبدائل الأخرى • كما يكون الاختيار على أساس استلزام الموقع الوحيد الباقي في النموذج السابق وهو « الفعل » • وهذا ما ذهب إليه « الرضى » ؛ إذ قال : « الأولى أن يقال كل ما كان أدخل في منية المتكلم نواحتمله بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك لأن - اختياره » (١) •

وتراوح المفعول المرفوع بين المعنى والشكل ، تلصه في الأسماء

بعد الأفعال التي تدل على الاشتراك ، ووقوع الفعل من طرفين كلاهما
فأص ومفعول ، وهذه هي أفعال التفاعل والمفاعلة :

جادل محمد عليا

فكل من محمد وعلي جادل وجادل ، وقريب من هذا ما نجد
في باب :

التتارُع :

قد يوجد في الكلام غملان أو ما يشبه الغملين ، يتعلقان معنى باسم
واحد بعدهما إما على :

(أ) المفاعلية ، كما في نحو :

زارني وجادلني على

(ب) المفعولية ، كما في نحو :

زرت وجادلت عليا

(ج) المفاعلية والمفعولية ، كما في نحو :

زار وجادل على سعيدا

فـ « على » في (أ) يمكن أن يكون فاعلا لأي من الفعلين كما يمكن أن
يكون مفعولا لأي منهما في (ب) . أما في (ج) فكل من « على »
و « سعيد » يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا لأي من الفعلين السابقين .

(د) الأول على المفاعلية ، والثاني على المفعولية :

ضربني وأكرمت زيدا

(هـ) الأول على المفعولية ، والثاني على المفاعلية :

ضربت وأكرمتني زيد

وبقطع النظر عما أظال فيه النحويون هنا من تقديرلت ، فإن
ما قالوه في هذا الباب دليل على ما أثبتته من قبل من أن العبرة في بيان

المراد إنما هي في نسبة الكلمات أو تعلقها بعضها ببعض ، والحصالة الإعرابية انعكاس لهذه النسبة ، وأن كلمات بعض المواقع قد يعتريها تغير في حالتها الإعرابية ، ويبقى المعنى مع ذلك واضحا .

فزيدا ، المنصوب في (د) مفعول لفظا ومعنى لأكرمت ، لكنه فاعل « معنى » لضرب .

والعكس تماما في (هـ) ؛ إذ « زيد » فاعل لفظا ومعنى لأكرم ، لكنه مفعول معنى لضربت .

فالرفع « مستتر » في النصب (د) ، والنصب مستتر في الرفع (هـ)

ولعل ما يقوى الاحتمالية في الموقع النحوي ، أي صلاحية « زيدا » للفاعلية المعنوية مع كونه مفعولا لفظا في (د) ، وصلاحيته للمفعولية المعنوية ، مع كونه فاعلا لفظا في (هـ) أن البصريين يختارون إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني أيضا « (١) » .

فلا خلاف بين المذهبين في جواز إعمال أي من الفعلين ؛ لكن الخلاف بينهما في الأولى بالعمل منهما .

وتقديرات النحويين المرهقة لمسائل هذا الباب صدرت عن فكرتهم عن « العمل والعامل » ؛ إذ قد تضرعوا أن الأفعال — مثلا — عوامل ومؤثرات يبحث لها عن مفعولات .

ويكفي عندي هنا الارتكان إلى المعنى ، حيث النسبة بين عناصر التركيب المفردة تكون واضحة ، والتعلق جليا .

على أن تقديرات النحويين يمكن أن ينظر إليها على أنها من باب التدريب والتمرين ، ومحاولة منهم إظهار المعنى واتجاهات التعلق ؛ إذ إنهم كانوا في الحقيقة مدركين أن الملفوظ به من الكلمات هي — قدر كبير من التفسير .

فالبصريون -- مثلا -- يقولون في نحو :

ضربنى وأكرمت زيدا

إن في « ضربنى » ضميرا ، فاعلا •

أما « الكسائى » فغيرى أن الفاعل محذوف من « ضربنى » حذرا !

من الإضمار قبل الذكر (١) •

لكن البصريين يرون أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛

لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وإن لم يجرى لمحض التفسير كما جاء في نحو :

« ربه رجلا » (٢)

ويبدو -- والله أعلم -- أن الكسائى لم يرد بحذف الفاعل ، إسقاطه

من الكلام ، بل الاستغناء عنه والتخفيف منه لتوضيح المراد بدونه •

ورد البصريين عليه يبنى بأنهم أدركوا أن الموجود في الكلام ، أى

المفعول المنصوب يفسر غير الموجود أى الفاعل •

وهذا ما أشرت إليه من أن « زيدا » في مثل هذا المثال مفعول

لفظا ، فاعل معنى ، وأن الرفع مستتر فيه •

وعلى هذا ، فمن الممكن تقديم القائمتين التاليتين من الأمثلة ،

كى يدرك الفرق بين تقدير البصريين وتقدير « الكسائى » •

الكسائى

البصريون

ضربنى وأكرمت زيدا

ضربنى وأكرمت زيدا

ضربنى وأكرمت الزيدتين

ضربانى وأكرمت الزيدتين

ضربنى وأكرمت الزيدتين

ضربونى وأكرمت الزيدتين

ضربنى وأكرمت هنداً

ضربتنى وأكرمت هنداً

ضربنى وأكرمت الهنديين

ضربتانى وأكرمت الهنديين

ضربنى وأكرمت الهندات

ضربتنى وأكرمت الهندات

(١) شرح الكافية ج١/٧١

(٢) شرح الكافية ج١/٧١

فالفاعل المضمر عند البصريين يطابق الاسم المتنازع فيه في الإفراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأن الاسم المتنازع فيه يفسره •
ولا مطابقة عند الكسائي ؛ لأن الفاعل محذوف

والحق ، إن الخلاف بين البصريين والكسائي - غي نظري - هو
خلاف حول درجة الارتكان إلى الاسم المتنازع فيه في بيان المواد •
فالكسائي يرى الاعتماد عليه كلية ، فيحذف لهذا الفاعل من الفعل الأول •
أما البصريون ، فيعتمدون عليه لتسهيل ما سموه « الإضمار قبل الذكر » ؛
إذ إن الفاعل إما أن يذكر بلفظه أو أن يكون ضميراً •

وللفراء رأى ثالث يحاول به الحذر مما لزم البصريين والكسائي
من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل ، فيقول غي نحو :

ضربني وأكرمت زيدا

التفسير :

ضربني وأكرمت زيدا هو

حيث يتعين الإتيان بضمير الرفع المنفصل بعد الاسم المتنازع
فيه (١) •

وقد عنون « سيبويه » لمركب « المتنازع » بقوله : « هذا باب
الفاعلين والمفعولين للذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل
به » كما غي نحو :

١ - ضربت وضربني زيد

٢ - ضربني وضربت زيدا

تصل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ،
وأما في المعنى ، فقد يعلم أنه الأول قد وقع ؛ إلا أنه لا يعمل في اسم
واحد نصيه ورفع (٢) •

(١) شرح الكافية ج ١ / ٨٠

(٢) الكتاب ج ١ / ٧٣ ، ٧٤

فالجملـة (١) تحتوى بجوار الفعلين على « فاعل » فى « ضربت »
لا خلاف حوله ، وعلى « مفعول » فى « ضربتى » لا خلاف حوله كذلك .

والاسم الظاهر فيها مطلوب لـكى يكون فاعلا للفعل الثانى ، ومفعولا
للفعل الأول ، وكان الجملة تحوى فاعلين ومفعولين ، وأحد الفاعلين
والمفعولين متنازع فيه . والكلام نفسه يقال بالنسبة للجملة الثانية .

ومذهب البصريين فى إعمال الثانى دون الأول ، وصفه « سيبويه »
بقوله : « فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ ،
والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » (١) .

فزيد فى الجملة :

ضربت وضربتى زيد

محمول على الفعل الذى قبله مباشرة على « الفاعلية » ، وأما مفعول
« ضربت » فمضى « معنى » . أو بعبارة أخرى : « زيد » مرفوع لفظا
ومعنى على الفاعلية فى علاقته بالفعل الثانى ، ومنصوب معنى على
المفعولية فى علاقته بالفعل الأول ، أى أن « الفعل الأول معمل فى المعنى
وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » .

وهذه العلاقة الثنائية الطابع (الفاعلية والمفعولية) لا تسمح
إلا بجهة تأثير واحدة من حيث الشكل ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعا
منصوبا فى جملة واحدة .

وهذا التخريج مقبول ، لحقا لا يمكن أن نرفع « زيد » على أنه
فاعل ، ثم ن نصبه أثناء رفعنا إياه كى يكون مفعولا به . وهذا هو سر
الاكتفاء « بالنية » ، فالفعل الأول ، نصبه نية ومعنى ، رغم أنه مرفوع
بغيره .

لكن الشراح بالغوا فى مسألة التأثير هذه ، ومنعوا فى نحو :

جاعنى وأكرمنى زيد

أن يكون « زيد » غاعلا للمفعلين ، « لأن اجتماع المؤثرين التسامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » (١) .

وقد يكون هذا التبرير مقبولا في هيكل نظرية العامل ، لكنني ذهبت من قبل إلى أنه لا عوامل أو مؤثرات في الحقيقة ، بل نسبا وعلاقات وتطريزات إعرابية قصد بها التفرقة بين المعاني المتعاقبة ، بل إن المعنى الواحد (المفعولية) - مثلا - قد يحظى بأكثر من حالة إعرابية .

لأجل هذا ، فمثل هذا التبرير ، إغراق في الشكلية ، وغمط لحق المعنى الذي لا يأتى أن يسند الفعلان معا في مثل هذا المثال إلى « زيد » . وما لجأ إليه « الفراء » من تقدير ضمير رفع منفصل بعد « زيد » يكون غاعلا للفعل الأول :

جاعنى وأكرمنى زيد هو

مأولة للمحافظة على هذه الشكلية .

وأخف منها وأكثر قبولا . أن يعرب هذا المثال حسب المذهب الكوفي فيكون « زيد » غاعلا للفعل الأول ، أما فاعل الفعل الثانى فضمير مستتر يعود إلى « زيد » المتأخر لفظا لا رتبة . وأخيرا يدلل « سيبويه » على أن الفعل الثانى أولى بالاسم بعده قائلا :

« ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت :

ضربت وضربونى قومك

مررت ومر بى مزبد (٢) .

والذى ورد عن العرب قولهم :

(١) شرح الكافية ج ١ / ٧٦ ، ٨٠

(٢) الكتيب ج ١ / ٧٦

ضربت وضربنى قومك

مررت ومر بى زيد

وشبه دليل على أن « قومك » و « زيد » فاعلا « ضرب » الثانية و « مر بى » ، وإلا اضطررنا إلى إضمار الفاعل « واو الجماعة » وتكرير الجار والمجرور بعد « مر » ولم يرد هذا عن العرب .

حقيقة رأى « سيبويه » فى أمثلة التنازع :

يمكن اعتبار أمثلة التنازع من الأمثلة التى تتبادل الأسماء ههنا الحالات الإعرابية ؛ فقد وضع مما سبق أن المنصوب لفظا ومعنى مرغوع معنى ، وأن المرفوع لفظا ومعنى منصوب معنى ، ولهذا عرضت لها فى هذا الفصل « المفعول المرغوع » .

وتخريج « سيبويه » لأمثلة التنازع ، أمدنى بهذا التصور الذى يوائم بين اعتبارى الحالة والنسبة ، أو الشكل والمعنى .

فمن حيث الشكل يرى أن التعلق أو الارتباط ينبغى أن يتم بين الأقرب فالأقرب فيعطى الاسم الحالة الإعرابية التى يستلزمها ثانى الفعلين .

ومن حيث المعنى يترك الفعل الأول وما يشبهه بدون تعلق لفظيا ، اعتمادا على وضوح المعنى ، وتوفر التعلق المعنوى .

فالمتكلم ينطق بالأفعال أو ما يشابهها ، فإذا ما وصل إلى نهاية كلامه إلى الأسماء علق هذه الأسماء وربطها بالفعل الأخير أى القريب منها .

والتعلق بالفعل الآخر ، وترك الأول يشبه ما إذا ذكر الاسم بين الفعلين فإنه يتعلق شكلا بالأول ويترك من الآخر ، فالتعلق — إذن — مبناه على القرب والمجاورة .

يقول « سيبويه » جامعا بين اعتبارى النسبة والحالة :

« وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع جزيده ، كما كان :

خُشِنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٌ

وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقص معنى ، سووا بينهما في الجر ، كما يستويان في النصب « (١) » .

ومثله :

« ونخلع ونترك من يفجرک » (٢)

ومثله قول « الفرزدق » :

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى لَهَاكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر ؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك « (٣) » .

ويبدو أن « الكسائي » كان أقرب إلى فهم « سيبويه » من غيره من النحويين ؛ إذ قد ذهب — كما سبق — إلى أنه يحذف ما يتعلق به الفعل الأول لماعلا كان أو مفعولا ، وهذا هو ما قصده « سيبويه » بالترك أو الاستغناء .

وقد جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول «قيس ابن الخطيم» :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف

فقد ترك خبر المبتدأ الأول « نحن » استغناء عنه بذكر خبر المبتدأ الثاني « أنت » وهو « راض » .

وقال « ضليبي البرجمي » :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وشيارا بها لغريب

(١) الكتاب ج١/٧٤

(٢) الكتاب ج١/٧٤

(٣) الكتاب ج١/٧٦ وهذا الشاهد ليس مما أتى بصدد الحديث عنه من المفعول المتوقع ؛ إلا أنه شاعدا على إعمال الثاني دون الأول

فغريب ، خبر « قيارا » وخبر إن مدلول عليه بهذا الخبر •
وقال « ابن أحمر » :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بويثا ومن أجل الطوى رمانى
فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب
سيستدل به على أن الآخرين فى هذه الصفة • والأول أجود ؛ لأنه لم
يضع واحدا فى موضع جمع ، ولا جمعا فى موضع واحد (١) •
فأمثلة ما سماه النحويون بالتنازع توجد فى الجملة الفعلية ، كما
توجد فى الجملة الاسمية • وأنه هنا إلى أن « سيبويه » يرى أن الاسم
المتعلق بأقرب الكلمات إليه لفظا ومعنى ، يتعلق أيضا بالكلمات الأخرى
معنى ، فراض فى بيت « ابن الخطيم » طابق المبتدأ قبله « أنت » فى
الإفراد ، لكنه وضع موضع الجمع ؛ لأنه فى المعنى خبر عن « نحن »
والمراد :

نحن بما عندنا (راضون) ، وأنت بما عندك راض
إلا أنه ترك استغناء •

وقياسا على ما قاله « سيبويه » فإن « على » فى المثالين التالين ،

١ — جاءنى وأكرمت عليا

٢ — أكرمت وجاءنى على

فأعل « معنى » فى المثال الأول ، ومفعول فى المثال الثانى •

والمتعلق بأقرب مذكور ، وترك متعلق الأول شبهه بما إذا توسط
الاسم بين شيئين كلاهما يطلبه ، فإننا نعلقه بالأول منضمّا • وفى هذا
يقول « سيبويه » :

« ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل :

« والحاظنين فروجهن والحاظنات ، والذاكرين الله كثيرا

والذاكرات « (١) » .

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه « (٢) » .

• الآية الكريمة — كما هو واضح — ليست من باب التنازع ؛ لأن هذا يقتضى تسلط الفعلين أو ما يشبههما على الاسم بعدهما . والاسم هنا جاء وسطا لا آخر .

واستكمالا لأركان المسألة أقول :

قد يتفق الفعلان في طلبهما الاسم ، كأن يطلباه معا « فاعلا » ، أو « مفعولا » أو العكس .

والاسم إما أن يذكر بعدهما معا ، أو قبلهما معا ، أو بينهما .

فلو أن معنا الفعلين : جاء ، ضحك . والاسم « على » أمكننا تقديم التراكيب الآتية حسب الاحتمالات السابقة :

١ — جاء وضحك محمد

٢ — محمد جاء وضحك

٣ — جاء محمد وضحك

والتركيب الأول هو تركيب « التنازع » وهو جملة فعلية . والتركيب الثانى ليس من التنازع وهو جملة اسمية . والتركيب الثالث ليس من التنازع كذلك ، وهو جملة فعلية

وقد شبه « سيويه » التركيب الأول بالتركيب الثالث ؛ ففى كون الاسم الظاهر « محمد » — هنا — فاعلا للفعل قبله مباشرة ، أما فاعل الفعل الآخر فيضمر للعلم به .

وهذه ثلاثة تراكيب لفعلين مختلفى التعلق بالاسم :

١ — ضربنى وأكرمت عليا

٢ — على ضربنى وأكرمت / وأكرمت

(١) الأحزاب ٣٥

(٢) الكتاب ١٤ / ٧٤

٣ - ضربني على وأكرمته

والكلام على هذه التراكيب كاللحام على سابقتها •
وتعلق الاسم بالفعل المجاور له على الأولى ، ليس على إطلاقه بل
هو مقيد بصحة المعنى ، وعدم الوقوع في التناقض •

يقول « امرؤ القيس » :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
فقله « قليل من المال » مرغوع ، وقد سبقه فعلان ، أحدهما
يحتاج إلى فاعل « كفاني » والآخر يحتاج إلى مفعول « لم أطلب » •
وقد ذهب الكوفيون إلى أن رفع « قليل » • • دليل على أنه أعمل
الأول وهو « كفاني » •

أما البصريون ، فلا يعتبرون البيت من باب التنازع لفساد المعنى ؛
إذ لا يجوز بحال تسلط « لم أطلب » على « قليل » ؛ لأنه لم يجعل
القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كاهيا ، ولو
لم يرد ذلك ونصب نصب المعنى (١) •

إذ المراد :

ولو سعت للأدنى كفاني القليل ، ولم أطلب الملك
بدليل قوله :

ولكنما أسمى لجد مؤث وقد يدرك الجد المؤث أمثالي

الاشتغال :

يذكر باب الاشتغال في كتبه النحو التعليمية قريبا من باب التنازع ،
وكما أسس النحويون ما سموه بالتنازع على فكرة العمل أي وجود
معمول واحد يتنازعه أكثر من عامل ، أسسوا كذلك ما سموه بالاشتغال
على الفكرة نفسها أي وجود معمولين وعامل واحد •

وكما اعتبرت « التنازع » مثلاً من أخطأ بقاء النسبة مع تغير الحالة الإعرابية . إذ المنصوب لفظاً ومعنى فيه مرفوع معنى . والمرفوع لفظاً ومعنى منصوب معنى ، كذلك أعتبر ما أسموه بالاشتغال .
فأنت هي قولك :

علياً أكرمه

بتنصيب « علياً » على أنه — كما قال أكثرتهم — مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور أو ترفعه .

علياً مكرمه

على أنه مبتدأ ، وما بعده هي محل رفع خبر .

ورفع « على » لا يغير من معنى « المفعولية » فيه ؛ فهو « مفعول » بمعنى زعم أنه لفظاً أصبح مبتدأ .

فالإسم المنصوب في يلب الاشتغال مفعول لفظاً ومعنى إن نصب ، ومفعول معنى إن رفع ، فيشبه بهذا ما يجل محل الفاعل ، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الاسمية ؛ ولذا سأعالجه بتفصيل في هذا الفصل .

الفصل الرابع

النصب والجر

بدائل :

عرفت العربية ما يسمى بمبدأ تعدد الأنظمة ، أى توظيف وضع تركيبي معين لأداء وظيفة نحوية يؤديها وضع تركيبى آخر . فـ « أن » الناصبة للمضارع لا تظهر — مثلا — بعد « حتى » و « كى » ، ومع ذلك تنصب المضارع ، كما لو كانت ظاهرة ؛ لأن العرب اكتفوا عن إظهارها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى الفعل ، وأنهما ليسا مما يعمل فى الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على « أن » (١) .

فنصب المضارع — كما يشير إليه هذا الاقتباس — إما أن يكون بأن ظاهرة ، أو بأن مضمرة وتحرير ما فى هذا الاقتباس يكشف عن شيء من التعادل التركيبى الحساس ، غابت فى قولك :

لألزمتك حتى تقضىنى حتى

تذكر حرف جر « حتى » ، ولا تلفظ بعدها بالمجرور ظاهرا ، كـ « تذاكر الفعل المنصوب » ، ولا تلفظ قبله بأداة النصب « أن » فمن حيث اللفظ هناك « جار » ، ولا « جر » ، و « نصب » ولا « خاضب » . وحين يقدر النحويون المثال السابق بـ :

لألزمتك إلى أن تقضىنى حتى

يعطون كل ذى حق حقه ، فمن فى الأخير أمام .

حرف جر + حرف نصب + منصوب

وحرف النصب والمنصوب يحولان إلى مصدر مجرور ، كى يستوفى

حرف الجر مجروره ليصبح التقدير :

لألزمتك إلى قضاء حتى

حرف جر + مجرور

وعلى هذا فالمثالان :

يقوم محمد بالليل إلى أن يطلع الفجر ، سأنهجد بالليل حتى

يطلع الفجر .

متقابلان من حيث إن « أن » ظاهرة في أولهما ، ومضمرة في ثانيهما ، وفي كل منهما — حسب الظاهر — جر بدون مجرور ، والمصدر المؤول في كليهما من « أن » والفعل في مقابل المصدر الصريح •

والعربية لا تضم شيئاً إلا لتيقنها بعلم المخاطب به ؛ فوجود حرف الجر قبل الفعل دليل على « أن » المضمرة ؛ إذ لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء •

وقد يكون دليل التخفيف في أحد البدائل علامة الإعراب ؛ فكان تحذف وجوباً بعد « أما » في قول العرب :

أما أنت منطلقاً انطلقت

فنصب « منطلقاً » دليل على إضمار « كان » بذكر كان وإضمارها مثال آخر من أمثلة تعدد الأنظمة (١) •

وقد شبه « سيبويه » في الأمثلة السابقة « أن » بكان في وجوب الإضمار وشبهها بها كذلك في مواضع أخرى في جواز الإضمار •
فإن يجوز أن تظهر وأن تضم بعد لام التعليل في نحو :

جئتكَ لنقرأ معاً

وهي بمنزلة « كان » في قوله :

إن خيراً فخير

إن شئت أظهرت الفعل ههنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك « أن » بعد اللام ، إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته (٢) •

فكما نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، نصب الاسم بكان مضمرة جوازاً بعد « إن » وإظهار « أن » بعد لام التعليل مقابل لإضمارها ، كما أن إظهار « كان » بعد إن ، مقابل لإضمارها وما أضمرت العرب في الحالين إلا لعلمها بأن المخاطب يعرف أن لام

(١) الكتاب ج٣/٧

(٢) الكتاب ج٣/٧

الجر لا تدخل إلا على الأسماء « وأن » المضمره توفر للام ما تطلبه ، كما أنه يعرف أن « إن » لا تدخل إلا على الأفعال ، و « كان » المضمره توفر لها ما تطلبه •

..والخبر بعد « كاد وأخواتها » فعمل مضارع ، والفعل المضارع بديل للاسم المشتق في مواضع أخرى ، فقولك :

عسى يفعل ذاك ، كاد يفعل ذاك

بمنزلة : كاد غاعلا ، ثم وضع « أعمل » في موضع « غاعل » • وتقول :

لو أن زيدا جاء كان كذا وكذا

فمعناه :

لو مجيء زيد

ولا يقال (١) •

وأمثلة التبادل بين النظم ، أو تعدد الأنظمة كثيرة في العربية ، وتحتاج إلى علاج خاص للبحث عن العلاقات بينها ، والسبب الذي جعل العرب تبادل بين هذه النظم ، والفروق التي قد توجد بينها ، والتي تجعل لكل نظام ذاتيته الخاصة به ، ومصطه الكلامي الذي يستعمل فيه • وما ذكرت الأمثلة السابقة الالتمهيد للتبادل بين النصب والجر •

حالات ثلاثة :

ذكرت كثيرا من قبل أن الحالات الإعرابية الثلاثة : الرفع والنصب والجر ثلاثة معان تركيبية ، الفاعلية ، والمفعولية ، بالإضافة • وقد ثبت الرفع للعمد الثلاثة : المبتدأ ، الخبر ، الفاعل • وقد أعطى الخبر الرفع لمطابق المبتدأ ؛ لأنه في الحقيقة هو هو ، وكان الأصل أن يعطى الفعل حالة الرفع كالفاعل فالفعل مع الفاعل يشبه الخبر مع المبتدأ ، لكن الفعل لا يحتاج إلى علامة ؛ لأن الإعراب فارق بين المعاني التركيبية : أي الوظائف التي للكلمات في المواقع النحوية المختلفة ، وليس للفعل إلا

موقع واحد ، هو موقع الفعل ، فلم يميز بعلامة لحالة إعرابية معينة .

وقد ثبت الجر لحالة الإضافة التي هي أصلا نتيجة من نتائج دخول حروف الجر على الأسماء . والجر على الإضافة الحقيقية هو في الأصل جر بحروف جر ؛ إذ الإضافة إما على معنى اللام إن أغادت الملكية ، أو « من » إن أغادت النوع ، أو « في » إن أغادت الظرفية (١) .

أما حالة النصب فقد أعطيت أساسا للأسماء التي ليست في مواقع رفع ، أو إضافة . وكان النحويون أحيانا يفسرون حالة النصب في بعض الأسماء ، بالنصب على تمام الاسم أى عدم صلاحيته للإضافة .

ومن أمثلة النصب التي عرضها سيوييه ، ما ينصب لأنه ليس مبنيا على مبتدأ (٢) ، أو لأنه لا يمكن أن يكون صفة مجرورة لما قبلها (٣) .

كما غسر النصب في أمثلة أخرى كثيرة بتركب الأسماء المنصوبة ، وحقا نجد أسماء مركبة كثيرة قد فتحت تحتى ليتمكن القول بأن الفتحة علامة التركيب [إن + اسمها ، لا + اسمها ، العدد المركب ، كم + اسم] .

وقد قدم هذا التفسير كذلك في تحليل مصب المستثنى ؛ إذ ذهب بعض النحويين إلى أن المستثنى منه + إلا + المستثنى أشياء ركب بعضها في بعض ، فنصب ما بعد إلا ؛ لأن هذه الثلاثة أصبحت معا كالكلمة الواحدة (٤) .

والتداخل يحدث أيضا في الاسم المنصوب على أنه مفعول مطلق ، وإن كان هذا التداخل معنويا ؛ فالمفعول المطلق يؤتى به إما لتأكيد فعله ، أو لبيان فوعه ، أو لبيان عدده . وهذه الاعتبارات الثلاثة من جزئيات الفعل المعنوية ؛ ولشدة التداخل بين الفعل والمفعول المطلق ، نرى الفعل يستغنى عنه في كثير من الأمثلة ، فينبض المصدر المنصوب وحده للتعبير عن المراد .

- (١) الكتاب ج١/٤٢٠ ، شرح الكافية ج١/٢٠ - ٢٢ ، الامالى الشجرية ج٢٨/٢
(٢) الكتاب ج١/١٥٢ ، ج٢/٤٩ - ٥٧
(٣) الكتاب ج٢/١١٤ - ١٢٦ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣١
(٤) شرح الكافية ج١/٢٢٥

كما أن من المنصوبات ما يفسر على أنه على معنى حرف من حروف الجر ، فهي شكل سطحي لترتيب داخلي أعمق ، وهذه هي بعض أمثلة المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والتمييز ، والحال •

ومن المنصوبات ما يشبه بالمفعول به كخبر كان ، واسم إن ، ومفاعيل « ظن » و « أعلم » ، وهو شبه ظاهري فقط ؛ بل هو في الحقيقة نوع من التبادل ؛ فإن النسبة بين جزأى الجملة الاسمية مع النواسخ تظل شبيهة بتلك التي كانت بين المبتدأ والخبر قبل دخول هذه النواسخ ، مما يؤذن بما أسميته ثبات النسبة مع تغير الشكل •

الرفع — إذن — للعمد ، والجر للإضافة ، أو لنقل : الرفع علم « الإسناد » ، والجر علم « الإضافة » • أما النصب فغير هذين ، وهو قد يكون علامة التركيب ، أو علامة على تمام الاسم ، أو بديلا لحالة جر ، أو تشبيها بالمفعول •

وليس من الغريب في تراكيب اللغة العربية أن تتبادل حالتان أو ثلاث حالات الورد على الكلمة الواحدة ، فقد تقول :

ما لى إلا زيدا صديق وعمرأ وعمرأ
من لى إلا أبك صديق وزيدا وزيد

أما النصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكلنه قال : وعمرأ لى ، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب (١) •

والكلمة الواحدة في بعض التراكيب تكون مجرورة ، وهي في محل رفع أو نصب والمعنى واحد على جميع الاحتمالات • من ذلك قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
غفى غافل « يأتيك » قولان • قيل إنه مضمَر مقدر ، كما حكى

(١) الكتاب ج٢/ ٣٣٨ ، انظر امثلة أخرى لتبادل الحالات ج٢/ ١٠٧ ، ٣٧٣ — ٣٧٦

سبعويه (١) : إذا كان غدا فأتني أي إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو
البلاء غدا فأتني ، فالتقدير للبيت :

ألم يأتك النبأ

ودل على ذلك قوله : « والأنباء تنمى » • والباء ومجرورها « بما
لاقت » في موضع للنصب •

ويقيل للباء في قوله : « بما لاقت » زائدة ، و « ما » هي الفاعل ،
كلمة زيدت للبناء مع المفعول في قوله تعالى :

« كفى بالله »

ونصح للبندأ نحو :

بعضبك يقول السوء

ومع المفعول نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٢) ، (٣)

فالجار والمجرور « بما لاقت » إما أن يكون في محل نصب ، وفعله
« يأتيك » ، أو في محل رفع ، بوالجنى واحد على الوجهين •

بل إن الكلمة الواحدة قد تمتزجها الحالات الثلاث ؛ لأن في التركيب
منه الضمط يسعح بهذا متكلمة « دهر » في قول الشاعر :

كفى شلا غفرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
يجوز تحريك الرفع ، والنصب ، والتجر •

أما الرفع فعلى أنه إما مبتدأ خبره محذوف ، أو فاعل للمفعول
محذوف ، أو عطف على الفاعل « بأنك » • فالتقدير على التفريجات
الثلاثة للرفع :

(١) الكلب ج ٣/ ٢١٦

(٢) - البقرة ٢٨٨

(٣) الأمل ج ١/ ٨٧

ودهر ٠٠ ٠٠ [كلفهم]

و [كفاهم] ٠ دهر

كفى ثعلا غفر بأتك منهم ودهر

وأما النصب فعلى أنه معطوف على اسم « أن »

وأما الجر فعلى أنه معطوف على « بأتك » على أن يكون المراد :

كفى ثعلا غفر بأتك منهم ودهر (١)

ومن أمثلة هذا أيضا قوله تعالى :

« في أربعة أيام سواء للسائلين » (٢)

فقد قرأ الجمهور كلمة « سواء » بالنصب على الحالية ، وقرأ

« أبو جعفر » بالرفع أى : هو سواء ، وقرأ آخرون بالخفض نفثا لأيام (٣)

فهو إما خبر ، أو حاله ، أو صفة . وللقراءة التركيبية بين هذه اللفظية الثلاثة لا تحتاج إلى بيان .

وفى ضوء من التبادل بين الحالات يكون من السهل قبول ما عليه

بعض كلمات اللغة العربية من كونها بحروف نصب مرة ، وبحروف جر

أخرى ، من ذلك « لعل » . ولهذا كان من الأوجه التي قدمت لتأويل

الرجاء في الكتاب العزيز — وهو من الأساليب التي تكررت كثيرا —

هو أن العرب قد استعملت « لعل » مجردة من الشك بمعنى لام كي .

فالمعنى في « لعلكم تعلقون .. تذكرون .. تتقون : لتعلموا ، لتذكروا ،

لتتقوا . وعلى ذلك قول الشاعر :

وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كفنا للحرب كلنت عهدكم كلمم سراب في الإسلا متائق

فالمعنى :

كفوا الصروب ، فكف

(١) الأمالي ج ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٢) نضمت ٤١

(٣) شرح الكافية ج ١ / ٩١

ولو كانت « لعل » ههنا شكاً ، لم يوثقوا لهم كل موثق (١) .

ومن مجيء « لعل » حرف جر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت بعدها

لعل أبى المغوار منك قريب (٢)

كما أن في ضوء من فكرة التبادل بين الحالات يمكن قبول ورود ضمائر الجر المتصلة بدل ضمائر الرفع المنفصلة بعد « لولا » ؛ فقد يقال :

لولاي ، لولاه

والأصل :

لولا أنا ، ولولا هو

ولذلك ذهب « سيبويه » إلى أن « لولا » هنا حرف جر ، وذهب « الأخفش » إلى أن الضمير المتصل بعدها يستعار للرفع ، فموضعه رفع بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور ، لمحكمها مع الجسر — عنده — كحكمها مع المظهر . ولقد استعارت العرب ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم :

لقيتكَ أنت

وكذلك استعاروه للجر في قولهم :

مررت بك أنت

حيث أكدوا المنصوب والمجرور بالمرغوع ... وأشد من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم :

أنا كُنت ، أنت كُنتا

فكما استعاروا المرغوع للنصب والجر ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم :

لولاي ، لولاك ، ولولاه (٣)

(١) الأملى ج١/٥١

(٢) الأملى ج١/٢٣٧

(٣) الأملى ج١/١٧٨ — ١٨٤

وكذلك خالف « الأخفش » « سيويه » في الضمير المتصل بعسى
في قول بعض العرب :

عسانى أن أفعل ، عساك أن تفعل ، عساه أن يفعل

حيث ذهب إلى أن هذا الضمير فاعل « عسى » ، وإن كان بلفظ
ضمير النصب ، كما كان « أنت » في قولهم :

لقيتكَ أنت

في محل النصب ، وإن كان موضوعا للرفع ، لمتنزل ضمير النصب في :
عسانى ، عساك ، عساه ، عساكما ، عساكن ، عساهن

منزلة فاعل (١) « عسى » .

وجاز لعسى أن تخالف حكمها ، فتنصب الضمير ، وحققا أن ترتفع
بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك :

عسيت أن أفعل

لأنها مواخية « لعل » لتقاربهما في المعنى ، فنقول :

عسانى ، عساك ، عساه ، لطنى ، لهلك ، لعله (٢)

وقد تتبادل الحالات الإعرابية ، مع غرور ثانوية بينها ، فالعرب
تقول :

سسلام عليك

بالرفع على معنى : سلمك ، أى : جعلك سالما . فالأصل :

سسلمك الله سالما

ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقى المصدر منصوبا . وكان
النصب بدلا من الفعل ، والفعل يدل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام

(١) لاحظ تسبيته مرفوع « عسى » فاعلا .

(٢) الأولى ج ١/ ١٨١ ، ١٨٢ ، الكتاب ج ٢/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

نزول سلام الله عليه واستمراره ، أزالوا النصب الدال على الصدوث

فرغموا : سلام •

وكذا أصلي :

ويلك

هلكت ويلا أي هلكا

فرغموه بعد حذف الفعل ، نقضا لفبار معنى الحدوث (١) •

ونشأعود إلى هذه النقطة في فصل « الاسمية والفعلية » •

التبادل بين النصب والجر :

والتبادل بين النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين العاليتين الإعرابيتين ، واعتمادا على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما اعتقد النحويون أن « النصب » كان هو الأصل وأن « الجر » قد تفرع عنه ؛ فالنصب كامن في الجر ، أو أن المجرور مجرور لفظا ، منصوب معلا •

ويبدو — ولله أعلم — أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت إلينا ، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هي المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها وتعبيرا مرحليا ارتبط بظاهرة الإضافة •

كما يبدو أن العربية — اعتمادا على وسائل تطريزية أخرى كثيرة منها وجود حروف المعاني التي ترتبط بالحالات الإعرابية المعينة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضا بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة مقالية أو حالية — كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب ؛ فكثير من الأسماء ليس له إلا علامتان فقط للحالات الإعرابية الثلاثة ، علامة للرفع ، وآخرى للغصب والجر مع [المثني ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الاسم المنوع من الصرف] ، وما سوى ذلك من الأسماء ،

(١) شرح الكافية ج ١/ ٩١

بقيت له العلامات الثلاثة للحالات الثلاثة [المفرد المنصرف ، جمع التفسير ، الأسماء الستة] •

ومن الطريف أن العربية وزعت بعدالة فائقة علامة النصب والجر المشتركة بين الحالتين ؛ إذ قد وافق النصب الجر في جمع المؤنث السالم ، الذى ينصب ويجر بالكسرة التى هى علامة الجر في المفرد المنصرف ، ثم وافق الجر النصب في الاسم المنوع من الصرف الذى ينصب ويجر بالفتحة التى هى علامة النصب في المفرد • أما في المثنى والجمع الذى على حده فلا يدري ممهما أى الاثنين وافق منهما الآخر •

تلك كانت ملاحظتى ، لكن « سيبويه » مال إلى اعتبار علامة النصب تابعة لعلامة الجر ؛ لأن الجر للاسم لا يجاوز ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى • ويشبه هذا ما عليه علامات الإعراب في الأفعال ؛ إذ قد وافق النصب الجزم في الحذف ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء « (١) » •

« وأيا ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر ، فإن الثابت الآن أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابها كبيرا ، وقرابة حميمة بين الحالتين الإعرابيتين • ولا تقف هذه القرابة عند تعاورها بعض الأمثلة الفردية المتناثرة ، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة •

أمثلة للقرابة :

يجمع النصب والجر عمق تركيبى واحد لا ينقص منه الفرق الشكلى الذى تعكسه العلامة الإعرابية — في حالة الاسم المفرد غير المنوع من الصرف ، وجمع التفسير غير المنوع من الصرف — شيئا مذكورا ، وغيبا يلى بعض أمثلة لهذا التشابه •

الجر والنصب بعد أفعال التفضيل :

ذهب بعض النحويين إلى أن أفعال التفضيل إذل أضيف إلى شئ • ، فالذى يجرى عليه أفعال التفضيل بعض المضاف إليه نحو :

(١) الكتاب ج١/١٧ — ١٩ ؛ الخصائص ج١/١١١ ، ج١/١٢٤ كثرة قلب الباء ألفا لقربها منها ، وقلّة قلب الواو ألفا لبعدها عنها •

هذا الثوب أحسن ثوب

وإن نصب ما بعده على التمييز ، فالنصب سبب لن جرى عليه
« أفعل » ومتملقه نحو :

زيد أحسن منك ثوبا

وحقا يعتبر « الثوب » وهو ما جرى عليه « أحسن » بعضا من
الخصائص إليه ، أما على النصب فإن « زيد » ليس بعضا من المنصوب ، بل
إن المنصوب يبين بسبب وصف « زيد » بأفعل التفصيل .

وبناء على هذه التفرقة المعنوية بين الجر والنصب ، يرى أصحاب
هذا الرأي أن هناك غرقا في المعنى بين :

زيد أغره عبد و زيد أغره منك عبدا

فعلى الجر « زيد » هو العبد ، أما على النصب فزيد هو مولى العبد
فهذا الرأي — إذن — يفرق بين النصب والجر بعد أفعل التفصيل ؛
لأنك منهما مدلوله المتميز عن مدلول الآخر .

لكن « الرضى » لا يوافق على هذه التفرقة ذاهبا إلى أن هذا ليس
بمطرد ؛ لأنك تقول :

هو أشجع الناس رجلا ، هما خير الناس اثنين

على معنى :

هو أشجع رجل في الناس ، هما خير اثنين في الناس

والدليل على أنه تمييز قولك :

هو أشجع الناس من رجل ، هما خير الناس من اثنين

كما تقول :

حسبك بزيد رجلا ، حسبك بزيد من رجل

قال تعالى :

« فإله خير حافظا »

أى : خير من حافظ ، فهو والجر سواء .. ، فهو حافظ في الوجهين » (١) .

فما ينصب في بعض الأمثلة بعد أفعل التفضيل يجوز جره بالإضافة على أنه وهو منصوب ينصب على معنى « من » أى أن مثال النصب يقابله مثالان للجر ، والمعنى سواء .

المعطى بالجر على النصب وبالنصب على الجر :

يعطف بالجر على النصب ؛ لأن النصب في قوة الجر ، كما في قول زهير :

بدأ لى أبنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
جاء في الكتاب : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول ، وكذا قال آخر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبة

جر المعطوف « دين » على « أن .. » كأنه قال : لأن (٢) .

والمعطى بالجر على خبر « ليس » و « ما » المنصوب اعتبره « ابن هشام » عطفاً على التوهم ، أى توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط لحسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن مع ليس وما ، ولم يحسن مع كان المنفية لقلة دخول الباء على خبرها (٣) .

ويعطف بالنصب على المجرور كما في قولك :

ليس زيد يحبان ولا بخيلاً

ما زيد بأخيك ولا صاحبك

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ؛ الكتاب ج١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٢) الكتب ج٢/ ٢٩

(٣) مغنى اللبيب ج٢/ ٩٦ ، ٩٧

والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض
إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما في
الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قرينه منه . ومن النصب قول
عقبة الأسدي :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

لأن الباء دخلت على شيء ، لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ،
ولم يحتج إليها ، وكان نصبا ، ألا ترى أنهم يقولون :

حسبك هذا ، بحسبك هذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن
بحسبك في موضع ابتداء ومثل ذلك قول « لبيد » :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل

والجر الوجه . ولو قلت :

ما زيد على قومنا ولا عندنا

كان النصب لا غير ؛ لأنه لا يجوز حمله على « على » ؛ إذ ليس في كلامهم :

على عندنا

لأن « عندنا » لا تستعمل إلا ظرفا . ومثله :

أخذتنا بالجود وغوقه .

بالنصب فقط ؛ لأنه ليس من كلامهم :

ويغسوقه ^(١)

ومن الواضح أن « سيبويه » يفرق بين العطف على المجرور بما
سمى حرف الجر الزائد ، والمجرور بحرف الجر الأصلي . فالعطف على
الأول تجوز فيه المتابعة على اللفظ وعلى المحل والعطف على اللفظ أولى ،

(١) الكتاب ج ١ / ٦٦ — ٦٨ ؛ معنى اللبيب ج ٢ / ٩٥

أما العطف على المجرور بحرف جر أصلى فليس فيه إلا الجر أى العطف على اللفظ فقط .

وقد يجوز العطف بالنصب على موضع المجرور بحرف جر أصلى ، لكن المعنى على النصب غيره على الجر . تقول :

ما زيد كمرو ولا شبيها به

ما عمرو كخالد ولا مقلها

فالنصب جيد ؛ لأنك إنما تريد :

ما عمرو مثل خالد ولا مقلها

هذا وجه الكلام ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيه به

فإنما أردت : ولا كشبيهه (١) .

فلك في نحو المثال السابق وجهان :

ما أنت كزيد ولا شبيها به ، ما أنت كزيد ولا شبيه به

والنصب يعنى عدم وجود شبيه بزيد ، أما الجر فيعنى وجود شبيه بزيد .

تفسير النصب في باب « لا » النافية للجنس :

ذهب النحويون إلى أن هناك في باب النفي ما هو ظاهر في الاستفراق ، وما هو نص فيه ، فقولك :

ما جاعنى رجل ، لا رجل في الدار

ظاهر في الاستفراق . ويجوز عليه :

ما جاعنى رجل بل رجلا ، لا رجل في الدار بل رجلا

أما قولك :

ما جاعنى من رجل ، لا رجل فى الدار

فهو نص فى الاستغراق • ولا يجوز أن يقال :

ما جاعنى من رجل بل رجلان ، لا رجل فى الدار بل رجلان

أى أن اسم لا ، إن انفتح فهو نص فى الاستغراق (١) ، فقولك :

لا رجل

بالفتح نص فى نفى الجنس بمنزلة :

لا من رجل

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ، ضمنوا النكرة معنى «من»
فبنوها ، وإنما بنيت على ما تنصب به ؛ ليكون البناء على حركة استحقتها
النكرة فى الأصل قبل البناء •• ولم يبين المضاف ولا المضارع له ؛ لأن
الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى
الأصل وهو الإعراب •

وإذا دخل الجار على « لا » منع من بناء المنفى بعدها نحو :

كنت بلا مال

غضبت من لا شئ

وذلك لتعذر تقدير « من » بعدها ؛ إذ لا يجوز :

كنت بلا من مال (٢)

فإنها معادلة طرفاها :

لا من رجل ، ولا رجل

والفتح فى « لا رجل » بديل « لا من رجل » ، أو على تضمن معنى

« من » • وهذا شبه حرقى من وجوه الشبه التى يستحق الاسم بسببها

(١) شرح الكافية ج١/ ١١٢ ، ٢٥٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٥٧ - ٢٥٨

البناء • ولعدم تحقق هذا الشبه في المضاف أو شبهه ، أى عدم تضمنهما معنى « من » أعربا ونصبا ، كذا إذا دخل الجار على « لا » لم يبين المنفى بعدها لتعذر تقدير « من » •

وهذه محاولة طيبة لتفسير بناء اسم لا عامة ، وسر بنائه على الفتح خاصة ، وسبب إعراب اسمها غير المفرد •

وهناك وجهة نظر أخرى جدية بالنظر ترى أن لا ركبت مع ما بعدها تركيب خمسة عشر وهذا التركيب أمكن مع الاسم المفرد ، لئني على فتح الجزأين ، ولم يمكن مع غير المفرد ؛ لأن لا مع اسمها المضاف أو التشبيه به عبارة عن ثلاثة أشياء ، ولا تركيب ثلاثة عناصر •

فبناء اسم لا النافية للجنس إما أن يفسر في ضوء فكرة التبادل بين النصب والجر — على ما سبق — أو في ضوء فكرة التركيب وتداخل العناصر وما يستتبعه من بناء على الفتح ، والمنزعان صحيحان ، ولهما أمثلة كثيرة غير هذا المثال — كما سيتضح بعد — •

والذهاب إلى أن اسم لا النافية للجنس بنى على الفتح لتضمنه معنى « من » ليس بالأمر الإلاد ، فهناك أشياء غير هذا تنصب على تضمنه معنى « من » كذلك •

من هذه الأشياء « التمييز » — كما سيأتى — في نحو :

اشتريت قنطارا قطنيا

فإن « قطنا » جىء بها لتبين الجنس ، كما يجاء بمن المينة للجنس •

ومن النصب كذلك على معنى « من » :

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه القول والعمل

فاسم « لا » النافية للجنس ، وبعض أمثلة التمييز ، وبعض مايعرب

مفعولاً ثانياً •

لا رجل في الوادى ، اشتريت قنطارا قطنيا ، أستغفر الله ذنباً

في قوة « من » :

لامن رجل في الوادي ، اشترت قنطار من قطن ، أستغفر الله من ذنب
لكن « من » بعد « لا » لاستغراق الجنس ، وفي التمييز للبيان ،
وفي « من ذنب » للتعليل (١) .

النصب والجبر في مقابل الرفع :

قد تفرج بعض التراكيب على أساس من استبعاد « الرفع »
فلا يبقى من الحالات الثلاث إلا النصب والجبر ، فيدور تخريج النحويين
حولهما ، مما يؤذن بأنهما مما مثلاً شريحة واحدة على حدة . من
ذلك قوله تعالى :

« قل تعالوا آتئنا ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين
إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق » (٢) .

تقدم النحويون تأويلات كثيرة لإعراب قوله تعالى : « ألا تشركوا » :
منها : أن يكون منصوباً بتقدير طرح اللام ، وإضمار « أبين »
أي :

أبين لكم الحرام ألا تشركوا به

والثاني . أن يكون محمولاً على المعنى ، فتضمر له فعلاً من لفظة الأول
ومعناه ، وتقديره :

أتئنا عليكم ألا تشركوا

أي : أتئنا عليكم تحريم الإشراف .

والثالث : أن يكون منصوباً بتقدير :

أوصيكم بألا تشركوا به شيئاً

لأن قوله تعالى : « وبالوالدين إحساناً » محمول على معنى :

وأوصيكم بالوالدين إحساناً

(١) الكامل ج١/٣٣٩

(٢) الاتعمام ١٥١

ويدل على تقدير إضمار الإيضاء قوله في آخر الآية : « ذلكم وصاكم به » (١) .

كما يجوز أن تجعل « عليكم » منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراء بمعنى : الزموا ، كأنه اجتزأ بقوله : « أئمل ما حرم ربكم » ثم استأنف بقوله : « عليكم ... » أي :

عليكم ترك الإشراك ، وعليكم إحساننا بالوالدين ... ، كما تقول :
عليك شأنك

بمعنى : الزم ، ومثله قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » (٢) .

فـ « ألا تشركوا ... » إما أن تكون منصوبة ، أو مجرورة ، وهذان طرفان ، أو منصوبة بتقدير طرح اللام ، وهذا أمر وسط بين الجر والنصب .

ويلاحظ أن « ابن الشجرى » وهو يقدر الفعل « أوصى » لم يذكر « الجر » مع إدراكه أنه يتعدى بالباء ، وذكر بدلا من ذلك « النصب » مما يشير إلى أن النصب والجر إطلاقان على حقيقة واحدة .

كما يلاحظ أن « ابن الشجرى » وظف كل ما استطاع لتخريج « ألا تشركوا » ؛ إذ قد اعتمد على المعنى المفهوم من سياق الآية في تقديره « أبين » مرة ، « وأوصيكم » المدلول عليه معنى بقوله « وبالوالدين إحسانا » ولفظا بقوله « وصاكم ... » في آخر الآية ، بل إن « ابن الشجرى » اعتمد أيضا على السياق القرآنى كله ، حين استشهد لاسم الفعل المنقول من إلجار والمجرور ، بما ورد في سورة المائدة . وهذا مثال طيب من أمثلة الدراسة النحوية النصية .

وقد أقام « ابن الشجرى » تخريجه كله على أساس من استبعاد رفع « ألا تشركوا » . فلم يبق — إذن — إلا النصب والجر . أما

(١) الأملى ج١/٤٦

(٢) المائدة ١٠٥

(٣) الأملى ج١/٤٩

« العكبري » فلم يستبعد الرفع ، وجوزّه على أن يكون « ألا تشركوا »
 خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

هو ألا تشركوا (١)

حذف العائد :

يأتى فى جملة الصفة والخبر والصلة ضمير يربطها بما قبلها من
 موصوف ومبتدأ وموصول • وقد تخففت العرب من هذا الضمير عند العلم
 به • وذهب النحويون إلى أن حذفه يكون قياسيا إذا كان منصوبا أو
 مجرورا •

فمن أمثلة حذف العائد من جملة الخبر قولهم :
 البر الكريستين

والضمير المحذوف مجرور بمن ، والجملة الواقعة خبرا اسمية
 مبتدؤها جزء من المبتدأ الأول ، وهذه الجزئية تشعر بالضمير المحذوف
 والمراد :

البر الكر منه بستين

ومن هذا أيضا :

السمن منوان بدرهم

لمنوان جزء من السمن ، والمراد :

السمن منوان منه بدرهم

وقال الفراء : ويحذف قياسا إذا كان منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ
 « كل » نحو :

على ذنبا كله لم أصنع

قد أصبحت أم الخيار تدعى

فاخزى الله رابعة تعود

ثلاث كلهن قتلت عمدا

غفى « لم أصنع » و « قتلت » ضمير منصوب محذوف عائداً على
المبتدأ « كل » (١) .

وقد لاحظ النحويون أن حذف الضمير المائد مر بمراحل ، فأحياناً
اكتفى العرب بحذف حرف الجر فقط ، كما فى قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطمن النهل نواغله
وقول الآخر :

« فى ساعة يحبها الطعام »

أى شهدناه فيه ، ويحب فيها (٢) .

ثم قد يتخفف بعد ذلك — أى بعد التخفف بحذف الجار — بحذف
الضمير المنصوب فتبدو المسألة ، وكأننا نتدرج من :

الجر فالنصب فالحذف

مع المحافظة على المعنى فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى .
يقول « ابن السجرى » عن قوله تعالى :

« واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » (٣) .

الأصل : لا تجزى فيه ، ثم لا تجزيه ، ثم لا تجزى ، فحذف حرف
الجر من ضمير الظرف . كما حذف من مظهره لو قلت :

قمت فى اليوم ، قمت اليوم (٤)

وتأسيساً على القرابة بين النصب والجر ، ذهب النحويون إلى أن
عائد اسم الموصول يحذف قياساً إذا كان منصوباً كما فى قوله تعالى :

« أرايتك هذا الذى كرمت على » (٥) .

(١) شرح الكافية ج ١/ ٩١ ، ٩٢ انظر أيضاً الكتاب ج ١/ ٨٦ .

(٢) الأمالى ج ١/ ٦ ، ٥٦ ، ١١١

(٣) البقرة ٤٨

(٤) الأمالى ج ١/ ٦

(٥) الإسراء ٦٢

أى كرمته ، كذا يجوز حذفه إن كان مجرورا منصوبا في المعنى ،
كما في قوله تعالى :

« خالقص ما أنت قاض » (١)

أى : ما أنت قاضيه •

والحذف المتدرج الذى أثبتته « ابن السجري » للعائد في جملة
الصفة ، موجود كذلك في جملة الصلة ، في نحو قوله تعالى :

« ذلك الذى يبشر الله عباده » (٢)

فالأصل :

يبشر به ، ثم يبشره ، ثم يبشر •

وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما
مفضلتين « (٣) » •

وقد أثبت « المكبرى » أن « سيبويه » يذهب إلى أن الجار
والمجرور يحذفان معا (٤) فهما مرحلتان فقط لا ثلاث • الذكر والحذف •

الإضافة غير المحضة :

والتصّب في الإضافة غير المحضة بديل للجر ، أو لنقل : نصب
المعمول مع تنوين الوصف بديل للجر مع عدم التنوين •

تنوين + نصب = - (٥) تنوين + جر

فأنت تقول :

مررت برجل ضارب أبوه رجلا

مررت برجل ملازم أبوه رجلا

(١) طه ٧٢

(٢) الشورى ٢٣

(٣) الأملى ج١/ ٧ ، شرح الكافية ج١/ ٩٢

(٤) البيان ج١/ ٦٠

(٥) (-) إشارة إلى « عدم » •

أو تقول :

مروت برجل ضارب أباه رجل

مروت برجل ملازم أباه رجل

فإن لقبت التتوين ، وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونا (١) .

وقال « المرار الأسدي » :

سل المهوم بكل معطى رأسه ناج مخالط صهبه متميش

وقال « ذو الرمة » :

سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من غلب الليل زائر

وكانهم قالوا :

بكل معط رأسه ، ومن غلب الليل (٢)

فسيبويه يفك تركيب الإضافة (عدم التتوين) والجر إلى تركيب التتوين والنصب كما يقول :

« واعلم أن العرب يستخفون بحذفون التتوين والنون بولايتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التتوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتتوين فجرى مجرى »

غلام عبد الله

في اللفظ لأنه اسم ؛ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ... وليس يغير كف التتوين إذا حذفته مستغفرا شيئا من المعنى ، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل :

« كل نفس ذائقة الموت » (٣)

ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى :

(١) الكتاب ج ٢ / ١٨

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٦

(٣) آل عمران ١٨٥ ، الأنبياء ٣٥ ، المكنوت ٥٧ ، انظر أيضا :

السجدة ١٢ ، القمر ٢٧

« هديا بالغ الكمبة »^(١)

« هذا عارض ممطرنا »^(٢)

فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتثنية لم توصف به النكرة «^(٣)»
وتقول في المطف :

هذا ضارب زيد وعمرو

إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ؛ لأنه ليس في العربية
شيء يعمل في حرف ، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت
نصبت عليه المعنى ، ومما جاء على المعنى قول « جرير » :

جئني بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار^(٤)

فمثل الثانية منصوبة عطفا على « مثل » الأولى المجرورة ؛ لأن
جاء في قوة آتى ، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه « سيويو » •
كذا من العطف بالنصب على الجر ، قراءة السبعة :

« وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا »^(٥) •

ينصب « الشمس والقمر » عطفا على « الليل » المجرور •

وقرأ الكوفيون : « عاصم وحزمة والكسائي » : « وجعل »^(٦)
وكان اسم الفاعل الذي يجر ما بعده على الإضافة بديل لفعل ينصب
ما بعده على المفعولية •

وبلغ لثيب « ابن جنى » غن « أبي على الفارسي » ، عن « أبي بكر
ابن السراج » عن « أبي العباس المبرد » أن عمارة بن عقيل كان يقرأ :

« ولا الليل سابق النهار »

(١) المائدة ٩٥

(٢) الاحتاف ٢٤

(٣) الكتاب ج١/ ١٦٥ ، ١٦٦ ؛ انظر أيضا ج١/ ١٦٨

(٤) الكتاب ج١/ ١٦٩ - ١٧١

(٥) الأنعام ٩٦

(٦) الكتاب ج١/ ١٧٤

بالإضافة ، والنصب ، وحين سأل « المبرد » عما أراد قال : أرادت :

« سابق الفهار »

بالتنوين والنصب ، ولو قلته لكان أوزن (١) .

وما قرأ به « عمارة » هو جمع بين طريقتي : التنوين والنصب ،
وعدم التنوين والجر ، فقد أخذ من الأولى النصب ، ومن الثانية عدم
التنوين .

عدم تنوين + نصب

والإضافة غير المحضة أى التى بمعنى الفعل ، أو على معنى
التنوين ، لا تكسب الاسم تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك تدخل « أل »
على المضاف ؛ لأنه غير معرف بالإضافة ، ولا يجاوز به معنى للتنوين ،
فيقال :

هذا الحسن الوجه

وكما يجر المعرفة بالإضافة بعد الصفة المشبهة ينصب فيقال :

هذا الحسن الوجه

وهى عربية جيدة (٢) .

والمصدر فى نصب معموله أو جره يشبه اسم الفاعل والصفة
المشبهة . جاء على التنوين مع المصدر قوله تعالى :

« أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً » (٣)

« وإن شئت حذفت التنوين ، كما حذفت فى الفاعل ، وكان المعنى
على خاله ، إلا أنك تجر الذى يلي المصدر فاعلا كان أو مفعولا ؛ لأنه
اسم قد كففت عنه التنوين . . ويصير المجرور بدلا من التنوين
مما قبله » (٤) .

(١) الخصائص ج١/ ١٢٥

(٢) الكلب ج١/ ٢٠١

(٣) البلد ١٤ ، ١٥

(٤) الكتاب ج١/ ١٩٠ - ٢٠٢

ولقد حمل النحويون بعد « سيويو » ما قدمه من ازدواجية في هذه الأسماء المضافة إضافة غير محضة ، والمصدر ، فهي تضاف بحكم اسميتها ، لكن حقيقة العلاقة بينها وبين ما بعدها على الفعلية ؛ بدليل أنها قد تتون فينصب ما كان مجرورا ، أو قد يقرأ بالفعل بدل اسم الفاعل أو اسم المصدر ، فينصب أيضا ما كان مجرورا .

و « سيويو » — كما سبق — كان يفترض هذه الأسماء منوثة منصوبا ما بعدها ، ثم يواد منها عدم التثوين والجر بالإضافة ، مما يكاد يشعر بأن النصب أصل للجر ، ولعل هذا تغليب لجانب « الفعلية » في هذه الأسماء على جانب « الاسمية » .

لكن « ابن الشجري » يكاد يفهمنا عكس ما أفهمنا إياه سيويو ؛ فاختتمال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني . ولا يخلو الأول من أن يكون جامدا ، أو مشتقا ، أو مضارعا للمشتق .

والجامد إما مصدر ، وغير مصدر ، فالأول نحو جبل وجعفر وهذا لا يعمل لهما بعده إلا الجر . كما في :

جبل طيء

جعفر عسيرتكم

إلا ما كان من ذلك مقدارا أو ما أشبه المقدار ، فإنه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز كقولك :

قفنيز برا

والثاني (المصدر) يعمل الجر بحق الأصل ؛ لأنه في الجمود بمنزلة التثنية والتثنية يعمل النصب بحق الشبه بالفعل ، كقولك :

ضرب زيد ، ضرب زيدا

وكذلك المشتق — أي المصدر — وهو أسماء الفاعلين والمفعولين وما ضارعهما من الصفات .

والمضارع للمشتق أسماء المعدد من نحو : عشرين وثلاثين ،

ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربين •

فهذا الضرب يعمل الجر والنصب • فالجر في المعارف والنكرات ، والنصب في النكرات خاصة • تقول في الجر :

تلك عشرو زيد

هذه عشرو رجل آخر

وفي النصب :

عندى عشرون رجلا (١) •

فطائفة كبيرة من أصناف الأسماء يجوز فيها بعدها الجر بالإضافة إعمالا للاسمية فيها ، والنصب إعمالا للفعلية فيها ، وهذه هي المصادر والمشتقات وما ضارعا •

بل إن بعض الأسماء الجامدة يجوز نصب ما بعدها مع جره ، وهذه هي أسماء المقادير •

وعن العلاقة بين الجر والنصب بعد هذه الأسماء يقول « ابن الشجري » :

« عمل الاسم الجر حكم توجبه الإضافة ، والإضافة مختص بها . الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعة الفعل ، فعمله النصب فرع . على عمله الجر بحق الأصل ، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل • فالأسماء المعربة لا يمتنع شيء منها من عمل الجر ، والمواد منها المعاربة عن شبه الفعل ، وما ضارع الفعل غير ممتنعة من عمل النصب ، فلما كانت الإضافة جائزة في جميعها ، والنصب يجوز في بعضها دون بعض ، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر • • فالمضارع للمضاف في باب « لا » وباب النداء ، يلحق بالمضاف فينصب مثله ، تقول :

يا ضارباً زيدا

كما تقول :

يا ضارب زيد

والأول بعده الاسم منصوب ، والثاني بعده الاسم مجرور ؛
فالنصب فرع على الجر « (١) » .

والأسماء في هذه المعاقبة بين التنوين والنصب ، وعدم التنوين
والجر تشبه بعض الأفعال التي تجر ما بعدها ، والمعنى على النصب ،
فأنت تقول :

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به

بنصب « زيدا » إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ
وهو « هذا » رغمت فإن ألقيت النون ، وأنت تريد معناها ، فهو بترك
المنزلة ، وهو قولك :

هذا ضارب عبد الله وزيدا

فهذا نحو :

مررت بزيد

لأن معناه منولاً وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت :

مررت بزيد

تريد :

مررت زيدا (٢)

في النحوية - إذن - أسماء كثيرة ، يجر ما بعدها مراعاة لجانب
الاسمية ، وينصب مراعاة لجانب الفعلية ، والمعنى سواء على الوجهين
كما أثبت النحويون .

المفعول حكماً :

اتخذ « مزبنة » حجة أثبت بها النحويون أن الجر هي بعض

(١) الأملى ج١/ ١٩٩

(٢) الكتاب ج١/ ٩٣

التركيبة يكون على معنى النصب وقد تردد هذا كثيرا في كتاباتهم ،
وفي أكثر من مناسبة •

فقد أجازوا العطف على مجرور « مر به » بالنصب في قولك :

مررت بعمر وزيدا

لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه : أتيت ونحوها .
تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب ،
على فعل لا ينتقض المعنى ، كما قال « العجاج » :

يذهبن في نجد وغورا غائرا
كأنه قال :

ويسلكن غورا غائرا

لأن معنى : يذهبن : يسلكن (١) •

بل إن « سيبويه » ذهب إلى أن النصب في المعطوف أقوى ، تقول :

مررت به وأباه

على معنى :

مررت به ولقيت أباه (٢)

وينصب الاسم في الاشتغال مع « مررت به » بفعل من معناه مثل :

جاوزت ولقيت — مثلا — (٣) تقول :

أعبد الله ضريته ، أعبد الله لقيت أخاه أم بكرة ، أزيذا مررت به
أم عمرا •

وتقول :

مرت بزيد وعمرا مررت به

(١) الكتاب ج ١ / ٩٤ ، ٩٥

(٢) الكتاب ج ١ / ٣١٠

(٣) الكتاب ج ١ / ١٠٦ ، شرح الكافية ج ١ / ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، الأمل

ج ١ / ١٨٧

فقتصب وهو الوجه ؛ لأنك بدأت بالفعل ، ولم تبدئ أسما تبنيه عليه ،
ولكنك قلت : فعلت ، ثم بنيت عليه المفعول ، وإن كان الفعل لا يصل إليه
إلا بحرف الإضافة كما تقول :

خشنت بصدرة

فتجر ، وهو غى موضع نصب ؛ لأن الموضع موضع نصب ، وغى معنى
النصب (١) .

فسيوييه بعد أن نسر « مر » بفعل متعد ، يعتبر المجرور بالباء
مفعولا فيجوز العطف عليه بالنصب .

والعطف بالنصب على معمول « مر ب » ليس خاصا بالواو فقط ،
بل يجوز أيضا مع حروف العطف التي قد يجر ما بعدها ، فأنت تقول :

لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته

ضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه

أتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به

مررت بالقوم حتى زيدا مررت به (٢)

وقد يحسن الجر غى هذا كله ، وهو عربى ، وذلك قولك :

لقيت القوم حتى عبد الله لقيته

مررت بزید وعبد الله مررت به (٣)

والمفعول حكما لا يتحقق مع « مر ب » فقط ، بل مع أى فعل
تعدى بحرف الجر ، فأنت تقول :

السوط ضرب به زيد ؟

السوط ضربت به ؟

(١) الكتاب ج١/ ٩٢ ، انظر أيضا ج١/ ٨٣

(٢) الكتاب ج١/ ٩٦

(٣) الكتاب ج١/ ٩٧

الخوان أكل عليه ؟

أزيذا سميت به ؟

لأن هذا هي موضع نصب ، كما أنك إذا قلت :

أزيذا مررت به ؟

لم يكن إلا نصبا ، فمن ثم جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير
ما ينصب (١) .

وتأسيسا على ما قاله النحويون عن مفعول « مر بـ » بأنه مفعول
حكما ، يمكن اعتبار « زيد » هي نحو :

قربت من زيد ، جئت إلى زيد ، بعث من زيد مالا ، كلت لزويد طعاما ،
بغيت لزويد الشر

مفعولا ؛ لأنه يمكن نصبه فيها جميعها فيقال :

قربت زيدا ، جئت زيدا ، بعث زيدا مالا ، كلت زيدا طعاما ، بغيت
زيدا الشر

والمعنى هي جميعها على « المفعولية » ؛ إذ يصح القول :

زيد مقروب منه ، مجيء إليه ، مبيع منه ، مكيل له ، مبغي له .

وبين الإقدام والإحجام ، أقول - والله عنده حسن الصواب :-
يبدو أن تسمية « المفعول به » هي إشارة للأسماء التي كانت تجر
بحرف الجر « الباء » غالبا ، ثم تخفف منها وما بقي منها على الجر بالباء ،
يخضع « مفعولا حكما » .

وقد أخذ المفعول الحكمي حكم المفعول الحقيقي في الإحلال محل
الفاعل ؛ إذ هما من ضروريات الفعل كالفاعل ، ولم يبق غيره من الجار
والمجرور محل الفاعل - كما سبق - بل إن الكوفيين جوزوا إقامته مقام
الفاعل وإن وجد معه المفعول الحقيقي ، وكان الأخفش أستاذهم قد جوز

ذلك أيضاً بشرط تقدمه على الحقيقي ، كما أن بعض النحويين قدمه في ذلك على غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل — كما سبق — .

بدائل استعمال حرف الجر :

غلد في أذهان النحويين أن الفعل قد يصل بنفسه إلى المفعول فيكون متعدياً بنفسه ، وقد يصل بحرف الجر فيكون متعدياً بحرف الجر ، فحرف الجر يجعل المجرور مفعولاً به ، فيكون منصوب المحل ، يعطف عليه بالنصب كما في قوله تعالى :

« وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » (١)

على قراءة (٢) .

وتتشارك جميع حروف الجر في إغادة معنى التعدية أي تعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه ، لكن معنى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهزمة والتضعيف ويغيره . وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو :

ذهبت به ، قمت به

أي :

أذهبت ، وأقمت

قال تعالى : « آتوني زبر الحديد » (٣) .

يقرأ بقطع الهزمة والمد ، فهو متعد بالصيغة « أفعل » ، ويقرأ بوصل الهزمة ، والتقدير : « آتوني زبر الحديد » أي : آتوني بزبر الحديد ، فهو متعد بالباء (٤) .

(١) المائدة ٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣١٩ ، ٣٢٠ انظر تفريجات أخرى في البيان

ج١/ ٤٢٤ — ٤٢٦

(٣) الكهف ٩٦

(٤) شرح الكافية ج١/ ٣٢٧

(٥) البيان ج١/ ٨٦١

وقد اعتبر بعض النحويين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لمهمة التعدية ، والتضعيف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجوزات التركيبية .

فإلحال لا يتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقاً ، سواء كانت بالإضافة محضة نحو قوله تعالى :

« أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً »

أم غير محضة نحو :

جاعنى ضارب على مجردا

لأن الحال تابع وفرع لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً .

وإن أنجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمتنعون أيضاً للملة المذكورة .

ونقل عن « ابن كيسان » و « أبو علي » و « ابن برهان » الجواز استدلالاً بقوله تعالى :

« وما أرسلناك إلا كافة للناس »

وفرقوا بين حرف الجر والإضافة ، بأن حرف الجر معد للفعل كالمهزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل ؛ وبعض حروفه ، فإذا قلت :

ذهبت راكبة بهند

فكانك قلت :

أذهبت راكبة هنداً^(١)

فسيبويه وأكثر البصريين يسوون بين الجار والمجرور والإضافة :

(١) شرح الكافية ج١/٢٠٧ ، ثم انظر الخصائص ج١/١٠٢ - ١٠٦ في اعتبار « ابن جنى » حرف الجر جزءاً من الفعل قبله لمعاقبته مهزة « الفعل » ، وجارياً مجرى بعض ما جره ، أى الاسم بعده بدل العطف بالنصب على موضع الجار والمجرور ، ومنع الفصل بين الجار والمجرور .

فالأصل كان الجر بالحرف ، والإضافة تكون على معنى حرف من حروف الجر (اللام — من — في) *

أما « ابن كيسان » ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أن الجار والمجرور يلحق بالهمزة والتضعيف في التعدي ، فينبغي أن يجوز معه ما يجوز معهما من تقديم وتأخير .

ويبدو — والله أعلم — أن الأصل في التعدي كان عن طريق حرف الجر « الباء » ، ولما اخترعت العربية وسائل التعدي الأخرى ، ألحقت هذه الوسائل بالطريقة الأولى فكان منصوبها « مفعولا به » كذلك .

وهذا التصور يطرد مع ما نعهده من تسميات للمفاعيل الأخرى التي تدخل حروف الجر المختلفة فيها ، مثل « له » ، « فيه » ، « معه » ، « منه » ، الأخير هو المنسوب على التحذير ؛ فغني معنى « من » .

ولمعل ما يشهد لهذا التصور كذلك أن :

١ — حروف الجر لا تزال تستعمل مع الأفعال المتعدية ، إن تقدم عليها معمولها ، ومع المشتقات من الأفعال المتعدية ، وقد سمي النحويون هذه الطريقة « دعما للفعل وتقوية له » كما في قوله تعالى :

« إن كنتم للرؤيا تعبرون » (١ ، ٢)

قال الشاعر :

كفى ثعلاً غفراً بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
« أهل » هنا ، معناه : مستأهل ، ومستحق ؛ ولذلك علق به « لأن أمسيت من أهله » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام في وصوله إلى المفعول ؛ وإن كان عمله متعدياً بنفسه ، كقولك :

ظلم فلان فلانا ، وهو ظالم له
استحق فلان هذا الصنع ، وهو مستحق له
استأهل فلان هذا الصنع ، وهو مستأهل له

(١) يوسف ٤٣

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٣٢٩

ولو قلت :

ظالمه ، مستحقه ، مستأمله

لم يكن اتصاله بنفسه في الحسن كاتصاله باللام ؛ فلذلك جاء في التنزيل :

« غمّنهم ظالم لنفسه » (٢٠١)

« ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين » (٢)

واللام المفتوحة التي تدخل على المنادى المستغاث به نحو :

يا لله للمسلمين

من هذا القبيل . وهي معدية لأدعو المقدر عند « سيبويه » ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد ، إلى المفعول ، وجاز ذلك مع أن « أدعو » متعد بنفسه ؛ لضعفه بالإضمار ، أو لضعف النائب منابه .

كما قد تدخل اللام المفتوحة تقوية للفعل المضمر أو لحرف النداء ، إذا كان المنادى مهدداً نحو :

يا أزيد لأحبستك

قال « مهلهل » :

يا لبكر انشروا لى كليسا . يا لبكر أين أين الفرار (٣)

وقد اعتبر بعضهم المثال :

رب زجل كريم أكرمت

من هذا القبيل ؛ فأكرمت متعد بنفسه ، لكنه ضعف بتأخره ، فعمد بحرف الجر « رب » التي لها الصدارة ، فوجب لذلك تأخير الفعل (٤) .

لكن العادة أن يعتمد مثل ذلك للضعيف باللام فقط من بين حروف

(١) ناطر ٣٢

(٢) الأمالي ٢٠١/٢ ،

(٣) الصانعات ١١٣

(٤) شرح الكافية ١٣٤/١ ، ٣٢٦

(٥) شرح الكافية ١/٣٣٠

الجر لإفادتها التخصيص ، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل
فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو :

لزيد ضربت ، أنا ضارب لزيد ، ضربنى لزيد حسن (١)

وقد يجوز أن نعتبر دخول لام التقوية على مفعول الفعل المتقدم
عليه ، أو على مفعول اسم الفاعل أو المصدر لضعفها عن التعلق بالمفعول
بدون اللام ممثلاً لمرحلة وسطى بين مرحلة التعدية بحرف الجر ، والتعدية
بنفس الفعل .

٢ — وما سمي بحروف الجر الزائدة ، يمثل — عندى كذلك —
مرحلة وسطى ؛ لأنها سميت زائدة حيث لا يتغير بها أصل المعنى ، بل
لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكانها لم تفد شيئاً لما
لم تغاير غائبتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها (٢) .

والنحويون فى تحليلهم تراكيب حروف الجر الزائدة ، كانوا
يفترضون عدم وجودها وأعطوا مجرورها ما يستمقنه من محل إعرابى :
رفع أحياناً ، ونصب أحياناً أخرى ، مع التنبيه إلى معنى التأكيد الذى
تفيده الحروف الزوائد .

ثم اختلف النحويون بعد ذلك حول شروط زيادة بعض حروف الجر
مثل « من » بين مضيق وموسع ووسط .

فالבصريون اشترطوا لزيادتها تنكير مجرورها ، ووقوعها فى سياق نفى،
ولم يشترط « الأخفش » الشرطين فأجاز زيادتها فى حيز الإيجاب داخلة
على معرفة ، كما فى قوله تعالى :

« يغفر لكم من ذنوبكم » (٣)

« ولقد جاءك من ربك المرسلين » (٤)

(١) شرح الكافية ج١/ ٣٣٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ٣٨٤

(٣) نوح ٤

(٤) الأنعام ٣٤

أما الكوفيون ، فلم يشترطوا شرط النفي أو شبهه ، فأجازوا زيادتهما في نحو :

قد كان من مطر (١)

« فيغفر » هنا ، وصلت إلى الاسم بمن الزائدة . أما في قوله تعالى :

« إن الله يغفر الذنوب جميعا » (٢)

فقد وصلت إليه بنفسها .

ومن هذا أيضا زيادة « الباء » قياسا في مفعول « علمت » و « عرفت » و « جهلت » و « سمعت » و « تيقنت » و « أجسبت » ، كقولهم :

سمعت بزيد وعلمت به

وتتراد قياسا أيضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفي ومتصرفاته ، وفي فاعل لأفعل في التمتع ، وفي المبتدأ الذي هو حسبك ، وبإذا في خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة بمثلها » (٣)

عند الإخفش .

وتتراد سماعا بكثرة في المفعول به نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٤)

ونحو قوله :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥)

فحروف الجر الزائدة قبل المفعول تمثل مرحلة استعمالية وسطا بين مرحلة التعدى بحرف الجر ، والتعدى إلى المفعول بنفسه .

(١) شرح الكافية ج١/٣٢٣

(٢) الزمر ٥٣

(٣) الشورى ٤٠

(٤) البقرة ١٩٥

(٥) شرح الكافية ج١/٣٢٨

ولعل هذا سر كثرة زيادة الباء وقياسيتها مع المفعول به ، فقد سبق أن باء الجر هي الأصل في الدلالة على معنى « التعمدية » حتى إن المفعول به سمي كذلك نسبة إليها •

وعلى هذا يكون قول النحويين إن ما بعد حرف الجر الزائد « مجرور لفظاً » ربطاً للأمثلة بالحالة الاستعمالية الأولى ، حالة الجار والمجرور أو « الإضافة » و « منصوب محلاً » ربطاً لها بالحالة الاستعمالية الأخيرة ، حالة النصب أو « المفعولية » •

وما اعتبره « الأخفش » منصوباً على زيادة حرف الجر ؛ لأنه يجوز زيادته في الإيجاب اعتبره البصريون مجروراً بحرف الجر الأصلي ، كما هي قوله تعالى :

« فكلوا مما أمسكن عليكم » (١)

« وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » (٢ ، ٣)

فالأخفش كان ينظر إلى الصالة الأخيرة ، حالة النصب ، أما البصريون فكانوا يدرجون الأمثلة في الحالة الأولى ، حالة « الإضافة » • والحق ، إن تخريج « الأخفش » أقرب ، غالبصريون في آية النور اختلفوا حول المعنى الذي تفيد « من » ، فمن قائل إنها للتبعية ، أي لا يلزم المؤمن غض البصر بالكلية ، ومن قائل إنها لبيان الجنس (٤) •

كما ذهبوا إلى أن « من » هي قوله تعالى :

« يغفر لكم من ذنوبكم »

مبعضة أي :

« يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً

ولما وجهوا بقوله تعالى :

(١) المائدة ٤

(٢) النور ٢٠٠

(٣) الأمل ١/٣٠٠

(٤) البيان ١/١٦٨

« إن الله يغفر الذنوب جميعا »

وما يفهمه من شمول مغفرته سبحانه لجميع الذنوب ، قالوا : إن الآية الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام ، وهذه الآية خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم قالوا : «ولو كنا أيضا خطابا لأمة واحدة ، غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها » (١) •

٣ - بدأ استعمال الجار والمجرور في بعض الأمثلة طريقة تركيبية بديلة عن طريقتي الرفع والنصب ؛ فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الرفع أو النصب - كما سبق - •

وجود حرف الجر الزائد انحصر في اللفظ فقط وهو الجر وتزيين العبارة ومعنى التأكيد المقاد منه هو معنى هامشي عارض - كما سبق - •

وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع مجروره ، لا يوجد فيها الحرف لا على « الأصالة » ولا على « الزيادة » ، وبالتالي ينعدم أو يزول أثره اللفظي وهو الجر ، لكننا نجد في التركيب حرف الواو بديلا عن حرف الجر ، وبعد الواو اسم منصوب ، أو مرفوع •

ومن الطريف أن حرف الجر الذي تجيء الواو بدلا منه في النصب والرفع على السواء هو « الباء » التي قلت سابقا إن المفعول به منتسب معنى إليها •

ومجيء الواو بدلا من الباء ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يذكرنا بمجيء الواو أيضا بدلا من « مع » ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضا - كما سيأتي - •

جاء في « الكتاب » :

« وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك :

بعت داري ذراعا بحرهم

بعت الشاة شاة ودرهما

تصدقتم بمال درهمي درهمي (١)

فالمثال الأول به بعد المفعول به « ذراعا » جار ومجرور ، أما الثاني ففيه واو بعدها اسم منصوب ، وفي الثالث اسم منصوب فقط استغناء عن حرف الجز وعن يديه الواو معا .

واعتبار الواو والنصب في المثال الثاني بدلا من الباء والجر في المثال الأول ، جاء في تفسير « الخليل » لحالة الرفع ، إذ يقول : « يجوز »

بعت الشاة شاة ودرهم

إنما يريد :

بعت الشاة شاة بدرهم

ويجمل « بدرهم » خبرا للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك :

كل رجل وشيعته

في معنى « مع » (٢)

أما « التثنية » فيفسر حالة النصب قائلا : « هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرا ، فإذا قلت :

بعت الشاة شاة ودرهما

لما المعنى

بعت الشاة مسعرا على شاة بدرهم

وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم ، وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والثناة ، فمطقت أحدهما على الآخر ، وإن كانت

(١) الكتاب ج ١/ ٣٩٢

(٢) الكتاب ج ١/ ٣٩٣

النشأة ثمثنا والدرهم ثمنا « (١) .

٤. — وحروف القسم الثلاثة (الباء والواو والتاء) تبدى فيما بينها نوعاً من التبادل . غالباً هي الأصل فيجرب بها الظاهر والمضمر ، وتستعمل في قسم السؤال وغيره .

والواو بدل من الباء فلا تجز إلا الظاهر ، ولا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال :

والله أخبرني

كما يقال :

بالله أخبرني .

والتاء بدل من الواو كما في « وراث » و « ثراث » و « وكلة » و « نكلة » ولهذا قصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظة « الله » . . وحكي « الألفش » :

ثربى ، ثرب الكعبة ، وهو شاذ (٢)

وإنما حكم بأصالة الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهي تلتصق بعمل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها ؛ لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيتين ، ومعنوياً ؛ لأن معنى الجمعية المعبر عنه بالواو قريب من معنى الإلصاق « (٣) .

ومن الواضح أنه صاحب تفرع حروف القسم بعضها من بعض نوع من التخصص في الاستعمال ، أو قل نوع من تضييق دائرة الاستعمال ؛ فأسلوب القسم مع الباء يشمل قسم السؤال نحو :

بالله أخبرني

وقسم غير السؤال نحو :

بالله لأرحمن المسكين

(١) الكلب ج١/٣٩٢

(٢) شرح الكافية ج١/٣٢٣

(٣) شرح الكافية ج١/٣٣٤

أما الواو والتاء فلا تستعملان إلا مع النوع الثانى ، كما أن الاسم الذى يجر بهذه الأحرف تراوح بين الإطلاق (المظاهر — الضمير بعد الباء) ، والتقييد الواسع (المظاهر فقط بعد الواو) والتقييد الضيق جدا (لفظة « الله » بعد التاء) •

على أن الواو ، وهى بدل من الباء ، أكثر استعمالا ودورانا على السنة العرب ، ولهذا تنبه النحويون إلى أن فعل القسم يحذف معها ومع ما يتفرع منها وهو التاء ، إذ التخفيف في التركيب العربى من لوازم كثرة الاستعمال •

ونجد للجر مع حروف القسم استعمالا خاصا ؛ إذ إن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في « الله » قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو : المصحف لأفعلن (١)

وحرف الجر الذى اتفق النحويون على حذفه قياسا مع بقاء عمله هو « رب » في الشعر خاصة ، بعد الواو والفاء أو بل ، كما في نحو :
وإن أملك فدى حنق لظاه

على يكاد يلتهب التهاها
بل بلد ذي صعد وأصباب •

وهذه الحروف نحو :
رسم دار وقفت في طله
كدت أقضى الحياة من جلله
فشاذ في الشعر أيضا « (٢) •

ولا خلاف بين النحويين في أن الجر يكون برب المقدرة بعد بل والفاء ؛ فإن الأولى عاطفة والثانية واقعة في جواب الشرط •
وذهب البصريون إلى أن الجر أيضا بعد الواو برب مقدرة ،

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٢٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٣٢

والواو عاطفة ، أما الكوئيون فذهبوا إلى أن الواو هي الجارة لقيامها مقام « رب » بعد أن كانت عاطفة ، وغرقوا بينها وبين واو القسم بأن الثانية يجوز دخول حرف العطف عليها : الواو والمفاء وثم ؛ لأنها لم تكن في الأصل واو عطف ، فقد يقال :

ووالله ، هوالله ثم والله

بخلاف واو « رب » ؛ لأن أصلها كان العطف (١) .

لدينا ب إذن — ثلاثة أنواع من « الواو » بالنسبة إلى علاقتها بحرف الجر :

١ — واو تساوى في المعنى حرف الجر « الباء » وما بعدها يرفع أو ينصب ، وهذه واو العطف التي أثبتتها « سيبويه » في أمثلة التسمير .

٢ — واو القسم التي ذهب النحويون إلى أنها بدل من الباء ، وهي حرف جر اتفاقا .

٣ — واو رب ، وهي حرف عطف عند البصريين ، وجر عند الكوفيين وقد تكرر واو بعد واو القسم كما في نحو قوله تعالى : « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، وما خلق الذكر والأنثى ، إن سعيكم لشتى » (٢) .

ومذهب « الخليل » و « سيبويه » أن المتكررة واو العطف . وقال بعضهم :

هي واو القسم . والأول أقوى . . . ؛ لأنه قد يصرح بالعطف أحيانا كما تقول :

بالله فالله لأفعلن

وبحياتك ثم حياتك لأفعلن

والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٣٤

(٢) الليل ١ - ٤

(٣) شرح الكافية ج١/ ٢٣٧

تعقيب :

١ - يمكن - إذن - لراصد السلوك النحوى للجار والمجرور في التراكيب العربية أن يسجل التصرفات التالية :

١ - وظفت حروف الجر للتعبير عن مدلولات لا تؤدي إلا بها ، فساعدت بذلك الأعمال وما يشبهها أو لنقل « الفعليات » قبلها للوصول إلى « الاسميات » بعدها ، وهذا هو معنى « الإغضاء » أو « الإضافة » الذى أشار إليه النحويون .

٢ - عبرت بعض حروف الجر عن معنى « التمدية » فشابهت بذلك وسيلتى التمدية الآخرين : الهمزة والتضعيف (١) .

٣ - جرى ببعض الحروف لغرض لفظي تزييني ، ومعنوى هو إعادة التوكيد وهذه هي حروف الجر الزائدة .

وحرف الجر في التصرفات الثلاثة السابقة مذكور في الكلام لغرض معنوى وللفظي متفاوت قوة وضعفا من تصرف إلى آخر . ويقابل هذا التخفف من حرف الجر ، وقد سلكت العربية هنا أيضا ثلاث طرق :

٤ - التخفف من حرف الجر ، وذكر بديل له ، كالتخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو ، أو الهاء ، أو همزة الاستفهام ، أو قطع همزة « الله » (في القسم) (٢) ، أو التخفف من الباء والاستغناء عنها بالواو الدالة على المصاحبة ، أو التخفف من « رب » والاستغناء عنها بالواو أو الهاء أو بل .

٥ - التخفف من حرف الجر مع عدم ذكر بديل له ، وجر الاسم كما كان يجر مع ذكر حرف الجر ، وهذا قليل .

(١) ذهبت في كتابي « جملة الفاعل بين الكم والكيف » إلى أن التمدية إما أن تكون بوسيلة لفظية أو معنوية ، وعينت بالثابتة « التضمين » ، وبالأولى التمدية بتغيير الصيغة : بدايتها (همزة إفعال) وسطها (التضعيف) وهذان أمران داخليان ، وبحرف الجر وهذه وسيلة خارجية تأتي بعد « الفعل » أو بينه وبين « الاسم » ٤٩ - ٥٤ .

(٢) شرح الكافية ج ١/ ٣٣٦

٦ - التخفيف من حرف الجر مع عدم ذكر بحيل له ، ونصب الاسم الذي كان يجرم مع الحرف .

وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، مما كثر استعماله في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى :

« واختار موسى قومه سبعين رجلا ^(١) »

أى : من قومه .

« ورفع بعضهم فوق بعضهم درجات ^(٢) »

أى : إلى درجات

« ولا تعزموا عقدة النكاح ^(٣) »

أى : على عقدة النكاح

« إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه ^(٤) »

أى : يخوفكم بأوليائه ، ولذلك قال : « فلا تخافوهم ^(٥) »

ومن ذلك في الشعر قول « العباس بن مرداس السلمي » :

أتريد قومك ما أراد بوائل يوم القلب سميك المطعون
أراد بقومك ، فحذف الباء ، فظهر النصب الملقب لها ، ومثله النصب في قوله الآخر :

ومن قبل آمنة وقد كان قومنا يصلون للأوثان قبل محمد

نصب « محمد » بآمنة ، والأصل : بمحمد ^(٦)

والأفعال التي أغضت إلى الأسماء عن طريق حروف الجر (١) هي

الأفعال اللازمة في مقابل الأفعال المتعدية التي لا تحتاج إلى حرف جر .

وتصرف حرف الجر في (٢) يرينا أنه متشابه مع وسائل التعدية

الأخرى .

(١) الإمراء ٥٥

(٢) الزخرف ٣٢

(٣) البقرة ٢٣٥

(٤) آل عمران ١٧٥

(٥) الأمل ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٥

(٦) الأمل ١١٣/١

وسلوك حرف الجر في (٣) يرينا أن ما بعده إما أن يكون .

(أ) في محل رفع (ب) أو في محل نصب .

أما سلوكه في (٤) فيرينا أن ما بعده إما أن يكون :

(أ) منصوبا (أمثلة التسعير ، المفعول معه) .

(ب) مرفوعا على الخبرية .

(ج) مجرورا كما كان .

فالعلاقة بين النصب والجر تذبذبت حول الطرق الآتية :

١ - النصب والجر ندان ، فأحدهما مع الفعل المتعدي ، والآخر مع الفعل اللازم .

٢ - اجتماعا على أداء وظيفة واحدة ، هي وظيفة التعدية .

٣ - الجر « حالة » ، والنصب « نسبة » ، أو الجر لفظي ، والنصب محلي .

٤ - النصب بدل من الجر .

٦ - أصبح النصب سطحا ، عمقه الجر ، إذ الجر بعد حذف الجار قليل جدا (٥) .

فالنصب والجر في (١) كلاهما - في بابه - « ند » للآخر .

وكلاهما في (٢) شريك للآخر .

أما في (٣) فالجر لفظي والنصب محلي .

والنصب في (٤) « بديل » للجر .

أما في (٦) فقد توارى الجر ليصبح « عمقا » وطفا النصب على « السطح » .

وإذا عرفنا أن العربية في سلوكها النحوي تميل إلى التخفيف والإيجاز - باب المحذف في النحو العربي - ، وإذا أدركنا أن الألفاظ انعكاس للمعاني، والتراكيب الخارجية غطاء لتراكيب داخلية، والإعراب في اللغة العربية « سطح » و « النسبة » عمق ، إذا أدركنا هذا كله ،

أمكننا القول بأن العربية في تطورها من الجر إلى النصب كانت تفعل هذا إيمانا منها بأن أبناءها يحتكمون إلى « الجر » الكامن في أعماقهم ، وإن ظهر هذا الجر على السطح « نصبا » .

وأنبه هنا بأنه حدث تداخل بين هذه الطرق ، فالعلاقة بينهما ليست علاقة تاريخية ؛ فالطريقة الأولى — مثلا — لا تزال مستعملة بكثرة ، كما أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين بالنصب قد يتعدى إلى أحدهما بالجر ؛ فقد يقال :

سرقه مالا ، سرق منه مالا (١)

كما ألفت النظر إلى أن ما ذهب إليه النحويون من أن كل جبار ومجرور في محل نصب اعتبره في الحقيقة تحكيم طريقة في أخرى ، فالعربية كما عرفت النصب عرفت الجر ، وتطور بعض المجرورات إلى منصوبات لا يعنى بالضرورة أن كل مجرور حقه أن يكون منصوبا ، ولعلهم قصدوا بهذا القول أن ما بقى مجرورا كان في طريقه إلى أن ينصب .

وخلاصة ما أذهب إليه هنا أن علاقة « الندية » التي أشرت إليها سابقا ، لم تكن مطلقا « العداوة » بل سمحت في كثير من الأمثلة بالتبادل ، وفي أحيان كثيرة ، اتسمت الشركة بين النصب والجر بطابع « المساواة » (٢) أو على الأقل باقتسام جانبي الحدث اللغوي بينهما ، فانفرد أحدهما باللفظ (جر) ، والآخر بالمحل (نصب) .

وكل هذه التقاربت مهتد الطريق أمام الجر كي يتوارى ويستتر ويترك المجال لأخيه « النصب » ، وهذه النتيجة لها في نظري وجهان .

الوجه الأول : أمثلة الجر التي لم تسمح بتبادل أو مساواة ، أو حتى الاقتناع بجانب اللفظ وحده بقيت على ما هي عليه جرا في اللفظ والمحل .

(١) الكتاب ج١/ ١٧٥

(٢) الكتاب ج١/ ٩٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨

الوجه الثاني : توارى الجر واستقراره في عمق التراكيب لم يكن ضربة لا زب ؛ فقد ظهر الجر على السطح في الأمثلة ، بحيث بدا الأمر في النهاية وكأنه نوع من التطريز اللغوي ومبادلة بين حالة الجر وحالة النصب لخدمة لمعنى واحد . وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

نصب على السطح وجر في العمق :

بعد أن ذكرت الأمثلة السابقة للتدليل على القرابة الحميمة بين النصب والجر أذكر الآن الأبواب النحوية المقررة ، التي نجد فيها حالة النصب بديلا لحالة الجر أو - كما ذكر النحويون - المنصوبات لفظا مجرورات معنى .

النصب على نزع الشافض :

ذكرت سابقا أن حرف الجر يحذف ، فينصب ما كان مجرورا ، واعتبرت هذا نوعا من التخفيف الذي تلجأ إليه العربية كثيرا عند وضوح المراد .

وعند حذف الجار ونصب ما كان مجرورا عقب ذلك ، يبدو الاسم المنصوب شبيها بأخيه الذي ولد منصوبا ، لكن النحويين العرب - جازاهم الله خيرا - حرصوا على تبيين الفرق بينهما بأسلوب يدفع شدة علم العربية إلى إكبارهم ؛ إذ قد برهنوا بما لا يقبل المراء أنهم أخلصوا للمعنى فعمقوها واكتنوها أسرارها ، ولم يقفوا قط عند التعرف على الملامح الشكلية للتراكيب وعناصرها المفردة ، وبهذا بشروا بخير ما خرجت به ولحيدة من أحدث نظريات التحليل النحوي « النحو التجويلى »

من هذا ما ذكره « مسيبويه » من التفرقة بين مجموعة « أعطى » من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وما أسماه مجموعة « اختار » وغيرها من الأفعال التي تنصب مفعولين كان أحدهما في الأصل مجرورا ، ثم مجموعة « ظن » التي تنصب مفعولين أيضا .

يقول :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت

اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى ، كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك :

أعطى عبد الله زيدا درهما
كسوت بشرا الثياب الجياد

ومن ذلك :

اخترت الرجال عبد الله

قال تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا » (١)

سميته زيدا
كنيت زيدا أبأ عبد الله
دعوته زيدا

إذا أردت « دعوته » التى تجرى مجرى « سميته » ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر ، لم يجاوز مفعولاً واحداً . ومنه قول الشاعر :

أستغفر الله ذنباً • لست محصيه
رب العباد إليه الوجه والعمل
وقال « عمرو بن معد يكرب الزبيدي » :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بهزوف الإضافة ، فنقول :

اخترت فلاناً من الرجال
سميته بفلان

فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمس :

آليت حب المراق الدهر أطعمه
والحب يأكله فى القرية السوس
يريد : على حب المراق •

وليس « على » ههنا بمنزلة الباء فى قوله تعالى :

« كفى بالله شهيدا » (٢)

لأن « على » لا يفعل بها ذاك ، ولا « بمن » فى الواجب •

(١) الأعراف ١٥٥

(٢) النساء ٧٩ ، ١٦٦ : (الفتح ٤٨)

ولم يست :

استغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير

أكثر في كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم • فأما « سميت »
و « كنيت » فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في « عرفت » ، تقول :
عرفته زيدا ، ثم تقول : عرفته بزید

• • فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف
الإضافة ، وليس كل الفعل يفعل به هذا • • • ومنه قول الفرزدق :
منا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع
— أما ظن — فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون
الآخر ، وذلك قولك :

حسب عبد الله زيدا بكرا

خال عبد الله زيدا أخاك

ونحتمل ذلك :

رأى عبد الله زيدا صاحبنا

وجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ

وإنما يمنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت
أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكاً • • • •
ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه في اليقين « (١) » •

فالأمثلة الثلاثة التالية تمثل مجموعات مختلفة من الأفعال :

اجترت القوم عبد الله

أعطيت عبد الله ثوبا

حسبت عبد الله صديقا

وفعل المثال الثالث يعطى مجموعة من أفعال يجب ذكر مفعولين
بعدها ولا يجوز الاختصار على أحد المفعولين معها ؛ وإلا اختلف المراد ،
وهذه هي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر •

(١) الكتاب ج ١/ ٣٧ — ٤١ بقصره .

أما الفعل في المثالين الأول والثاني ، فلا يجب ذكر المفعولين بعده ، ويجوز الاختصار على أحدهما ، فالفعلان سواء في هذه النقطة .

لكن « اختار » يفترق عن « أعطى » في أن أحد المفعولين معه كان مجرورا بحرف جر قبل أن ينصب .

فالمشابهة القائمة الآن بين الفعلين وراءها في الحقيقة فرق كبير والنصب على نزع الخافض لا يكون مع كل فعل ، بل الأمر مرده إلى السماع واستعمال العرب .

كما أن بعض ما ينصب على نزع الخافض ، قد يكتب له الاستقرار والقوة حتى يصبح طريقة بديلة لطريقة الجر ، كما حدث مع « سمي » و « كنى » و « عرف » — هنا مثلا — وبعضها لا يكتب له هذا ، فيظل الجر غالبا عليه ، كما حدث مع « استغفر » — مثلا — .

ولأن النصب على نزع الخافض يتم بالاستغناء عن حرف الجر ، ونصب ما كان مجرورا مع المحافظة على المعنى ، نجد « سيبويه » يفرق بين هذه الظاهرة وبين الجر بحرف جر زائد ؛ حيث يكون من الممكن أن نقصور. حرف الجر محذوفا ، ثم نلصق ما كان مجرورا بالمالة الإهرايية المناسبة لموقع الكلمات التي كانت مجرورة .

وقد أقام « سيبويه » تفريقه بين حرف الجر الذي يحذف فينصب مجروره ، وحرف الجر الزائد على أساس أن حرف الجر الزائد لا يستعمل في الموجب ؛ كما أن بعض حروف الجر التي تحذف فينصب مجرورها لا تأتي زائدة ؛ فحروف الجر التي قد تأتي زائدة هي : « الباء ، واللام ، والكاف ، ومن » دون بقية الحروف الجارة .

كما أن ما بعد حرف الجر الزائد مجرور لفظا فقط ، أما ما بعد حرف الجر الذي يجوز نزع المجرور لفظا ومحلا . ومحل المجرور بحرف الجر الزائد إما الرفع أو النصب ، أما حالة ما كان مجرورا بعد نزع الخافض فتصير إلى النصب فقط .

وتفرقة « سيبويه » بين المنصوب على نزع الخافض ، والمنصوب بعد الاستغناء عن الحرف الزائد ، قام بها « الرضى » أيضا ردا على

الكوهين الذين ذهبوا إلى أن الاسمين بعد « ما » مبتدأ وخبر يوما انتصاب الخبر إلا على نزع الخافض ، قال :

« ليس هذا بشيء ؛ لأن الباء زائدة ، فإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية بعد حذف الجار ، ووصول الفعل إليه ، كما هي :

استغفر الله ذنبا

وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض « بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا ؛ لكونه مفعولا ؛ إذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا ، مع أن حذف الجار ونصب المفعول به أيضا ليس بقياس » (١) .
ويؤخذ من رد « الرضى » ما يلي :

١ — النصب على نزع الخافض يكون في الإيجاب ، أما الزيادة في حرف الجر فتكون في غير الإيجاب : — وهذا ما نبه إليه « سيبويه » .
٢ — النصب على نزع الخافض للمفعول به فقط .

٣ — المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض ، منصوب بالفعل أو شبهه لا بعملية النزع ذاتها ؛ لأن النصب كان محليا مع حرف الجر ، ويحذفه ظهر ، ففائدة الاستغناء عن حرف الجر تجلت في إظهار النصب لا في إيجاده .

٤ — النصب على نزع الخافض ليس بقياس . — وقد نبه « سيبويه » إلى هذا أيضا .

أما النقطة الثانية السابقة ، فقد اعتبر « الرضى » النصب على نزع الخافض نوعا من الاتساع في اللغة ، وأثبتته أيضا في نصب الظروف والمضاد ، فيقال :

آتيك خفوق النجم

وأصل هذا :

آتيك حين خفوق النجم

فاتسع الكلام واختصر (١) .

ومقالة مع المصدر قول الشاعر :

أحبا بني أبناء سلمى بن جندل

تهددكم إياى وسط المجالس

أى : أفى حق . وتقول :

أجدك لا تفعل كذا

أى : أبعدك (٢) .

كما أن « الرضى » يسمى الأشياء التى تنصب على نزع الخافض

فى نحو :

جئت زيدا ، بعث زيدا مالا ، كُلت زيدا طعاما ، بعث زيدا ثمرا

والتي كان أصلها :

جئت إلى زيد ، بعث لزيد مالا ، كُلت لزيد طعاما ، بعث لزيد ثمرا

« ملحقا بالمفعول به » (٣) .

كما أن الجرور بحرف جر فى نحو :

مررت بزيد ، قربت من عمرو ، بعدت من بكر ، سرت من البصرة إلى

الكوحة «مفعول بمواسطة حرف الجر بوليس بمفعول به اصطلاحا » (٤) .

والنقطتان الثالثة والرابعة تنبئان عن أن حالة النصب كانت قائمة

بذاتها حتى مع وجود حرف الجر ، وظهور النصب بعد إسقاط الخافض

ليس مبررا لإطلاق « المفعول به » على هذه المنصوبات .

فهذا النوع من المنصوبات — إذن — فى محل وسط بين المفعول به

الخالف والأسماء المجروزة الخالصة . وقد يعكس هذه الوسطية الخلاف

الذى دار بين النحويين حول تسمية هذه المنصوبات ، أمى مفعول به ؟

أم مشبهة بالمفعول به ؟

وأيا ما كان تكييفنا لحالة النصب بعد إسقاط الحرف الخافض ،

(١) شرح الكافية ج١/ ١١٣

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٢٥

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٢٥

(٤) الكلب ج١/ ٢١١

وتسمياتنا للمنصوب معها ، غمما لا خلاف حوله أن هذه الطريقة من تبادل الحالات الإعرابية ، تنبئ عن حركية فى اللغة ومرونة بها •

والإتساع فى الكلام والاختصار فيه عن هذا الطريق ما هو إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة لجأت إليها العربية لتنوع وسائل التعبير فيها ؛ إذ المعانى التى أودعها الله فيها حظيت بما أسميته « تعدد النظم » أو تنوع الأطر •

يقول « سيبويه » فى باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار :

« من ذلك أن يسأل إنسان :

كم صيد عليه

و « كم » غير ظرف ، فقول :

صيد عليه يومان

وإنما المعنى :

صيد عليه الوحش فى يومين

ولكنه أئتمن واختصر ؛ ولذلك وضع السائل « كم » غير ظرف « (١) » •

لكم مستخدمة فى معنى الظرف ، مع أنها غير ظرف ، والمجيب يستخدم الاسم المرفوع ، والمعنى على الجر •

ومن ذلك :

« وأسأل القرية التى كنا فيها » (٢)

إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل فى القرية ، كما كان عاهلا فى الأهل (٣) •

وهذا مثال للتوسع بحذف المضاف ، وإحلال المضاف إليه محله •

وبناء العلاقة بينه وبين الكلمات التى تتعلق بالمضاف قبل حذفه •

(١) الكتاب ج١/٢١١

(٢) يوسف ٨٢

(٣) الكتاب ج١/٢١٢

ويمكن أن يعد هذا أيضا مثالا من أمثلة نزع الخافض ، إن اعتبرنا أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ، وحذفه — أى المضاف — وهو في موقع النصب ، يضاف على المضاف إليه ، أو بالأحرى ما كان مضافا إليه ، حالة النصب •

ومن ذلك قولهم :

أكلت أرض كذا وكذا

أكلت بلدة كذا وكذا

إنما أراد :

أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب (١)

ومن ذلك قولهم :

هذه الظهر أو العصر أو المغرب

إنما يريد صلاة هذا الوقت (٢) •

فهذا توسع تم عن طريقه التجوز في المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع ، ولا مجال لقبوله إلا بالتقدير السابق •

ومن ذلك — وهذا من النصب على نزع الخافض — قول عامر ابن الطفيل :

غلابينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرعد

يريد : بقنا وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل (٣) •

ومن التوسع الذى أشار إليه « سيويه » و « الرضى » فيما سمع من العرب أنهم يقولون :

يا سارق الليلة أهل الدار

بإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل الذى يتحدى إلى مفعولين في

(١) الكتاب ج١/٢١٤

(٢) الكتاب ج١/٢١٥

(٣) الكتاب ج١/٢١٤

اللفظ لا فى المعنى ، ويقول فى الفعل على هذا الحد :
سُرقت الليلة أهل الإدار

فتجرى « الليلة » على الفعل فى سعة الكلام .. فاللفظ يجرى على قوله :
هذا معطى زيد درهما

والمعنى إنما هو فى الليلة .. غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام .
وكذلك لو قلت :

هذا مخرج اليوم الدرهم ، وصائد اليوم الوحش

ومثل ما أجرى مجرى هذا فى سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل :
« بل مكر الليل والنهار » (١) .

فالليل والنهار لا يمكن أن ، ولكن المكر خيهما (٢) .

كذا من أمثلة التوسع ما ذكره « سيبويه » من قولهم :
هذه عشرون درهما

إنفا أرادوا : عشرون من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا ؛ إذ لم يكن
دخول الألف واللام يغير العشرين عن فكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يحتج
إليه (٣) . كما أنهم استخفوا بذكر المفرد بدل الجمع ، والمنصوب بدل
المجرور .

كما قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قوله :

امتلات ماء

تفقات شحما

وأصله :

امتلات من الماء

تفقاته من الشحم

(١) سبأ ٣٣

(٢) الكتاب ج ١ / ١٧٥ - ١٧٨

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٠٢

يُحذف هذا استخفاها (١) :

غاللة العربية ، تنزل الملازم منزلة المتمدن ، والظرف منزلة غيره
من الأسماء ، والمذكر منزلة المؤنث ، والمؤنث منزلة المذكر ، والأكل من
الأرض — مثلا — منزلة إصابة خيرها ، وهكذا وتترجح حرف الجر فتنصب
المجرور .

وما تفعل العربية هذا وغيره إلا استخفاها من بعض ما عهدته ،
وتوسعا منها في التعبير والأداء ، إيماننا منها ببقاء المعنى وعدم نقصانه .
ولعل مما يثبت مشروعية الانتقال من الجر إلى النصب لتساوى
الحالتين في التعبير عن مدلول واحد ، أن « سيوييه » يقول في باب
« إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن
معنى الجزء » :

« وذلك قولك :

على أي دابة أحمل أركبي
بمن تؤخذ أو خذ به

وهذا قول يونس والخليل جميعا ، فحروف الجر لم تغيرها عن حال
الجزء ، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام ، فإنك تقول :

بمن تمصر ؟

على أيها أركب ؟ (٢)

وذلك أن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها ، فالفعل مع الباء
بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده ، فصار الفعل الذي يصل بإضافة
كالفعل الذي لا يصل بإضافة ؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما
يصل غيره ناصبا أو رافعا ، فالجر ههنا نظير النصب والرفع في غيره « (٣) .

وحروف الشرط والاستفهام من كلمات الصدارة التي لا يعمل فيها
ما قبلها ، لكن النحويين استثنوا من هذا حروف الجر ؛ لأن الجار والمجرور

(١) المكتاتب ج ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٢) الكتاب ج ٢/ ٨٠

(٣) الكتاب ج ٢/ ٨٠

كالكلمة الواحدة ، وكان التخفف بحذف حرف الجر هو تخفف بالاستغناء
عن حرف من حروف الكلمة ، وهو من الأمور المقبولة المستساغة .

ومع أن التخفف من حرف الجر هو نوع من التوسع في اللفظة نرى
« عسيويه » و « الرضى » يعدانه من الأمور السماعية . فأنت قد تقول :

ضرب عبد الله ظهره ويطنه ، مطرنا سهلنا وجبلنا

ضرب زيد الظهر والبطن ، مطرنا السهل والجبل

فظهره أو الظهر يرفع على البدلية ، أو التوكيد ، وإن شئت نصبت على
معنى :

ضرب زيد على الظهر والبطن ، مطرنا في السهل والجبل

ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم :

دخلت البيت

وإنما معناه :

دخلت في البيت

ولم يجيزوه في غير « السهل والجبل » ، و « الظهر والبطن »
كما لم يجز :

دخلت عبد الله

فجاز هذا في ذا وحده كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن ..
واختصت بهذا ، كما أن « لحن » مع « غدوة » لها حال ليست في غيرها
من الأسماء ، وكما أن « عسى » في قولهم :

عسى الغوير أبؤسا

حال لا تكون في سائر الأسماء (١) .

فإن قلت :

ضرب زيد اليد والرجل

جاز على أن يكون بدلا ، وأن يكون توكيدا ، وإن نصبته لم يحسن ؛ لأن

العمل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنسوب إذا حذفت منه حرف الجر ، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره (١) .

هناك — إذن — من التراكيب ما يمكن أن نسميه « التراكيب الخاصة » التي قد تخالف العناصر المفردة فيها سلوكها التركيبى المألوف ، وتقبل هذه المخالفة أو لنقل هذه المرخصة ؛ لأن العرب استعملتها ، وحيث إن الأمر هو من باب الرخص ، ومخالفة المألوف ، فلا ينبغي التوسع فيه . وحذف حرف الجر ونصب ما كان مجرورا من هذه التراكيب الخاصة التي يتوقف قبولها على السماع .

والمسألة التي اتفق النحويون على أن حذف حرف الجر فيها قياسى أن يكون المجرور مصدرا مؤولا بأن المشددة ، وأن ؛ لأنها حرف موصول طويل بصلته ، لكونهما مع الجملة بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو والمجرور كشىء واحد .

وبعد حذف الحرف ، تصير أن وصلتها فى محل نصب عند « سيبويه » نحو :

الله لأفعلن (٢)

وقال « الخليل » و « الكسائى » : هى باقية على ما كانت عليه من الجر .

ورأى « سيبويه » أولى بالقبول ؛ لضعف حرف الجر عن العمل بمقدرا ، ونحو :
الله لأفعلن

يجر لفظ الجلالة نادر (٣) — كما سبق — .

وقد توسع « الأخفش » الصغير فى هذه المسألة ، فذهب إلى أن

(١) الكتاب ج١/ ١٦٠ ، ١٦٣ وانظر أيضا الكتاب ج١/ ٣٩٤ — ٣٩٥

(٢) الكتاب ج٢/ ٤٩٧ ؛ شرح الكافية ج١/ ١٨٣

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٨٣

- حذف حرف الجر جائز قياسا إذا تعين ، وإن كان مع غير أن وأن (١) .
ومن أمثلة « سيوييه » لهذه المسألة :
جئتكَ لأنك تريد المعروف

إنما أراد

جئتكَ لأنك تريد المعروف

ولكنك حذفْتَ اللام ههنا ، كما تحذف من المصدر إذا قلت :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريما
أى لادخاره • وقال تعالى :

- « وأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم لمتقون » (٢)

بمعنى :

ولأن هذه أمتكم أمة واحدة

ونظيرها قوله تعالى :

« لإيلاف قريش »

فإن حذفْتَ اللام من « أن » فهو نصب ، كما أنك لو حذفْتَ اللام من
إيلاف كان نصبا (٣) •

وتقول :

أبيك إن الحمد لك

وإن شئت قلت : أن •

ثم يشير إلى مذهب « الخليل » الذى يذهب إلى أن « أن » فى
موضع جر لأنه حرف كثر استعماله فى كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار ،
كما حذفوا « رب » وأبقوا عمله •

ويقوى ذلك قوله تعالى :

« وأن المساجد لله »

(١) شرح الكافية ج١/ ١٨٣

(٢) الأنبياء ٩٢

(٣) الكتاب ج٣/ ١٢٦ ، ١٢٧

لأنهم لا يقدمون « أن » ويبتدعونها ، ويعملون فيها ما بعدها ، والفعل إذا كان بمعنى اللام جاز تقديمه وتأخيرهُ (١) .

ثم يقول عن « أن » : « اللام ونحوها من حروف الجر تحذف من أن » كما حذفت من « أن » ، جعلوها بمنزلة المصدر ، حين قلت : فعلت ذلك حذر الشر

أى لحذر الشر . ويكون مجرورا على التفسير الآخر . وقال عز وجل : « أن كان ذا مال وبنتين » (٢)

على معنى : الآن كان ذا مال وبنتين . وقال الأعشى :

أ إن رأت رجلا أعشى أضربه ريب المنون ودهر مفسد خبل
« غان » ههنا حالها فى حذف حرف الجر ، كحال « أن » ، وتفسيرها كتفسيرها ، وهى مع صلتها بمنزلة المصدر (٣) .

النصب على نزع الخافض فى القرآن الكريم :

وقد جاء فى « إعراب القرآن » المنسوب إلى « الزجاج » قدر طيب من الآيات التى حذف منها حرف الجر ونصب ما كان مجرورا (٤) . وحروف الجر المحذوفة من الآيات التى مثل بها هى : إلى ، الباء ، من ، فى ، اللام ، عن ، الكاف . لكن « الباء » أكثر حروف الجر حذفاً .

والمواقع التى ينصب الاسم فيها على نزع الخافض دارت بين موقع المفعول به غالباً ، والمفعول لأجله ، والحال ، ونائب الفاعل .

وعلى الرغم من أنه ختم الباب باقتباس من « الكتاب » بثبت أن حذف حرف الجر ليس بقياسى ، ويوقف فيه عند خد ما قالت العرب ، فقد أورد أمثلة كثيرة للحذف مع غير « أن » و « أن » .

وكان « الزجاج » يقيم الدليل على ما يذهب إليه بآيات أخرى ذكر

(١) الكتاب ج٣/ ١٢٨ ، ١٢٩

(٢) الظم ١٤

(٣) الكتاب ج٣/ ١٥٤ - ١٥٧

(٤) إعراب القرآن ج١/ ١٠٦ - ١٣٠

فيها حرف الجر المحذوف ، كما كان يستند إلى المعنى في تحديد حرف
الجر المحذوف .

من ذلك قوله تعالى :

• «اهدانا الصراط المستقيم» (١) •

التقدير : اهدنا إلى الصراط ، محذوف « إلى » دليله قوله تعالى :

• « وإنك لتتهدى إلى صراط مستقيم » (٢) •

• « ويهديهم إليه صراطا » (٣) •

ومن ذلك قوله تعالى :

• « يرسل السماء عليكم مدرارا » (٤) •

إن حملت « السماء » على التي تظل الأرض ، أو على السحاب ، كان

من هذا الباب وكان التقدير :

يرسل من السماء عليكم مدرارا

فيكون « مدرارا » مفعولا به •

وإن حملت « السماء » على المطر ، كان مفعولا به ، ويكون انتصاب

« مدرارا » على الحال •

ويقوى الوجه الأول :

• « فأنزلنا من السماء ماء » (٥) •

• « وينزل من السماء من جبال » (٦) •

و « من » الأولى في الآية الأخيرة لا ابتداء لالغاية ، فأما « من

جبال » فمن فيها زائدة عند « الأخفش » ، و « جبال » مفعول به •

(١) الفاتحة •

(٢) الفوري ٥٢

(٣) النساء ١٧٥

(٤) هود ٥٢

(٥) الحجر ٢٢

(٦) النور ٩

وزهد غير « الأخفش » إلى أن التقدير : شيئاً من جبال ، مخذف
الموصوف واكتفى بالصفة (١) .

وقوله تعالى :

« ثم السبيل يسره » (٢)

التقدير : ثم يسره للسبيل ، وإنها كناية الولد المخلوق من النطفة
في قوله :

« من أى شيء خلقه ، من نطفة خلقه » (٣)

ثم يسره للسبيل ، مخذف اللام وقدم المفعول ؛ لأن « يسر » يتعدى
إلى مفعولين أحدهما باللام . قال :

« ونيسرك لليسرى » (٤)

ويجوز أن يكون التقدير :

ثم السبيل يسره لى

مخذف الجار والمجرور .. فينصب إذ ذاك « السبيل » بضمير
يفسره « يسر » (٥)

وقال تعالى :

« يسبحون الليل والنهار لا يفترون » (٦)

والتقدير : يسبحون بالليل ، كقوله تعالى :

« يسبح له فيها بالغفو والأصاال » (٧)

قال تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء » (٨)

(١) التبيان ج٢/ ٩٧٥

(٢) ميس ٢٠

(٣) عيس ١٨ ، ١٩

(٤) الأعلى ٨

(٥) إعراب القرآن ج١/ ١٢٠

(٦) الأنبياء ٢٠٠

(٧) النور ٣٦

(٨) البقرة ١٧٨

يمكن أن يكون التقدير :

فمن عفى له من أخيه عن شيء

فلما حذف حرف الجر ارتفع « شيء » لوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك لو قلت :

سير بزيد

ثم حذف الباء ، قلت :

سير زيد (١)

ومن أمثلة حذف حرف الجر ، ونصب ما كان مجرورا ، على غير المفعول به ، قوله تعالى :

« ولستم بأخذيهِ إلا أن تنفضوا غيهِ » (٢)

أى : إلا على إغماض غيهِ ، و « على » مع المجرور فى موضع الحال ، أى : إلا مغمضين غيهِ (٣)

ومن حذف حرف الجر فى غير المفعول به كذلك قوله تعالى :

« ولا تؤمنوا إلا أن تبع دينكم ، قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم » (٤)

فالذى عليه البصريون ، أن قوله تعالى : « أن يؤتى أحد .. » على تقدير : كراهة أن يؤتى • ومفعول « تؤمنوا » هو « أن تبع دينكم » ، فهو قدى تمدى باللام ، كما تمدى بها فى قوله تعالى :

« وما أنفت بمؤمن لنسا » (٥)

وإذا انتصب هذا بأنه مفعول به ، لم ينتصب به مفعول آخر ، ولذلك ينتصب •

« أن يؤتى .. » على أنه مفعول له •
والدليل على انتصابه بهذا الوجه قوله فى آية أخرى :

(١) إعراب القرآن ج١/١٠٩

(٢) البقرة ٢٦٧

(٣) إعراب القرآن ج١/١١٢

(٤) آل عمران ٧٣

(٥) يوسف ١٧

« وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجبكم به عند ربكم » (١) .

فكما أن قوله : « ليحاجبكم » في هذه الآية مفعول له ، وقد دخلت اللام عليه ؛ كذلك قوله هنا « أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجبكم عند ربكم » منتصب بالمطف على ما هو مفعول له (٢) . ويجوز « الزجاج » مع ذلك أن يكون التقدير :

ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجبكم عند ربكم ، إلا من تبع دينكم . غالباء مضر ، و « أن يؤتى » مفعول « لا تؤمنوا » واللام زيادة ، ومن تبع دينكم استثناء من « أحد » .

كما يجوز أن يكون قوله « لن تبع دينكم » مفعول « تؤمنوا » مع ذلك ، وإنما لا يتعدى الفعل بحرفين إذا كانا متفقين ، وأما إذا كانا مختلفين ، فالتعدى بهما جائز (٣) .

وسواء أعربنا « أن يؤتى » مفعولا لأجله ، أم مفعولا به ، فإن النصب فيه ، إنما هو على نزع الخافض . إلا أن الخافض على كونه مفعولا به هو حرف الجر « الباء » ، أما على المفعول لأجله ، فالمحذوف هو المصدر المضاف إليه .

المفعول لأجله :

هذا باب من الأبواب النحوية التي يمكن تناولها في ضوء من فكرة النصب على نزع الخافض ، فالجر هو العمق التركيبي للمفعول لأجله .

وهو منصوب — عند سيبويه — لأنه عذر لوقوع الأمر ، وتفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في :

عشرون درهما

(١) البقرة ٧٦

(٢) إمراب القرآن ج١/١١٢

(٣) إمراب القرآن ج١/١١٢

وذلك قولك :

فعلت ذاك حذار الشر
فعلت ذاك مخالفة غلان
فعلت ذاك ادخار غلان

قال حاتم الطائي :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكزما
فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟
فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله (١) .
وتقدير اللام شرط انتصاب المفعول له عند « الرضى » حتى
إنه حدد المفعول له بقوله :

« المصدر المقدر باللام المعلق به حدث شاركه في الفاعل والزمان » (٢)
وليس النصب واجبا ، فيجوز معه الجر أيضا كما في قول الشاعر :
من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر

نجر « رغبة » باللام مع أنها مصدر ، مبين للملة ، متفق مع الفعل
في الوقت والفاعل . وهذه هي الشروط الواجب توافرها لكي ينصب
المصدر ، فإن فقد شرط من هذه الشروط ، تعين جره بحرف من حروف
التعليل (اللام - الباء - في) (٣) .

والمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاث أحوال :

١ - أن يكون محلى بال ، وحكمه جواز النصب والجر ، لكن الأكثر
جره ؛ فقولك :

ضربت أبني للتأديب

أكثر من :

ضربت ابني التأديب

(١) الكتاب ج١/ ٣٦٩ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٤ ، ١٨٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٩٢ ، ١٩٣

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٩٤ ؛ جملة الفاعل بين الكم والكيف / ١٨٢

٢ — أن يكون المصدر مضافا فيجوز فيه الأمران : النصيب والجر
على السواء كما في بيت « حاتم » السابق •

٣ — أن يكون مجردا من « آل » و « الإضافة » ، ونصب هذا
النوع أكثر من جره كما في « تكrema » في بيت « حاتم » السابق •

يقول « الرضى » عن الأحوال الثلاثة السابقة : « قال المالكى :
إذ حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرد
بالعكس ويستوى الأمران في المضاف • والأولى أن يحال ذلك على
السماع » (١) •

الأصل — إذن — في المفعول له : الجر ، لكن يجوز نصبه على إضمار
حرف التعليل « اللام » •

وقد قام « ابن الشجرى » بمحاولة طيبة لعقد الصلة بين لام الجر
في نحو لك ، وله ، ونحوهما وبين المفعول لأجله • وعنده أن من الممكن في
هذه الأمثلة أن نتصور أن اللام كانت جارة لمصدر مضاف ، ثم تخفف
من اللام ، فنصب المصدر المضاف ، ثم تخفف من المصدر المضاف ، فحدث
اللام جارة لما كان مضافا إليه المصدر •

قال تعالى :

« ألم نشرح لك صدرك • • • ورفعنا لك ذكرك » (٢) •

يتوجه في قوله « لك » سؤال ، فيقال • لو قيل ألم نشرح صدرك
كان الكلام مكفيا ، ومثله : ورفعنا لك ذكرك ، غلاى معنى ذكر « لك » ؟
والجواب أن اللام في « لك » للعة التى تدخل على المفعول من
أجله في نحو :

فعلت ذاك لإكرامك

هنا حذفتهما قلت :

فعلت ذاك لإكرامك

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٤

(٢) الانشراح ١ ، ٤

كما قال :

متى تفخر ببيتك في معد تقل تصديقك العلماء جبر

الأصل :

لتصديقك

فلما حذف اللام نصب ، فإن حذف المصدر ، رددت اللام غقلت :
فمليت ذلك لك

ومثله :

جئت لحبة زيد ، جئت محبة زيد ، جئت لزيد

فالمعنى - إذن - ألم نشرح لهداك صدرك ، كما قال :

« فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام » (١)

فلما حذف المصدر ، وجب إثبات اللام • وكذا قوله :

« ورغبتنا لك ذكرك » •

أراد :

رغبتنا لتشريفك ذكرك (٢)

ومن الواضح أن « ابن الشجري » يستخدم منهج « المعنى » في
تقديره للمصادر المحذوفة وهو بهذا التدرج الثلاثي في التقدير :

جار + مصدر + مضاف إليه ← مصدر منصوب + مضاف إليه
← جار + اسم مجرور ، يجعلنا نذهب إلى أن حالة النصب تقع بين
جرين ، وما انتقلت العربية بناء على هذا الفهم من جر إلى نصب إلى
جر إلا للاستخفاف والتوسع للذين لا يضيران المعنى •

والتدرج من الجر فالنصب فالجر يفتح لنا بابا للاجتهاد ؛ فمن
الممكن تصور للقائمة التالية من الجمل :

١ - جئت لحبة محمد • بذكر الجار « اللام » والمجرور ، المصدر
مضاف إلى محمد •

(١) الأنعام ١٢٥

(٢) الأمل ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥

٢ - جئت محبة محمد • بالاستغناء عن اللام ونصب المصدر •
٣ - جئت لمحمد • بالاستغناء عن المصدر ، ورد اللام وجـرها
لما كان مضافا إليه •

٤ - جئت محمدا • بالاستغناء عن اللام ونصب ما كان مجرورا بها •
٥ - جئت محمدا لحبته • بذكر جار ومجرور بعد المنصوب ليبين
سبب المجيء إلى محمد •

ونحن من الناحية الشكلية — نترج من جر إلى نصب (١ ← ٢) ،
ومن نصب إلى جر (٢ ← ٣) ، ومن جر إلى نصب مرة أخرى
(٣ ← ٤) ، وأخيرا من نصب إلى نصب وجر معا (٤ ← ٥) •

أما من الناحية المعنوية فنحن نعرف سبب المجيء في الجملتين
الأوليين سواء جررنا أم نصبنا ، لأن المصدر « محبة » أضيف إلى
« محمد » •

أما في الجملتين الثالثة والرابعة ، فلا نعرف سبب المجيء إلى محمد
سواء جررنا أم نصبنا ، لعدم وجود المصدر •

وفي الجملة الخامسة نعرف أن المجيء إلى محمد كان بسبب محبته •
فمن حيث وضوح المراد من التراكيب وتحديده ، تعد الجملتان
الأوليان « نصا » في محبة محمد ، لكنهما « ظاهرا » في المجيء إليه ،
فمن الممكن أن يكون المجيء فيهما لغير محمد ، وليس لمحمد علاقة به
إلا عن طريق محبة الجائي إياه •

كذا تعد الجملتان الثالثة والرابعة نصا وظاهرا في المجيء إلى محمد،
لكنهما صامتتان عن ذكر السبب — كما ذكرت — •

فالجر وحده (١ ، ٣) ، وكذا النصب فقط (٢ ، ٤) لا يقدمان المعنى
واضحا أتم وضوح ، ولذلك كان التركيب الخامس نصا وظاهرا في المجيء
إلى محمد بسبب محبته ، فالدلالة هنا « قطعية » — كما يقولون ؛ لأن
النصب والجر اجتماعا معا على تحديدها — والله أعلم •

المفعول معه :

المفعول معه مثال من أمثلة المنصوبات التي كانت أصلا مجرورة ، ثم حذف منها حرف الجر ، وجيء بالواو مكانه ، ووجود هذه الواو سمح للنحويين أن يخرجوا بعض الأمثلة على المطف .

وتخريج « سيبويه » لأمثلة المفعول معه ، يثبت أن النصب فيه ماهو إلا غطاء شكلي لحالة الجز الكامنة فيه .

بعد حديث مطول عن كثير من الأسماء المنصوبة بفعل مضمر ، يتناول « سيبويه » هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه قائلا :

وذلك قولك :

ما صنعت وأباك

ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

إنما أردت :

ما صنعت مع أبيك

ولو تركت الناقة مع فصيلها

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها (١)

وفي بعض الأمثلة يفسر « سيبويه » النصب بعد الواو على أنه مفعول به ، كما في قوله :

ما زلت وزيدا حتى غل

أى : ما زلت بزيد حتى غل ، فهو مفعول به (٢) .

ويستمر « سيبويه » في عرض كثير من الشواهد ، ثم يقول : لهذا كله ينتصب والمعنى مع (٣) .

(١) الكتاب ج ١ / ٢٩٧

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٩٨

(٣) الكتاب ج ١ / ٣٠٢

وتركيب المفعول معه مبني على ظهور الفعل - كما نوهت - ولذلك يعرض « سيوييه » بعض أمثلة المفعول معه التي ليس فيها فعل ، ويخرجها بما يبقى على جانب الفعل فيها ، وكأن المعنى الفعلي هنا شيء كامن في التراكييب الاسمية ؛ فقول العرب :

كيف أفت وزيدا

على معنى :

كيف تكون وزيدا

فالكلام محمول على الفعل ، الذي لو ظهر لم ينتقض المعنى الذي أرادوا من الحمل على « كيف » وذلك لأن الفعل يقع هنا كثيرا .. « فالفعل كأنه قد تكلم به ، وإن كان لم يلفظ به » (١) .

فالتراكيب التي فيها أفعال لا يمكن فيها إلا الجر ، أما بعض تلك التي ليس فيها أفعال فيمكن فيها « المعنى الفعلي » والجر معا .

وإذا ما استطعنا تقدير المعنى الفعلي ، جاز النصب على المفعول معه ، وما لا خلا ، ولذلك لم يجز نصب ما بعد الواو في نحو :

أفت وشأنك

كل امرئ وضيعته

ويجب رفعه ؛ لأنك تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك ، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ، ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا يستعمل فيه للفعل « (٢) » .

والاستفهام من المواضع التي يستعمل الفعل فيها كثيرا ، ولذلك جاز نصب ما بعد الواو معه على تقدير فعل .

ليس كل تركيب - إذن - ذا طلاقة فعلية ، والتراكيب بالنسبة إلى جواز النصب بعد الواو فيها على المفعول معه ، من حيث توفر الطلاقة الفعلية فيها أو عدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) الكتاب ج١/٣٠٢ ، شرح الكافية ج١/١٩٧

(٢) الكتاب ج١/٣٠٥ ، شرح الكافية ج١/١٩٥

١ - تراكيب فعلية لفظا ومعنى • ما صنعت وأخاك •

٢ - تراكيب فعلية معنى لا لفظا • كيف أنت وزيد ، وزيدا •

٣ - تراكيب اسمية لفظا ومعنى • أنت وشأنك •

وأيا ما كان العنصر الفعلي قبل المفعول معه ، فالنصب الظاهري ، هو في الحقيقة جر ، و « سيويوه » يشبه النصب في باب المفعول معه بالنصب في باب « ليس » في أن الجر هو العمق التركيبي لهما في البابين ؛ ففى قول « حرمة الأنصارى » :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

عطف « سابق » بالجر على « مدرك » المنصوب حملا على معناه • ومثله قول « الإحوص » :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها

بمعطف « ناعب » بالجر حملا على معنى « بمصلحين » (١) •

بل إن « سيويوه » يذهب إلى أن الجر الكامن هو في قوة الجر الظاهر ؛ لأنه يشبهه بحذف « أن » الناصبة للمضارع مع بقاء النصب ، كما في قول « عامر بن جوين الطائى » :

فلم أر مثلهما خباسة واحد ونهنت نفسى بعد ما كدت أفعله (٢)

وفي موضع آخر نرى « سيويوه » يجوز النصب بعد هذه الواو عطفًا على ما قبلها ، كما يجوز النصب بعدها لا على أنها بمعنى « مع » بك بمعنى « قبل » • يقول :

« ومن ذلك قولهم :

شأنك والحج

كأنه قال :

عليك شأنك مع الحج

(١) الكتاب ج١/٢٠٦

(٢) الكتاب ج١/٢٠٧

... وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربى جيد ، كأنه قال :

عليك شأنك وعليك الحق

وليس ينقض هذا ما أردت فى معنى « مع » من الحديث ... ومثل ذلك :

أهلك والليل

كأنه قال :

بأدر أهلك قبل الليل

والمعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل محذر منه « (١) » .

فما بعد الواو منصوب إما عطفا على ما قبله ، أو على معنى حرف
من حروف الجر « مع » أو « قبل » .

وتفريخ « سيبويه » للمنصوب على التحذير يشبه تفريجه
للمنصوب على المفعول معه ، فكما نصب الأخير على معنى « مع »
نصب نحو :

الأسد الأسد

إياك والأسد

على أنه « مفعول منه » . فالنصب هنا — إذن — على معنى « من » ،
وهذا نوع جديد من المفعولات ، لا أجده إلا عند « سيبويه » « (٢) » .

المفعول معه — إذن — نوع من المنصوبات التى يكون النصب فيها
سطحيا ، أو غطاء لجر ، كبعض أمثلة المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول
منه ، وبعض المنصوبات على معنى « قبل » .

ولهذا يذهب « الرضى » إلى أن المفعول معه كان فى الأصل على
« مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها ؛ لكونها فى الأصل
حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها « (٣) » .

(١) الكتاب ج١/ ٢٧٤ ، ٢٧٥

(٢) الكتاب ج١/ ٢٧٤ ؛ شرح الكافية ج١/ ١٩٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٠٨

على أن نصب على المفعول معه في نحو :
جاءنى زيد وعمروا

كما أنه إشارة إلى جر كامن ، هو نص في الدلالة على المصاحبة والمعية لأن العطف في هذا المثال أو غيره يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر (١) .

ولقد ذكرت من قبل أن الاكتفاء بالواو في بعض أمثلة المفعول به وباب المفعول معه ، وباب المفعول منه ، ونصب ما بعدها على معنى حرف الجر المحذوف (ألباء ، مع ، من ، قبل) هو طريق وسط بين ذكر حرف الجر والتخفيف منه كلية ؛ لأن الواو هنا يدل من حرف الجر .

وقد عد « سيبويه » استخدام الواو بدل حروف الجر نوعاً من التخفيف الذى تلجأ إليه العربية في أساليبها كثيراً لعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم تماماً كما يعلم مضارب الأمثال ؛ لعلمه بمواردها (٢) .

المفعول فيه :

والتخفيف المشار إليه آنفاً موجود كذلك فى المفعول فيه ، فهو أحد المنصوبات التى تخففت العربية فيها من حرف الجر ، ونصبت ما كان مجروراً (٣) .

فكل اسم منصوب على الظرفية هو فى التقدير جار ومجرور وعمله إن النحويين ذهبوا إلى أن ما جاز فى الظرف جاز فى الجار والمجرور ؛ إذ العرب تتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها ؛ لأن كل شيء من المحتويات لا بد أن يكون فى زمان أو مكان غصارت مع كل شيء كقريبه ؛ ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنتى ، وأجرى الجار والمجرور مجراه لتناسبة بينهما (٤) .

ومن ألتخفف ما مثل به « سيبويه » من أنه يقال :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٩٥

(٢) الكتاب ج١/ ٢٢٤

(٣) شرح الكافية ج١/ ٩٣

(٤) شرح الكافية ج١/ ١١١

إذا كان غد فأنتى
إذا كان يوم الجمعة فأنتى
فالفعل لغد ، واليوم ، كتولك :
إذا جاء غد
وإن شئت قلت :

إذا كان غدا فأنتى
وهى لغة بنى تميم • والمعنى : أنه لقي رجلا ، فقال له :
إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو من البلاء فى غد فأنتى
ولكنهم أضمرُوا استخفافا ؛ لكثرة « كان » فى كلامهم ؛ لأن الأصل
لما مضى وما سيقع وحذفوا ، كما قال ، :
تا لله ما رأيت كالיום رجلا
أى :
تا لله ما رأيت رجلا أراه اليوم
أى :
تا لله ما رأيت رجلا أراه اليوم (١) •
غنى المثال :

إذا كان غدا فأنتى
بنصب « غدا » نرى « سيبويه » يؤوله على معنى « فى غد » .
كما أن التبادل فى المثال الأخير بين الجر والنصب واضح ، فالمجرور
« اليوم » والمنصوب « رجلا » نصب وجر فى التقدير ، مع المحافظة
على المعنى ، مما يؤذن بتداخل الجر والنصب ، ويثبت النسبة والمعنى
رغم تغير الشكل الإعرابى •

وليس كل اسم مكان ينصب على الظرفية على معنى في ، ولا ينصب على هذا المعنى إلا اسم المكان المبهم . كقول العرب :

هو موضع كذا

هو مكان كذا (١)

وما لا يحسن أن ينصب على الظرفية على معنى هي ؛ لأنه اسم مكان مختص ، يجب جره بفي . غلا تقول :

هو جوف المسجد ، أو داخل الدار ، أو خارج الدار

حتى تقول :

هو في جوف المسجد ، وفي داخل الدار ، ومن خارجها (٢)

أما جميع ظروف الزمان ، فتنصب على هذا المعنى ؛ فقولك :

سير عليه الليل والنهار والدمر والأبد

جواب لقوله :

كم سير عليه ؟

لأنه يريد :

في كم سير عليه ؟ (٣)

وإنما جاز في كل كلمات الوقت أن تنصب على الظرفية ، ولم يجز ذلك في أسماء الأماكن إلا في المبهمات فقط ؛ لأن قرابة الزمان إلى الفعل أقوى من قرابة المكان إليه لأن « الفعل ينشأ لما مضى فيه ، وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر ، وهو الحدث ، والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة ، وهي التي إلى الأناسي ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يخصصونها بأسماء كزيد وعمر ، في قولهم مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي والبحر ، والدمر ليس كذلك ، والأماكن

(١) الكتاب ١/ ٤٠٣ — ٤٠٦

(٢) الكتاب ١/ ٤١٠

(٣) الكتاب ١/ ٢١٦

لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » (١) •
فظروف الزمان أقرب إلى الفعل ؛ لأن الفعل يبنى للدلالة على الزمن ،
كما يبنى للدلالة على الحدث ، أما ظرف المكان فأقرب إلى الاسم ، فيعوض
أسماء الأماكن قد تكون أعلاما وبعضها له خلقه ، وجثة •

بل إن ظروف المكان بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء ، نحو
القبل والقصد والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت ، فهن أقل استعمالا
في الكلام أن تجعل أسماء (٢) •

ومن الناحية التركيبية تعد ظروف الدهر أشد تمكنا في الأسماء ؛
لأنها تكون فاعلة ومفعولة • تقول :

أهلكه الليل والنهار

استوفيت أيامك (٣)

والصادر — كذلك — قد تنصب على الظرفية على معنى هي ، لسعة
الكلام والاختصار فيه أيضا ، وذلك قولك :

متى سيز عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، خفوق النجم ، خلافة
غلان ، صلاة العصر •

أي :

زمن مقدم الحاج ، حين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام
والاختصار (٤) •

وقد يتراوح نصب كلمة من الكلمات بين أن تكون منصوبة على
الظرفية أو على المصدرية كما تقول :

مررت به ونهيد

(١) الكتاب ج١/٣٦ ، ٣٧

(٢) الكتاب ج١/٤١١ ، ٤١٦

(٣) الكتاب ج١/٤١٩

(٤) الكتاب ج١/٢٢٢

مررت بهم وحدهم (١)

فقد جمل « يونس » نصب « وحده » على الظرفية ، كأنك قلت :

مررت برجل على حياله

فطرح « على » ، فمن ثم قال : هو مثل عنده • وهو عند « الخليل »
كقولك :

مررت به خصوصا (٢) •

وإنما حمله « يونس » على جهة الظرف ؛ لأنه ناقص التصرف
كعند ، وتلزم إضافته وفيه معنى « على حياله » ، وقول « الخليل »
أقوى ؛ لأن « وحده » أشبه بالمصدر في معناه ، وحمله عليه أولى لكثرة
نظيره من المصادر ، وظهور معنى الاختصاص فيه (٣) •

وقد اختلفت عبارة النحويين في تخريج نصب أسماء الأماكن
المختصة بعد « دخل » ، و « سكن » ، و « نزل » في قولهم :
دخلت الدار ، نزلت الخان ، سكنت الغرفة

وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فمحذف حرف الجر « في »
معها في غير المبهم أيضا •

فذهب « سيبويه » إلى أن الأسماء منصوبة على الظرفية ، وقاء
« الجرمي » : « دخل » متعد ، وما بعده مفعول به لا مفعول فيه •

والأصح أنه لازم ؛ فغير الأمكنة بعدها يلزمها « في » نحو :

دخلت في الأمر

دخلت في مذهب أبي حنيفة

وكثيرا ما يستعمل « في » مع الأمكنة أيضا نحو :

دخلت في البلد

(١) الكتاب ج١/٣٧٣

(٢) الكتاب ج١/٣٧٨

(٣) حاشية الكتاب ج١/٣٧٨

« وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا أنفسهم » (١) •

وكون مصدر « دخل » هو « الدخول » • و « الفعل » فى مصادر اللزوم أغلب ، وكونه ضد « خرج » وهو لازم اتفاقا •

وأما نحو :

ذهب الشام

فاختصاب « الشام » على الظرفية اتفاقا ؛ لأن « ذهب » لازم (١) •

ونصب المكان المختص على الظرفية اعتبره « سيوييه » من التشبيه بالأماكن غير المختصة ؛ إذ كانت كلها تقع على الأماكن ، ومن ذلك « قول العرب ، سمعناه منهم

هو منى منزلة الشغاف

هو منى منزلة الولد

هو منى مزجر الكلب

أنت منى مقعد القابلة

إذا دنا خلزق بك من بين يديك (٢) •

وهو منى مناط الثريا

وهو منى معقد الإزار

فاجرى هذا مجرى قولك :

هو منى مكان السارية

وذلك لأنها أماكن ، ومعناها :

هو منى فى المكان الذى نيط به الثريا

وهو منى فى المكان الذى تقعد فيه القابلة

فإنما أراد هذا المعنى ، ولكنه حذف الكلام • وجاز ذلك كما جاز :

(١) إبراهيم ٤٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٨٦

(٣) الكتاب ج١/ ٤١٢ ، ٤١٣

دخلت البيت ، وذهبت الشام

لأنها أماكن ، وإن لم تكن كالمكان « (١) »

وقد أجمل « الرضى » الأمثلة التى ساقها « سيبويه » بقوله :
« يكثر حذف « غى » وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدل على معنى
القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياس » (٢) »

وهذا فهم طيب لكلام « سيبويه » ؛ حيث إن الأمثلة الكثيرة التى
ذكرها لأسماء المكان المختصة التى يجوز نصبها على الظرفية عبرت إما
على القرب ، وإما على البعد .

و « الرضى » لا يزال يعتبر نصب هذه الأمثلة على الظرفية شاذاً
على كثرتها كثرة تكاد تضى على « القياسية » ، وهو غى هذا ينحو
منحى « سيبويه » ؟ إذ قال :

« وليس يجوز هذا غى كل شيء ، لو قلت :

هو منى مجلسك ، أو متكا زيد ، أو مريت الفرس

لم يجز . فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا » (٣) .
وسواء أعرب « اسم المكان » المختص المنصوب بعد حذف « فى »
« مفعولاً به » كما يذهب الجرمى ، أو « مفعولاً فيه » كما يذهب « سيبويه »
و « الرضى » فإن النحويين اتفقوا على أن النصب هنا بديل للمجر ،
ومعناهما واحد .

وهما — أى المجر والنصب — مقابلان للرفع ، الذى ذهب « سيبويه »
إلى جوازه غى الأمثلة السابقة على الضمنية . يقول :

« وأما ما يرتفع من هذا الباب لحقوك :

هو منى غرسخان

(١) الكتاب ج١/٤١٤

(٢) شرح الكافية ج١/١٨٦

(٣) الكتاب ج١/٤١٤

هو منى عدوة الفرس
هو منى دعوۃ الرجل
هو منى غلوة السهم
هو منى غوت اليسد

فلنما غارق هذا الباب الأول ؛ لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين ... وفوتاه ومعنى غوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه ، فهذا على هذا المعنى ، وجرى على الكلام الأول ، كأنه هو ؛ لسعة الكلام ، كما قالوا :

أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة « (١) »

يريد « سيويو » بجره على الكلام الأول : موافقته للمبتدأ « هو »
فى الرفع لأنه خبر عنه •

فالنصب والرفع — إذن — جائزان ، إلا أن الأول على الظرفية ،
والثاني على الخبرية ؛ فالعرب تقول :

أنت منى مرأى ومسمع

أنت منى مرأى ومسمعا

فرغموه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة :

أنت منى قريب

ونصبوه — على قلة — ؛ لأنهم قالوا :

أنت منى بمرأى ومسمع

فصار « مرأى » غير الاسم الأول فى المعنى واللفظ ، فشبوهه بقولهم :

أنت منى منزلة الولد (٢) •

وشبيهه بفرقة « سيويو » بين المعنى على النصب المولد من الجر وما يفيد من دلالة على « الظرفية » ، والرفع الدال على التشبيه أو « الخبرية » ما قاله المتأخرون عن التصرف فى الظروف •

(١) الكتاب ج١ ٤١٥

(٢) الكتاب ج١ ٤١٦

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى « غى » أو انجراره بمن ، وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا منصوباً بتقدير « غى » أو مجروراً « بمن » ، وقد ينجر « أين » إلى وحتى مع عدم تصرفهما .
و « من » الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى « غى »
نحو :

جئت من قبلك ومن بعدك

قال تعالى :

« ومن بيننا وبينك حجاب » (١)

وأما نحو :

جئت من عندك

قال تعالى : « هب لى من لدنك ذرية » (٢)

فلا يتداء الغاية (٣) .

وقد يتوسع غى الظرف المتصرف ، فيجعل مفعولاً به ، وحينئذ يسوغ أن يضم مستغنياً عن لفظ « غى » كقولك :

يوم الجمعة صمته

وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشبهة ، نحو :

« بل مكر الليل والنهار » (٤)

يا سارق الليلة أهل الدار

ومعناه متوسعا فيه ، وغير متوسع سواء (٥)

وغير النحويون غى هذا الأصل فقالوا :

(١) نصلت هـ

(٢) آل عمران ٢٨

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٨٧

(٤) سبأ ٣٢

(٥) شرح الكافية ج١/ ١٩٠

١ — لا يتوسع في ظرف المتعدى إلى اثنين حتى لا يلحق بالمتعدى إلى ثلاثة فلا يقال :

يوم الجمعة أعطيته زيدا درهما

لأن المتعدى إلى ثلاثة محصور ، فلا يزداد عليه ، وجوزه الأكثرون (١) .

٢ — لا يتوسع في ظرف المتعدى إلى ثلاثة ؛ لأنه يخرج إلى غير أصل ؛ فليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة ، وجوز « الأخفش » (١) .
كما جوز النحويون التوسع في الأفعال الناقصة ، فأجازوا نحو :
يوم الجمعة ليسه زيد قائما

يقول « الرضى » :

« والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك :

خرجت يوم الجمعة .

كان في الأصل :

خرجت في يوم الجمعة

كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به ، بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه .
وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل « ذنبا » في قولك :
استغفرت الله ذنبا

إلا أن حذف حرفي الجار أى « هي » و « اللام » صار قياسا في البابين ، كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أن وأن ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في :

مررت بزید وقمت إلى عمرو

مررت زيدا وقمت عمرا

(١) شرح الكافية ج١/١٩٠

(٢) شرح الكافية ج١/١٩٠

وإنما كان قياساً في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحريتين المقتدرين (١) .

ومن الظرف المتصرف ما يقع خبراً ، وظرف الزمان يقع خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ، وإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو :

الصوم يوم ، والسير شهر

إذا كان السير في أكثره ؛ لأنه باستغراقه إياه هو ، ولا سيما مع التذكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو :

الصوم في يوم أو يوماً

خلافًا للكوفيين ؛ لأن « في » عندهم يوجب التبويض ، فلا يجيزون : صمت في يوم الجمعة

بل يوجبون النصب ، والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين ، ولا يعلم إغادة « في » للتبويض .

وإن كان الزمان معرفة نحو :

الصوم يوم الجمعة

لم يكن الرفع إلا غالباً عند البصريين ، وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر .

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان ، سواء كان الزمان معرفة أو منكراً ، فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقاً بين الفريقين نحو :

الخروج يوماً أو في يوم

السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة

وأما قوله تعالى -

« الحج أشهر معلومات »^(١)

فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس للاستعداد له ، حتى كأن الأعمال الحج مستعجلة لجميع الأشهر الثلاثة (٢) .

وظرف المكان يقع خبراً عن اسم معنى أو اسم عين وإن كان الخبر ظرف مكان غير متصرف ، والمبتدأ اسم عين ، فلا كلام في ارتفاع رفعه نحو :

زيد عنـحـك

وإن كان متصرفاً نكرة ، فالرفع راجع نحو :

أنت منى مكان قريب

وإن كان معرفة ، فالرفع مرجوح نحو :

زيد خلفك ، دارى أمامك (٣)

وأرى أن سبب عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الأعيان ، ما سبق ذكره من أنه أقرب إلى الفعل منه إلى الاسم ، والفعل يناسبه من الأسماء ما يدل على معنى ولذلك يخبر بظرف الزمان عن أسماء المتعاني .

أما ظرف المكان فهو أقرب إلى الأسماء — كما سبق — فيجوز الإخبار به عن أى نوع من الأسماء .

والظرف الواقع خبراً ينصب عند الكوفيين على « الخلاف » ، فالخبر يرفع إذا كان هو المبتدأ ، أو كأنه هو ، نحو :

زيد قائم

« وأزواجه أمهاتهم »^(٤)

(١) البقرة ١٩٧

(٢) شرح الكافية ج١/٩٤ ، ٩٥

(٣) شرح الكافية ج١/٩٥

(٤) الأحزاب ٦

ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر عليه نحو :

زيد عندك

فليس « عندك » هو زيد ، نصب بمعامل معنوى ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شئ يتعلق به •

وذهب البصريون إلى ضرورة تقدير شئ يتعلق به الظرف : إذ المخالفة لا توجب النصب ، وهو على هذه الحال منصوب على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك اتفاقا على :

جلست أمامك

خرجت يوم الجمعة

إلا أن العامل ههنا مقدر ... وينبغى أن يكون من الأفعال العامة نحو « كائن » و « حاصل » ولو كان من الأفعال الخاصة كآكل وشارب ، لم يجز لعدم الدليل عليه • وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو :

من لك بالمهذب

أى من يضمن •

وكذا حال الظرف فى ثلاثة مواضع أخرى هى : الصفة ، الصلة ، الحال ؛ وفيما عدا المواضع الأربعة ، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود (١) •

ولسببونه رأى ثالث فى ناصب الظرف ؛ فالظروف منتصبة « لأنها موقوع شيها ومكون شيها ، وعمل شيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت :

أنت الرجل علما

عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم عشرون ، إذا قلت :

عشرون درهما (٢)

(١) شرح الكافية ج١/ ٩٣

(٢) الكتاب ج١/ ٤٠٤

وعلما ، ودرهما منصوبان على التمييز ، وهو نوع آخر من المنصوبات التي يكمن فيها جر ، وسيأتى حديث موجز عنه .

المسأل :

الحال كالظرف في النصب على تضمن معنى « في » . وأنبه هنا الى غرق بين الظرف والحال ، وهو أن الظرف على تضمنه معنى « في » قد يجبر بها لفظا كذلك ، أما الحال ، فإنه يتضمن معنى « في » فقط .

وقد سبق أن اعتبر « الرضى » المفعول فيه ، والمفعول له ، وحذف حرف الجر مع أن وأن ، الأمور القياسية الثلاثة التي يتخفف فيها من حرف الجر مع نصب ما كان مجرورا .

فالحال — إذن — يلحق بالظرف بجامع تضمن معنى « في » فقط ، لا على أنه كان مجرورا بفي ، ثم نصب بنزعها .

وإنما ألحق النحويون الحال بالظرف ؛ لأن كلا منهما قيد للفعل في لحظة معينة ، ومكان معين ، وحال معين .

وقد قدم « سيبويه » أنماطا متنوعة للكلمات التي تنصب على الحال وكان تضمنها معنى « في » هو المعنى الذي نبه إليه دائما .

١ — فهناك باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر . . وذلك قولك :

قتلته صبرا ، لقيته فجأة ومفاجأة

. . وليس كل مصدر ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا

الباب يوضع هذا الموضع . . (١)

وقد ربط « سيبويه » بين الحال ، والمفعول لأجله . يقول عن أمثلة المفعول لأجله وشواهده الكثيرة التي ساقها : « فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ،

ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله « (١) » .

ثم يقول عن المصدر الواقع حالا : « واعلم أن هذا الباب أتاه
النصب ، كما أتى الباب الأول (المفعول له) ، ولكن هذا جواب لقوله :
كيف لقيته ، كما كان الأول جوابا لقوله : له « (٢) » .

فالحال موقوف فيها الأمر ، والمفعول لأجله موقوف له الأمر ،
فالحال من حيث المعنى قرن للمفعول فيه ، ومن حيث الشكل كأنه منصوب
على نزع الخافض .

٢ - باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر ، وهو اسم ، وذلك قولهم :

مررت بهم جميعا وعامة وجماعة (٣)

٣ - باب ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ،
وذلك قولك :

أما سمنا شمين ، أما علما فعالم

وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك :

أنت الرجل علما ودينا ، أنت الرجل فهما وأدبا

أي : أنت الرجل في هذه الحال (٤) .

٤ - باب ما ينتصب من الصفات حالا ، كما انتصب المصدر الذي
يوضع موضعه ولا يكون إلا حالا ، كقولك :

أما صديقا وصافيا غليس بصديق مصاف

أما طاهرا ، غليس بطاهر

أما عالما فعالم

فهذا نصب : لأنه جعله كائنا في حال علم ، وخارجا من حال ظهور

ومصداقة (٥) .

(١) - الكتاب ج ١ / ٣٦٦

(٢) - الكتاب ج ١ / ٣٧٢

(٣) - الكتاب ج ١ / ٣٧٦

(٤) - الكتاب ج ١ / ٣٨٤

(٥) - الكتاب ج ١ / ٣٨٧

٥ — باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر ؛
لأنها حال يقع فيها الأمر ، وذلك قوله :

كلمته فاه إلى في

بايعته يدا بييد

كأنه قال :

كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا

أي : كلمته في هذا الحال .

وبعض العرب يقول :

كلمته فوه إلى في

كأنه يقول : وفوه إلى في ، أي : كلمته وهذه حاله . فالرفع على ،

كلمته وهذه حاله ، والنصب على : كلمته في هذه الحال .

وأما :

بايعته يدا بييد

فليس فيه إلا النصب ؛ لأنه لا يحسن أن تقول :

بايعته ويد بييد

إذ لم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول :

بايعته بالتمعجيل ، ولا يبالى أقريبا كان أم بعيدا . وإذا قال :

كلمته فوه إلى في

فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن

بينهما أبجد (١) .

وقد أول « الرضى » الحال بالظرف ؛ لأن الحال مشابه للظرف في

المعنى ؛ فقولك :

جاء زيد راكبا معناه : جاء زيد وقت الركوب (٢)

(١) الكتاب ج ١ / ٣٩١ ، انظر كذلك ج ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٧

(٢) شرح الكافية ج ١ / ٢٠٦

« غارضى » لم يكتف بالقول بأن معناه : فى حال ركوب ، بل أوله بالظرف ذاته ، وإذا اتضح أن الحال يضمن معنى فى يصبح لدينا فى اللغة العربية مفعول غيه للدلالة على الزمن ، وآخر للدلالة على المكان ، وثالث للدلالة على الحال •

وعليه فالفعل إما أن يقيد بظرف الزمان فقط ، أو بظرف المكان فقط ، أو بحال تبين كيف حدث الفعل ويتم •

التمييز :

هذا آخر الأبواب التى يتبنى هذا البحث فكرة أن النصب فيها ما هو إلا شكل سطحي لشكل آخر هو الجر •

وتجسد هذه الفكرة دليلها هنا فى تمييز العدد الذى يترأخ بين النصب والجر (٣ - ١٠) ، الجر (مائة ومضاعفاتها) ، والنصب (١١ - ٩٩) (١) •

ومن هذا ما يقوله « سيبويه » فى باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك :

هذا راقود خلا

وإن شئت قلت :

راقود خل ، وراقود من خل (٢) •

والمضاف اليه فى :

خاتم قصة

يرفع إيهام الذات ، وكذا إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء •

وهذا تبادل بين الحالات الإعرابية ، بين النصب والجر - مثلاً - لداع من تخفيف كما يجر التمييز. إذا كان جره أخف من نصبه كما فى :

(١) الكتاب ج١/ ٢٠٦ - ٢١١

(٢) الكتاب ج١/ ١١٧

مائة رجل ، ثلاثة رجال

وكما يرفع المفعول ، إذا قام مقام الفاعل سواء كان مفعولا به ،
مصدرا ، أو ظرفا (١) .

ونصب التمييز في المقادير أكثر من الخفض ، والخفض في غير
المقادير أكثر من النصب ؛ لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب
المميز نص على كونه مميزا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر ، فإنه
علم الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى (٢) .

والعدد مقدار ، وكان ينبغي أن ينصب تمييزه ، إلا أنهم التزموا
الجر فيه من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما
لكثرة استعماله ، فأتوا التخفيف بالإضافة — كما سبق — .

كما أنهم تركوا الجر في العدد المركب (١١ — ١٩) ؛ لأن المضاف
إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا ، غلو أضيف العدد المركب إلى مميزه .
لكن جعلوا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى .

وكذا تركوا الجر في الأغلب في العدد الذي آخره نون الجمع
كمشرون وأخواته لتعذر إضافتها ، كما يضاف جمع المذكر السالم ،
وقد جاء قليلا نحو :

عشرو درهم (٣) .

فحيث أمكنت الإضافة وسهلت جر مميز العدد ، ومالا غلا .

وحرف الجر الذي ينصب التمييز على معناه هو « من » ، وتقدير
التمييز بمن مطرد في تمييز المفرد ، كما يطرد في تمييز النسبة ؛ بدليل
تصريحهم بها في نحو :

يا لك من ليل ، عز من قائل ، قاطه الله من شاعر

(١) شرح الكافية ج١/٢١٦

(٢) شرح الكافية ج١/٢١٧

(٣) شرح الكافية ج١/٢١٦ — ٢١٨

بل قد تكلف بعضهم تقدير « من » في جميع التمييز عن النسبة نحو :

طاب زيد دارا وعلما (١)

وتقدير التمييز المنصوب بمن من الأشياء التي تفرق بين فعل وآخر ، من هذا ما يقوله « سيويه » : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك :

امتلات ماء ، تفقأت شحما

ولا تقول :

امتلاته ، ولا تفقأته

ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فقول :

ماء امتلات

كما لا يقدم المفعول في الصفة المشبهة ؛ لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول نحو :

كسرتة لمانكسر ، دغعتة لماندفع

فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، كأنك قلت :

ملأني غامتلات

ومثله : حخرجته فخرج ع وإنما أصله :

امتلات من الماء ، تفقأت من الشحم

فحذف هذا استخفا (٢)

فالجملتان :

أكل الولد شحما ، تفقأ الولد شحما

سواء من الناحية الشكلية ؛ لاحتوائهما على :

(١) شرح الكافية ج١/٢٢٢

(٢) الكتب ج١/٢٠٥ ، ٢٠٦

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب
لكن « سيبويه » يفرق بينهما على النحو التالي :

١ - « أكل » تتعدى إلى الظاهر والمضمر ، و « تفقأ » لا تصل إلى المضمر .

٢ - « أكل » تتعدى إلى النكرة والمعرفة ، و « تفقأ » لا تصل إلى المعرفة .

٣ - يجوز تقدم منصوب أكل عليها ، ولا يجوز تقدم منصوب « تفقأ » عليها .

٤ - « أكل » ، فعل ينصب مفعولاً ، أما « تفقأ » ، ففعل لازم يدل على الانفعال ، ومعناه لا يتجاوز فاعله .

فالنصب في الجملتين أمر ظاهري ؛ لأن النصب مع تفقأ أصاه الجر ، والمراد :

تفقأ الولد من الشحم

فحذف حرف الجر استخفافاً ، فنصب المجرور .

و « من » في الأمثلة السابقة مقدرة مع تمييز « النسبة » ، وهي أيما يأتي مقدرة في تمييز الذات أو المقادير . يقول : وأما قولهم :

دارى خلف دارك غرسفا

فالنصب ؛ لأن « خلف » خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض ، واستغنى ، فلما قال :

دارى خلف دارك

أبهم ، فلم يدر ما قدر ذاك ، فقال : غرسفا وذراعا وميلاً ، أراد أن يبين ، فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب ، كما عمل :

له عشرون درهماً

في الدرهم (١) ، إنما أرادوا ، عشرين من الدراهم فاختصروا

واسـتخفوا (١) •

فنوعا التمييز ، تمييز النسبة ، وتمييز الذات ينصبان على معنى « من » ، وهو ما بدا واضحا من ربط « سيبويه » هذا بذلك • يقول : « نقول :

ما في السماء موضع كف سحابا
لى مثله عبدا
ما في الناس مثله فارسا
عليها مثلها زيدا

وذلك أنك أردت أن تقول :

لى مثله من العبيد
لى ملؤه من العسل
ما في السماء موضع كف من السحاب

فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه من « عشرين » حين قال :

عشرون درهما

وصارت الأسماء المضاف إليها المجزورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ، ولا محمولا على ما حملت عليه ، فاننصب بملء كف ، ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن « مثل » بمنزلة « عشرين » ، والمجزور بمنزلة التنوين لأنه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين (٢) •

ووجه الشبه بين « عشرين » وما ذكره « سيبويه » يتجلى في أكثر من ناحية :

١ — « من » مقدرة فيها جميعا •

٢ — الإضافة غير ممكنة ؛ لأن نون « عشرين » تمنع الإضافة

(١) الكتاب ج١/٢٠٣ ، ج٢/٢٥٧

(٢) الكتاب ج٢/١٧٢

والإضافة في « موضع » و « ملء » و « مثل » تمنع الإضافة كذلك ؛
فالإضافة فيها تكون « عشرين » •

٣ - « درهما » ليست من صفة « عشرين » ولا مبنية عليها
« خبر » ، كذلك « سحابا » و « عبدا » - مثلا - •

كنايات المصدد :

والتباعد بين النصب والجبر نجده أيضا في تمييز « كم »
الاستفهامية ، التي اعتبرها النحويون بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
منون ، شبيه بعشرين في أن ما بعده ليس من صفته ولا محمولا على
ما حمل عليه (١) ، فكما منعت عشرين من الإضافة إلى ما بعدها ،
منعت « كم » كذلك فنصب تمييزها كما ينصب تمييز « عشرون » •

وقد يجر تمييز « كم » إن سبقت بحرف جر ؛ فالحقايص في :

على كم جذع بيتك مبنى

النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا لأنهم أرادوا
معنى « من » ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت
« على » عوضا منها (٢) •

أما « كم » في الخبر لمينزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ،
يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو :

مائتى درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى
« رب » نحو :

كم غلام لك قد ذهب

فحكم في المسألة ، أو كم الاستفهامية ، بمنزلة عشرين وما أشبهها ،
وجعلت في الخبر والدلالة على الكثرة بمنزلة ثلاثة وعشرة وما بينهما ،

(١) الكتاب ج٢/ ١٥٧

(٢) الكتاب ج٢/ ١٦٠

والأولى ينصب ما بعدها ، وأما الثانية فيجر ما بعدها • « وناس من العرب يعملونها غيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ومعناها منونة وغير منونة سواء (١) »

وإذا فصلت بين « كم » وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول :

هذا ضارب بك زيدا

ولا تقول :

هذا ضارب بك زيد (٢)

ويجرى مجرى « كم » في الاستفهام : « كذا وكذا » في نحو :
له كذا وكذا درهما

فكذا وكذا مبهم ، وهو كناية للعدد ، وكذلك « كآين » في نحو :

كآين رجلا قد رأيت

كآين قد أثنى رجلا

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع « من » • قال عز وجل :
« وكآين من قرية » (٣)، (٤)

كذا من التمييز الذي ينصب بإضمار « من » قولك :
ويحه رجلا ، لله دره من رجل (٥)

هذا ما كان من أمر التمييز الذي يعالج في باب المنصوبات ،
وحقيقة العلاقة بينه منصوبا وبينه مجرورا ؛ فهو مثال آخر من أمثلة

(١) الكتاب ج٢/١٦٢

(٢) الكتاب ج٢/١٦٤

(٣) الحج ٨ ، الطلاق ٨

(٤) الكتاب ج٢/١٧٠

(٥) الكتاب ج٢/١٧٤

التبادل بين الحالتين الإعرابتين ؛ إذ إن حالة النصب ما هي إلا تعبير شكلي عن حالة جر كامنة ؛ فمن البيانة مستترة في تراكيب التمييز ، وما الاستغناء عنها إلا نوع من التخفف والاختصار والتوسع ، الأمر الذي لحظ في منصوبات أخرى كالمفعول له ، والمفعول معه •

تمام الاسم :

رأينا فيما سبق أن « سيويه » كان كثيرا ما يعقد الشبه بين « عشرين » وأمثلة أخرى من تراكيب التمييز •

والواقع أن « عشرين » التي ينصب الاسم بعدها على التمييز ما هي إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة قدمها النحويون لبسط فكرة ما سموه بـ « تمام الاسم » •

والاسم « يتم بأربعة أشياء ، إما بنون الجمع كعشرين ، أو بالتثنية الظاهر كما في « رطل زيتا » ، أو المقدر كما في « خمسة عشر » ، « كم » ، وإما بنون التثنية كما في « منوان سمنا » ، وإما بالإضافة كما في نحو « مثلا .. » ، فمعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التثنية ، ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وضار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لموقعه بعد تمام الاسم ؛ كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونه في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل ؛ ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ، ولا ينتصب التمييز عنده ، فلا يقال :

« عندي الراقود خلا » (١)

وهذا حديث يذكرنا بالمعنى الثلاثة التي ذكرها النحويون

(١) شرح الكافية ج١/٢١٨

لتصوير العلاقة بين عناصر التركيب : معاني الفاعلية ، والمفعولية ،
والإضافة .

والأسماء التي قالوا إنها تامة ، لا تضاف إلى ما بعدها للأسباب
التي ذكروها ، كما أن هذه الأسماء المذكورة بعدها لا يتوفر فيها معنى
الفاعلية فلم يبق لها إلا أن تنصب على معنى المفعولية .

والمفعولية هنا تعنى أن ما قبلها تام كما يتم الكلام قبل المفعول
بالمفعول والفاعل وكما ينصب المفعول تنصب هذه الأسماء .

فنصب التمييز بعد الأسماء التامة بأشياء في آخرها [النون ،
التنوين ، الإضافة] بديل للجبر ؛ حيث تتمتعز الإضافة ، فكأنه شبيه
بما ينصب على نزع الخافض ، وإن كان الخافض هنا لم ينزع ، بل
تتمتعز وجوده وهو « الإضافة » .

ولعل ما يؤيد التفسير السابق أنه إذا زال سبب من أسباب تمام
الاسم (التنوين — مثلا --) فإن التمييز يجر بالإضافة . فالتمييز —
إذن — في بعض التراكيب يجر إن أمكن جره ، وينصب إن تعذر الجر .
ويبدو أن فكرة « تمام الاسم » — كما قدمت آنفا — غير جامعة ؛
فقد ذكر « الرضى » أنه قد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر ،
فلا تجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز ، وذلك في شيئين ؛ أحدهما
الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم ،
كمواضغ التعجب نحو :

يالها رجلا ، يالها قصة ، يالك ليلا ، ويلمها خطة ، ما أحسنها فعلة ،
للله درهم رجلا جاعنى ، ويحه رجلا لقيته ، نعم رجلا ، ساء مثلا ، ومنه
ربه رجلا لقيته .

وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى :

« ماذا أراد الله بهذا مثلا »

فيمين قال انه تمييز لا حال ، وكذا قولهم :

حبذا زيد رجلا^(١)

والتمييز في الأمثلة السابقة يجوز نصبه وجره بمن .
هذا ما كان من حديث عن التبادل بين النصب والجر في باب
التمييز ، تبقى هنا فكرة عن تقديم التمييز على عامله ، وحديث النحويين
عنها غنى حافل بتنبههم الفطن إلى ما بين عناصر التراكيب من علاقات
داخلية .

جوز المازني والكسائي والمبرد تقديم التمييز على عامله ، إذا كان
عامله فعليا ؛ لأن الفعل قوي في العمل . ومنعه الباقون ؛ لأنه في الأصل
فاعل الفعل المذكور ، كما في :

طاب زيد أباً

أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازماً نحو :

« ولجئنا الأرض عيونا »

أى تفجرت عيونها . أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدياً نحو :

امتسلاً الإناء ماء .

أى ملأه الماء . والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعناه .

وليست العلة بمرضية ؛ إذ ربما يفرج الشيء عن أصله ، ولايرامى
ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ؛ كان له لما كان منصوباً أن
يتقدم على الفعل ؛ فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع ، وكونه بعد الفعل ،
غاي مانع أن يكون للمفاعل أيضاً إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول
من جواز التقديم ؟ .

والرأيان السابقان متفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعله
للفعل على صورته القائمة فعلاً ، أو على صورته المحولة من التعدية إلى
اللزوم أو من اللزوم إلى التعدية .

لكنهما اختلفا بعد ذلك حول مدى اعتبار هذا الأصل ، فمن منعم

التقديم اعتبر الفاعل المعنوى مساويا للفاعل لفظا ومعنى ، ومن جوزه
نظر إلى أن التمييز وإن كان من حيث المعنى فاعلا ، يشبه صورة المفعول ،
فيجوز تقديمه كما يجوز تقدم المفعول ، وكما يأخذ المفعول حكم الفاعل
في باب ما لم يسم فاعله ، ينبغي أن يأخذ الفاعل حكم المفعول في
باب التمييز .

وثمة تعليق آخر لعدم جواز تقدم التمييز يذهب إلى أن الأصل
في التمييز أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، سواء كان عن مفرد
أو عن نسبة ، وكان الأصل :

خل راقود ، رجل مثله ، سمن منوان ، لزيد نفس طابت

وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه
يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا حسرت بعد الإبهام ،
فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقدمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان
تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم (١) .

وهذا التحليل يوجد العلاقة بين المميز والتمييز من حيث إنهما
اسمان متكاملان يفسر ثانيهما أولهما ، والموصوف والصفة ، وهما نوع
آخر مما أسميته في كتاب لى : « المركب الاسمي » ، وإذا عرفنا
أن المميز تجوز إضافته إلى التمييز ، فيكون معنا مركب المضاف والمضاف
إليه ، تأكد لدينا أن الرسوم الشكلية لتركيب تتفاوت ، لكنها ترتبط
بربط معنوى عام يمكننا من تحويل أحدها إلى الآخر .

وعند هذا الاستطراد ، ينتهى الحديث عن التبادل بين النصب
والجر ، وقد كان خلاصا فيما أسميته « التركيب الداخلى » أو نحو
النسبة ، التى تثبت وتبقى رغم تلون الحالة الإعرابية .

والمسائل النحوية التى عالجتها في ضوء الفكرة السابقة : ثبات

النسبة وتغير الحالة من جر الى نصب ، هضرت سر النصب في أسباب
نحوية تدور في خلك جملة المفاعل غالبا كباب المفعول له ، والمفعول معه ،
والمفعول ليه ، والحال ، والتمييز .

وثبات النسبة موجود كذلك في العلاقة بين نمطى الإسناد في اللغة
العربية فكثير من تراكيب الجملة الاسمية يطوى في ثنائاه تراكيب فعلية،
وهذا هو ما ستعطيه الصفحات التالية :

الفصل الخامس

الفتية في الاسمية

التقارب بين نمطى الإسناد :

مما يلفت نظر الباحث في النحو العربى أن النحويين في حديثهم عن الإسناد والتركيب الإسنادى ، ما كانوا يفرقون بين ما يسمى بالجملة الاسمية وما يسمى بالجملة الفعلية ؛ إذ كانوا يمثلون بهما معا ، دون أن يشغلهم الموقع الذى يأتى فيه كل من المسند إليه والمسند (١) ، الأمر الذى يوحى بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرفى الكلام منهم إلى وصف الملامح الشكلية التى تفرق بين نمطى الإسناد .

وقد راد « سيبويه » النحويين في حديثهم عن التقارب بين نوعى الجملة فهو يجمع بينهما في « باب المسند والمسند إليه » قائلا : « هو ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك :

عبد الله أخوك ، هذا أخوك

ومثل ذلك :

يذهب عبد الله

فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء » (٢) .

وانتشرت بعد « سيبويه » الكتابات عن الفكرة ذاتها ، من هذا : ١ — يقول « ابن يعيش » عن الإسناد : « الإسناد تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذى يحسن به موقع الخبر وتتمام الفائدة » (٣) .

فالإسناد : تركيب كلمة مع كلمة بغية تحقيق لفائدة ما ، وحديث « ابن يعيش » عام يشمل تركيب الاسم مع الاسم ، وتركيب الاسم

(١) الكتاب ج١/٢٣ ، شرح الفصل ج١/٧٤ ، شرح الكافية ج١/٨

(٢) الكتاب ج١/٢٣

(٣) شرح الفصل ج١/٢٠

مع الفعل • وكلمة « الخبر » هنا تعم أيضا لتشمل الفائدة التي تحضن من الجملة الاسمية ، وتلك التي تؤدي بالجملة الفعلية •

٢ — « موجب الإعراب هو المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة » (١) •

والمعاني الثلاثة توزع عليها حالات الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجزم ، ومعنى « الفاعلية » يشمل الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية •

٣ — « جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للمعد وهي ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر » (٢) •

والمبتدأ والخبر هما ركني الجملة الاسمية ، والفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية ، ولا يبقى من الأركان الأربعة إلا ركن الفعل ، وهو أيضا « عمدة » ؛ « لأنه يتركب منه ومن الاسم جملة » (٣) ، إلا أنه دائما عمدة ، فلا يحتاج إلى علامة غير الرفع (٤) •

وقد اتخذت فكرة « العمدية » تصحيحا لما قاله بعض النحويين في (٢) السابق من أن الرفع علامة الفاعلية ؛ إذ يذهب المحققون من النحويين إلى أن « الأولى أن يقال إن الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمدة » (٥) •

٤ — « قال بعضهم في وصف الفاعل : هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا • وهذا الكلام عندي ليس بمرض ؛ لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا » (٦) •

(١) شرح الكافية ج١/١٧ • مع الهوامع ج١/١٥ ، شرح الفصل ٥٧/١

(٢) شرح الكافية ج١/٢٠ ، مع الهوامع ج١/٢١

(٣) شرح الكافية ج١/٢٠

(٤) شرح الكافية ج١/٢٠

(٥) شرح الكافية ج١/٢٤ ، ٧٠ ؛ شرح الفصل ج١/٧٢ ، ٧٣ ، مع الهوامع ج١/٩٣

(٦) شرح الفصل ج١/٧٤

من الواضح في هذا الاقتباس أن بعض النحويين ، كان يطلق على الفعل في الجملة الفعلية « الخبر » ، وعليه فقد ذهب إلى أنه واجب التقديم .

وقد ارتضى « ابن يفيش » هذا الإطلاق ، وإن كان لا يسلم بعله وجوب التقديم .

ويشبه ما جاء في هذا الاقتباس ما قاله « أبو إسحق » من أن « الفاعل قد أسند إليه غيره » ، كما أن المبتدأ كذلك ؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء « (١) » .

ولو قدم ما قاله « أبو اسحق » على شكل معادلة ، لأمكن أن يقال إن نمطى الإسناد في اللغة العربية هما :

خبر + فاعل

مبتدأ + خبر

والخبر في النمطين مسند ، يذكر أولاً في الأول ، وثانياً في الثاني ، والمسند إليه في النمطين من شأنه أن يذكر ثانياً في الأول . وأولاً في الثاني .

ومع ثبات الحقيقة التركيبية السابقة ، ورسوخها في الأذهان ، وولع اللغة ، تقرأ في مصادر النحو : « كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر ... أما تقدم المبتدأ ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه بغير علة بولها تقدم الخبر ، فلأنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود ، إلا أنه متقدم في المقصد ، وهو العلة الغائية ، وهو الذي يقال فيه : أول الفكر آخر العمل » (٢) .

فنحن في الجملة الأسمية أمام اعتبارين :

(١) شرح المفصل ج١/ ٨٥ ، الخصائص ج١/ ١٦٦

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٣

١ — اعتبار شكلي يظهر في صورة :

مبتدأ ← خبر

يبرره اعتبار كون المبتدأ « منسوباً إليه » ، والخبر « منسوباً » (١)
والأخير تابع للأول ، وفرع له — كما يشير السهم — .

٢ — اعتبار عميق هو اعتبار القصد ، وهو مناط الفائدة ، والخبر
بهذا الاعتبار يحل في المرتبة الأولى :

(خبر مبتدأ) (٢)

لأنه هو الغرض ، فهو وإن كان متأخراً في الوجود متقدماً في القصد .
وإذا كان الفعل مع الفاعل خبراً يجب تقديمه ، والخبر مع المبتدأ
متقدماً في القصد وإن كان متأخراً في الوجود ، نستطيع أن نذهب إلى أن
العرب قدمت الخبر لفظاً ومعنى مع الفاعل ، وقدمته معنى فقط مع
المبتدأ .

وكان الفرق بين الصورتين :

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

هو فرق شكلي فقط ؛ فالخبر في كليهما متقدم قصداً — كما قالوا — .

وكان لفكرة التقارب بين نمطى الإسناد انعكاساتها في الفكر النحوي ،
من هذا — مثلاً — ما يقوله « ابن السجري » من أن الحال فضيلة في
الخبر ، والخبر على ضربين ، خبر المبتدأ ، وخبر الفاعل ، وما قام مقام
الفاعل ، وذلك قوله :

زيد جالس ، خرج بكر ، ضرب عمرو

ولما كانت الحال فضيلة على الخبر ، والخبر في الأمر العام إنمسا
يستفاد إذا كان نكرة لزم الأحوال أن يكن نكرات ، حملاً على الأصل ؛

(١) لاحظ الجدة في المصطلحات

(٢) استخدمت القوسين للدلالة على أن هذه الصورة افتراضية بحتة
تعنى تضمن الصورة الأولى إيها ذهناً لا واقعاً .

لأن الأصل التذكير (١) .

ومن هذا — أيضا — أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر ، والأخرى فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها ... وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل ؛ لاشتراكهما في معنى الآخر ؛ فلا غرق من جهة المعنى بين :

زيد قائم

قام زيد

قال الجموح :

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى محدود
والمراد : لولا الحد (٢) .

ومن ذلك أن البصريين جوزوا تقديم الخبر مفردا كان أو جملة
نحو :

قائم زيد

أبوه قائم زيد

ومنع الكوفيون ذلك .

والمذهب الأول لكثرة استعماله في كلام العرب نحو :

مشنوء من يشنؤك

تميمى أنا (٣)

(١) الأملى ج٢/٢٧٢ ولم يعتبر « ابن الشجرى » الفعل في نحو قولك :
لا يخرج أخوك .

ليخرج بكر .

خبرا ، بل اعتبره « مسندا » . انظر الأملى ج٢/٢١١

(٢) شرح المفصل ج١/٩٥ ، ٩٦

(٣) الكتاب ج٢/١٢٧

« سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرعهم » (١)

فموضع الفائدة الخبر ، والتسك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار (٢) .

وتجوز تقديم خبر المبتدأ صادر عن الشبه بينه وبين خبر الفاعل الذي من شأنه أن يذكر أولاً .

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخريجها على أنها جمل اسمية فتنجو بذلك من بعض شذوذ ، كما في قوله تعالى :

« ثم عموا وصموا كثير منهم » (٣)

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٤)

فإلحاق الفعلين « عمى » و « أسر » علامة الجمع ، فيه مخالفة لما ألفته اللغة العربية في الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لغير الواحد .

ولذلك فإن النحويين جوزوا اعتبار هاتين الجملتين وما يشبههما جملة اسمية ، وهذا في الحقيقة محاولة منهم لإبقاء صرح القواعد سليماً ، وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لحلمهم بالقرابة الحميمة بين نوعي الإسناد ، وعلى هذا فجملة « ثم عموا . . » ، وجملة « وأسروا النجوى » في محل رفع خبر مقدم ، و « كثير » و « الذين » مبتدأ مؤخر (٥) .

وهناك إعرابان آخران للآيتين على أنهما جملة فعلية ، وهذا دليل تقارب شديد بين النمطين (٦) .

يقول الأخطل :

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الاتقالات

(١) البقرة ٦

(٢) شرح الفصل ١/ ٩٢ ، ٩٣

(٣) المائدة ٧١

(٤) الأنبياء ٣

(٥) الأمل ١/ ١٣٣ ، ١٣٤ ، ج ٢/ ١٦١ :

(٦) جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٣٠ ، ١٣١

يروى « المستخف » بالرفع ، قال بمعنى الذى ، والمراد : الذى يستخف ، وأخوهم الخبر ، فللجملة على هذا اسمية .

وأنسهل من هذا عند « أبى سعيد » أن يرتفع « أخوهم » بمستخف ارتفاع الفاعل بفعله ، والأثقال داخلة فى صلة المستخف ، فكانه قال :

• وإن الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم (١) •

ومن أمثلة التراوح بين الاسمية والفعلية قول « المتنبى » :

كفى ثعلا غفرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

رويت « دهر » بالرفع ، فذهب « أبو الفتح » إلى أنها ارتفعت بفعل مضمحل ، دل عليه أول الكلام ، فكانه قال :

وليغفر دهر أهل. لأن أمسيت من أهله

ويجوز كونه مبتدأ خبره محذوف ، وليس فى قوة إضمار الفعل
كما يجوز عطفا على فاعل « كفى » « بأنك » (٢) •

ويجوز - وهذا استطراد - أن يقرأ البيت :

كفى ثعلا غفر بأنك منهم ودهر

فغفر لفاعل « كفى » ، والباء تتعلق بفخر ، وتجر الدهر بالمعطف على المجرور (٣) •

فكلمة - فخر - يجوز نصبها على التمييز لفظا ، لكنها فاعل من حيث المعنى ولهذا جاز رفعها على أنها فاعل •

وعلى نصب « فخر » يكون فاعل كفى « بأنك » ودهر إما معطوف على هذا الفاعل ، أو فاعل لفعل محذوف ، دل عليه « فخر » ، أو مبتدأ خبره محذوف •

أما على رفع « فخر » فيجوز جر « دهر » عطفا على « بأنك »

(١) الأملى ج١/١٩٠

(٢) الأملى ج١/٢٠٣

(٣) الأملى ج١/٢٠٣

المتعلق بفخر خفخر — إذن — تنصب أو ترفع بالمعنى واحد **«بأنك...»** إما أن تكون فاعلا مرفوعا ، أو متعلقة بالفاعل المرفوع ، والمعنى واحد على الرفع والجر ، كذا « دهر » إما أن ترفع على الأوجه السابقة ، أو تجر ، والمعنى واحد •

وفي ضوء من هذا التقارب ، قد يثبت لأحد النمطين ما يثبت للآخر ، فأصل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل إضافتها إلى جملة الفعل للشبه الذي بين الفعل والزمان ، من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث متقضية ، كما أن الزمان حادث يتقضى ، ولل فعل أمثلة مختلفة ، يدل كل مثال على زمان غير الزمان الذي يدل عليه المثال الآخر ... ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل أضافوه أيضا إلى جملة الابتداء ؛ لأنها أختها (١) • وعلى هذا جاء قول « أعشى تغلب » :

ونحن قتلنا مصعبا قد علمتم بمسكن يوم الحرب أنيابها خضر
حيث أضاف اليوم إلى جملة الابتداء (٢) •

إن التقارب بين نمطي الإسناد مؤسس على المعنى والنسبة بين العناصر ، ولا ينقص منه التفاوت في الصيغة اللفظية ؛ فالنحو — كما يراه «ابن جني» — صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب فزيد هي :

قام زيد

فاعل ، لكنه هي :

زيد قام

مبتدأ لا فاعل ، وإن كان فاعلا هي المعنى ؛ فسمه هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك ، فأما المعنى فواحد (٣) • وفي ضوء من هذا التقارب ، يصبح من السهل أن نقبل الحقيقة

(١) الأمالي ج١/ ١٣١ ، ١٣٢

(٢) الأمالي ج١/ ١٣٢

(٣) الخصائص ج١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣

التي قررها النحويون من أن الفعل نكرة ؛ لأن العرب امتنعت من تعريف الفعل ؛ لأن الغرض منه إفادته ؛ .. ولو كان معرفة لما كان مستفاداً .. فإنك لو أخبرت بما لا شك فيه لمعجب من قولك وهزيء منه ، فلم يجز — إذن — تعريف ما وضعه على التنكير ؛ ألا تراه يجزى وصفاً على النكرة هي نحو :

مررت برجل يقرأ

فهذا كقولك : قارئ .. ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة (١) .

فمناط التركيب الإسنادي ، الإعلام بالفائدة ، وهذا إنما يكون بالمنكور لا بالمعروف ، ويتحقق هذا في الفعل مع الفاعل ، والخبر مع المبتدأ ، كما يفهم من التفات « ابن جني » إلى « الخبر » وهو يتحدث عن « الفعل » .

وحديث النحويين عن الفعل ، والخبر ، والمسند صدر عن الحقيقة السابقة من أن الفعل نكرة ؛ فهذه الثلاثة مدلولها أو مؤداها واحد . فالأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ ؛ لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكير الخبر ؛ لأنه مسند فشا به الفعل ... وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل حون الاسم ؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير ، فصار الإسناد لازماً له حون الاسم (٢) .

ولا يسند إلى الفعل ؛ لأن الفعل خبر ، لا يسند إلى مثله ، وإلا لم يقد المخاطب شيئاً ؛ إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف ، نحو :

قام زيد ، قعد بكر (٣)

(١) الخصائص ج٣/٢٣٣

(٢) شرح الكافية ج١/١٠٩ ، الخصائص ج١/١٠٣ ، مع الهوامع

ج١/١٠٠

(٣) لاحظ استعمال « خبر » و « مخبر عنه » مع أن التثنية بالجملة الفعلية .

والفعل نكرة ؛ لأنه موضوع للخبر ، الذى مبناه على الفائدة ؛
إذ حد للكلام أن يبتدىء بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ،
ثم تاتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيد « (١) » .

وضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين ،
أو نكرتين مختصتين بوجه ، أو نكرتين غير مختصتين شىء واحد ، هو
عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم فى المعرفة
ذلك ، كما لو علم قيام زيد — مثلاً — غفلت :

زيد قائم

عد لقوا ، ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائماً فى الدار جاز لك أن
تقول :

رجل قائم فى الدار

... وكذا فى الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول :

قام زيد

ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار أن تقول :

قام رجل فى الدار (٢)

فالعلاقة بين الفعل والفاعل — إذن — هى العلاقة بين الخبر
والمبتدأ ؛ لما يؤديه الفعل يؤديه الخبر ، والفائدة التى تجنى من إسناد
الفعل إلى الفاعل هى التى تحصل من إسناد الخبر إلى المبتدأ .

وحيث إن الفعل خبر ينبغى أن يكون نكرة ، وإن الفاعل والمبتدأ
ينبغى أن يكونا معرفة ، وإن الرفع معهما إنما هو على معنى « الفاعلية »
— كما سبق — ، ينبغى أن تتلاشى أو تكاد تتلاشى الفروق الشكلية بين
نمطى التركيب الإسنادى ، ويصبح من الأنسب أن توحد المصطلحات
التي أرجعها « ابن جنى » إليها سبق — إلى مقتضيات الصنعة اللفظية ،
صناعة النحو ، ويتحدث عن المسند والمسند إليه (٣) ، أو المنسوب

(١) شرح المفصل ج١/ ٢٤ ، ٢٥

(٢) شرح الكافية ج١/ ٨٨ ، ٨٩ ، مع الهوامع ج١/ ١٠١ ، الواضح

فى علم العربية / ٨

(٣) الكتاب ج١/ ٢٣

والمنسوب إليه ، أو المحكوم به والمحكوم عليه .

المعنى الفعلى فى جملة المبتدأ :

وهذا التقارب بين نمطى الإسناد يجعلنى أذهب إلى أن هناك ما يمكن أن أسميه « المعنى الفعلى » فى جملة المبتدأ والخبر ، وهذا معنى يصل إليه المحلل بمجهود استنباطى غير معقد أو مشكل ؛ إذ هو مؤسس على ما بين نمطى التراكيب الإسنادية من علاقات داخلية عميقة، تتنوع معها الأوضاع الشكلية من ذكر المحكوم عليه قبل المحكوم به فى جملة المبتدأ والخبر ، أو ذكر المحكوم به قبل المحكوم عليه فى جملة الفعل والفاعل أو التردد بين هذا وذاك ، كما فى نحو

أهائم محمد

حسب الإعراب الذى تعرب به هذه الجملة وما يشبهها ، وإن كان بعض النحويين قد ذهب إلى أن المبتدأ الذى له مرفوع يغنى عن الخبر ليس من تراكيب الجملة الاسمية (١) .

ويبدو أن استنباط المعانى الفعلية من عناصر لغوية غير أفعال كان من الأمور المقررة فهذا « ابن جنى » عقد فى « الخصائص » « باب لاستخلاص معانى الأوصاف من الأعلام » (٢) .

المعنى الفعلى فى الخبر :

والمعنى الفعلى فى جملة المبتدأ والخبر قد يستخلص من الخبر فقط أو من المبتدأ فقط أو من الجملة كلها .
ومن الأول أن « أبو على » أنشد قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبى بضؤلان

وفيه تعلق الظرف « بعض الأحيان » بالخبر « أبو المنهال » الذى هو اسم جامد ، إما على أن يكون المراد :

(١) شرح الكافية ج١/ ٨٦ .
(٢) الخصائص ج٢/ ٢٧٠ - ٢٧٣ .

أنا مثل أبى المنهال

فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أى :

أشبه أبى المنهال فى بعض الأحيان

وإما على أن يكون قد عرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة فإذا ذكر غكائه قد ذكرا ، فيصير معناه إلى أنه كانه قال :

أنا المغنى أو أنا النجد فى بعض الأحيان (١) •

وفى ضوء من استخلاص المعنى الفعلى من الخبر ، حتى كأن « الاسمى » فى الظاهر « فعلى » فى الحقيقة ، يتحدث النحويون عن تحمل الخبر الجامد للضمير لادى الكسائى ، أو الخبر الجامد المؤول بالمشق عند الجميع • فقد تقول :

هذا القاع عرج كله

أى غليظ ، وغليظ يتحمل ضميرا ، وكله تأكيد للضمير ، وإن كان يجوز أن يكون « كله » مبتدأ مؤخر ، و « عرج » خبرا مقدما •

وقد برر « الكسائى » منزه من تحمل الخبر الجامد للضمير ، بأنه عرض فيه فى التركيب معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ • على أن « الكسائى » فرق بين الخبر المشق ، والجامد المؤول بالمشق فى تحملهما الضمير ، والخبر الجامد فى ذلك ، ذاهبا إلى أن الأولين يمكن لهما رفع الاسم الظاهر بعدهما ، كما يمكن أن يتبع الضمير معهما بتابع ، أما الخبر الجامد ، فلا يرفع الظاهر ولا يتبع ضميره بتابع (٢) •

وكان الفرق بين أنواع الخبر عند « الكسائى » هو فى الحقيقة فرق فى درجة « الفعلية » التى تثبت لهذه الأنواع • فالمفعلية موجودة ثابتة ، لكنها تتفاوت من نوع إلى آخر •

(١) الخصائص ج٢/٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر ايضا الكتاب ج٢/٢١ —
٣٥

(٢) شرح الكافية ج١/٩٧ ، الكتاب ج٢/٢٤

وإذا كان خبر المبتدأ جملة يعود منها إلى المبتدأ ضمير ، وهذا
الضمير قد يحذف • وذهب « الفراء » إلى أنه يحذف قياسا إذا كان
الضمير منصوبا مفعولا به ، والمبتدأ « كل » كما في قول الشاعر :
قد أصبحت أم الحيار ثدعى على ذنبا كله لم أصنع
ونحو قول الآخر :

ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله رابعة تعود (١)

وجملة المبتدأ هنا يمكن تحويلها إلى جملة فعلية ، كما إذا قلت :
على ذنبا لم أصنعه كله
قتلت ثلاثا كلهن عمدا

وهذه الجملة الفعلية المستخلصة من الخبر ، تقع وصفا لذنب في
البيت الأول ، ومستأنفة في البيت الثاني • فهي — إذن — تحل في
نفس المواقع التي حلت فيها الجملة الاسمية التي استمدت هي منها •
وقد يكون الخبر ظرعا • وفي هذا الظرف معنى فعلى • وقد أجمع
النحويون على هذا ، وإن كانوا قد اختلفوا حول درجة هذا المعنى الفعلي،
أهو معنى فعلى عام ، أم معنى فعلى خاص ؟ ، كما أجمعوا على أن هذا
المعنى الفعلي هو العامل النصب في الظرف •

وقد ذهب البصريون إلى أن الظرف يتضمن معنى فعليا عاما ، أي
معنى من شأنه ألا يخلو منه أي كائن نحو : كائن ، حاصل ؛ ليكون الظرف
دالا عليه ؛ لأنه إن كان خاصا كأكمل وشارب وضارب وناصر ، لا يدل
الظرف عليه • وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه ، كما في نحو :

من لك بالمهذب

أي : من يضمن •

ولا يجوز عند الجمهور إظهار العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده ؛ كما في نحو :

لولا زيد لكان كذا

فلا يقلل :

لولا زيد كائن

وقال « ابن جني » بجوازه • وأما قوله تعالى :

« فلما رآه مستقرا عنده » ^(١)

فمعناه :

ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى : كائنا ^(٢)

وكما اختلف النحويون في تقدير المعنى الفعلي المستمد من الظرف بين العموم والخصوص ، اختلفوا كذلك حول تأثير هذا الفعل ، ومدى قوة درجة الفعلية فيه •

فإن كان بعم الظرف معمول في نحو :

زيد خلفك واقفا

فمعد « أبى على » أن هذا المعمول معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثم وجب حذفه •

وقيل غيره : هو للعامل المقدر ؛ لأن الظرف جامد ، لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقات اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر له •

ومن يرى أن الظرف لا يعمل لجموده لا يسيّر في طريق المعنى إلى النهاية ؛ إذ على الرغم من تسليمه بتحمل الظرف للمعنى الفعلي ، وتضمنه إياه ، يسلبه وظيفة العمل •

أما الآخرون — أبو على — فهم يكملون الرحلة ، ويرون أن الظرف اسم ظاهرا فعليا باطنا ؛ لتضمنه معنى الفعل ، وفي تعلق ما بعده به •

بل إن هذا الاتجاه المعنوي الصرف يرى أن الظرف يتحمل ضميرا ، أو أن الضمير انتقل إليه ؛ لأنه يؤكد ، كما في قوله :

(١) النمل ٤٠

(٢) شرح الكافية ج١/ ٩٣ ، انظر ايضا. نفس المرجع ٧٠

غان يك جثمانى بأرض سواكم فإن غوادى عندك الدهر أجمع
فالظرف « عندك » وقع خبرا لإن ، وليس قبل « أجمع » المرفوع ما يصح
أن يحمل عليه إلا اسم إن « غوادى » والضمير الذى فى « عندك » ،
و « الدهر » + واسم إن ، والدهر منصوبان ، فبقى حملة على المضمر فى
قوله « عندك » (١) .

كما ينتصب عنه الحال ، كقوله تعالى :

« وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها » (٢) .

فخالدتين حال والعامل فيها ما تضمنه الجار والمجرور « فى الجنة » من
معنى فعلى .

وأخيرا يختلف النماة حول نوعية المقدر فى المعنى الفعلى المفعول
من الظرف ، فأكثرهم على أنه « فعل » ؛ لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف
للمتعلق ، واسم الفاعل يعمل لمثابهة الفعل ، والأولى الرجوع إلى الأصل ،
كما أن الفعل يقدر فى نحو :

الذى فى الدار زيد

كل رجل فى الدار غله درهم

ولا يقدر الاسم ، فليكن المقدر فى الخبر فعلا ، طردا للمسائل على وتيرة
واحدة .

فالنحويون — إذن — متفقون على أن هناك معنى فعليا مأخوذا من
الخبر ، لكنهم اختلفوا حول نقاط ثلاث :

أولها : هل المعنى الفعلى عام أم خاص ؟

ثانيها : ما مدى تأثير هذا المعنى الفعلى فى الممولات بعده ؟

ثالثها : هل المقدر هنا فعل أم اسم ؟

(١) شرح الكافية ج ١/ ٩٣ ، ٩٤ ، الأمل ج ١/ ٤ ، ٥ ، الفعليات / ٢٨٤

(٢) هود ١٠٨

وتدور هذه النقاط الثلاث حول « الشكل » (٣) ، والمعنى (١) ،
والوظيفة (٢) ، أو لم نحاول وضع هذا الفكر وضعا معاصرا ، على أساس
أن النحويين كانوا يحاولون الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التي يسألها المحلل
اللغوى فى العصر الحديث عن أية صيغة لغوية ؛ ما هى ؟ ما وظيفتها ؟
ما السياق التى ترد فيه (١) •

وذهاب أكثرية النحويين إلى أن المعنى الفعلى المستمد من الظرف
« فعل » لأن الظرف لا يقدر إلا بفعل فى جملة الصلة هو حديث عن
السياق الكلامى الذى يستعمل فيه الظرف • وقد أشار « الرضى » إلى
أن ما يقال عن الظرف فى الخبر يقال عنه وهو صفة ، أو وهو صلة —
طرذا للباب على وتيرة واحدة — •

اتفق النحويون — إذن — على أن الظرف يحمل معنى فعليا به
يتحمل ضميرا ، وزاد « أبو على » على هذا أن الظرف يرفع الاسم
الظاهر بشرط اعتماده على موصول ، أو موصوف أو ذى حال ، أو سبقه
بنفى أو استفهام ؛ لتقوية بالاعتماد كأسمى المفاعل ، والمفعول ، والصفة
المشبهة ، وكذا إذا وقعت بعده « أن » المصدرية ، كقوله تعالى :

« ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » (٣) •

لا صريح المصدر •

على أنه يجوز أن يقال فى جميع ذلك أن الظرف خبر قد تقدم على
مبتدئه كما فى نحو :

جاء الذى فى الدار أخوه ، جاء رجل فى الدار أخوه ، جاء محمد
فى الدار أخوه •

ومن الواضح أن الظرف وما بعده يكون فى قوة الجملة الفعلية إن
قيل إن الظاهر بعده مرفوع ، أما إذا أعرب الظاهر مبتدأ مؤخرًا ،

(١) المخلل إلى التحليل اللغوى التجبىعى / ٥
(٢) فصلت ٣٩

فيكون الظرف فقط ذا معنى فعلى ، فقولك :

فى الدار أخوه

فى الأمثلة السابقة ، أما أن تكون :

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر

وهذا من أدلة التداخل الوثيق ، والمقاربة الحميمة بين نمطى الإسناد فى اللغة .

ولو أن قائلًا قال أولا :

فى الدار رجل

فالرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند البصريين ، وفاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه ، كما قالوا فى نحو :

قائم أخوك

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره .

ويمكن أن يتوجه على الكوفيين بأن حق المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر تقديرا ، كما فى نحو :

ضرب غلامه زيد

أما الأخفش ، فلا يوجب ذلك ، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضا ؛ إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ، لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد ، أجاز كون « زيد » فى نحو :

قائم زيد

فاعلا أيضا ، وله فى جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان ، وذلك لأن الظرف أضعف فى عمل الفعل من الصفة (١) .

و - إذن - فجملة :

فى الدار رجيل

اسمية عند البصريين ، فعلية عند الكوفيين ، بين بين أى اسمية أو فعلية
عند الأخفش ، ومثلها جملة :

قائم زيد

والخلاف بين النحويين ليس خلافاً حول مبدأ تضمن الظرف للمعنى
الفعلى بل حول مدى درجة الفعلية فيه ، فهل يقف المحلل عند حد
استعداد المعنى الفعلى من الظرف ؟ أم يتجاوز ذلك إلى القول بأن هذا
الظرف رفع ما بعده على الفاعلية ، وبذلك يؤول التركيب إلى كونه جملة
فعلية ؟

منع ذلك البصريون ، وجوزه الكوفيون ، وجوز « الأخفش »
الاعتبارين .

ويرى « الرضى » أن مذهب البصريين أولى بالترجيح ؛ لأن ثبوت
الإجماع على جواز :

فى داره زيد

يصح تقديم الخبر ، ويمنع كون « زيد » فاعلاً ، وإلا لزم الإضمار قبل
الذكر ، وكذا قولهم :

إن فى الدار زيدا

بنصب « زيد » دل على أن « زيد » كان مبتدأ ، وإلا لم ينصب (١) .
وقد فرغ « الرضى » على هذه المسألة أن بعض البصريين منع نحو :

فى داره قيام زيد

فى دارها غلام هند

لأن المبتدأ حقه التقديم ، فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو :
فى داره زيد

فإذا ما أضيف إليه المبتدأ ، فليس له التقدم الأصلي •

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش ؛ لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ ، وإن لم يكن له ذلك في الأصل (١) •

وهذا ملحوظ يدل على دقة في التناول والتحليل ؛ فالكلمة بدخولها في تركيب اسمي : تركيب إضاف ، والمضاف إليه — مثلاً — يحدث لها ما لا يحدث وهي منفردة ، فالمضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه ، كذا قد يكتسب منه التأنيت أو التذكير (٢) ، أما هنا فالمضاف إليه يكتسب تقدم المرتبة باتصاله بالمضاف ، وكان المسألة فيها شيئاً من تبادل التأثير والتأثير ، فالاسمان المتضايقان يمدى كل منهما الآخر أو بالأحرى يلونه بالوان تركيبية مختلفة ، وهذا هو عصب الدراسة النحوية التركيبية •

المعنى الفعلي في المبتدأ :

ولا تستمد الفعلية من الخبر لحظ ؛ بل إن المبتدأ يقدم لنا هذا المعنى بوضوح في بعض الأمثلة ، التي قد تخالف ما انتهت إليه اللغة في تراكيبها ، فالحقل العربي المشهور :

« تسمع بالمعدي خير من أن تراه »

يقع فيه الفعل المضارع في موقع المبتدأ ، وأعربه النحويون على أنه مرفوع بحذف الناصب « أن » •

وسواء روى « تسمع » بالرفع أم بالنصب — على قلة — ، فمن الواضح أن موقع المبتدأ شغل بعنصر فعلي ، إما صريح كما ورد في المثال — على الرفع — ، أو مؤول كما ذهب إليه النحويون ؛ إذ قالوا : المراد « سماعك » ، فالمصدر « سماع » فيه أيضاً طائفة فعلية •

(١) شرح الكافية ج١/١٩

(٢) الفوائد المشوق ١٠٥

وعلى هذا جاء قوله تعالى :

« سواء عليهم أأنذرتهم أم لم نجاء »

فإن ما بعد همزة التسوية مؤول أيضا بمصدر ، يمكن أن يعرب مبتدأ مؤخرًا و « سواء » خبر مقدم ، أو أن « سواء » مبتدأ ، وما بعد همزة التسوية جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ، والتقدير :

يستوى عندهم الإنذار وتركه

وهو كلام محمول على المعنى (١) *

وسواء أعربنا « أأنذرتهم » مبتدأ مؤخرًا ، أم فاعلا ، فمن الواضح أن الفعل شغل الموقع الذي من شأنه أن يشغل باسم *
ومن هذا أن بعض المبتدآت تأتي بلا أخبار ، لما فيها من معنى الفعل كما في :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيد

خطيئة يوم لا أصيد فيه (٢) *

ومعنى عدم وجود الأخبار مع تمام المعنى أن ما في التراكيب من معنى غلطى جعلها تلحق بالجملة الفعلية ؛ فمعنى الجملتين السابقتين :

قل رجل يقول ذلك إلا زيد

يخطئ يوم لا أصيد فيه

ومن هذا أيضا ما يقوله « الرضى » عن :

أقنائم زيد

ونحوها من الجمل التي المبتدأ فيها وصف له مرفوع يغنى عن الخبر :

« والنحاة تكلفوا إدخال هذا النوع في حد المبتدأ ، وقالوا : إن

(١) التبيين في إعراب القرآن ج١/٢١

(٢) شرح الكافية ج١/٢٢١

خبره محذوف لشد غاعله مسده ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل ، لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما ٠٠ ؛ ولهذا أيضا لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث « (١) » .

فهذه جملة اسمية ، المبتدأ فيها نوع خاص من الكلمات ، حولها « الرضى » إلى جملة فعلية ، واعتبر الوصف فيها كالفعل يخضع لما يخضع له هذا من مسلمات نحوية وتركيبية ؛ فهو لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع ؛ فهذه السمات النحوية لا تكون إلا للأسماء .

الوصف — إذن — بعيد عن أن يكون اسما خالصا ؛ لعدم توفر السمات السابقة فيه — في مثل هذه التراكيب — ، وقريب من الفعل كذلك ؛ إذ الصفة لا تصير مع غاعلها جملة ، كالفعل ، إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة (٢) .

فالشروط التي اشترطها النحويون لاعتبار الوصف كالفعل وما بعده كالفاعل ذات طبيعة مزدوجة ، فمنها ما يبعده عن « الاسمية » ، ومنها ما يقربه من « الفعلية » . ويلاحظ أن النوع الأول من الشروط « سلبى » ؛ لأن الوصف اسم من حيث صيغته فليكن هناك — إذن — ما يمكن أن نسماه بتفريغه من الاسمية و « تخليته » من بعض سماتها ، أما النوع الثانى من الشروط ، « غايجائى » ؛ لأن العرب أرادت من الوصف أن ينهض بوظيفة الفعل ، فكان من الضروري أن تتم عملية « تحلية » للوصف ببعض من سمات الأفعال .

وهذا أمر مطرد مع جميع الكلمات التي تعمل عمل الفعل من مصدر ومشتقات ، حيث نجد الشروط التي قدمها النحويون بهذا الصدد تبعد هذه العناصر عن الأسماء ، وتقربها من الأفعال في وقت واحد (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/٨٧

(٢) شرح الكافية ج١/٨٧

(٣) الفعليات / ٨٥ — ٩٦

وبعض المبتدآت لا تبحث أيضا عن أخبار ؛ لأن معناها هو الفاعل
في المعنى ، فكان ما بعدها فعل لا خبر ، كما في قولهم :

شر أهرذا غاب
أمر أقعده عن الحرب
شر ما ألجأك إلى مخة عرقوب (١) .

والتقدير في الجمل السابقة :

ما أهرذا غاب إلا شر
ما أقعده عن الحرب إلا أمر
ما ألجأك إلى مخة عرقوب إلا شر (٢)

واعتبار المبتدأ فاعلا في المعنى أمر ليس إذا في الفكر النصوى ؛
فهم يعتبرون المفعول أحيانا فاعلا في المعنى ، وعلاقة المبتدأ بالفاعل ،
وقرأته به أشد من قرابة المفعول به . ومعنى اعتبار المبتدأ فاعلا في
المعنى القول بتحول التركيب كله من تركيب المبتدأ والخبر إلى تركيب
الفعل والفاعل ، واللحمة بين التركيبين شديدة وطيدة .

والمبتدأ في الجمل السابقة أمكن تحويله إلى فعل في بعض
الجمل ، وإلى فاعل في جمل أخرى .

العملية في الجملة كلها :

والمعنى الفعلى قد يستمد من جملة المبتدأ كلها ، ومن أمثلة هذه
الجمل جمل يكون فيها المبتدأ والخبر لفظا ولحدا ، كما في قول بعضهم :

أنا أبو النجم وشعري شعري

وكذا في قول الشاعر :

رموني وقالوا : يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم (٣)

(١) شرح الكافية ج١/٩٠

(٢) شرح الكافية ج١/٢٢٤

(٣) شرح الكافية ج١/٩٧

والمعنى الذى تساق له هذه التراكيب هو الدلالة على الشهرة وعدم
التغير ، وكان المراد بقولك - مثلا - •

أنا أنا : هو : ما تغيرت عما كنت عليه

وهذا معنى فعلى استمد من تركيب اسمى بحث ، ومعنى جملة :

أنا أبو النجم

أنا المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر

وهذا كذلك معنى فعلى •

ومن هذا ما قالوه من أن الحال يأتى من الفاعل ، أو المفعول لفظا
ومعنى ، أو معنى فقط ، والمفعول معنى قد يكون خيرا ، كما فى قوله تعالى :

« هذا بطى شيئا » (١) •

فبطى خبر المبتدأ ، وهو فى المعنى مفعول لمدلول « هذا » أى .

انتبه إلى بعلى ، أو أثير إليه شيئا

وأما الفاعل المعنوى ، فكما فى قوله :

كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد

إذ المعنى : يشبه خارجا سفود شرب (٢) •

والفاعل قد يؤخذ من كلام أسنى فى ظاهره ، فعلى فى باطنه ، لكنه
مع ذلك لا يكون غاعلا فى المعنى ؛ فالحال من الفاعل فى قولك :

زيد فى الدار قائما

هو من غاعل حقيقة ؛ لأن متعلق الجار والمجرور يستتر فيه ضمير

(١) هود ٧٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ٢٠٠ ، ٢٠١

هو فاعل له على الحقيقة • وكأن « في الدار » عبارة عن فعل + فاعل •
وفاعلها حقيقي لا معنى (١) •

وما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته كالجار والمجرور
والظرف وحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والمنسوب
واسم الفعل ، كل هذه الكلمات تعمل النصب في الحال ، وتكون الجملة
بعدها في قوة الجملة الفعلية ، بل إنهم ذهبوا إلى أن معنى التشبيه
يعمل عمل الفعل من دون لفظ دال عليه نحو :

زيد عمرو مقبلا

فالمعنى : زيد عمرو مقبلا

ومن أنواع الحال الحال المؤكدة لضمون جملة اسمية جزأها معرفتان
جامدان ، وتجيء الحال إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما
للاستدلال على مضمونه • ومضمون الخبر إما خبر كقوله :

أنا ابن دارة مشهورا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار

وإما تعظيم لغيرك نحو :

أنت الرجل كاملا

أو تصاغ لنفسك أو لغيرك نحو :

أنا عيد الله أكلا القديد

هو المسكين مرحوما

أو تهديد نحو :

أنا الحجاج سفاك الدماء

أو غير ذلك نحو :

« هذه ناقة الله لكم آية » (٢)

« وهو الحق مصدقا » (٣)

(١) شرح الكافية ج ١/٢٠١

(٢) شرح الكافية ج ١/٢٠١

(٣) الأعراف ٧٣

(٤) البقرة ٩١

والأغراض التي يساق من أجلها هذا النوع من الحال من شأنه أن يعبر عنها بالأفعال ، كما أن حديث التحوين عن العامل في هذه الحال يشير إلى ما لمسوه فيها من معنى فعلى •

وقد ذهب « سيوييه » إلى أن العامل مقدر بعد الجملة تقديره :
زيد أبوك ، أحقه عطوفا

وقال « الزجاج » : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو :
أنا حاتما سقيا

أى : أنا مسمى حاتما سقيا •

وقال « ابن خروف » : العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو :
أنا عمرو شجاعا

لكن عمل المضمر والعلم ، مما لم يثبت نظيره في كلامهم •
والأولى ما قاله « ابن مالك » من أن العامل معنى الجملة • • وذلك
لأن الجملة وإن كان جزأها جامدين جمودا محضا ، فلا شك أنه يحصل
من إسناد أحد جزأيهما إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ فمعنى :

أنا زيد ؛ أنا كائن زيد (١)

ومن الجمل التي يشتملها رائحة للفعل قولك :
خرجت فإذا السبع

وقد ذهب « المبرد » إلى أن « إذا » ظرف مكان خبر للمبتدأ
بعدها بتقدير :

خرجت فبالمكان السبع

ويجوز على هذا :

خرجت فإذا زيد قائما

وما ذكره « المبرد » لا يطرد في نحو :

خرجت فإذا السبع بالباب

إذا لا معنى لقولك :

خرجت قبلما كان السبع بالباب
وذهب « الزجاج » إلى أن « إذا » المفاجأة ظرف زمان ، خبر
للمبتدأ بعدها بتقدير مضاف ، أى :
خرجت فإذا حصول السبع

أى : غفى ذلك الوقت حصوله : لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن جثة .

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية ، وعامته
محذوف ، أى : مفاجأت وقت وجود السبع بالباب .
ومن الواضح أن الجملة على رأى الأخير آلت إلى أنها جملة
فعلية . ويقوى هذا التقدير الخلاف الذى ثار بين النحويين حول وجود
الفاء مع إذا .

فقد ذهب « الزيادى » إلى أنها داخلية على جواب شرط مقدر ، والمراد
بها لزوم ما بعدها لما قبلها ، أى مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال « أبو بكر بن مبرمان » : هى للعطف حملا على المعنى ، أى :
خرجت ففاجئت كذا (١) .

مسائل حذف الخبر وجوبا :

وجملة المبتدأ قد تتقدم لتسا فى بعض أمثلتها معانى فعلية لا تؤخذ
من المبتدأ أو من الخبر ؛ لأن الخبر فيها لا يكون مذكورا ، بل تستمد من
العناصر الباقية فى الجملة ، ووضوح المعنى فى هذه الجمل هو ما برر
— فى نظرى — الاستغناء أو التخفيف من الخبر .

بعد لولا :

من المواضع التى يحذف الخبر فيها وجوبا ، أن يكون المبتدأ بعد
« لولا » التى تفيد امتناع الشيء لوجود غيره .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٠٢ ، ١٠٤

وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر يخذف بعدها وجوبا .

وقال « الفراء » هي الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها
بالأسماء كسائر العوامل .

وقال « الكسائى » : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر ، كما فى قوله :
لو ذات سوار لطمتنى

وهو قريب من وجه ؛ لأن الظاهر فيها أنها « لو » التى تفيـد
امتناع الأول لامتناع الثانى ، دخلت على « لا » ، وكانت لازمة للفعل
لكونها حرف شرط ، فبقى مع دخولها على « لا » على ذلك الاقتضاء ،
ومعناها مع « لا » أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير « لا » من
حروف النفي . فمعنى :

لولا على لهلك عمرو

لو لم يوجد على لهلك عمرو

ينتفى الأول ، أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو ،
وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثم كان « لولا » مفيدة ثبوت الأول وانتفاء
الثانى كإفادة « لو » فى قولك :

لو لم تأتنى شمتك

ومنع البصريون من هذا التقدير ، وقالوا : إن « لولا » كلمة
بنفسها ، وليست « لو » الداخلة على « لا » ؛ لأن الفعل يعد
« لو » إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر ، وليس
بعد « لولا » مفسر ، كما أن لفظ « لا » لا يدخل على الملقى فى غير
الدعاء وجواب القسم إلا مكررا ، ولا تكرير ؛ و « إذن » فلا اسم
بعد « لولا » مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب « لولا » خبره ؛ لكونه
جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ، فخره محذوف وجوبا ؛
لأن لفظة « لولا » تدل على أن الاسم الذى بعدها موجود بدلالة انتفاء
جوابها : لهقولنا :

لولا على

بمعنى : لولا على موجود ، لا قائم ، ولا قاعد ، ولا غير ذلك من أنواع الخبر ، وربما دخلت « لولا » هذه على الفعلية كما في :
قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لأدر درك إنى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود^(١)
ولا أستطيع أن أفهم إعراب « الفراء » أن « لولا » رافعة للاسم ، فعلى أى وجه ترفعه ؟ صحيح أنها مختصة بالدخول على الأسماء ، لكن هل الاسم بعدها مرفوع على أنه فاعل ، أو على أنه مبتدأ أو على أنه اسم لها ؟ .

كما أرى أن البصريين حاولوا تحكيم بعض المسلمات النصوية الشكلية في أسلوب « لولا » ، فليس ما بعدها فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن الفعل المحذوف يحتاج إلى مفسر بعد ، ولا مفسر . وليست « لا » في « لولا » هي النافية : لأنها لا يكرر بعدها الماضى ولا القسم .

والإجابة عن هذه الاعتراضات التى تنزع عن منحنى شكلى في التحليل النحوى سهلة ميسورة : فالأداة « لولا » مركبة من لو ولا ، وأصبح للحرف « لا » بعد التركيب طبيعة مختلفة عن طبيعته قبل أن يركب .

كما أن « الكسائى » حين ذهب إلى أن الاسم بعدها فاعل ، إنما لجأ إلى المعنى المفهوم من داخل التركيب كله : فهناك بلا شك معنى فعلى يستمد من التركيب ، وهذا المعنى الفعلى هو المسوغ لاعتبار المرفوع بعد « لولا » فاعلا .

والبصريون لا يمانعون في وجود هذا المعنى الفعلى ، وإن كانوا يفضلون أن يطلوا هذا المعنى في موقع الخبر ، ولأن هذا المعنى الفعلى لا يذكر ، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر محذوف وجوبا والمرفوع الموجود هو المبتدأ .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٠٢ ، ١٠٤

الفرق — إذن — بين البصريين ، والكسائي هو في تحديد الموقع للنحوى الذى يشغله المعنى الفعلى على افتراض تقديره ، وهنا كانت جملة « لولا » اسمية لدى البصريين ، فعلية لدى « الكسائي » .

ولا أظن « الكسائي » يخالف البصريين في أن من الممكن إطلاق لفظة « خبر » على المعنى الفعلى المقدر ، وإن كان يرى أن موقع هذا الخبر ، أى المعنى الفعلى الذى يفيد مع الاسم المرغوع هائذة تامة هو قبل الاسم المرغوع ، ومن ثم فالجملة لديه فعلية لا اسمية .

قبل الحال التى تسد مسد الخبر :

يكون مبتدأ مصدرًا صريحًا نحو : ضربى ، أو بمعنى المصدر ، وهو الفعل التفضيل مضافًا إلى المصدر ؛ لأنه بعض ما يضاف إليه نحو : أكثر شربى السويق .

ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل ، أو إلى المفعول نحو : ضربى زيدا ، أو ضربى زيد ، أو إليهما نحو : تضاربنا .
ويأتى بعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو :

ضربى زيدا قائمين
تضاربنا قائمين

أو من أحدهما نحو :

ضربى هندًا قائما أو قائمة

ويقع هذا الحال فعلا أيضا نحو :

علمى بزيد كان ذا مال
سمع أذننى أخاك يقول ذاك

كما تكون الحال المذكورة جملة اسمية ، فيجب معها الواو عند غير « الكسائي » نحو :

ضربى زيدا وعلامه قائم

قال النبى صلى الله عليه وسلم :

« أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »
وجوز « الكسائي » تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر
المتبداً ، فيقول :

ضربى زيدا أبوه قائم
كلمته غوه إلى في
ويجوز عند « الكسائي » إتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو :
ضربى زيدا كله قائماً
ضربى زيدا الشديد قائماً
وفي خبر مثل هذا المتبداً أقوال :

١ — ذهب « ابن درستويه » و « ابن بابشاذ » إلى أنه لا خبر
له ؛ لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى

ضربى زيدا قائماً : أضربه قائماً
وهو نحو : أقائم الزيدان عندهما •

٢ — وذهب الكوفيون إلى أن نحو « قائماً » حال من معمول
المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر
المتبداً مقدر بعد الحال وجوباً أي :

ضربى زيدا قائماً حاصل

٣ — وذهب « الأخفش » إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده
مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي :

ضربى زيدا ضربه قائماً
أي : ما ضربى إياه إلا هذا الضرب المتبداً •

٤ — وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا
لفظاً ، وللعلم في الحال محفوف أي :

ضربى زيدا حاصل إذا كان قائماً
حذف « حاصل » كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو :
زيد عندك

تتبقى : إذا كان قائما ، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال ،
وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأن في الحال معنى الظرفية ؛ إذ معنى :

جاء زيد راكبا : جاء في وقت الركوب

فالحال قائم مقام الظرف ، القائم مقام الخبر ، فيكون الحال
قائما مقام الخبر (١) .

والنحويون — على اختلافهم في هذه المسألة — انتفقوا حصول
نقطتين :

الأولى : قرابة الحال من الخبر ، وهذه مسألة من الوضوح
بمكان في الفكر النحوي العربي ، وقد سبق حديث مفصل عن العلاقة
أو القرابة بين هذين الموقعين النحويين .

الثانية : أنهم جميعا تنبهوا إلى أن هناك شيئا ما داخل هذا
التركيب ، هو ما أسميته بالمعنى الفعلي .

لكن ، أين يوضع هذا المعنى الفعلي لو غرض وجوده ؟ هذا مثار
الخلاف ، كما أن « ابن رخصتويه » والنحوي المصري « ابن بابشاذ » رأيا
أن هذا التركيب يحل من أوله ، فالمصدر عندهما بدل من الفعل ،
فليكن للتحويل من هنا ، وعلى هذا تتقلب الجملة الاسمية عندهما
إلى جملة فعلية .

وبقية النحويين يوافقونهما في أن المصدر هنا عمل عمل الفعل ،
حتى إن أكثرتهم ذهبت إلى منع أن يتبع ؛ لأن إلتباعه بتوكيد ، أو نعت
يبعده عن الفعلية ويقربه من الاسمية .

فابن درستويه وابن بابشاذ يحلون المعنى الفعلي في أول الكلام
وسواهما من النحويين يحلونه في آخره .

بعد واو بمعنى « مع » :

يقال : كل رجل وضيعته .

والمبتدأ في هذه الجملة عطف عليه بالواو التي تفيد معنى « مع »
وفي هذا مذهبان :

قال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع
فكانت قلت :

كل رجل مع ضيعته

فإذا صرحت بمع ، لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو المتى
بمعناه ، فلا يكون هذا المثال - إذن - مما حذف خبره .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أى :

كل رجل وضيعته مقرونان

والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب . وفي نهج البلاغة :
وأنتم والساعة في قرن واحد (١) :

والبصريون والكوفيون متفقون على تقدير المعنى الفعلى في هذه
الجملة إلا أن البصريين يقدرونه محذوفا ، والواو عندهم حرف عطف ،
أما الكوفيون فيقدرونه متعلق الظرف « مع » التي تعبر عنه الواو ،
فالحذف في الحقيقة موجود لا محذوف .

ويبدو أن « الرضى » يميل إلى ترجيح مذهب الكوفيين ؛ لأنه ثبتت
أمثلة ذكر فيها الخبر ، كما يذهب إلى أن حذف الخبر في هذه المسألة
غالب لا واجب .

وقد ذهب « الرضى » إلى أن من الممكن الجمع بين المبتدأ وما عطف
عليه بطريق الإضافة لا بطريق الواو ، وفي هذه الحال يذكر الخبر ، كما
في قول العرب :

راكب الناقة طليحان

فهذه الجملة في قوة :

الراكب وناقته طليحان

الناقة وراكبها طليحان

كما ذكر عن الكوفيين أنه إن ولى معطوفاً على مبتدأً فعمل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما ، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل أولاً ، فالأول نحو :

زيد والريح يباريهما

غباريهما خبر عنهما : لكونه بمعنى : متباريان ، والثاني نحو :

زيد وعمر يضره

ويمكن أن يقال أنه لما كان الخبر في المثالين السابقين خاصاً ، لا يعبر عنه إلا بذكره كان من الضروري أن يذكر ، أما الخبر في نحو :

كل رجل وضعته

وغيره مما يدل على الاقتران والمصاحبة ، فيشير إلى اقتران عام ، ولذلك لم يذكر ، واكتفى عنه بالسوا - الكوفيون - ، أو بالمعنى - البصريون - .

والأمثلة السابقة :

١ - كل رجل وضعته ٢ - راكب الناقة طليحان ٣ - زيد وعمر يضره

تدل جميعاً على الاقتران والمصاحبة . والخبر في (٢) هو عن المتصاحبين المتضايفين مما . وهو في (٣) عن أحدهما ، أما الخبر في (١) فلم يذكر لا بالنسبة إليهما معاً ولا بالنسبة لأحدهما ، واكتفى بالمعنى الفعلى عن ذكره .

والمعنى الفعلى في (١) من الواضح بمكان ، حتى إنه قد استغنى عن ذكره ، وعوض عنه الواو ، وإذا ما ذكر ، كما في قول على ، فإنه يكون خبراً عن المبتدأ أو ما عطف عليه .

وهكذا يمكن القول بأن المعنى الفعلى المفهوم من التراكيب السابقة هو المسؤول عن عدم ذكر خبر المبتدأ ، والنحويون جميعاً اتفقوا على استمداد هذا المعنى الفعلى من هذه التراكيب ، وإن كانوا قد اختلفوا

والقول بتوفر المعنى الفعلى فى التراكيب السابقة فيه إدراك رشيد
للعلاقة الحميمة بين نمطى الإسناد .

فالتراكيب التى ينتمى شكلا إلى نمط معين ، ينتمى معنى إلى نمط
آخر ؛ لأن المعنى يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية
للنمط المعين ، فالمبتدأ الذى لا يبحث عن خبر ، أو الذى لا يحتاج إلى
خبر ، أو الذى لا يجد خبرا ، لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق
التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتراكيب الإسناد .

الحركة الإعرابية ونوع الجملة :

واستعداد المعنى الفعلى من الجمل الاسمية السابقة لم يحجب
تغيير شكله فى عناصر الجمل ، كل ما هنالك أن المحال يقرأ ما فى داخل
التراكيب ليصل إلى غصواه وما يراد منه .

وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ،
وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ،
وكان الجملة الاسمية أصبحت عنصرا مفردا فى جملة فعلية .

وقد غيرت العرب الحركة الإعرابية للجملة الاسمية للحصول على
النتيجة السابقة فقد كانوا يقولون — مثلا — .

جاءوا قضهم بقضيضهم

كلمته غوه إلى فى

برفع « قضهم » و « غوه » على المجتدأ والخبر ، ثم انمضى عن
الجملتين معنى الجملة والكلام لما لفهم منها معنى المفرد ؛ لأن معنى
« غوه إلى فى » صار مشافها ، ومعنى « قضهم بقضيضهم » : كلفة ، فلما
قامت الجملة مقام المفرد ، وأدت مؤداه أعرب ما قبل الإعراب منها وهو
الجزء الأول إعراب المفرد الذى قامت مقامه فنصب ومثل هذا :

بعته يد بيد ويعته يدا بيد

بعت الشاة شاة بدرهم ، بعت الشاة شاة بدرهم

على أن الكوفيين لما وجدوا هذه الأسماء منصوبة اعتبروها
مفعولاً به فقالوا : في :

كلمته فإه إلى في
المراد : كلمته جاعلاً إياه إلى في (١)

وجملة المبتدأ والخبر بعد « ظن وأخواتها » يحدث لها ما سبق ؛
فطرغا الجملة يدخلان في تركيب أكبر يصبحان فيه عنصراً من عناصره ،
وتتحول حالتهما الإعرابية من الرفع إلى النصب .

وإذا بدأت الجملة بفعل من أفعال القلوب ؛ فقد ينصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما في نحو قوله تعالى :

« إنهم ألفوا آباءهم ضالين » (٢) .

أو قد يسد مسد المفعولين أن واسمها وخبرها ، كما في نحو
قوله تعالى :

« علم الله أنكم تختانون أنفسكم » (٣)

أو أن المصدرية مع ما بعدها ، كما في نحو قوله تعالى :

« قال ما أظن أن تبديد هذه أبدا » (٤)

أو أن المخففة من الثقيلة مع اسمها (ضمير الشأن) وخبرها ، كما
في نحو قوله تعالى :

« ونعلم أن قد صدقتنا » (٥)

أو قد يأتي بعدها جملة مصدرة بحرف من حروف الصدارة : نفي ،
استفهام ، شرط ، ابتداء كما في نحو قوله تعالى :

« لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » (٦)

(١) شرح الكافية ج ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٢) الصافات ٦٩

(٣) البقرة ١٨٧

(٤) الكهف ٢٥

(٥) المائدة ١١٣

(٦) الانبياء ٦٥

فهذه خمس صور ، والأفعال في الصورة الأولى نصبت مفعولين لفظاً ، وفي الصورة الخامسة علقت عن العمل ، فنصبت محلاً لا لفظاً . أما في الصور الثلاث الباقية حيث يتلّى الفعل والفاعل بأن ثقيلة أو خفيفة ، وأن المصدرية ، فقد رأى جمهور النحويين أن « أن » وما دخلت عليه ، سدت مسد المفعولين .

ومذهب « سيبويه » أن الأفعال في هذه الصور الثلاثة تنصب مفعولاً واحداً هو المصدر المؤول من « أن » وما بعدها .

ويرى « الأخفش » أن « أن » وما بعدها في مقام المفعول الأول ، ويقدر لأفعال القلوب مفعول ثان .

ويرى الجمهور أن أفعال القلوب ناصبة مفعولين ، وأن « أن » وما بعدها سدت مسد المفعولين .

فيقوله تعالى — مثلاً —

« وقال الذى ظن أنه ناج منهما » (١)

يقدر على النحو التالى :

وقال الذى ظن نجاته منهما

ويعرب كما يلى :

سيبويه : نجاته مفعول ظن .

الأخفش : نجاته مفعول أول ، والمفعول الثانى تقديره : واقعا أو حاصلا .

الجمهور : نجاته سد مسد مفعولى « ظن » .

ولا يوافق « الرضى » على إعراب الجمهور ؛ لأن الاسم المفرد لا يسد مسد الاسمين كما لا يوافق على إعراب « الأخفش » ؛ لأنه لا حاجة إلى إضمار مفعول ثان لظهور المراد بدون هذا التقدير . ويذهب « الرضى » إلى أن المفعول الحقيقى فى نحو : علمت محمداً ناجحاً ، علمت أن محمداً ناجح

هو المصدر المفهوم مضافا إلى « محمد » فالجملة تؤول عنده إلى :
علمت نجاح محمد

اذلك يرى « الرضى » أن الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين
سادان مسد « أن » مع ما بعدها ، ومفيدان فائدتها ؛ إذ هما بتقدير
المصدر بلا آلة مصدرية ، كما كان الكلام مع « أن » بتقدير المصدر (١) .
كذا من أمثلة الاختلاف في الحركة الإعرابية ، وتفاوت التركيب من
جملة فعلية على النصب ، وأخرى اسمية على الرفع ، ما أثبتته « سيبويه »
من تحو قولك :

هلا خيرا من ذلك

فهذا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، كأنك قلت :
هلا تأتي خيرا من ذلك

وإن شئت رفعتة .. فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب ،
... ومن ذلك :

أو هرقا خيرا من حب

أو أهرقك هرقا خيرا من حب

وإنما حملة على الفعل ؛ لأنه سئل عن فعله ، فاجابه على الفعل
الذى هو عليه ولو رفع جاز ، كأنه قال :

أو أمرى هرق خيرا من حب (٢) .

وقد ترى الرجل قد قدم من سفر فنقول :

خير مقدم

أما النصب فعلى قولك : قدمت .. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ ،
أو مبني على مبتدأ كأنه قال :

هذا خير مقدم (٣)

(١) شرح الكافية ج٢/٢٨٦ ، جملة الفاعل بين الكم والكيف / ٦٠ —
٧٢

(٢) الكتاب ج١/٢٦٨ ، ٢٦٦

(٣) الكتاب ج١/٢٧٠ ، ٢٧١

فلذا رغبت هذه الأشياء ، فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم (١) .

وأما ويلا له وأخاه .. فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه كأنك قلت :

ألزمه الله ويلا وأخاه

وإن قلت :

ويلا له وأباه

نصبت ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن :

حسبك زيدا

يرتفع بالابتداء ، وفيه معنى : كفك (٢) .

ولدى « الرضى » كلام طيب عن « ويل » يقول : « الأصل أن الأصوات القائمة مقام المصدر يجوز إعرابها نصبا إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مند نحو :

وى لزيد

وذلك نحو :

آها ، وأها ، ويها

ويجوز إيقاؤها على البناء الأصلي نحو :

أف لكما ، أوه على على إخوتي ، آه من ذنوبى

والخطب ساهر أن :

ويلك ، ويحك ، ويسك ، وييك

من هذا الجواب ، وأصلها كلها : وى — على ما قال الجوهري — : جى .
بلام الجر بعدها مفتوحة مع الضمة ثم غلط اللام بوى حتى صارت

(١) الكتاب ٢١/٢١ ، انظر أيضا ٢٧٣ ، ٢٨٢ ،

(٢) الكتاب ٢١/٣١٠

لام الكلمة .. فصار معربا بإتمامه ثلاثيا ، فجاز أن يدخل بعدها لام أخرى نحو :

ويلا لك

لصيورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ ، فحقيق :

ويل لك (١)

فالنصب علامة الجملة الفعلية أما الرفع فعلامة أنها اسمية ، على أن المعنى الفعلي موجود كذلك على الرفع ، كما أن الفعل يقدر على النصب ، وكان الفعل لفظي على النصب • معنوي على الرفع •

وتقول في الدعاء :

سقيا ورعيا ، وعقرا ، ويؤسا ، وبعدا وسحقا
.. فينتصب هذا وما أشبهه ... على إضمار الفعل كأنك قلت :
سقاك الله سقيا

ويجوز رفعه .. وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب ، كما أن قولك :
رحمة الله عليه

فيه معنى الدعاء ، كأنه قال : رحمه الله (٢)
وتقول :

سلاما

فينتصب بإضمار الفعل .. ومن العرب من يرفع على معنى :
أمرى سلاما

وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا لفظ ما ينصب ؛ لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل (٣) •

والنصب فيما سبق هو المختار ، وقد يختار الرفع في نحو :
الحمد لله ، العجب لك ، الويل لك

(١) شرح الكافية ج١/١١٨

(٢) الكتاب ج١/٣١١ — ٣١٤ ، انظر كذلك ج١/٣١٧ — ٣٢١

(٣) الكتاب ج١/٣٢٤ — ٣٢٧

وإنما استحبوا الرفع فيه ؛ لأنه صار معرفة وهو خير فقوى
في الابتداء ... وهو وإن ابتدأت فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من
اللفظ بقولك :

أحمد الله

ومن العرب من ينصب ، وهم عامة بنى تميم وناس من
العرب كثير (١) .

وتجرى بعض المصادر والأسماء الزكرات في الدعاء مجرى ما فيه
الآلف واللام ، وذلك قولك :

سلام عليك ، لبيك ، خير بين يديك ، ويل له .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى غيهن
أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها
وترجيئتها ... (٢)

وليس كل حرف يفعل به هكذا ، فلا يقال :

طعاما لك ، وشرابا لك

كما يقال : هنيئاً لك ، سقياً لك

... كذلك لم يجوز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة
المنصوب ... ولم يجوز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع (٣) .

فالمعنى العام الذي يؤخذ من الرفع أو النصب واحد ، لكن الرفع
يدل على الدوام والاستمرار ، أما النصب فيدل على الانقطاع
والحدوث (٤) .

والفعلية على النصب صريحة وإن كانت مقدرة ، لكنها على الرفع
ضمنية — كما سبق — .

(١) الكتاب ج١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩

(٢) الكتاب ج١/ ٣٢٠

(٣) الكتاب ج١/ ٣٢١

(٤) شرح الكافية ج١/ ٩١

هذا ولا زعمائك : هذا مثال للجمل التي ينصب فيها عنصر من عناصرها أو يرفع فتكون فعلية على النصب ، واسمية على الرفع .
ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق من غيره ، قيل له هذا ، وتقديرها :

هذا الحق ولا أتوهم زعمائك

فتكون اسمية ، أو :

أترجم هذا ولا أزعم زعمائك (١)

ومثل هذا :

ديار مية ، بالنصب

كليهما وتمرا

كل شيء ولا شتيمة حر

فهذه أمثال قد كثرت في كلامهم ، واستعملت ، فترك شيها الفعل لذاك .
ومن العرب من يرفع على معنى :

كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا

كل شيء أمم ولا شتيمة حر

... فإذا رفعت فالذى في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذى

في نفسك غير ما أظهرت » (٢) .

من أنت زيدا :

وأصل هذا أن رجلا غير معروف بغضيلة يسمى يزيد ، وكان
لسم رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أي :

من أنت ذاكرة زيدا ، أو تذكر زيدا

وانتصاب « ذاكرة » على الحال من معنى : من أنت ، أي : من
تكون ، كما قيل في :

كيف أنت وقصعة من شريد

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٠

(٢) الكتاب ج١/ ٢٨٢

أى كيف تكون :

ويروى « زيد » بالرفع أى : كلامك زيد نحو :

كلمته غوه إلى فى ، كلمته غاه إلى فى

والنصب أقوى وأشهر (١) ، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر لينى له « (٢) » .

غزيد على النصب يؤول إما بحال مقردة ، أو بحال جملة فعلية ،
والحال قيد فى الجملة الفعلية المستمدة من الجملة الاسمية « من أنت »

وعلى رفع « زيد » يكون خبراً عن مبتدأ محذوف .

من قول العرب : صخرك من فلان :

يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب أى :

أخضر غاذرك أو غذك أو الحال التى فيها ولا تلام أى :

لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعة إليك

ومعنى من فلان ، من أجل الإساءة إليه ، وإيذائه ، أى :

أنت ذو عذر فيما تعامله به من اللكوة

فالتركيب إما أن يكون فى قوة الجملة الاسمية ، أو فى قوة الجملة

الفعلية بالتأويل بالآخيرة أقوى ؛ فقد ورد المعنى نفسه فى صورة

الجملة الفعلية فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبى بكر :

« اعذرنى من عائشة »

أى من جهة تأديبها وتعريكها . وفى الأخير :

« لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم »

أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمذنبهم ومهلكهم (٣) .

ما زيد إلا سيرا ، زيد سيرا سيرا :

المصدر فى هذين المثالين منصوب بفعل محذوف قياساً ؛ لأن

(١) شرح الكافية ج١/ ١٣٠

(٢) الكتاب ج١/ ٢٩٢

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٣٠ ، الكتاب ج١/ ٢٤٣

المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدث والتجدد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا نحو قولك :

زيد يؤوى الطريد ، ويؤمن الخائف ، الله يقبض ويبسط

وذلك لمشابهته اسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعاً على الزمان • فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ؛ لكونه إما فعلاً وهو موضوع على التجدد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، خصار العامل لازم الحذف •

فإن أرادوا زيادة المبالغة ، جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو :

زيد سير سير ، ما زيد إلا سير

فينمحي — إذن — عن الكلام معنى الحدث أصلاً ؛ لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه •

ولمثل هذا المعنى أعنى زيادة المبالغة في الدوام ، رفعوا بعض المصادر المنصوية التي يبين لها عملها أو مفعولها بالإضافة ، أو بحرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً تبييناً لمعنى الدوام • قال :

عجب لتلك قضية وإقامتي خيكم على تلك القضية أعجب

قال « سيبويه » : سمعنا بعض العرب ممن يوثق به وقد قيل له :

كيف أصبحت قال :

حمد لله وثناء عليه (١) ، « كأنه يحمله على مضمحل في نيته هو المظهر ، كأنه يقول :

أمرى وشأني حمد الله وثناء عليه (٢)

وهذا مثل قوله :

فقال حنان ما أنى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٠

(٢) الكتاب ج١/ ٣١٩ ، ٣٢٠

لم ترد : حن ، ولكنها قلت : أمرنا حنان ، أو ما يصينا حنان ،
وفي هذا المعنى كله معنى النصب .

ومثله في أنه على الابتداء ، وليس على فعل قوله عز وجل :
« قالوا معذرة إلى ربكم » (١)

لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم
قليل لهم : « لم تعطلون قوما ؟ قالوا :

موعظتنا معذرة إلى ربكم
•• ومثل الرغح قوله تعالى :

« فصبر جميل والله المستعان » (٢)
كأنه قال :

الأمر صبر جميل

والذي يرشح عليه حنان وصبر ، وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ،
وترك إظهاره ، كترك إظهار ما ينصب فيه (٣) .

فمعنا — إذن — في مثل هذه التراكيب ثلاث صور ، يميز كل منها
عن درجة من درجات المعنى ، وإن اتفقت كلها في التعبير عن المعنى
الأساسي :

١ — زيد يسير سيرا سيرا — الحثوث والتجدد

٢ — زيد سيرا سيرا — الدوام واللزوم .

٣ — زيد سير سير — المبالغة في الدوام واللزوم

مررت بطلي فإذا له صوت صوت بلبل :

من المصادر المنصوبة بفعل محذوف وجوبا ما وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه .

(١) الأعراف ١٦٤

(٢) يوسف ١٨

(٣) الكتاب ج ١/ ٣٢١

فصوت بلبل مصدر غائده التشبيه ؛ إذ المعنى : مثل صوت بلبل • وقبله جملة « له صوت » وهى مشتقة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ، ومشتقة أيضا على صاحب ذلك الاسم أى الذى قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام ، والاسم الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارض لصاحبه غير لازم^(١) .
فهذه شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون فى الجملة المتقدمة اسم بمعنى المصدر المنصوب .
ثانيها : أن يكون فيها ما يشير إلى صاحب ذلك الاسم وذلك المصدر •

ثالثها : أن يدل المصدر فى الجملة المتقدمة على فعل علاجى يتغير بتغير الزمان •

ولهذه الشروط الثلاثة دورها فى تحديد الحالة الإعرابية للمصدر ونائبه •

فإذا لم يتوفر الشرط الثالث كأن تقول :
له علم علم الفقهاء

لا يجوز نصب المصدر ، ويجب رفعه ؛ لأن الجملة الأولى « له علم » لا تدل على معنى الفعل ، أى على الحدث ؛ فهى تعبر عن خصنة موجودة فى الرجل كالحلم والعقل والفضل •

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة معنية عنه ، فلهذا يجب حذفه ، فالأصل :

له صوت (يصوته) صوت بلبل

وظاهر كلام « سيبويه » أن المصدر منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدر ، وإنما انتصب به ؛ لأنك مررت به فى حال تصويته

ومعالجة ، يعنى أن هذه الجملة الاسمية فى قوة الفعل والفاعل ، فهى بمعنى « يصوت » لأنها تدل على المصدر الحادث ، وعلى ما قام به ذلك المصدر ، وقد افترن بها ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث ، أى الحال الماضية ، وهو لفظ « مررت » فالمجموع كالفعل والفاعل •

فالشروط للثلاثة السابقة هى لتوفير جميع الخصائص الفعلية للجملة « له صوت » ففيها جانب الحدث ، والفاعل ، والزمن ، وهذه هى ضروريات الجملة الفعلية : الفعل (الحدث والزمن) والفاعل ، وهو ما أسميته بالتركيب الأساسى •

ويشبه المثال السابق ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل :
له على ألف درهم اعترافا •

ولا يمتنع فى مثل هذا أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأكيدها معناها ، فلا يكون من المنصوب بالالتزم إضماره (١) •

والمصدر فى الجملة السابقة تأكيد لنفسه ؛ لأنه مضمون جملة لا محتمل إلا إياه من جميع المصادر ؛ فاعترافا يؤكد الاعتراف المستمد من الجملة : له على ألف درهم • وهو يشبه المصدر المؤكد فى نحو :
ضربت ضربا

إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد ، أى الفعل من دون الفاعل ؛ لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان « برأى هنا فاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزأيا •

ومن هذا أيضا :

الله أكبر دعوة الحق

وقبول الشاعر :

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأمنى

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٣

لأن «قسما» بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب «إن واللام» وكان جملة «إن وأخواتها» أيضا جملة اسمية الظاهر فعلية الباطن ، فالمعنى الفعلي المستمد من «إن واللام» في هذا الشاهد مؤكد بالمصدر «قسما» •

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نضا ومنه :

صبغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله

لأن ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر (١) •
وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر في نحو :
له صوت صوت بلبل

إما على البديل ، وإما على الوصف ، وذلك على أحد وجهين ، إما
على حذف مضاف — كما ذهب الخليل — والمراد :
له صوت مثل صوت بلبل
وبنى عليه أنه يجوز :

هذا رجل أخو زيد

أى مثل أخى زيد •

وذهب «سيبويه» إلى أنه لو جاز هذا إجاز :

هذا قصير الطويل

أى مثل الطويل •

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق أى :

له صوت جميل

كما تقول :

مررت برجل أسيد

أى جرى (٢) •

وسيبيويه لا يوافق على الرفع فيما استوفى الشروط ، ويجيز الرفع

(١) شرح الكافية ج١/ ١٢٣ ، الكتاب ج١/ ٢٨٠ — ٢٨٤

(٢) الكتاب ج١/ ٣٦١

فيما لم يستوف الشروط ، كما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا نحو :

مررت به فإذا له صوت صوت حسن

فهذا يجب رفعه ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له . ويمكن أن يكون الوصف هنا وصفا مؤكدا على غرار الحال الموطئة في نحو قوله تعالى :

« إنا أنزلناه قرآنا عربيا » (١)

لأن في وصفه معنى الحالية .

كذا يجب الرفع إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر نحو :

مررت فإذا في الدار صوت بلبل

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولا بد للفعل من مسند إليه (٢) .

ومن المنصوب على تضمين الجملة السابقة معنى فعليا ، المصدر المؤكد لغيره في نحو :

زيد قائم حقا

« ذلك عيسى بن مريم قول الحق » (٣)

والمؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ؛ لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا ، فكيف يقوى ، وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه (٤) .

هذه بعض أمثلة للجمال التي تقوم فيها الحركة الإعرابية بدور

(١) يوسف ٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٢٣

(٣) مريم ٣٤

(٤) شرح الكافية ج١/ ١٢٤

التفريق بين نمطى الإسناد الفعلى والاسمى ، وكثير من المواطن السابقة كان المنصر الذى ينصب تارة ويرفع أخرى مصدرا •

وقد أرسى النحويون لهذه المسألة ضابطا ، فاهتمت منه أنهم قتنهوا إلى ما أقوله من أن فى التراكيب الاسمية معانى فعلية مستترة ، فقد قالوا : إن لم يأت بعد المصادر وأمثالها ما يبينها ، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو :

سقاك الله سقيا ، ورغاك رعا ، وجددك جدعا ، وشكرت شكرا ••
وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو :

كتب الله ، وصبغ الله ، وسنة الله ، ووعد الله وهنائيك ،
ودوايك ، أو بين مفعوله بالإضافة نحو :

ضرب الرقاب ، سبحان الله ، لبيك ، سعديك ، معاذ الله
أو بين فاعله بحرف الجر نحو :
بؤسالك ، سحقالك ، بعداك
أو بين مفعوله بحرف الجر نحو :

عقرا لك ، وجدعا لك ، وشكرا لك ، وحمدا لك ، وعجبا منك
فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا •

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط •

والضابط ههنا هو ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه
أو مجرورا بحرف الجر •

وإنما يجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل قيمة الفعل ويتصلا به ، فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع ، إما لإبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أى الفعل فى نحو :

حمدا لك ، وشكرا لك وعجبا لك ، ومعجزة الله •

وإما لتقدم ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى :
« كتاب الله عليكم » ، « صيغة الله » ، « وعد الله » .
أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو :
نبيك ، وسعديك ، ودواليك ، وهذا ذيك ، وهجايك

فبقى المصدر مبهما ، لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ،
فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليقتصر به ، فلما
بين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز
• لأن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف
الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو
بحرف الجر ، غلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه
بعد الفعل متصلا ومعمولا له (١) .

وفى ضوء هذا التحليل والتعليل والتفسير المستفيض المتبين للحقيقة
العلاقات بين عناصر التركيب أقول إن هذه المصادر ما هي إلا تراكيب
فعلية ؛ لأن المصدر يقوم بوظيفة الفعل ، ويأتى بعده الفاعل أو المفعول .
وهذه طريقة من الطرق التى لجأت إليها العربية لصوغ كلامها فى
صورة الجملة الفعلية ، ولهذه الطريقة أسبابها التى نص عليها فى
الاقتراب السابق من قصد التعبير عن الدوام والاستمرار ، أو لعرض
الفراغ من الكلام ، أو للاستغناء عن الفعل لتقدم ما يدل عليه .

والنصب المعطى لهذه العناصر دليل كون الجملة فعلية ، أما الرفع
فدليل كون الجملة اسمية • والمعنى المفعلى على الرفع هو ذاك الذى على
النصب إلا أن الرفع يدل على المبالغة فى الدوام والاستمرار — كما
سبق — .

والحق أنه ليس كل نصب دليل فعلية ، ولا كل رفع دليل اسمية ،
فى قول « هدية » :

فإن لك فى أموالنا لا نضق بها ذراعا ، وإن صبر فنصبر للصبر

روى بالرفع على قوله :

وإن وقع صبر أو إن كان غينا صبر غينا نصب
والنصب فيه جيد: بالفتح أى :

إن كان (ما نحن فيه) صبرا غينا نصب (١) •
وهى قول « نعمان بن المنذر » :

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من شىء إذا قيل
فالنصب على قولك :

إن كان (المقول) حقا •••

والرفع يجوز على قوله :

إن كان فيه حق

ويجوز أيضا على قوله :

إن وقع حق (٢)

فالنصب هنا على تقدير « كان » الناقصة ، والرفع على أنه فاعل
لكان التامة ، والجملة فعلية •

وعلى هذا جاء قوله تعالى :

« انتھوا خيرا لكم » (٣) •

والتقدير عند « سيويه » :

انتھوا عن التثليث وانتھوا خيرا

وقدره « الكسائي » بـ :

انتھوا يكن خيرا

أما « الفراء » فقدره :

انتھوا انتھاء خيرا

فخيرا منصوبة على المسؤولية عن « سيويه » ، وعلى أنها خبر كان

(١) الكتاب ج ١ / ٢٥٩

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٦٠

(٣) النساء ١٧١

المقدرة عند « الكسائي » ، وعلى أنها صفة لمفعول مطلق محذوف عند
« الفراء » .

والجملة فعلية عند « سيبويه » و« الفراء » واسمية عند « الكسائي »
وقد رجح « الرضى » تقدير « سيبويه » ؛ لأن قولهم :

حسبك خيرا لك

وراءك أوسع لك

بتقدير

حسبك وأنت خيرا لك

وراءك وأنت مكانا أوسع لك

يقوى مذهب « سيبويه » ... وكذا قولهم :

أنته أمرا قاصدا

أى :

أنته عن هذا وأت أمرا قاصدا

وقرينة « أثت » فى هذه المواقع ، أنك نهيت فى الأول عن شئ ، ثم
جئت بعده بما لا تنهى عنه ، بل هو ما يؤمر به فيجب أن ينتصب بأنت
أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى (١) .

والتخفف من الأفعال ونصب الأسماء على « الفعلية » ورفعها على
« الاسمية » أمر مبناه على التسهيل ، فإن العرب لما لم تلتزم نفسها بوضع
تركيبى معين : جملة فعلية ، جملة اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطاق
كلماتها واعتبارها مرة من النمط الأول ، وأخرى من النمط الثانى ؛
لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى يكادان يحلان محلا واحدا
مقتارب المكانة إن لم يكن متساويا .

١ وفى العربية ظاهرة تركيبية أخرى ، اتخذ النصب فيها دليل « الفعلية »
والرفع دليل « الاسمية » تلكم هى ظاهرة ما أسماه النحويون « بالاشتغال »

ضابط الاشتغال :

وعدم وجود الفعل في التراكيب السابقة سمح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محذوف ، ورفعه على أنه مبتدأ ، ومن هنا تردد التركيب كله بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

أما هنا ، فالفعل موجود لكنه يمنع — على المشهور — من عمل النصب لاشتغاله بشيء آخر . وضابط الاشتغال هو :

« كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سئل عليه أو مناسبة لنصبه » (١) .

والأمثلة التالية شرح للتعريف السابق :

١ — محمد زرت شغل الفعل عن نصب « محمد »

بنصبه ضميره .

٢ — محمد أنا زائر شغل اسم الفاعل واسم المفعول عن نصب « محمد » بنصبهما ضميره

والمصدر والصفة المشبهة لا يستعملان في هذا التركيب

٣ — محمد زرت ليس من أمثلة الاشتغال ؛ لأن الفعل لم يشغل بشيء بعده .

٤ — زيد ضربت خادمه شغل الفعل بالعمل بما يتعلق به الضمير الراجع إلى « زيد »

زيد ضربت عمرا وجاهه

زيد ضربت رجلا يحبه

زيد ضربت الذي يحبه

الضمير ، أو عن طريق الوصف بحال ذلك

الموصول بفعل عمل في ضميره

النصب والرفع :

اختلف النحويون حول نصب الاسم في هذه التراكيب ، فاختار البصريون كونه معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده •

وذهب « الكسائي » و « الفراء » شيخاً المدرسة الكوفية إلى أن الناصب للاسم لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما بذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو :

زيداً ضربته

وإما بغيره إن اختلف المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في :

زيداً مررت به

عمرؤا ضربت أخاه

فالعامل في « زيد » هو « مررت » لسده مسند « جاوزت » ، وفي « عمرو » : « ضربت » لسده مسد « أهنت » ، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمّر ناصب •

ولأنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره مما في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد لإيقاع الفعل عليه •

وقد ارتضى « الرضى » أن يعرب الضمير بدلاً من الاسم الظاهر المنصوب (١) •

وسواء نصب الاسم بفعل محذوف يفسره المذكور — بصريون — أم بالفعل الظاهر المذكور — كوفيون — ، فجميع النحويين متفقون على أمر واحد ، هو أن معنى التركيب كله ، هو على نصب هذا الاسم ، وعلى أن العلاقة بين الاسم والفعل هي علاقة فعلية إما مباشرة أو غير مباشرة • كما أنهم اتفقوا على شيء آخر هو أن هذه العلاقة الفعلية قد تأخذ

فى بعض الأمثلة شكل الرفع بأن يرفع الاسم لمبررات شكلية معينة ،
ومع ذلك يبقى المعنى الأساسى كما هو بحيث لو زالت هذه المبررات
الشكلية لبرزت العلاقة الفعلية فى ثوب النصب .

مرفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحثة لأن
المعنى يبقى على المفعولية ، تماما كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل
لكنه لا يزال مفعولا به ، أو ينصب الخبر فى باب كان ، لكنه لا يزال خبرا
أو ينصب اسم إن لكنه لا يزال عمدة . فالتشكيل قد يتغير لكن النسبة بين
العناصر تبقى كما هى . وهذا هو سر إيرادى لبعض أمثلة تراكيب
الاشتغال هنا ؛ إذ إنى أرى أن الجملة الاسمية هنا هى اسمية فى الظاهر ،
لكنها فعلية فى حقيقتها ؛ بدليل أن ما يرفع قد ينصب ، وأن المرفع لمبررات
شكلية يزول بزوالها ، وأن التركيب كله يؤول إلى جملة فعلية بعملية
تحويلية بسيطة يتسلط فيها الفعل على الاسم المتقدم ، ولا يبقى معنا
ما يسمى بالاشتغال .

والدليل على أن الرفع هنا بمعنى النصب ، وأن الجملة الاسمية
بمعنى الجملة الفعلية أن النحويين لم يعتبروا قوله تعالى :

« وكل شئ فعلوه فى الزبر » (١)

من باب الاشتغال ، وذهبوا إلى أن رفع « كل » واجب ؛ لأنك لو نصبت
لذهب المعنى الحاصل بالرفع ؛ إذ يصير المعنى :

فعلوا فى الزبر كل شئ

إن علقنا الجار بفعلوا ، ونحن لم نفعل فى الزبر ، أى فى صحف أعمالنا
شيئا ؛ إذ لم نوقع شيئا فعلا ، بل الكلام :
الكتابون أوقعوا فيها الكتابة
وإن جعلنا الجار نعتا لكل شئ ، صار المعنى :

فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم

وهذا ، وإن كان معنى مستقيما ، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع

إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى :

« وكل صغير وكبير مستطر »

ففعלוه صفة كل شيء ، أى : كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة (١) •

فإعراب الآية على الرفع هو :

مبتدأ + صفة + خبر

أما على النصب فهو :

مفعول به + تفسيرية + ظرف

مفعول به + تفسيرية + نعت

وإعرابها النصب لا يتفقان ، والمعنى الذى يفهمه إعراب الرفع ، فالآية
ليست من أمثلة الاشتغال • — والله أعلم — •

حالات الاسم المشتغل عنه :

الاسم المرفوع — إذن — فى تراكيب الاشتغال فى قوة المنصوب ،
والجملة الاسمية فى قوة الفعلية ، واختيار الرفع أى الجملة الاسمية ،
والنصب أى الجملة الفعلية ، لأسباب ومبررات شكلية •

وحال الاسم المشتغل عنه لا يخلو من رفع أو نصب إما على سبيل
الموجب أو على سبيل الجواز ؛ فهو إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينتصب
بفعل مقدر ، ولا يدخله الجر ؛ لأنه لا يكون إلا بجار ، بل إن النحويين
ضمنوا الفعل الذى يتعدى بحرف جر معنى فعل لا يتعدى بحرف جر حتى
يستطيعوا نصب الاسم المشتغل عنه إذ مدار الباب كله على اسم ينتصب
لفظاً بما بعده لو سلب عليه •

والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من أربعة ، فهو إما أن يختار
رفعاً ، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوى رفعه ونصبه •

اختيار الرفع :

يختار الرفع بالابتداء عند عدم توفر قرائن النصب الموجبة له ،
أو التي يختار معها النصب ، أو التي يتساوى معها الأمران ، أو عند
وجود أقوى منهما •

ويختار الرفع على النصب لاحتياج الأخير إلى حذف الفعل وإضماره
والأصل عدمهما ، بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوي لم يظهر قط في اللغة
حتى يقال حذف وأضمر • وقرينة الرفع التي تصاحب قرينة النصب
وتكون أقوى منها شيئان فقط هما أما ، وإذا المفاجأة •

والاسم بعد أما يرفع ، وإن كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على
فعلية : لأن مراعاة التناسب لا يتم مع « أما » ؛ لأنها من الحروف التي
يبتدأ بعدها الكلام ، ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها ، كما يرفع
الاسم بعدها وإن كانت جواباً عن جملة فعلية للسبب السابق ، وهو أنها
تقطع ما بعدها عما قبلها ، ولذا يختار الرفع معها ؛ إذ هو الأصل لسلامته
من الحذف والتقدير •

يقول :

قام محمد وأما عمرو فأكرمه

وتقول إجابة عن : أيهم أعطيت :

أما زيد فقد أعطيته ديناراً

فمراعاة التناسب تقتضي النصب ، لكن « أما » تقطع الكلام
وتستأنف كلاماً جديداً ؛ لأنها وضعت لأحد مناسبة ما بعدها لما قبلها ،
فغلب مقتضى الرفع مقتضى النصب فاختير الرفع (١) •

لكن الاسم بعد « أما » ينصب ، إذا كانت مع الطلب : الأمر ،
والنهي ، والدعاء نحو :

أما زيداً فأكرمه ، أما بكرًا فلا تضربه ، وأما عمراً فرحمه الله •
وإنما صارت معطوية ؛ لأن وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ

قليل في الاستعمال ؛ وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن،
لاختصاص الطلب بالفعل ... وليس النصب هنا دليل الحذف والتقدير
لأن ترجيح الطلب معه أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية ، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير
إعراب (١) .

فأما — إذن — يرفع الاسم بعدها ، وإن عطفت على جملة فعلية ،
أو أجيب بها جملة فعلية ، لكن الاسم ينصب بعدها ، إذا جاء في سياق
طلب : أمر ، نهى ، دعاء .

فنحن إما أن نطلب مقتضى الرفع ، أو نطلب مقتضى النصب ، أو
لنقل إن « أما » تكون أحيانا غالبة ، وأحيانا أخرى مغلوية ، فأما
تجامع ثلاث قرائن للنصب ، هي مع أحدها مغلوية ، ومع الآخرين غالبة ،
أما الأولى فالطلب ، والآخران عطف الجملة التي بعدها على فعلية ،
وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية « (٢) » .

ومقتضى النصب الذى بطل مفعوله مع « أما » له تأثير عند
عدمها ، ولذلك يرجع النصب مراعاة للتناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه ، أو القصد للتناسب بين السؤال والجواب في كونهما لمعليتين ،
كما في نحو :

قام زيد وعمرا أكرمه .

زيدا أكرمه ، في جواب من قال : أيهم أكرمه ؟

ومن أدوات الاستثنا « حتى وإذا » ، لكن « حتى » ليست
متمحضة للاستثنا مثل « أما » فلا تقع في أول الكلام مثلاً ؛ ولذلك
ينصب الاسم معها . كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

وأما « إذا » المفاجأة ، فهي في ضعف الاستثنا بعدها مثل
« حتى » ؛ فلا تقع في صدر الكلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٢ ، الكتاب ج١/ ٨٢ — ٨٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٧١

« أما » ، لكنها إذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف ، فالرفع في هذه الحال يكون أولى من النصب مع جواز النصب نحو :

قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو (١)

وقد عتب « الرضى » على هذا بقوله : إنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلا الاسمية فرقا بينها وبين إذا الشرطية ، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ، بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ، وفي هذا الموضع يجب الرفع نحو :
زيد في الدار وإذا عمرو يضربه .

وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الإجماع المذكور (٢) .

فالرضى - إذن - يرى أن رفع الاسم بعد « إذا » المفاجأة واجب . وإن كانت معطوفة على جملة فعلية ، فإنه يكون أولى من النصب تثليثا لجانب كونها لا تدخل إلا على جملة اسمية على اعتبار المناسبة ، ويجوز النصب اعتبارا للمناسبة . وهذه دقة في التحليل والتحرير .

اختيار النصب :

يختار نصب الاسم في مواطن منها :

١ - مراعاة التناسب : تعطف الفعلية على الفعلية في غير ما ذكر مراعاة للتناسب والتشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو :

قام زيد وعمر أكرمه

وكذا مع « لكن ، وبل » ، وإن كان ما بعدهما يخالف ما قبلهما معنى ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليين . وكذا :

مرتت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٢

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٧٢ ، الكتاب ج١/ ٩٥

لمعطفه على مشابه الفعل (١) .

جاء في « الكتاب » : « وإنما اختير النصب هنا لأن الاسم الأول
مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ...
ومشبه ذلك :

« يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما » (٢)

« غريقا هدى وغريقا حق عليهم الضلالة » (٣) .
ومشبه ذلك :

كنت أخاك وزيدا كنت له أخا

لأن : كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك

... وقد يتبدأ شحطاً على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب ،
وهو عربى جيد . وذلك قولك :

لقيت زيدا وعمره كلمته (٤)

٢ - بعد بعض حروف النفي :

حروف النفي هنا هي « ما ولا وإن » نحو قوله :

« فلا تحسبا فخرت به لتيتم ولا تجرا إذا ازدحم الجود
وكذا :

ما زيدا ضربته

وإنما اختير النصب مع جواز الرفع ؛ لأن النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل ، غايلاؤه لفظا وتقديرا لا ينفي مضمونه أولى .
وليس « لا ولم ولن » من هذه الجملة ؛ إذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدم معمولها لمضغفها في العمل فلا يقال :

لم زيدا تضربه

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٢

(٢) الإنسان ٢١

(٣) الأعراف ٢٠

(٤) الكتاب ج١/ ٨٨ - ٩١

لن بكرا تقتله (١)

وقد أخرج « الرضى » حروف النفي الثلاثة السابقة من الحروف التى لا يليها إلا الأفعال ، لكن « سيويه » لم يخرجها ، فهو يقول : « من الحروف حروف لا يذكر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليها غيره مظهرا أو مضمرا » .

فكما لا يليه الفعل إلا مظهرا : قد ، وسوف ، ولما ، ونحوهن ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب ، وذلك نحو :

لم زيدا أضربه

• • لأنه يضمّر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم (٢)

٣ - حروف الاستفهام :

وحروف الاستفهام أولى بالفعل من غيرها ، وهى فى ذلك كحروف النفى •

وفى موازنة بين مراعاة التناوب ، وحروف النفى ، وحروف الاستفهام يقول « الرضى » ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى :

قام زيد وعمرو كلمته

فالرفع فى هذا أحسن ؛ لأن طلب المسألة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية ، لا يقتضى النصب اقتضاء همزة الاستفهام إياه ، بل الهمزة أشد اقتضاء له • • كما أن الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزة ؛ لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية • وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن ، ولا تصير مع حرك النفى طلبية (٣) •

فالوسائل الثلاثة يختار فيها النصب مع جواز الرفع ، لكن الأحسن

(١) شرح الكافية ج١/١٧٢

(٢) الكتاب ج١/٩٨

(٣) شرح الكافية ج١/١٧٣

مع الهمزة النصب ، والرفع معها ليس في قوة أو حسن الرفع مع التناسب وحروف النفي ؛ لأن الجملة مع الهمزة تتحول طلبية ، والفعلية بالطلبية أولى وأحق .

والحق إن « الرضى » استمد هذه الموازنة مما قاله « سيوييه » :
فقد جاء في « الكتاب » :

وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في :

ضربت زيدا وعمرا كلمته

لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى . وإنما اختير هذا على الجواز ، وليكون معنى واحدا ، لهذا أقوى « (١) » .

بين الهمزة وهل :

أجرى « الرضى » موازنة بين الهمزة وهل ، ألهم منها أن الجملة الاسمية تتفاوت في توفر « الفعلية » فيها ، يقول : « للاستفهام حرفان ، أحدهما : عريق فيه وهو الهمزة ، فهي تدخل على الفعلية نحو :

أضرب زيد

وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو :

أزيد خارج

وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

أزيد خرج

وثانيتها : دخيل فيه وهو هل . . فهي تدخل على الفعلية على الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو :

هل زيد قائم

لمشابهة الهمزة . وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية ، فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو :

هل زيد خرج

لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه ، فإن كان أحد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه .
فيجب أن توليه إياه « (١) » .

وعن دخول حروف الاستفهام على جملة اسمية خبرها فعل يقول
« سيويه » : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت :

هل زيد قام

لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم « (٢) » .
فالعملية فى الجمل التالية مرتبة ترتيبا تنازليا من الأعلى للأدنى :
١ - حضر محمد ٢ - محمد حضر ٣ - محمد حاضر ٤ - محمد أخوك
وإذا كان (٣) فى نظر « الرضى » خالية من الفعل ، فإنه يقصد الفعل الاصطلاحي ، وإلا غلب اسم فاعل وهو فى معنى الفعل .
٤ - إذا الشرطية :

وقرابة الجملة (٢) من الجملة (١) فى التسلسل السابق يظهر فى حديث النحويين عن حكم الاسم بعد « إذا الشرطية » ، فقد نقل عن الكوفيين أنها كإذ فى وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها كقوله :

فها أعدونى لمثلئ تعاقدوا ... إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

ونقل عن « سيويه » و « الأخفش » موافقتهما فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف . والأكثر كونها عندهما فعلية إما ظاهرة الفعل نحو :

• « إذا جاء نصر الله » .

أو مقحدره نحو :

• « إذا السيماء انشقت »

أى إذا انشقت السماء •

ونقل عن « المبرد » اختصاصها بالفعلية ، حتى إنه لا يجوز بعدها الرفع إلا على أن الاسم فاعل لفعل محذوف ، وهذا موافق لما رواه الكوفيون :

لا تجزعى إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك غاجزعى

أى : إذا أهلك ، أو إذا هلك (١) •

• - حيث :

وحيث مثل إذا وسائر حروف الشرط في كونها بالفعل أولى ، كما أن حروف النفي والاستفهام كذلك • إلا أن « إن ولو » أشد طلبا للفعل من « إذا » ، و « حيث » أقل من « إذا » استعمالا في الشرط ؛ ولذلك يجوز دخولها على الاسمى التى جزأها اسمان اتفاقا نحو :

أجلس حيث زيد جالس

أما إذا كسعت بما نحو « حيثما » فهى وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو « متى وأينما » لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة ، فإن اضطرت شاعر إلى الفصل نحو :

حيثما زيدا نثره فأكرمه

فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (٢) •

يجمع « سيبويه » بين « إذا وحيث » في اختيار النصب بـمـدـهـما بقوله : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا ، وحيث • تقول :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٤ ، انظر أيضا ج١/ ٧١ ، ٧٧ .

(٢) شرح الكافية ج١/ ١٧٥ .

إذا عبد الله تلقاه فأكرمه
حيث زيدا تجده فأكرمه
لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح إن ابتدأت الاسم
بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت :
اجلس حيث زيد جلس
كان أقبح (١) من قولك :
اجلس حيث جلس زيد
« والرفع بعدهما جائز » (٢) •

٦ - التباس المفسر بالصفة :

يختار النصب في بعض الأمثلة ؛ لأنه يكون نصا في إفادة معنى من
المعاني على العكس من الرفع الذي يوقع في الاحتمال ، فقد تقول :
كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين دينارا
بنصب « كل » على معنى :

اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين دينارا
فهذا فيه إخبار بأنك اشتريت كل واحد منهم بهذا المبلغ ، وأنك
لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فالنصب فيه نص على
هذا المعنى •

لكنك إن رفعت وقلت :
كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين دينارا
فيحتمل أن يكون « اشتريته » خبرا له ، وقولك « بعشرين » متعلقا
به ، أي :

كل واحد منهم مشتري بعشرين

وهو المعنى المقصود •

(١) أفعل التفضيل هنا ليس على بابهِ إضافة « حيث » إلى الفعل
ليس قبيحا بل هو القياس •

(٢) الكتاب ج ١/ ١٠٧

ويحتمل أن يكون « اشتريته » صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر . أى :

كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين

فالمبتدأ — إذن — على التقدير الأول أعم ؛ لأن قولك : كل واحد من مملكتي أعم من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات .

والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت ، غرضه — إذن — مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول ؛ إذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر ، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه أو غير ذلك . وكل هذا خلاف مقصودك ، فالنصب — إذن — أولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (١) ومن الواضح أن ما سبب الاختلاف بين الرفع والنصب فى درجة الدلالة على المعنى المقصود ، هو وجود الجار والمجرور « بعشرين دينارا » فلو أن الجملة كانت :

كل واحد من مملكتي اشتريته

لاستوى معنى الرفع والنصب .

تخريج آية :

قال تعالى :

« إنا كل شيء خلقناه بقدر » (٢)

مراده تعالى بكل شيء : كل مخلوق . والمعنى لايتفاوت فى الآية الكريمة رغمت أو نصبت ، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع ، أو خبرا ؛ لأن كل شيء ليس المراد منه كل ما يقع عليه اسم شيء ؛ لأنه

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٥

(٢) القبر ٤٩

تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ، غشى هنا ليست هي المرادة في قوله تعالى :

« والله على كل شيء قدير »

لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه ، فمعنى الآية :

كل شيء خلقناه بقدر

مبدأ + خبر + صفة

كل مخلوق مخلوق بقدر •

مبتدأ + صفة + خبر

كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد (١) •

لكن « العكبري » يرى أن قراءة النصب أقوى ؛ لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عموم ، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر (٢) •

٧- جواب الاستفهام بالجملة الفعلية :

إذا قال بعض الناس :

أرأيت أحدا ؟ أيهم أو غلام أيهم رأيت ؟ تقول :

زيذا رأيته

وإنما كان النصب أولى ؛ ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين ، وكذا إذا قيل :

أضارب الزيدان أحدا ؟

قلت : عليا يضربانه

لأن معناه : يضرب الزيدان أحدا ، فهو مقدر بالفعلية (٣) •

٨- بعد الفاعل في المعنى :

اختار « الكسائي » النصب إذا كان الاسم المشتغل عنه بعد اسم

هو فاعل في المعنى نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٥

(٢) الثبيان ج٢/ ١١٦

(٣) شرح الكافية ج١/ ١٧٥ ، الكتب ج١/ ١٠٥

زيد هنددا يضربها

فزيد فى المعنى هو الضارب ، وإن كان فى اللفظ مبتدأ فنصب
« هند » أولى ؛ لأنه كأنه قيل :

يضرب زيد هنددا (١)

ولا أترك هذه النقطة قبل أن ألفت نظر قارئى إلى أن الجملة
الاسمية فى الموضعين السابقين شرت بجملة فعلية فـ :

أضارب الزيدان أحدا

فى قوة أ يضرب الزيدان أحدا

وجملة : زيد هنددا يضربها

وهى جملة اسمية فى قوة جملة فعلية فيما لو قلت :

يضرب زيد هنددا

ومما سهل التحويل من الإسمية إلى الفعلية ، أن المبتدأ فى الأولى
اسم فيه معنى الفعل ، ويعمل عمله ، أما المبتدأ فى الثانية فهو فاعل
معنى ، والفاعل قريب من المبتدأ أو هو عدله على الأقل - •

استبواء الوجهين :

يستوى الرفع والنصب فى الاسم المشتغل عنه ، إذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها ؛
فما بعد الواو إما أن يكون معطوفا على الاسمية التى هى الكبرى ،
فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما
اسميين ، وأن يكون عطا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب
مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين ، وذلك قولك :

زيد قام وعمرأ أكرمته

واسم الفاعل فى هذا كالفعل فى قولك :

زيد ضارب عمرأ ويكرأ أكرمته

لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل ، وأما إذا قلت :

زيد قائم غلامه ويكر أكرمته
فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول
به لم يتم مشابتهما للفعل ؛ إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو :
زيد مصرى صديقه (١) •

والعليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول :
زيد لقيت أباه وعمرا

إن أردت أنك لقيت عمرا والأب ، وأن زعمت أنك لقيت أبا عمرو
ولم تلقه رغعت (٢) •

وما تنبه إليه « سيوييه » من الفرق في المعنى بين النصب والرفع
أمر يثير الدهشة ويدعو إلى الإعجاب ، ولا يدل إلا على أنه أخلص في
التحليل واستكناه أسرار الكلام •

ويمكننا تفسير الرفع والنصب على الوجه التالي :

زيد لقيت أباه وعمرو = زيد لقيت أباه وعمرو لقيت أباه =
لقيت أبا زيد وأبا عمرو •

زيد لقيت أباه وعمرا = زيد لقيت أباه ولقيت عمرا = لقيت أبا
زيد وعمرا

وجوب النصب :

يجب نصب الاسم إن وقع بعد حرف شرط وحرف تحضيض ،
والجملة مع هذه الحروف فعلية محضة ، وحروف التحضيض أربعة :
هلا وألا ولولا ولوما •• والتحضيض والعرض والاستفهام والنفي
والشرط والنهي والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقى على ذلك الأصل من
الاختصاص بحروف التحضيض ، وبعضها اختص بالاسمية كليت ولعل ،
وبعضها استعمل في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٦ ، الكتاب ج١/ ٩١

(٢) الكتاب ج١/ ٩١

ولا للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كالأل للعرض ، وإن الشرطية ، فقد ذهب بعضهم إلى أن نحو :

« وإن أحد من المشركين .. » ، « إن امرؤ هلك »

جملة اسمية (١) •

يقول « سيويه » عن حروف التحضيض : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا مقدما ومؤخرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بـ بعد الأسماء ، غهلا ولولا ولوما وألا ، لو قلت :

هلا زيدا ضربت ، لولا زيدا ضربت ، ألا زيدا قتلت

جاز ، ولو قلت :

ألا زيدا ، وهلا زيدا

على إضمار الفعل ولا تذكره جاز (٢) •

اسمية فعلية ، واسميتها أقوى :

قد يشغل فعل عن اسم بضميره ، ولو حاولنا تسليط الفعل بعد تجريذه من الضمير على ذلك الاسم ، ما أمكننا ذلك لأسباب شكلية تركيبية : فيكون المعنى على المفعولية والتركيب على المبتدأ ، ولا يمكننا التأكد من علاقة المفعولية إلا إذا غيرنا ترتيب الكلمات في الجملة تغييرا جذريا • وفيما يلي صور هذا النوع من التركيب :

١ — اسم + أداة واجبة التصدير + فعل + ضمير

محمد إني أكرمه ، محمد ليتك تزوره ، محمد كم زرته ، محمد هل زرته • محمد ألا تزوره ، محمد هلا زرته ، محمد ما زرته ، محمد لعمرو يزوره •

توسط نين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدير كإن وأخواتها .

(١) شرح الكافية ج١/ ١٧٧

(٢) الكتاب ج١/ ٩٨

كم ، حرف الاستفهام ، أداة المرض والتضييق ، لام الابتداء ، ما ،
وإن من جملة حروف النفي .

وإن توسطت لم ، ولا ، ولن النافيات بين الاسم والفعل يجوز
نصب الاسم :

عمرا (لم ، لا ، لن) أضربه

إذ العامل يتخطى هذه الأحرف . قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
يروى برفع « كله » ونصبه .

أما « لن » فقليل شيئا ذلك لكونها نقيضة « سوف » التي يتخطاها
العامل نحو :

زيدا سوف أضرب (١)

وأما « لم » فلا متراجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى
صارت كجزءه . وأما « لا » فلكثرتها في الكلام ، حتى إنها تقع بين
الحرف ومعموله نحو :

كنت بلا مال

ومع هذا كله ، فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف ،
الثلاثة راجع ، نظرا إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كثير مما
يغير معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو :
زيد ضربته

وأرى مع الأدوات الثلاثة : « لن ، ولم ، ولا » تجاذبا بين المقتضى
والمانع ، فمقتضى كون هذه الحروف من حروف النفي أن يكون لها
الصدارة فلا يتخطاها العامل ، فلا ينبغي نصب ما قبلها ، لكن عارض
هذا المقتضى اعتبارات تركيبية أخرى : « لن » تشبه « سوف » في
الدلالة على الاستقبال ، و « لم » أصبحت كالجزء من الفعل ، و « لا »
استعملت في تراكيب أخرى جزيئا في تركيب ، إذ جاءت بين الحرف
ومعموله (٢) .

(١) الكتاب ج١/٩٨

(٢) شرح الكافية ج١/١٦٥

ومع ذلك فنهتضى النفي مع هذه الأحرف الثلاثة تجعل العمل الرفع قبلها أقوى من رفع الاسم إذا لم تأت هي معه • فهذه الأحرف ليست في قوة حرفي النفي الآخرين « ما » و « إن » ، لكنها بلا شك أقوى من عدم النفي ، فالمسألة — إذن — درجات ومراتب •

ومن أدوات الصدارة التي تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ، ومن ثم من تفسير عامل له حرفاً الشرط « إن ولو » نحو :

زيد إن ضربته ضربه
زيد لو ضربته لضربه

لأنه لا يعمل الشرط ، ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط • ومنه
الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو :

هند من يضربها ؟

هند من يضربها أضربه (١)

٢ — اسم + فعل تنجب / أفعل تفضيل :

زيد ما أحسنه
زيد أحسن به
زيد أنت أكرم عليه أم عمرو (٢)

٣ — اسم + مضاف + مضاف إليه (فعل) + ضمير :

زيد حين تضربه يفر

لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف (٣)

٤ — اسم + اسم فعل :

زيد هاته

لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً (٤) •

(١) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٣) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٤) شرح الكافية ج١/١٦٥

٥ — لا تعمل الصلة أو الصفة فيما قبل الموصول أو الموصوف .
فيجب الرفع في نحو :

زيد أن تضربه خير

زيد رجل يضربه موثق

٦ — جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في نحو :

زيد والله لا أضربه

لأن القسم له الصدر ؛ لتأثيره في الكلام ، فلا يتخطاه العامل .

٧ — ما بعد « إلا » لا يعمل فيما قبلها ، فيجب الرفع في نحو :

ما رجل إلا أعطيته كذا

لأن ما بعد « إلا » من حيث الحقيقة جملة مستأنفة ، لكن صيرت
الجملة في صورة جملة قصدا للاختصار ، فاقترص على عمل ما قبل
« إلا » فيما يليها فقط ، ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك (١) .

وإنما لم يجوز نصب الاسم في الصور السابقة ؛ لأن المفسر عوض
عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب ، وعلى
شفا العمل بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم أعنى
بضميره أو متعلقة لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسب للنصب لسولا
الضمير أو متعلقة لم يكن مفسرا أيضا (٢) .

فنحن إذا أخذنا أي مثال من الأمثلة التي يجب فيها رفع الاسم
في الصور السابقة ، ونزعنا ما بالفعل فيه من ضمير ، ما جاز لنا نصب
الاسم المتقدم ، فلا يجوز — مثلا — في :

محمد إني زرت

أن تقول :

محمد إني زرت

لأن معمول ما بعد « إن » لا يتقدم عليها ، وإذا لم يصلح ما بعد
« إن » للعمل ، لا يصلح للتفسير ، « فالأصل في المفسر أن يصلح للعمل

(١) شرح الكافية ج١/١٦٥

(٢) شرح الكافية ج١/١٦٧

في معمول المفسر ، فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه ؛
وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جملة مفسرا مع امتناع كونه
عاملا ، خفي نحو :

زيد هل ضربته

زيد هلا ضربته

للفعل محمل آخر غير التفسير ، وهو كونه خبر المبتدأ ، فحملناه
عليه ، لما لم يصلح للعمل في « زيد » ، فأما في نحو :

« إن امرؤ هلك »

لو ذات سوار لطمعتني

فلم يكن للفعل محمل آخر ، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ ، لكان
حرفا للشرط داخلا على الاسمية ، ولا يجوز ، فهو - إذن - مفسر ،
والمرغوع فاعل للفعل محذوف •
وعلى هذا ، فالفعل في نحو :

زيد قدام

زيدا أكرمت

لا يحمل على التفسير ؛ لأنه لا ضرورة له • وكذا في :
أزيد قدام

فزيد هنا مبتدأ لا فاعل فعل مقدر ، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى ؛
لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسرا ؛ إذ الهمزة تدخل على الاسمية
أيضا ، وهذا مذهب « سيبويه » و « الجرمي » (١) •

واختار « الأخفش » أن يرفع « زيد » بفعل مقدر مفسر بالظاهر ؛
نظرا إلى همزة الاستفهام ، فالحيلة اسمية لدى « سيبويه » ، فعليقة
لدى « الأخفش » •

ومن ثم قال « سيبويه » في نحو :

(١) شرح الكافية ج١/ ١٦٣ ، الكتاب ج١/ ١٠٣

أأنت زيد ضربته

إن رفع « زيد » أولى ؛ لأن « أنت » مبتدأ لا فاعل ، فبقي خبر
المبتدأ وهو « زيد ضربته » بلا همزة الاستفهام ، فرفعه أولى
من نصبه .

وقال « الأخفش » : إن نصب « زيد » أولى بالنظر إلى همزة
الاستفهام ، و « أنت » فاعل فعل مقدر ، وزيد مفعوله ، فيقال :

أأنت زيدا ضربته

لأنها في قوة :

أأنت ضربت زيدا ضربته

وكانت هذه :

أضربت زيدا ضربه

فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل (١) .

فانظر كيف أن التركيب الواحد ، يمكن أن يكون جملة اسمية
وجملة فعلية ثم انظر كيف استكنه « الأخفش » الجملة التي اعتبرها
« سيبويه » اسمية حتى أوصلها إلى الفعلية ، ثم تدبر كيف أن رفع
« زيد » جعل « سيبويه » يدرج التركيب في الجملة الاسمية ، وأن نصبه
جعل « الأخفش » يدرجه في الفعلية .

وحقيقة الخلاف بين « سيبويه » و « الأخفش » لا تعكسها
العلامة الإغرابية فقط ، فالمسألة في نظري ميناها موقع الفعل الذي
يقدره « الأخفش » ويتجلى هذا غيما لو نصب الاسم بعد الاسم
المرفوع المسبوق بهمزة الاستفهام ، كان تقول :

أزيد عمرا ضربه

فالأخفش - كما سبق - يجوز ارتفاع « زيد » بكونه فاعلا
لضرب المقدّر قبله ، وعمرا مفعوله ؛ فالجملة السابقة تؤول عند
الأخفش إلى :

(١) الكتاب ج١/ ١٠٤ ، شرح الكافية ج١/ ١٦٨

أضرب زيد عمرا ضربه ؟

وهي الآن جملة فعلية .

أما « سيويوه » فيقدر الفعل بعد المبتدأ ، فتؤول الجملة عنده إلى :

أزيد ضرب عمرا ضربه

وهذه جملة اسمية (١) .

فالتركيب جملة اسمية على كل حال عند « سيويوه » ، لكنه جملة فعلية على كل حال كذلك عند « الأخفش » ، ومناطق الخلاف بينهما هو في مدخول همزة الاستفهام ، فسيويوه يجوز دخولها على الاسم أو الأخفش يرى أنها تختص بالدخول على الأفعال .

ولهذا لم يضطر « سيويوه » إلى تقدير الفعل بينها وبين الاسم المرغوع شقيقت الجملة عنده اسمية ، أما الأخفش فقدر الفعل بينها وبين الاسم المرغوع فأصبحت الجملة فعلية (٢) .

والمبتدأ في جميع الحالات التي يجب فيها الرفع ، يمكن تصويله إلى مفعول به بتغيير ترتيب كلمات الجمل ، والاستغناء عن الضمير . فيقال مثلاً في :

زيد إني ضربه	إني ضربت زيدا
زيد كم زرت	كم زرت زيدا
زيد ما أحسنه	ما أحسن زيدا
زيد حين تضربه يفر	حين تضرب زيدا يفر
زيد هاته	هات زيدا
زيد أن تضربه خير	أن تضرب زيدا خير
زيد رجل يضربه موثق	رجل يضرب زيدا موثق
زيد والله لا أضربه	والله لا أضرب زيدا
زيد ما رجل إلا أعطيته كذا	ما أعطيت رجلا إلا كذا

(١) شرح الكافية ج١/١٦٦

(٢) انظر تخريج « سيويوه » لأملته أخرى الكتاب ج١/١٠٤ - ١٠٦

وكان المبتدأ المرفوع هو في المعنى مفعول ، فالرفع اللفظي يكمن فيه معنى المفعولية ، وهذا يذكرنا بتخريج النحويين لما أسموه المبتدأ الذي هو مفعول في المعنى في نحو قوله تعالى :
« وهذا بعلي شيخا »

— وقد سبق — ، وكل هذا دليل أن نحويينا كانوا في تحليلاتهم وتخرجاتهم للنراكيب يستحضرون روحها ، ويستكنهون تراكيبها الداخلية .



أكتفى هنا بما أثبت من أمثلة للتدليل على ما أسميه « الفعلية في الاسمية » وهذه قيمة تركيبية ساعدت عناصر الجملة الاسمية ذاتها : المبتدأ والخبر ، والتركيب بأسره على تصورنا إيها ، وكان للتقابل بين الرفع والنصب دوره في التفرقة بين الاسمية والفعلية ، على أن العربية عرفت طريقة أخرى لإبراز الجانب الفعلي في الجملة الاسمية ، وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

الفصل السادس

الاسمية في النقطية

النسخ :

من أشهر المصطلحات التي استمدتها النحويون من إختوتهم الفقهاء مصطلح « النسخ » وقصدوا به دخول عناصر لغوية على جملة المبتدأ والخبر ، ونسخها أهم حكم من أحكامها ، وهو إعراب المبتدأ أو الخبر أو هما معا .

والنواسخ إما فعلية (كان وأخواتها ، كاد وأخواتها ، ظن وأخواتها) أو حرفية (ما وإن ولا ولات المشبهات بليس ، ولا النافية للجنس) أو حروف اعتبرها النحويون مشبهة بالأفعال (إن وأخواتها) .

وليس في اللغة ناسخ اسمي ؛ لأن عصب النسخ هو تغيير أهم ملمح من ملامح جملة المبتدأ والخبر وهو بدوؤها باسم ، ولا يتأني نسخ هذا الملمح لو تصور الناسخ اسما .

والحق إنه يمكن النظر إلى النواسخ من ثلاث زوايا ، زاوية الإطار التركيبي لجملة المبتدأ أو الخبر بعد دخول الناسخ عليها . وزاوية الأثر الدلالي أو المعنوي الذي تكسبه الجملة بدخول الناسخ ، ثم زاوية الحكم الإعرابي لطرفي جملة المبتدأ والخبر .

والاعتبارات الثلاثة السابقة متداخلة ، والفصل بينها لغرض دراسي بحث وقد دار حولها فكر النحويين العرب .

واللافت للانتباه أن النحويين الشراح ، خاصة من جاء منهم بعد « ابن مالك » بوبوا للنواسخ في مكان وسط بين جملة المبتدأ والخبر وجملة الفاعل ، وجاءت تقاريراتهم التفصيلية الشارحة تؤيد أو تبرر هذا التصنيف التبويبي الثلاثي .

« فالمبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه . والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر . . » واشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية ، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرغوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به غرغمة تارة ، ونصبته أخرى . . . وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه

الفعل والفاعل « (١) »

والإطار الذى تكتسبه جملة المبتدأ والخبر بدخول النواسخ عليها ،
والذى به تشبه جملة الفعل والفاعل جمل النحويين العرب يلحقون جمل
بعض النواسخ بجملة :

الفعل والفاعل والمفعول

مرة ، كما يحدث مع كان وكاد ، وجملة :

الفعل والمفعول والفاعل

كما فى باب إن ولا النافية للجنس ، وجملة :

الفعل والفاعل والمفعول والمفعول

كما فى جملة ظن وأخواتها •

وهذا الإلحاق صحيح من حيث الشكل ، لكنه — كما سنثبت فيما
بعد — ليس دقيقا غاللاقة الداخلية بين كلمات جمل النواسخ تختلف ،
اختلافا جوهريا عن العلاقة بين كلمات جملة الفاعل بأنماطها السابقة •
ونحن هنا نتفق مع النحويين فى هذا المتصور ؛ لأن مفزاه أن النسخ
لا يعنى فقط نسخ الحالة الإعرابية ، بل إكساب الجملة إطارا تركيبيا
جديدا تقف به — كما قلت ، وتنبه النحويون — فى مكان وسط بين تركيبى
تمطى الإسناد المعروفين فى اللغة •

وتراكيب النواسخ هى فى نظرى من أهم الأمثلة التى تتغير فيها
الحالات الإعرابية للمفردات ، وتظل النسبة أو العلاقة بين هذه المفردات
ثابتة كما كانت قبل تغير الحالة •

وقد عرفت العربية مثلا شهيرا لهذا التغير فى الحالة مع ثبات
النسبة فما سمي بالمفعول المرفوع ، إلا أن الأخير يجرى داخل جملة
الفاعل ، وما نحن معه الآن يحدث لجملة المبتدأ بتغير إطارها التركيبى
مع تلون عناصرها ثلوثات إعرابية جديدة •

وقد تنبه النحويون إلى هذا الملمح ، ولمح ثبات النسبة بين عنصري

فالعلامة الدلالية — من حيث الحدث — بين كان وخبرها هي انتقال
من صفر إلى عدد صحيح لدى من ينكر دلالة كان على الحدث ، أما عند
« الرضى » فهي انتقال من عدد صحيح إلى عدد آخر ، أو لنقل : هي
علاقة ما بين العدم والوجود عند المعارضين ، والوجود المطلق والوجود
المقيد عند « الرضى » ؛ فأنت حين تقول :

كان زيد قائما

فكانك قلت :

حصل شيء

ثم قلت :

حصل القيام

وأخوات « كان » أدل في الدلالة على الحدث منها ؛ إذ هي تدل على حدث
معين لا يدل عليه الخبر •

وإذا اكتفت « كان » أو إحدى أخواتها بمرغوعها فهي « التامة »
تقول :

قد كان عبد الله

قد كان الأمر

بمعنى :

قد خلق عبد الله

قد وقع الأمر (١)

ولا خلاف في أن « كان » التامة تدل على الحدث (٢) . وهذا الحدث
يتصف به فاعلها أما الحدث الذي تدل عليه « كان » الناقصة ، فيتصف
به الخبر •

٤ — خصائص تصريفية :

كلمات هذا الباب أفعال من الناحية المعنوية : الزمن والحدث ؛

(١) الكتاب ج١/٤٦

(٢) شرح المفصل ج٧/٧٨ ، ٧٨

والتصريفية • وتنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف التام وغيره إلى ثلاثة أقسام :

(أ) ما يتصرف تصرفا تاما ، فيأتى منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل وهو كان - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - أمسى •

(ب) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، فيأتى منه المضارع ، ولا يأتى منه الأمر ولا المصدر :

دام ، برح ، غتى ، انفك ، زال

ولتصارييف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضى منها ، ومن ذلك :

« قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف » (١)

« لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم » (٢)
قول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض
قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » (٣)
قال تعالى : « قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم » (٤)
ومثال المصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
(ج) ما لا يتصرف ويلزم حالة واحدة ؛ لأنه جامد وهو « ليس » •
ومذهب الجمهور أن وزنها « فعل » بالكسر ، خفف ولزم التخفيف
لثقل الكسرة على الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لاصارت إلى
« لاس » أو بالضم لقليل فيها « لست » بضم اللام ، ولا يقال إلا « لست »

(١) يوسف ٨١

(٢) التوبة ١١٠

(٣) البقرة ١٤٣

(٤) الأنبياء ٦٩

يفتحها (١) •

وقد ذهب « أبو على » في أحد أقواله إلى أن « ليس » حرف •
وقال في قوله الآخر : وأما إلحاق الضمير في لست ولستما ولستم ،
فلنشبها بالفعل لكونه على ثلاثة ، وبمعنى ما كان ، وكونه رافعا
فإنصبا (٢) •

« وأبو على » في قوله الثاني يلمس ثلاثة اعتبارات في تدليله على
فعلية « ليس » ، اعتبار « الشكل » والصيغة ، فهي على ثلاثة أحرف ،
واعتبار « المعنى » فهي تدل على نفي الكون فتشبه « ماكان » ثم اعتبار
« الوظيفة » إذ يأتي بعدها مرفوع فمنصوب • والنحو المدقق هو من
يجمع بين هذه الاعتبارات الثلاثة — كما فعل « أبو على » — •
وقد أجاد « الزمخشري » و « ابن يعيش » في التدليل على فعلية
« ليس » ، ومما قدماه من أدلة على هذا :

(١) اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها ، على حد
اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو : لست ولست ولستم •

(ب) آخرها مفتوح كما يفتح آخر الفعل الماضي •

(ج) تلحقها تاء التانيث ساكنة وصلًا ووقفًا •

(د) أنها تتحمل الضمير كالأفعال تماما •

(هـ) عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلا ؛ إذ ليست كل
الأفعال متصرفة •

وهذه مشابهاة « شكلية » و « وظيفية » أي أمور ترجع إلى
الصيغة ، كما ترجع إلى سلوك الكلمة في التراكيب •

والمشابهة المعنوية بينها وبين « ما » لا تدل على أنها حرف مثلها ؛

(١) تسهيل الفوائد ٥٢ ، شرح الكافية ج٢/ ٣٠٠ ، معجم الهوامع

ج١/ ١١٤ ، ١١٥

(٢) شرح الكافية ج٢/ ٢٩٦

فهذه مشابهة واحدة لا تسقط المشابهات الأخرى المثبتة للفعلية من نحو تحملها الضمير ، وعدم إبطال عملها بدخول « إلا » في خبرها ، فأنت تقول :

ليس زيد إلا قائما

ولا يكون مثل ذلك في « ما » بل يجب رفع الخبر ، لانتقاض النفي بإلا ، كما في نحو :

ما زيد إلا قائم

تعقيب :

إذا ما وضعت الخصائص المعنوية والشكلية السابقة في الاعتبار ، أمكن القول بأن أفعال هذا الباب أفعال خاصة ؛ إذ يبدو أنها من الناحية المعنوية كانت تتجه إلى ما أسميه التخصص الدلالي ؛ إذ كانت تهت الخطي كي تصبح أدوات تدل على « الزمن » فقط • والنحويون الذين أثبتوا لها الدلالة على الحدث ، كادوا يقولون إن الحدث في جملتها من النوع « المركب » ؛ لأن هناك تداخلا بينها وبين خبرها في حمل معنى الحدث بدليل أنها وحدها — وهي ناقصة — لا يتصور معنى الحدث فيها ، فإذا ما أصبحت تامة استقلت بالحدث •

ومن الناحية الشكلية أرتنا هذه الأفعال أيضا ملاحح تطور نحو حالة « الأداة » فبعضها تصرفه ناقص ، وبعضها الآخر كان قد أكمل طريق التطور فوصل إلى حالة الجمود الكامل وهو « ليس » •

والحق أني أميل إلى إخراج « ليس » من أفعال هذا الباب ؛ لأنها من الناحية الشكلية لا تجد لها مكانا بين صيغ الماضي الثلاثة « فعل » بفتح العين ، وكسرهما ، وضعها ، وعلى الرغم من أن وسطها علة ، إلا أنها لم تأت على وزن « فعل » بفتح العين كما أتت « كان ، وصار — مثلا — وإلا كانت « لاس » — كما قال الجمهور — •

(١) شرح الفصل ج/١١١ ، ١١٢ ، الكتاب ج/١٥ ؛ ثم انظر المصحح في تخريج « ليس الطيب إلا المسك » ج/١١٥

وذهاب الجمهور إلى أنها الآن مخففة عن « ليس » بكسر الياء غير مقنع ، فما الثقل الذى فيها لو كانت كذلك ؟

وقد ملت فى بحثى للدكتوراه — اهداء بما جاء فى « لسان العرب » وبرأى بعض اللغويين المعاصرين — إلى أن « ليس » كانت فى الحقيقة : « لا أيس » بمعنى لا وجود ثم سهلت الهمزة ، فالتقى ساكنان ، ألف لا ، والياء الساكنة ، فحذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، فأصبحت الصيغة « ليس » .

وكان العرب بهذا الصنيع تخففت من الهمزة فى « أيس » ، ومن الألف فى « لا » حتى وصلت إلى « ليس » .

ويبدو أن ذهن العربى مال الى تناسى هذا الأصل ، وفضل أن يعامل « ليس » معاملة الفعل الماضى ، لبنائها على الفتح ، ولأسباب أخرى شكلية أثبتتها النحويون — فيما سبق — فجاء النحويون وأثبتوها ضمن أخوات « كان » .

وأرى تخصيص باب نحوى ليس ؛ لأنها موضوعة للنفى ، ولها وزن خاص بها لا يندرج تحت أوزان الفعل الماضى الثلاثى ، ولعل النحويين كادوا يفعلون ذلك ؛ لأنهم ألحقوا بها أدوات أخرى تنفى الجملة الاسمية مثلاً ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى أنهم تنبهوا إلى أنها — أى ليس — باب وحده .

وسواء عولجت « ليس » ضمن أخوات كان ، أم خصص لها ولا ولا ولا ، وإن ، المشبهات بها باب خاص ، فهى من الناحية التركيبية يأتى بعدها مرفوع ومنصوب ، وهذا ما عليه كان وأخواتها .

• خصائص تركيبية :

وهذه الأعمال يخصصها الشكلية والمعنوية المتميزة تدخل على طرفين النسبة الإسنادية بينهما هى تلك التى بين المبتدأ والخبر . فنحو هذه الأعمال — إذن — ذو خاصية تركيبية خاصة ؛ فالجملة هنا إطارها « فعلية » من نوع خاص ، لكن العلاقة بين العناصر داخل هذا الإطار ، هى ما كانت بين المبتدأ والخبر . والتعبير فى إعراب الخبر هو مراعاة للإطار الفعلية . وهذا هو ما قصدته بتغيير الحالة الإعرابية مع ثبات النسبة الإسنادية .

وقد أمدنى نحويونا بهذا التصور ؛ إذ لم يغيب عن ذهنهم شبه هذه الكلمات بالأفعال من ناحية ، وشبه ما يأتى بعدها بالابتداء والخبر من ناحية أخرى . فكانت الجمل هنا بمنزلة جملة الفعل والفاعل ، وبدأت هذه النظرة فى تبويب المسائل النحوية — كما سبق — فجاءت تراكيب النواسخ بين جملة المبتدأ من ناحية وجملة الفاعل من ناحية أخرى .

يقول « ابن يعيش » : « لما كانت هذه الأشياء داخلة على المبتدأ والخبر ، وكانت مقتضية لهما جميعا ، وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية ، . . . ترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ؛ ليصير المرفوع كالفاعل ، والمنصوب كالمفعول من نحو :

كان زيد قائما

ضرب زيد عمرا (١)

و « ابن يعيش » فى الاقتباس السابق يلمس بحساسية تحليلية ما عليه تركيب كان وأخواتها ، فهو — شكلا — يشبه تركيب الفعل والفاعل ، لكنه — نسبة — يشبه تركيب المبتدأ والخبر ، وما أعطى العرب هذه الأفعال هذا الشكل التركيبى إلا لمشابتها بالأفعال ، فالتراكيب النحوية ما هى إلا أطر معينة ترتب العناصر المفردة نفسها داخلها ، ومن هذه الأطر فى العربية :

فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب

على أن هذا الإطار الذى به تنتسب تراكيب كان وأخواتها إلى تراكيب جملة الفعل والفاعل ، لا يقوى أمام الاعتبار التركيبى الآخر الذى تنتمى به إلى تراكيب الجملة الاسمية .

نحو هذه الأفعال — إذن — نحو خاص ؛ لأنها كلمات ذات طبيعة خاصة شكلا ومعنى ، وفيما يلى محاولة لتتبع الملامح التركيبية الخاصة لجملة كان وأخواتها :

١ - مدخول الأفعال :

لا تدخل هذه الأفعال على أى مبتدأ ، بل تدخل على المبتدآت التى ليست لها معان نحوية خاصة ترتبط بتصدرها الكلام ، أو غير ذلك من الاعتبارات .

ولذلك شرط النحويون المبتدأ ، ألا يكون :

(أ) مما لزم الصدر ، كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية ، والمقرون بلام الابتداء .

(ب) مما لزم حذفه ، كالخبر عنه بنعت مقطوع .

(ج) مما لزم الابتدائية كقولهم :

أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا

الكلاب على البقر

لجريانه كذلك مثلا .

(د) وكذا ما بعد « لولا » الامتناعية ، وإذا الفجائية .

(هـ) ولا مما لزم عدم التصرف كأتين فى القسم ، و :

طوبى للمؤمن ، سلام عليك

(و) ولا خبره جملة طلبية .

وشرط ما تدخل عليه « دام » و « ليس » والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق ألا يكون خبره مفردا طلبيا ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، فلا يقال :

لا أكملك كيف ما دام زيد

أين ما زال زيد

أين ما يكون زيد

أين ليس زيد

وشرط ما تدخل عليه « صار » وما بمعناها ، وكذا « دام » و « زال » وأخواتها ، زيادة على ما سبق ألا يكون خبرها فعلا ماضيا ، فلا يقال : صار زيد علم

وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمان الإخبار ،
والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا • وهذا متفق عليه (١) •

فأثر هذه الأفعال الإعرابي والدلالي مشروط بعدم مصادمته
مواضعات نحوية ثابتة ؛ فالكلمات التي لها الصدارة أو التي لزمّت
الابتدائية ، أو التي لزمّت استعمالا خاصا لا تكون اسما لهذه الأفعال ،
كيلا تفقد ما عليه وضعها واستعمالها •

وبعض أفعال هذا الباب له الصدارة ، فلا تدخل على جملة خبرها
فوصدارة منتعاض الصدارتان •

وحين يكون الخبر جملة طلبية ، تكون دلالته على الزمن مستقبلية ،
فلا تدخل عليه كان وأخواتها ؛ لتعارض دلالتها الزمنية الماضية مع
دلالة الجملة الأصلية •

وبعض الأفعال تحمل مدلولاً زمنياً معيناً كأن تفهم معنى الدوام
— مثلاً — ، وهذه لا تدخل على جملة خبرها فعل ماض ، كيلا يتدافع
المعنيان وتتنافر الدلالتان الزمنيتان •

فهذه الأفعال — إذن — لا تدخل على أنواع الجمل السابقة ، إما
لسبب نحوي تركيبى خاص بالابتداء والخبر ، أو لسبب دلالي خاص
بالخبر ، أو بالأفعال ذاتها •

ينبغي — إذن — ألا يزعم زاعم أن كان وأخواتها تنسخ حكم
الابتداء والخبر مطلقاً ؛ فإن هذا النسخ مقيد بالاعتبارات والشرائط
السابقة •

ولنا أن نستنتج من هذه الشروط أن العربية لم تسمح لهذا
الإطار الفعلى الذى تحدد أبعاده ومساخته وأركانه كان وأخواتها أن يحدد
وضعا تركيبيا ودلاليا ألفته • ولهذا ، فإننا إن أردنا استعمال هذه
الأفعال فى بعض التراكيب المستثناة سابقا ، فلتضعها بين المبتدأ والخبر ،

(١) هـج البواقي ج١/ ١١٢ ، تهذيب الفوائد / ٥٣ ، شرح الكافية
٢٩٨ ، ٢٩٧/ج٢

ويكون توسطها في هذه الحال ضرورة تركيبية أملتها طبيعة اللغة ؛ لأن خلاف هذا خطأ .

وازن — مثلاً — بين جمل اسمية يراد استعمال « كان » معها ، لكن المبتدأ في إحداها ليس من كلمات الصدارة ، وفي الأخرى من كلمات الصدارة .

١ — محمد هنا ١ — من هنا

٢ — محمد كان هنا ٢ — من كان هنا ؟

٣ — كان محمد هنا

فعلى حين يمكننا إحلال « كان » في الجملة الأولى إما في وسط الكلام أو في أوله ، لا يمكننا إلا إحلالها في وسط الكلام في الجملة الثانية . وما هذا التقيد في استعمال كان في الجملة الثانية إلا لأن المبتدأ فيها اسم استفهام له الصدارة فلا تدخل عليه كان .

وتبدو « كان » في الجملة الثانية من القائمة الثانية ، مثلها في نحو قوله تعالى :

« قل من كان عدوا لجبريل » (١)

« فانظروا كيف كان عاقبة الكاذبين » (٢)

حيث جاء المبتدأ اسم استفهام في الآية الأولى ، وكان الخبر اسم استفهام في الآية الثانية ، وهكذا قوله تعالى :

« ومن كان غنيا فليستعفف » (٣)

حيث جاء المبتدأ اسم شرط . وآيات أخرى كثيرة . ولا يجادل أحد في أن الجملتين الأولى والثانية في القائمتين

(١) البقرة ٣٧
(٢) آل عمران ١٣٧
(٣) النساء ٦

السابقتين اسميتين فكلاهما تبدأ باسم ، وليس هناك من فرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية في كلتا القائمتين إلا في عنصر الزمن ؛ فزمن الجملة الأولى حاضر عبرت عنه الأداة الصفوية أى خلو الجملة من أداة للزمن ، وزمن الجملة الثانية ماضى عبرت عنه الأداة الفعلية « كان » .

وتولد عن هذا الفرق في الدلالة الزمنية ، أو بالأحرى صاحبه فرق تشكلى تركيبي ، صور في أن الخبر بعد كان ، يأخذ حالة النصب الإعرابية وترتيب كلمات الجملة الثانية في القائمة الأولى ليس بواجب ؛ إذ يمكننا التكلم مع هذا بالترتيب الذى عليه الجملة الثالثة .

وإذا كانت الجملة الثانية اسمية ، فإننى أرى أن الثالثة ينبغي أن تعتبر اسمية ؛ فليس الفرق بينهما إلا في تقديم « كان » إلى صدر الجملة . وإذا لم يكن هناك تعارض بين الدلالة الزمنية لهذه الأفعال ، والدلالة الزمنية للخبر ، جاز دخول « كان أخواتها » .

ولهذا جوز البصريون دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماضى ؛ لكثرة في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس . من ذلك قوله تعالى :

« إن كان قميصه قد » (١)

« إن كنت قلت » (٢)

« أو لم تكونوا أقسمتم » (٣)

وقال الشاعر :

ثم أضخروا لعب الدهر بهم

وقال :

وقد كانوا غامسى الحى ساروا

وحكى « الكسائى » :

أصبحت نظرت إلى ذات التنانير (٤)

(١) يوسف ٢٦

(٢) المائدة ١١٦

(٣) إبراهيم ٤٤

(٤) ذات التنانير : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه « بقد » ظاهرة ، أو مقدرة ؛ لأن
« كان وأخواتها » إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان
الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ؛ ألا ترى أن المفهوم من :

زيد قام ، وكان زيد قائما

شئ واحد ، واشتراط « قد » لأنها تقرب الماضي من الحال (١) •

وشرط الكوفيين اقتران خبر كان الماضي بقد لتقريبه من الحال
يشبه اشتراطهم اقتران الماضي بقد إن وقع حالا •

والبصريون في مسألة دخول كان على الجمل ذوات الخبر الماضي
نظروا إلى التعارض بين الدلالات ، فحجوزوا ذلك ؛ حيث لا تعارض •

أما الكوفيون فنظروا إلى الفائدة الدلالية التي تجنى من التراكيب ؛
فحيث لا فائدة لا جواز ، فالماضي قبل الماضي إطالة وتكثير ، أما الماضي
قبل الحال ، أو ما هو قريب من الحال فمسموح به •

فالبصريون ربطوا بين الصحة وعدم تعارض الدلالات ، والكوفيون
ربطوا بين الصحة والإفادة •

وقد انقسم كبار النحويين في هذه المسألة بين المذهبين البصري
والكوفي ، فهدى ذهب « ابن درستويه » إلى أن الماضي لا يقع خبرا لكان ،
وإلا جاء لغوا فلا يقال عنده :

كان زيد قام

بل ينبغي أن يقال :

كان زيد قائما أو كان زيد يقوم

يلحق « الرضى » على منحنى « ابن درستويه » بأنه ينبغي — إذن —
أن يمنع نحو :

يكون زيد يقوم

لدلالة « يكون » على المال والاستقبال ، فيقع المضارع في خبره نغوا •

أما « ابن مالك » فقد جوز وقوع الخبر ماضيا ؛ إذ لا مانع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى •

لكن « ابن مالك » منع ، مضى خبر صار ، وليس ، ومادام ، وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها •

أما « صار » فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حال مستمرة وهي مضمون خبرها ، كقول المريض :

كنت مريضا غصرت مثملا

وكذلك « ما زال » وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينة • وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو :

هذا أسد

أو الصفة نحو :

زيد غنى ، هائم ، مضروب

أو الفعل المضارع نحو :

زيد يقدم في الحروب ويسخو بعوجوده

وأما « مادام » فلم يقع خبرها ماضيا ؛ لأن « ما » المبيدة للمدة نحو :

ماذر شارق

تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال ، فلهذا تقول :

أجلس ما دام زيد جالسا

وأما « ليس » فهي للنفي مطلقا ، والمستعمل للإطلاق من دون

تعرض للزمان إما جامد أو صفة أو مضارع (١) .

وكان أفعال هذا الباب تنقسم إلى مجموعتين من حيث جواز الإخبار عنها بالماضي :

(أ) مجموعة : كان — أصبح — أضحي — ظل — بات — أمسى .

(ب) مجموعة : صار — ليس — دام — ما زال وأخواتها :
الثلثة (٢) .

أما المذاهب النحوية حول جواز الإخبار بالماضي عن أفعال المجموعة (١) فثلاثة :

١ — المجوزون وهم البصريون وابن مالك .

٢ — المانعون وهو ابن درستويه .

٣ — المتوسطون وهم الكوفيون الذين يجوزون بشرط اقترانه بقد .

أما المجموعة (ب) فهناك شبه إجماع من النحويين على أنه لا يقع الماضي خبراً لها للأسباب التي فصلها « ابن مالك » .

إلا أن « ابن يعيش » جوز وقوع الماضي خبراً لجميع أفعال الباب بدون تفریق (٣) ، فهو — إذن — قد توسع في هذه المسألة غاية التوسع .

وحديث النحويين عن مسألة وقوع الماضي خبراً لهذه الأفعال ، وانقسامهم في هذا إلى مجوز ، ومانع ، وغير مستحسن (بين بين) يعد حديثاً في توزيع مفردات اللغة على المواقع النحوية المختلفة ؛ فليس كل لفظ يجيء خبر الكان . وما يوظف من كلمات اللغة هنا ينبغي أن يكون إما اسماً جامداً ، أو صفة ، أو فعلاً مضارعاً ؛ فالتركيب النحوي لا يتحقق فقط بوضع كلمات على نسق معين ، بل بوضع كلمات بعينها ، أى باختيار

(١) شرح الكافية ج١/٢٥٢ ، مع الهوامع ج١/١٢٣ .

(٢) مجموع أفعال المجموعتين ثلاثة عشر فعلاً ، وهو العدد المتفق عليه بين النحويين — كما ذكرت في مقرة « عدد الأفعال » .

(٣) شرح المفصل ج٧/١١٤ .

عناصر معينة ، واصطفاء مفردات بذاتها ، واستبعاد أخرى •
واختيار والاستبعاد مردهما إلى المعنى ، والاتساق الدلالى بين
كلمات التركيب وهذا أمر وراء الصحة الشكلية ، واستيفاء رسوم
تقعيدية معينة •

وهذا فى الحقيقة ما قصدته من أن لجملة كان وأخواتها نحواً خاصاً
به تفرق عن نحو جملة الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر • فلا يجادل
أحد من النحويين وقوع الماضى « فعلاً » مع الفاعل ، أو « خبراً » للمبتدأ ؛
لأن المجال الدلالى مع هذين النمطين التركيبيين من المجالات المفتوحة ، وما
على المتكلم إلا أن يحدد الدائرة الزمنية التى يدير فيها عناصر تراكيبه
حسب المعنى المراد •

أما مع « كان » فإنه يلزم نفسه باختيار معين ؛ لذلك فإنه ينبغى أن
يدقق فى انتقاء الفاظ المرفوع معها ، وكذا المنصوب ، كيلا يصادم بين معنى
ومعنى ، أو بين مسلمة تركيبية وأخرى •

وكان أفعال هذا الباب لها مجالها الاستعمالى الرسوم ، ففى بهذا
نمط متميز من التراكيب لا هو إلى هذا ولا إلى ذاك ، وثمة مسائل
أخرى لهذه الفكرة •

٢ - حذف الخبر :

فى جملة كان ، ازدواجية تركيبية ؛ ففى تنظر إلى جملة الفاعل
بعين ، وإلى جملة المبتدأ بأخرى ، ونجد فى أقوال النحويين ما يثبت هذا
البلاء المزدوج ، أو بالأحرى - كما قلت - السمة التركيبية الخاصتها •

يقول « ابن يعيش » عن حذف الخبر فى باب كان - والحذف من
الأبواب المقررة المألوفة فى جميع المؤلفات النحوية - : « واعلم أن كان
قد اجتمع فيها أمران ، كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ، ومع
ذلك فإن حذفه لا يجوز ، وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ،
وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره
نحو قولك :

زيد قائم وعمره
والمراد : وعمره قائم • وكذلك تقول لمن قال :
من عندك ؟
زيد

والمراد : زيد عندي ، ولا يجوز مثل ذلك مع كان • والآخر أن هذه
الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية ، وفاعلها ومفعولها • والمفعول
يجوز إسقاطه ، وأن لا تأتي به ، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال وإن
كانت مشبهة بتلك •

والعلة في ذلك أن الخبر قد صار كالمعرض من الحدث ، والفائدة منوطة
به ، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في :

قام زيد
فكذلك لا يجوز حذف الخبر ؛ لأنه مثله « (١) »

وقريب مما سبق ما جاء عن « أبي حيان » — كما ينقل عنه
« السيوطي » بشيء من التفصيل قال « أبو حيان » : نص أصحابنا على
أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها ، أما الاسم غلأنه
مشبه بالفاعل ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف ؛ لأنه إن روعي
أصله وهو خبر مبتدأ فإنه يجوز حذفه ؛ أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول
فكذلك ، لكنه صار عندهم عوضا عن المصدر ، لأنه في معناه إذ القيام
مثلا — كون من أكوان زيد • • وقد يحذف في الضرورة كقوله :

رمانى بأمر كنت منه والذى بريئا ومن أجل الطوى رمانى
وقسوله :

لهفى عليك . للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس يجير
أى : ليس في الدنيا •

ومن النحويين من أجاز حذفه لقريضة اختيارا •

وفصل « ابن مالك » غمنعه في الجميع إلا « ليس » إذا كان اسمها
نكرة عامة تشبهاً بلا ، كقولهم شيما حكا « سيبويه » •

ليس أحد

أى هنا • وما قاله « ابن مالك » ذهب إليه « المفراء » (١) •

فالنحويون في مناقشتهم حكم حذف خبر « كان » كانوا يفكرون في
ضوء من هذه الازدواجية التركيبية ، أى شبه جملتها بجملة الفعل
والفاعل من ناحية ، وكونها داخلة على مبتدأ وخبر من ناحية أخرى •

كذا كان حديثهم عن حكم تعدد خبرها ، فقد اختلف النحويون بين
ممن يجوز ومنع كما اختلفوا حول تعدد خبر المبتدأ ، إلا أنهم ذهبوا
إلى أن منع تعدد خبر « كان » أولى ، ولهذا ذهب « ابن درستويه »
و « ابن أبى الربيع » — وهما ممن جوزا تعدد خبر المبتدأ — إلى أن هذه
الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزداد على ذلك • إلا أن المجوزين
قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف
وهو الابتداء ، فمع الأقوى أولى (٢) •

لكن الأولى عدم جواز التعدد • وفي هذا دعوة صريحة من نصوبنا
إلى تحليل جملة كان على أنها تركيب متميز ذو شخصية مستقلة ؛ فإنك
في حذف خبره — مثلاً — لو راعيت أصله لحذفت ، ولو راعيت الإطار
الفعلى الذى يأتى عليه (فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب)
لحذفت ، تشبهاً له بالفعل ، لكن الخبر لا يحذف دلالة أنه لا ينبغي
النظر إلى التركيب من هاتين الزاويتين •

لا يبقى — إذن — إلا الزاوية الوحيدة الباقية ، وهى أن التركيب
بدخول « كان » ودخولها مع الخبر في وحدة دلالية كاملة ، أكسبت
التركيب طابعاً خاصاً به ؛ فغبرها الآن من هذه الزاوية الدلالية ليس
كخبر المبتدأ ، كما أنه ليس كمفعول الفاعل ، كما أن كان ليست كالفاعل ،

(١) مع الهوامع ج١/١١٦

(٢) مع الهوامع ج١/١١٤

وأصبح جانب الحدث في الجملة نسيجا متشابكا من كان والخبر ، ولذا لا يجوز حذف الخبر ؛ لأنه صار عوضا عن الحدث ، الذي سلبته كان من الجملة بمجرد حذفها
فجملة نصو :

على ناجح
عبر الخبر فيها عن الحدث ، لكتك إن قلت :
كان على ناجح

لا يستطيع نحوي أن يدعى أن الحدث في جملة كان ، موجود في «ناجح» فقط ، ولا في « كان » فقط ، بل أصبح الآن مزيجا من العنصرين — على ما ذهب إليه الرضى من قبل — •

وعلى الرغم من أن بعض أفعال هذا الباب يتسم بما يمكن أن أسميه نحو « خاص الخاص » الذي به تفرق عن سائر أخواتها ، نحو « ليس » — مثلا — التي تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ، بحيث يمكن في ضوء هذه الخصوصية الخاصة جدا قبول حذف خبرها في نصو :

إنما يجرى النفي ليس الجملة

أقول على الرغم من هذا نجد بعض النحويين يذهب في نحو العبارة السابقة إلى اعتبار « ليس » حرف عطف حملا لها على « لا » (١) ، وبذلك يسلم المثال من القول بحذف الخبر •

على أن « للرضى » أصله الخاص في الحكم بعدم جواز حذف خبر أفعال هذا الباب وسوف أعود إليه حين أتحدث عن تحرير حقيقة تراكيب كان وأخواتها عقب هذا التتبع لخصائصها التركيبية •

٣- النفي في أفعال هذا الباب :

هناك أربع أخوات لكان (ما زال — ما هتئ — ما انفك — ما برح)

ومعنى هذه الأفعال الأربعة : كان دائما ، ويلزمها النفي إن كانت ماضية
بد « ما » و « لم » و « لا » في الدعاء ، وبـ « ما » و « لن » « لا »
إن كانت مضارعة .

والأولى ألا يفصل بين « ما » وما بينها بظرف وشبهه ، وإن
جاز لك في غير هذه الأفعال نحو :

لا اليوم جئتني ولا أمس

وذلك لتركيب حرف النفي معها لإفادة الإثبات . وقوله :

غلاو أبى دهماء زالت عزيزة

شاذ :

ولا يجوز أن يمتبز هذا من حذف حرف النفي معها كما في قوله تعالى :

« قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذَكَّرْ يٰٓيُوسُفَ »

على أن يكون المراد :

لا وأبى دهماء لا زالت

لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعاتها .

وإنما جاز حذفها لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا
معه ، قال :

تفتك تسفع ما حيت بها لك حتى تكونه

وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كالآية السابقة وقول الشاعر :

حلفت يمينًا يا بن حنظل بالذي	تكفل بالأرزاق في السهل والجبل
ترال قبيل مبرمات أعندها	لها ما مشى يوما على خفه جمل
فأعط ولا تنخل إذا جاء سائل	فمندی لها عقل وقد راحت الملل

لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه
الأفعال أيضا نحو :

والله أقوم

أي لا أقوم ، فكيف بها ؟ (١) •

وكان أفعال هذا الباب كانت دوما مطل تطور ، واكتساب قيم تركيبية جديدة تخالف بها ما ألفته العربية في أفعالها الأخرى •

ومن الواضح أنه على الرغم من أن هذه الأفعال (مازال ..) تشبه الأفعال العادية في جواز حذف حرف النفي معها ، خاصة إذا وقعت في جواب القسم لعدم اللبس ، إلا أنها تفتقر عنها في عدم جواز الفصل بينها وبين حرف النفي بمعمول ، وإن كان ظرفا أو جاريا ومجرورا ، على الرغم من أن هذا النوع من المعمولات يتوسع فيه كثيرا في التراكيب العربية •

وسبب هذه الخاصية التركيبية أن حرف النفي هنا ركب مع الفعل وأصبح جزءا لا يتجزأ من المدلول الإيجابي الذي يدل عليه هذا النوع من الأفعال ، التي قد يمكن أن أطلق عليها « الأفعال المركبة » فإن حرف النفي قد دخل على أفعال تدل على النفي لينتجا مما الإثبات أو الإيجاب • ولأن حرف النفي أصبح كالجزء من العنصر « الفعلي » لا يتصور المعنى إلا به ، أصبح وجوده متصورا ، وإن لم ينطق به فعلا بأن حذف كما في الشواهد السابقة ، وكأنه في حال الحذف موجود بالقوة لا بالفعل فلما انتفى اللبس ، وقوى في النفس معنى الحرف تخفف منه فحذف •

ولكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا يتمل أداة الاستثناء بخبرها ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب ، فلا يجهنوز :

ما زال زيد إلا علما

لاستمالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم • وأما خبر ليس وأخيار كان وصار وأخواتها إذا كانت منفية فيجوز اقتراءها بإل إذا قصدت الإثبات .. وقد خطئ « ذو الرمة » في قوله :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا
واعتذر بأن « تنفك » تامة أى ما تفارق وطنها ، ومناخة حال ، وعلى
الخسف متعلق بمناخة ، جمل الخسف كالأرض التى تتاخ عليها كقوله :

تحية بينهم ضرب وجيع

و « نرمى » عطف على « مناخة » نحو قوله تعالى :

« صافات ويقبض » (١)

فالنفي مع ما زال وأخواته ، يختلف عنه مع بقية أدوات الباب ،
ويمكن تصور هذا الفرق على النحو التالى :

ما + زال = استمر ما + كان = انقطع

نفى + نفى = ايجاب نفى + ايجاب = نفى

ولذلك لم يجوز اتصال أداة الاستثناء بالخبر مع ما زال وأخواتها ،
وجاز ذلك مع « ما كان » ، ولا يتصور بحال من الأحوال اتصال « إلا »
بخبر « ما زال » وأخواتها النواقص ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى
الموجب ، لكنه إذا أفاد الفعل معنى التمام ، فإنه يجوز اتصال أداة
الاستثناء بالمنصوب بعده ، لأن الفعل فى هذه الحال لا يفيد النفى ،
والكلام كله (حرف النفى + الفعل) يؤدى معنى النفى ، فيجوز
الاستثناء معه . وهذا ما اعتذر به النحويون عن بيت « ذى الرمة »
السابق ، فلا يستقيم الكلام إلا على اعتبار « تنفك » تامة ، و « مناخة »
حال — على ما سبق — .

كذا من الأحكام التى هى خاصة بما زال وأخواتها أنه يجوز تقديم
أخبار أفعال هذا الباب عليها ، لكنه لا يجوز تقديم أخبار ما زال
وأخواتها عليها .

وأجاز الكوفيون غير الفراء التقديم ؛ لأن « ما » لزمته هذه
الأفعال الناقصة ، وصارت معها بمعنى الإثبات ، فمى كجزئها ،
بخلاف نحو :

ما غارق وما انفصل

فإنها لم تازمها ، بل جاز حذفها لفظا ومعنى ، والفصل بينها وبين الفعل ، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال •

أما غير الكوفيين فلم يجوزوا ذلك نظرا إلى لفظ « ما » ؛ إذ لو لم يكن فيها معنى النفي لم يصح الكلام مثبتا بمعنى الدوام (١) •

وطرأ الخلاف في المسألة السابقة [تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها] متفقان على أن « ما » لها الصدارة (٢) ، فلا يتقدم عليها ما هو في حيزها ، وهو هنا الخبر •

لكن الكوفيين المجوزين للتقديم نظروا إلى أن حرف النفي قد تتركب مع الفعل تركيبا عضويا ، وأصبحا معا وحدة دلالية واحدة تدل على الدوام والاستمرار ولذلك لم يجز حذفه غالبا ، ولا يفصل بينه وبين الفعل بحال من الأحوال ، وهذه أمارات اللزوم والامتزاج بخلافها مع أفعال أخرى •

أما البصريون المانعون فاستصحبوا فكرة النفي التي كانت لما قبل دخولها على « زال وأخواتها » ، ولا يشك أحد أن معنى النفي لا يزال قائما في لفظ « ما » وإلا ما صار الكلام مثبتا بمعنى الدوام •

فالكوفيون لم يشفقوا ما والفعل بعدها إلى جزئين ، بل نظروا إليهما معًا على أنهما الآن عنصر واحد متكامل ، أما البصريون خشقوا ، ونظروا إلى « ما » وحدها ، وحكموا لها بما يحكمون به لها قبل أي فعل وهو كونهما حرف نفي •

ولا خلاف بين النحويين في عدم جواز توسيط الخبر بين ما النافية والفعل لما سبق من أنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كـبعض حروفها ، فلا يجوز :

ما قائما زال زيد

(١) شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، مع الهوامع ج١/١١٧

(٢) انظر تحرير هذه المسألة مع ج١/١١٧

كما جاز :

ما قائما كان زيد (١)

٤ — التصرف التركيبى :

ما مدى درجة « الفعلية » فى كان من الناحية التركيبية ؟ ما درجة تصرفها فى التركيب من حيث جواز الفصل بينها وبين مرفوعها — مثلا — ؟ أو من حيث تجاوزها حدود الخبر وطلبها لمعاملات أخرى يقتضيها الفعل عادة ؟

ذهب البصريون إلى أنه لا يفضل بين كان وأخواتها وبين المرفوع بها من معملات الخبر إلا بالظرف أو الجار المجرور نحو :

كان أمامك زيد جالسا

وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا ، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنيبات إلا بالظرف .

وأجاز الكوفيون الفصل بين « كان » ومرفوعها بغير الظرف أيضا نحو :

كان زيدا عمرو ضاربا (٢)

ومن الواضح أن البصريين لا يساوون فى الفعلية بين « كان » والأفعال الأخرى ؛ فلا يجوز مع « كان » ما يجوز مع غيرها ؛ لأن فعليتها ضعيفة .

أما الكوفيون فيساوون بينها وبين غيرها فيجوزون معها ما يجوزون مع غيرها ، فالفاصل بينها وبين مرفوعها قد يكون ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرها .

ودرجة الفعلية فى كان تتحكم فى صلاحيتها التعلق بمعاملات من شأن الفعل العادى أن يتعلق بها .

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٩

(٢) شرح الكافية ج٢/٢٩٩

وقد ذهب النحويون القائلون بدلالة « كان » على الحدث إلى أنها تعمل في الظرف والجار والمجرور ؛ ولذا علقوا بها الجار والمجرور في قوله تعالى :

« أَكُنْ لِنَاسٍ عَجَبًا » (١)

أما من لم يثبت لها الدلالة على الحدث ، فقد منع هذا التعلّق ، ومن هؤلاء « الفارسي » الذي صرح بمنع تعلّق المجرور بها ، ثم قال :

وفي عملها في ظرف الزمان نظر .

وحكى « أبو حيان » الخلاف الذي في عملها في الظرف والجار والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال والفاعل مستدع ، ومن جوزه قال : الحال يعمل فيه « هذا » وليس خلا ، فكان أولى .

أما نصبها المصدر ، فالأصح منعه على القول بإثباته لها ؛ لأنهم غرضوا عن النطق به الخبر ، وأجازوه « السيرافي » وطائفة ، فيقال :

كان زيد قائما كونا (٢)

فالمنعون لتعلّق الظرف والجار والمجرور بكان ، ذهبوا إلى أنها خالية من معنى الحدث ، وهذان وعاء للأحداث وليس ثمة أحداث .

أما الحال فشبيهه بالظرف ؛ فكلاهما قيد للفعل ، أو لجانب الحدث فيه ، والحدث غير موجود ، ومن ثم فلا استدعاء للقيد .

وهذا منحي عقلي في التفكير النحوي يفترض أن المواقع النحوية في التركيب هي علاقات ورباطات بين الكلمات .

أما التشكيك من النحاة فكلوا يتمسكون حوما برسوم لغوية شكلية لذا نراههم يجوزون عمل « كان » في الحال ؛ إذ هي فعل ، والفعل أولى بالعمل في الجال من اسم الإشارة .

(١) يونس ٢

(٢) جمع الهوامع ١١٤/١

ومن هنا فإن واو الحال قد تدخل على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهها بالجملة الحالية ، كقوله :

وكانوا أناسا ينفخون فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظر الشرر
هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك •

لكن الجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال ، والفعل على التمسام (١) •

والحق إن المعنى الفعلي في اسم الإشارة أوضح منه في « كان » ، على الرغم من أن في هذه أمارات شكلية كثيرة خاصة بالأفعال ؛ فالمعنى الفعلي في اسم الإشارة معنى خاص معين ، أما في كان فمطلق ، وطالما أن التعلق بين الكلمات في التراكيب مرده إلى التلازم المعنوي ، والاستدعاء الدلالي ، فإن اسم الإشارة أكثر استدعاء للحال من « كان » معنى لا شكلا والاسم المنصوب في باب « كان » عوض عن الحدث ، أو على الأقل محدد أو مخصص للحدث المطلق العام في كان ؛ فهو من هذه الزاوية يقوم بوظيفة المصدر ؛ فذكر المصدر معه إطالة ولو عند بعض النحويين • أما هؤلاء الذين أنكروا دلالة كان على الحدث ، فجوزوا تعلق المصدر بها حيث لا إطالة ولا تكثير •

• - الجملة الاسمية في موقع الفصلة :

ارتبط حديث النحويين عن كان وأخواتها في كثير من الأحيان بالأثر الإعرابي الذي تحدثه في الكلام ، وهو نصبها الخبر بعد أن كان مرفوعا ، ومن هنا سميت هذه الأفعال منع كلمات أخرى بالنواسخ ؛ لأنها تنسخ الحكم الإعرابي الثابت بحكم آخر جديد •

كما ارتبط حديثهم عن كان بمتبهمهم أيضا إلى ما تحدث من تأثير خاص بزمان الجملة التي تدخل عليها ، وقد سبق حديث مفصل عن درجات الزمن التي تعبر عنها هذه الأفعال •

وبعض أفعال هذا الباب نحو خاص به ، فإذا تأكدنا أن هذه الأفعال بصورة عامة لها نحو خاص ، فإن ما يمتاز به بعض الأفعال من تصرفات تركيبية يمكن أن يكون من نحو خاص الخاص ، وقد سبق التمثيل ببعض من هذا النحو .

وهناك من هذا القبيل ، تغيير جوهرى يحدث لجملة المبتدأ والخبر ، تقوم به الأداة « ما دام » بالإضافة إلى تغييرها للحكم الإعرابى للخبر ، وهذا التغيير الجوهرى مرده فى الحقيقة إلى ما تؤديه « ما دام » من معنى : ففى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، غائت فى قولك :

اجلس ما دام زيد قائما

معل فعل هو « الجلوس » ، وخبر « ما دام » مصدره « القيام » ، وفاعل هذا المصدر هو « زيد » ؛ غائت فى هذا المثال موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام زيد (١) .

ومن الواضح أن « ما دام » وما بعدها توقيت للكلام قبلها ؛ ففى — إذن — ظرف ، والظرف فضلة ، وهذا هو التغيير الجوهرى الذى أشرت إليه ؛ فالجملة الاسمية مع « ما دام » تصبح جملة ثانوية فى تركيب أكبر ؛ إذ لا بد أن تسبق « ما دام » بكلام : جملة فعلية كانت أو اسمية ، تكون « ما دام » وما بعدها قيدا لها أو توقيتا .

وقد قال النحويون هنا إن « ما » قبل « دام » مصدرية ظرفية ، ولذلك فإن الجملة السابقة وأمثالها تقدر بـ :

اجلس مدة دوام قيام زيد

١ — التعريف والتكثير بعد « كان » :

يجوز مع « كان » أن يتقدم خبرها وهومعرفة بوزن كان متساويا مع المبتدأ فى التعريف ؛ لأن تخالف إعرابهما رافع للبس ، ويكفى ظهور إعراب أحدهما كما فى :

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٦ ، شرح الفصل ج١١٣/٧ ، ١١٤ ، مع الهوامع ج١/١٢٠

كان زيدا هذا (١)

فإذا اجتمع في باب كان معرفتان يتخير أحدهما خبرا والآخر اسما ، ذهب إلى هذا الفارسي ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن مضاء ، وابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) .

وذهب « ابن مالك » إلى أن خبرها قد يكون معرفة واسمها نكرة ؛ لأنه لما كان المرفوع مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يفتى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن ذلك قوله :

كان سلافة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء

وقوله :

ولايك موقف منك الوداعا

أما الجمهور فذهب إلى أن المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر ، ولا يمكن هذا إلا في الشعر (٣) .

وإذا كان « ابن مالك » يسوى بين جملة الفعل والفاعل والمفعول ، وجملة كان ، فإن « سيبويه » لا يسوى بينهما ، مع تسليمه بالمشابهات الشكلية بين مرفوعي الجملتين ومنصوبيهما ، وله في هذا حديث تقابلي غنى ملء بالموازنات الكثيرة ، والمقابلات المتنوعة بين « ضرب » — مثلا للفعل المعادي — وكان ، يثبت فيه التشابه بينهما من ناحية والافتراق من ناحية أخرى (٤) .

» واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ؛ لأنهما شيء واحد وليس بممنزلة قولك :

ضرب رجل زيدا

(١) شرح الكافية ج١/٢٥٢ ، الكتاب ج١/٧٣

(٢) مع الهوامع ج١/١١٨ ، ١١٩

(٣) مع الهوامع ج١/١١٩ ، الكتاب ج١/٤٧ ، ٤٨

(٤) الكتاب ج١/٤٥ — ٥٠

لأنهما شيئان مختلفان • وهما في كان بمنزلةهما في الابتداء
إذا قلت :

عبد الله منطلق
تبتدىء بالأعرف ، ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك :
كان زيد حليما ، كان حليما زيد
لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك :
ضرب زيدا عبد الله
هإذا قلت :

كان زيد
فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ،
هإذا قلت :

— حليما
فقد أعلمته مثل ما علمت ، فإذا قلت :
كان حليما
فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل ،
وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فإن قلت :
كان حليم ، كان رجل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن النكور (١) •
فكان ، وضرب سواء في تطلب كل منهما مرفوعا ومنصوبا ، كما
أنهما سواء في جواز تقدم المنصوب معهما على المرفوع (٢) •
لكنهما ليسا سواء من حيث إن المعرفة في باب كان ترفع والنكرة
هي التي تنصب أما « ضرب » فيجوز معها أن ترفع النكرة وتنصب
المعرفة كأن تقول :

ضرب رجل زيدا

(١) الكتاب ج١/٤٨

(٢) الكتاب ج١/٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ : شرح النجاشي ج١/٩١ ، ٩٢ ، ٩٥

وبهذا الفرق تلحق جملة كان بجملة المبتدأ أو الخبر في قولك :

عبد الله منطلق

تبتدىء بالاعرف ثم تذكر الخبر •

أى أنه إذا كانت جملة « كان » تشبه جملة الفعل والفاعل شكلا ووصفا ، فإنها تشبه جملة المبتدأ من حيث العلاقة الداخلية بين كلماتها والنسبة بين بعضها البعض ، ويتحقق هذا الشبه قدمت المعرفة المرفوع أو أخرته •

ولا يستقيم في الجملتين : جملة كان وجملة المبتدأ أن تبدأ بنكرة مرفوعة وإلا كنت مخبرا مخاطب عن المنكور •

ابن مالك — إذن — يساوى بين « كان » و « ضرب » مساواة مطلقة ، أما « سيبويه » فلا ، وإلا كنا كمن يساوى بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ •

وقد يجوز لكان أن تنصب المعرفة ، وترفع النكرة في الشعر ، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة « ضرب » من ذلك :

كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقول الآخر :

ألا من مبلغ حسان على أسحر كان طبعك أم جنون (١)

ومضى « سيبويه » في تحرير وجوه الشبه بين جملة « كان » و « ضرب » ، ورسده حقيقة العلاقة بين جزأى جملة « كان » يؤيد ما ذهب إليه من أن الحركة الإعرابية لبعض كلمات الجمل قد تتغير ، كما أن الشكل التركيبى للجمل قد يتغير ، وتبقى مع ذلك نسبة ما بين الكلمات ثابتة • وهذا هو مغزى تكييف « سيبويه » لحقيقة العلاقة بين النكرة والمعرفة في باب « كان » من أنهما « في كان بمنزلةهما في الابتداء » •

لكن « سيويه » مع المعرفتين أو النكرتين يلحق جملة « كان » •
بجملة « ضرب » فأيهما ما جعلته فاعلاً رفعت ونصبته الآخر ، كما
عملت ذلك في « ضرب » وذلك قولك •

كان أخوك زيدا	، كان زيد صاحبك
كان هذا زيدا	، كان المتكلم أخاك
من كان أخاك ؟	، من كان أخوك ؟
من ضرب أباك ؟	، من ضرب أبوك ؟
ما كان أخاك إلا زيد	، ما ضرب أخاك إلا زيد

قال تعالى :

« ما كان حجتهم إلا أن قالوا .. » (١)

« وما كان جواب قومهم إلا أن قالوا » (٢)

وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها بثعلان إلا الخزي ممن يقودها
« وإن شئت رفعت الأول ، كما تقول :

ما ضرب أخوك إلا زيدا

وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع » (٣) •

فجملة « كان » تساوى جملة « ضرب » إذا كان طرفاها معرفتين،
فأى معرفة من المعرفتين يجوز رفعها أو نصبها ، كما يجوز تقديم
المنصوب على المرفوع •

وهى هنا تفترق عن جملة المبتدأ والخبر ؛ فمن مسائل وجوب
تأخر الخبر أن يتساوى مع المبتدأ فى التعريف أو التذكير ، مع عدم
وجود القرينة التى تدل على تعيين المبتدأ ، فقولك :

(١) الجاثية ٢٥ •

(٢) الأعراف ٨٢

(٣) الكعاب ١/ ٤٩ •

أخوك محمد

ينبغي أن يخرج على أنه مبتدأ وخبر ، ولا يجوز اعتبار « أخوك »
خبراً مقدماً لعدم وجود القرينة الدالة على ذلك .

والأمر على خلاف ذلك في جملة « كان » ؛ لأن المنصوب شيها
هو الخبر تأخر عن المرفوع أو تقدم عليه ، وهذا أيضاً ما عليه جملة
« ضرب » .

فسيبويه مع المعرفة والنكرة ، يرجع اعتبار « النسبة » والعلاقة
الداخلية بين طرفي الجملة ، فليحق جملة « كان » بجملة المبتدأ والخبر .
لكنه مع المعرّتين يرجح اعتبار « الشكل » ، والضبط الإعرابي ،
فليحق جملة « كان » بجملة الفعل والفاعل .

وسواء اعتبرت « النسبة » أو « الشكل » فسيبويه يصدر في
الاعتبارين عن مبدأ واحد هو « أمن اللبس » ، وقد راعى هذا المبدأ
في تبينه حقيقة العلاقة بين طرفي الجملة بصورها الثلاث :

١ - معرفة - نكرة ٢ - معرفة - معرفة ٣ - نكرة - نكرة
- ولا راسخ لهما - .

وبقدر تحقق هذا المبدأ ، تراوحت جملة « كان » بين جملة المبتدأ
والخبر مرة ، وجملة الفعل والفاعل مرة أخرى .

فجملة المبتدأ والخبر قائمة على فكرة أن المتكلم بها يبدأ بشيء
معروف لديه ولدى المخاطب ، ثم يذكر الخبر عن هذا المعلوم أو المعروف ،
وهكذا جملة « كان » .

« هنيان قلت :

كان خليم ، أو رجل

فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ،
وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكهوا أن

يقربوا باب ليس « (١) » .

وينطبق ما سبق على المعرفة التي تتحمل أكثر من احتمال ، فإذا كان هناك أكثر من شخص مسمون باسم « زيد » يكون من نقص البيان أن يقال :

كان زيد منطلقا

لأن المستمع لا يعرف عن أى « زيد » من الزيدين تتحدث بولذلك كان توضيح المعرفة هنا لازما درءا للبس .
وقد نقول :

كان زيد الطويل منطلقا

إذا خفت اللباس الزيدين ، ونقول :

أسفيا كان زيد أم حليما

أرجلا كان زيد أم صيبا

تجعلها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به « (٢) » .

وقول الفرزوق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أو متساكر

ينشد برفع « سكران » ونصب « المراغة » ، فيعتبر « سيبويه » هذا الضبط من ضعيف الكلام ؛ إذ فيه بدء بالمذكور « وهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ، ويرفع الآخر على قطعوا ابتداء » (٣) .
ومن نصب « سكران » وهم أكثر العرب ، ورفع « ابن المراغة » فقد بدأ بالمعرفة وهذا هو الشأن في مثل هذه التراكيب ، دقعا للبس .

(١) الكتاب ج١/٤٨

(٢) الكتاب ج١/٤٨

(٣) الكتاب ج١/٤٩

ومراعاة مبدأ أمن اللبس أشد ما تكون ، إذا كان طرفها الجميلة
نكرتين ، فلا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ؛ فلو قلت :

كان إنسان حليما
كان رجل منطلقا

كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ،
فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس « (١) » .

« وسيبويه » في الفقرة السابقة ، يتجاوز مستوى الصحة إلى
مستوى الوضوح ، فالجملتان صحيحتان شكلا وتركيبا ، إلا أنهما غير
غير مقبولتين للسبب الذي قدمه ، أو إخلوهما من الفائدة ، فما الجديد
في قولك :

كان إنسان حليما

فهل يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا — بلغة سيبويه — ؟
ويقدر اقتراب التركيب من توفير ما سبق : البعد عن اللبس ،
وتمحيق الفائدة ، وهما وجهان لعملة واحدة ، يكون قبوله أو عدم قبوله .
فمن بدعيات النحو العربي أنه لا يبدأ بنكرة إلا إذا أغادت بوجه ما من
الوجوه ، وعما يقابل هذه البدعية في باب « كان » يقول « سيبويه » في
« باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة » : وذلك قولك :

ما كان أحد مثلك

ما كان أحد خيرا منك

ما كان أحد مجترئا عليك

وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفي أن
يكون في مثل حاله شيء ، أو غوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن
تعلمه مثل هذا « (٢) » .

(١) الكتاب ج١/ ٤٨

(٢) الكتاب ج١/ ٥٤

فالمتكلم بمسوغ جملة ؛ لأنه يريد أن ينقل شيئاً ، قد يحتاج المخاطبة إلى أن يعلمه وهذا مسوغ القبول ، وما لم يتحقق فيه هذا لا يقبل ،
هكذا قلت :

كان رجل ذاهباً
فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله • ولو قلت :
كان رجل من آل فلان غارساً
حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد
يجهله • ولو قلت :

كان رجل في قوم عاقلاً
لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون في
قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح « (١) » •
فحسن التركيب وقبحه من الأمور التي لا تتحقق لمقتضى بمراعاة
الصحة النحوية من حيث سلامة التركيب ، والضبط الجيد لمفرداته ،
ومراعاة مواقع مفرداته ، بل ترتبط كذلك باختيار دقيق لنوع الكلمات
التي تساعد في إزالة اللبس وتحقيق الفائدة •
وازن — مثلاً — بين :

١ — كان رجل من آل فلان غارساً

٢ — كان رجل في قوم عاقلاً

تجد المثال الأول حسناً ؛ لأن الجار والمجرور فيه « من آل فلان »
يدل دلالة خاصة ، كما أن الخبر « غارساً » يحمل معنى معيناً ؛
لا يتصف به الإنسان بحكم إنسانيته ؛ فليس كل رجل من قبيلة تميم
— مثلاً — ، وليس كل رجل « غارساً » فذكر « من آل فلان » ،
و « غارساً » ذو غائدة يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها •

أما المثال الثاني فغير حسن ؛ لخلوه من الخصوصيات التي توفرت

في المثال الأول ، فالجار والمجرور « في قوم » ذو معنى عام ، والخبر « عاقلا » كذلك ؛ فكل الرجال من أقوام ، وكلهم — بحكم إنسانيتهم — عقال . فليس ثمة من غائدة ، يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها ؛ « إذ لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون في قوم » .

وعلى هذا نحسن التركيب ونقيضه .

كما يرتبط حسن التركيب باستعمال الكلمة فيما استعملتها فيه
العرب . نقولك :

كان رجل من آل خلان فارسا

حسن ، أما قولك :

كان أحد من آل خلان فارسا

فغير حسن ، وغير جائز ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب ؛ لأنه إنما وضع في كلامهم نفيًا عامًا (١) .

والنمط التركيبي للأمثلة الحسنة والقبيحة واحد ، لكن العبرة ليست بالوصف فقط ، بل باختيار دقيق للكلمات الدالة ، واستعمال لها على الطريقة التي ارتضاها العرب .

والإطار التركيبي الذي وضع « سيويو » فيه جملة « كان » هو إطار جملة الفعل والفاعل ، « بالتقديم هنا » ، والتأخير فيما يكون ظرفًا ، أو يكون اسمًا في العناية والاهتمام مثله في باب الفاعل والمفعول (٢) .

لكن الإطار الخارجي شيء ، والنسبة بين الكلمات داخل هذا الإطار شيء آخر ؛ ومن هذه الناحية ، ألحق « سيويو » جملة « كان » بجملة مبتدأ والخبر ، وكان جملة كان « فعلية » النسخ ، « اسمية » اللحمة ؛ غانت في :

كان عبد الله أخاك

(١) الكتب ج١/ ٥٥

(٢) الكتب ج١/ ٥٦

إنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت « كان » لتجعل ذلك
غيماً مضى (١) .

وعلى الرغم من أن علاقة المنصوب بالرفوع هي علاقة الخبر
بالمبتدأ ، فإن « سيبويه » يسمي المرفوع فاعلاً ، إلا أنه لا يجوز
الاقتصار عليه ، كما لم يجز لى « ظننت » الاقتصار على المفعول الأول ؛
لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحال « في الاحتياج إليه ثمة » (٢) .
وهذا هو المنهج الذى أدين له فى الدراسة النحوية التركيبية ،
المنهج المزدوج المهمة ، الذى يصف التركيب من الخارج بغية تحديد
إطاره ونمطه ثم يعرج بعد هذا إلى ما فى داخل الإطار بغية رسم
العلاقات وتحديد النسب .

وصدر المحلل أثناء ممارسته المهمة الثانية يفتنى أن يكون رجباً
لهيخ التراكيب التى تعترى مفرداتها تحورات إعرابية مع محافظتهما
على نسبة ما بينهما ، وهذا ما فعله « سيبويه » حين ألحق المرفوع بعد
« كان » بالمرفوع « الفاعل » بعد « ضرب » — مثلاً — لكنه فى اللحظة
ذاتها ألحقه « بالمنصوب » الأول بعد « ظن » ، فهو وإن بدا « شكلاً »
بالفاعل المرفوع ، إلا أنه « روحاً » كالمنصوب بعد ظن ، وما ذلك إلا
لأنهما معا : المرفوع بعد كان ، والمنصوب بعد ظن مثل المبتدأ .

هذا ما كان من حديث عن كان قبل النكرة والمعرفة ، وتحريير
دوقف « سيبويه » من جملة عامة .

وقد اتضح أن « سيبويه » كان يفكر ويوازن بين التراكيب فى
ضوء السمات التركيبية للجمل التالية :

١ — جملة الفعل والفاعل .

٢ — جملة المبتدأ والخبر .

٣ — جملة كان .

٤ — جملة ظن .

وجملة « كان » من حيث الإطار والشكل مثل جملة الفاعل ،
لكنها من حيث العلاقات والنسب مثل جملة « ظن » ، والاثنان معا ،
مثل جملة المبتدأ والخبر .

هذا هو موقف « سيويه » من « فعلية » جملة « كان »
و « اسميتها » ، لنر الآن فكرا نحويا آخر عن حقيقة تركيب « كان »
من خلال ما ذكره النحويون من أنواع « كان » .

من التمام إلى النقصان :

إن اكتفت كان وأخواتها بالرفع ، وتم به معها كلام غنى « التامة »
— كما سبق — .

ويرى « الرضى » أن هذه الأفعال التامة هي الأصل الاستعمالي
للأفعال الناقصة . فاستحال ، وتحول — مثلا — كانا في الأصل بمعنى
« انتقل » ، وكذا كان أصل « صار » فكان حق جميعها أن تستعمل
تامة ، فيتعدي إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى إن عدت نحو :

صار إلى الغنى

ثم ضمن كلها معنى « كان » بعد أن لم يكن ؛ لأن الشخص إذا
رجع إلى الفعل وانتقل إليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد أن لم يكن ،
ففاعلا في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا إلى
اسمها ، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها ؛ لأنه الراجع والمنقول .
ومن أمثلتها تامة على الأصل :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى إذلال

وهكذا الحال مع بقية الأفعال (١) .

فاستعمال هذه الأفعال ناقصة ، حالة تطورية عن استعمالها
تامة . ويبدو أن النحويين كانوا متفقين على هذا التصور ؛ لأنهم تنبهوا
إلى أن الاستعمال الأخير فيه مخالفة لما ألفته الأفعال في اللغة ، من

أنها تكون مع الأسماء المرفوعة بعدها جملة تامة ارتضوا على تسميتها بالجملة الفعلية ، واستعمال هذه الأفعال ناقصة فيه سلب الفعل مهمة « الإخبار » والإفادة ، واعطاؤها للاسم المنصوب أو « الخبر » .

وليس في مسار تطور هذه الأفعال من النعمان إلى النقصان على هذا غرابة أو مخالفة لسنة العربية ، وروح تراكيبها ؛ فلو قد ذكرت كثيرا من قبل أن العربية لجأت في التركيب الإسنادي إلى أن تتركز على « الفعل » في نمط ، وعلى « الخبر » في نمط آخر ، واستعمال للفعل ناقصا من تمام ، هو - في نظري - تحويل الانتباه منه إلى أخيه الخبر ، وقصر فائدته على إفادته « الزمن » وهو أحد شقي الدلالة الفعلية .

وفي هذا شيء من تطور ، وآخر من عبقرية .
أما الأول ، فإن الفعل بنقصانه يتخصص في دلالاته ، ويأخذ طريقه لكي يصبح فردا من أفراد ما يسمى بـ « الكلمات الوظيفية » في اللغة ، تلك الكلمات المحصورة العدد « كما » الصغيرة « حجما » لكنها الخطيرة هيما تؤديه من وظيفة « كيف » تلكم هي الحروف وما يشبهها من بعض أسماء أو بعض حروف .

وقد ذهبت في بحث لي^(١) عن « كان » إلى تسميتها بالأداة الفعلية ، لأنها الآن أداة تخصص جهة الزمن في الجملة مع محافظتها على قسط جسم من خصائص الأفعال الشكلية .

وأما الثاني ، فإن العربية - كما تنبه إلى هذا « سيبويه » وغيره كانت ترى أن جملة « كان » اسمية على الرغم من بدءها بالفعل ، وهذا وضع يتسجم مع مسار التطور السابق الإشارة إليه ، فإنه ظاهرا أن « كان » كانت في حالة تنازل أو تخذل عن الخاصية التركيبية للأفعال ، وتركها - كما قلت - للخبر ، ما كان من المعقول أن يعتبر الذهن العربي الجملة معها جملة فعلية .

ومن هنا كان أقصى ما طرحة النحويون على طرفي الجملة معها

(١) كان بين أيدي النحويين ، العدد السادس ، حولية دار العلوم ١٨٦١

من مصطلحات تمت بصلة إلى مصطلحات الجملة الفعلية أن شبهوا المرفوع معها بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول .

وقد أثبت « السيوطي » أن بعض أفعال هذا الباب ، أكمل مسار التطور ولم يعد يستعمل إلا ناقصا كليس باتفاق النحويين ، و « زال » و « غتى » خلافاً للفارسي « في الأولى ، و « الصاغانى » في الثانية . وبقية الأفعال تستعمل على الوجهين ، إلا أن إستعمالها ناقصة أكثر من استعمالها تامة . وقد تتبع « السيوطي » هذه الأفعال فعلا فعلا وذكر معنى كل فعل على التمام (١) .

هذه الأفعال حين تكون تامة — إذن — تدل على الزمن والحدث الخاص بكل منها ، وحين تكون ناقصة يحدث لها تغير في معنى الحدث فيها ؛ إذ تصبح دالة على حدوث شيء ما حدوثا مطلقا ، كما أشار إلى هذا « الرضى » من قبل .

ومعنى الفعل التام يثبت للفاعل ، أما المعنى المستفاد من الفعل الناقص فيثبت للجبر المسند إلى الاسم المرفوع ، أو بعبارة أخرى يثبت لمضمون الجملة .

فالانتقال من حالة التمام إلى حالة النقصان صاحبه التعميم أو الإطلاق في أفعال هذا الباب ، فالحدث بعد أن كان مقيدا خاصا ، أصبح مطلقا عاما ، وإن كان الخبر في الواقع يقوم بدور كبير في تخصيص المعنى وتقييده .

والدلالة الزمنية التي كانت للفعل في حالة التمام ، تبقى معه بعد أن أصبح ناقصا والخبر يكون منصوبا — كما هو مقرر — .

أما « كان » الزائدة — ولا يزداد غيرها من أخواتها — فإن من يقرأ ما سجله النحويون عنها يدرك أنها كانت تحت الخطي كي تصبح « حرفا » ، فإنها قد تزداد وتلغى عن العمل مع بقاء معناها وهو الدلالة على الماضي ، كما قد تزداد وتلغى عن العمل والمعنى معا — كما أسلفت — .

(١) همع الهوامع ج١/١١٦ ، انظر أيضا الكتاب ج١/٤٦

كما أن « كان » قد تدخل على جملة اسمية مرغوة الطرفين ، كما في نحو :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أقفل ونهسو :

هى الشفاء لدائى او ظفرت بها وليس منها شفاء الداء ميقول
وفى هذا ذهب جمهور النحاة (البصريون والكوفيون) إلى أن فى
« كان » ضمير شأن اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب
على الخبر .

ونقل عن « الكسائى » و « ابن الطراوة » أن « كان » ملفاة ،
ولا عمل لها (١) .

ومذهب « الكسائى » و « ابن الطراوة » أقرب إلى القياس ؛ فقد
ذهب البصريون إلى أن قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً ؛ لأنها ليست
بأفعال صحيحة ؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت
فيه ، وعليه ، فليس لها فى هذه الشواهد عمل أو تأثير فى شكل
الألفاظ بعدها .

فكان قد تكون « تامة » ، أو ناقصة ، أو « زائدة » ، أو
« شأئية » . وفى نحو قوله تعالى :

« إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » (٢)

تحتفل « كان » أن تكون ناقصة ، أو أن تكون تامة ، فيكون الحار
والمجبرور حالاً مقديماً ، أو أن تكون زائدة . والمراد : لمن له قلب (٣) .

ومن شواهد « سيوييه » قول عمرو بن شلس :

بنى أسد هل تعلمون بلاعنا إذا كان يوماً ذا كوكب أثنعنا
إذا كانت الحو الطوال كأنما كسماها السلاح الأرجوان المضلعا

(١) مع الهوايح ج١/ ١١١ ، شرح المفصل ج١/ ٧٧

(٢) ق ٣٧

(٣) شرح المفصل ج١/ ١٠٢

فكان في البيت الأول ناقصة ، وفي البيت الثاني تامة • ويحتمل أن تكون الأولى تامة كذلك ، يقول : « أضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا ^(١) »

وقال تعالى :

« واذكروا نعمة الله إذ كنتم أعداء فأصبحتم بنعمته إخوانا » ^(٢) •
يجوز أن تكون « أصبحتم » ناقصة ، وخبرها « بنعمته » ، فيكون المعنى : أصبحتم في نعمته أو مثلبسين بنعمته ، أو مشمولين ، أو إخوانا « خبر ، و « بنعمته » حال منه ويجوز أن تكون تامة ^(٣) •
ومثل هذا قوله تعالى :

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير » ^(٤)

و « أمة » فاعل ، و « يدعون » صفة على أن « تكن » تامة ^(٥) ،
وفي بعض الأمثلة السابقة ، ما أعرب خبرا على النقصان ، أعرب حالا
على التمام • وفي هذا دليل القرابة بين المواقع النحوية الثلاثة : الخبر ،
والحال ، والصفة • — وهذا استطراد — •

كان وضمير الشأن :

ذهب « الرضى » إلى أن العلاقة بين معنى الحدث المطلق في
« كان » والحدث المقيد في خبرها تشبه العلاقة بين ضمير الشأن والمجمل
التي تأتى بعده لتبين المراد منه ، إلا أن الفرق بين « كان » من ناحية ،
وضمير الشأن من ناحية أخرى ، أن الأولى تفيد الدلالة على الزمن
الماضى بخلافه •

يلقب « ابن عيش » على بيت « العجير السلولى » :

(١) الكتاب ج١/٤٧

(٢) آل عمران ١٠٣

(٣) التبيان ج١/٢٨٣

(٤) آل عمران ١٠٤

(٥) التبيان ج١/٢٨٤

إذا مت كان الناس ..

« يروى نصفان ونصفين ، فمن نصب جعلها الناقصة ، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث ، وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره ، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمير ، نحو قولك :

هو زيد قائم
الأمر زيد قائم : أى :

ثم تدخل العوامل على تلك القضية ، فإن كان العامل ناصبا نحو إن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، كان المضمير منصوبا ، وكانت علامته بارزة نحو قولك :

إنه زيد قائم
قال تعالى :

« وأتته لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا » (١) •
وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة ، فأنشأ يقولون :

إنها قامت جاريك
قال تعالى :

« فإنها لا تسمى الأبصار » (٢)

وتقول :

ظننته زيد قائم

والمراد : ظننت الأمر والحديث زيد قائم

فالماء المفعول الأول ، والجملة المفعول الثانى • فإذا دخلت عليه « كان » صار الضمير فاعلا ، واستتر : لأن الفاعل متى كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة ، وتقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسر لذلك الضمير (٣) •

(١) الجن ١٩

(٢) الحج ٤٦

(٣) شرح المنصل ج٧/ ١٠٠ ، ١٠١ ، انظر أيضا الكتاب ج١/ ٧٠ ،

٧١ ، شرح الكافية ج٢/ ٢٩٢

يفترض الاقتباس السابق أن التركيبين :

هو محمد قائم

كان محمد قائم

متعادلان : فكلاهما في معنى :

الأمر والشأن محمد قائم

إلا أن الفرق بين التركيبين فرق زمني : فالتركيب الثاني يدل على الماضي .

كما يفترض هذا الاقتباس أيضا أن مجموعة نواسخ المبتدأ ثلاثية (كان - إن - ظن) تدخل على ضمير الشأن هي قال :

إنه محمد قائم

ظننته محمد قائم

كان محمد قائم

ويبدو أن العرب وجدت في ذكر ضمير الشأن مع « إن و ظن » أغراض استتاره مع « كان » زيادة في الكلام وتطويلا ، وذكر لما هو معلوم أمره وشأنه ، فاختفت منه وساعدها على ذلك أن الجملة بعده بمعناه ، تدخل الناسخ على الجملة مباشرة ، فظهرت التراكيب الثلاثة السابقة على النحو التالي المعروف :

إن محمدا قائم

ظننت محمدا قائما

كان محمدا قائما

. وللمرء أن يتصور أن العربية طبقت بذكاء شديد مبدأ القيمة الخلفية ، فلوئت بتناسب دقيق الأسماء في الجملة ثلونات إعرابية متقابلة ، تراوحت - كما هو معروف - بين

نصب + رفع مع « إن »

نصب + نصب مع « ظن »

رفع + نصب مع « كان »

فكان « الناقصة » — إذن — تطور عن كان « الشائبة » بعـد توجهها مباشرة إلى الجملة بعدها •

فالشواهد التي وردت فيها « كان » قبل جمل مرفوعة الطرفين .
تمثل الطريقة التي كان العرب لا يزالون يستعملون فيها ضمير الشأن بين النواسخ والجمال وعلى ذلك جاءت « نصفان » مرفوعة على رواية ، ومنصوبة على رواية أخرى . والنصب هو في الحقيقة انتقال من كان الشائبة إلى كان الناقصة بعد الاستثناء عن ضمير الشأن ، وتسلط « كان » على الجملة بعدها •

ويبدو أن هذه الكلمات ، كانت بعد التخفيف من ضمير الشأن تدخل على كلتا الجملتين الاسمية والفعلية ، ثم حدث لها تخصص بالجملة الاسمية بالطرق الثلاثة السابقة التي هي بديل لـ :

رفع + رفع
فمن ذلك قول بعض العرب :
ليس خلق الله مثله
وقول « حميد الأرقط » :

فأصبحوا والنوى عالى مرسهم وليس كل النوى تلقى المساكن
فكل النوى مفعول مقدم لتلقى • وقوله تعالى :

« من بعد ما كاد تریخ قلوب فريق منهم » (١) •
يقول « سيبويه » : « معناه : « كادت قلوب فريق منهم تریخ » (٢)
وقد يجوز أن نعتبر « ما » التیمیة من هذا الباب ، فهي عندهم تدخل على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، لكن الحجازية تتسلط على الجملة فتنصب جزءها الثانى ، ولذلك يروى بيت : « مزاحم العقيلي » :
وقالوا تعرفها المنازل من منى . وما كل من وافى منى أنا عارف .
برفع كلمة « كل » (٣) •

(١) التوبة ١١٢

(٢) الكتاب ج١/٧١

(٣) الكتاب ج١/٧٢

النواسخ — إذن — صور بديلة لتركيب ضمير الشأن الذى يفسر
بجملة بعده اسمية أو فعلية ، لكن تراكيب النواسخ فيها من المعانى
ما يعمرى عنه ضمير الشأن من نحو التأكيد مع « إن » والظن واليقين
مع « ظن » والدلالة على الماضى مع « كان » •

وأرى فهما لكلام النحويين أن العلاقة بين ضمير الشأن و « كان »
خاصة ، أو النواسخ عامة مرت بالصور التالية :

١ — استعمال ضمير الشأن غلط هو الله أحد

٢ — استعمال ناسخ قبل ضمير الشأن علمته الله أحد

٣ — استعمال ناسخ غلط علمت الله أحدا

تفسير إضراب :

وصور النواسخ التى هى بدائل لضمير الشأن أعطتنا بديلا لرفع
الطرفين رفع الأول ونصب الثانى ، أو عكسه ، أو نصبهما ، ولا رابع ،
فهما تفسير هذا التنوع ؟

يمكن أن يقال : إن العربية لما سلطت الناسخ على الجملة غايرت فى
ضبط طريقتها على الطريقة السابقة ، ولم يكن أمامها غير هذا بعد
استبعاد حالة الجر ، فامسألة لا تعدو وضعا تطريزيا لجأت إليه العربية
لتخالف بين التشابهات خدمة للمعنى ، وإزالة للبس •

ويمكن أن يقال أيضا — وخاصة مع كان — : إن الرفع والنصب
مردهما التشابه التركيبى بينها وبين ضرب ، أو بينها وبين فعل لازم بعده
مرغوع ممنصوب على الحالية •

والتفسير السابق يقبل من الناحية الشكلية البحتة ؛ من حيث إن
الإطار التركيبى للجمل الثلاث التالية واحد :

ضرب محمد اللص

قام محمد ضاحكا

كان محمد ضاحكا

لكن التشابه في الإطار التركيبي لا ينهض — كما قلت — أمام الاختلافات في نسبة المفردات بعضها إلى بعض داخل هذا الإطار . ولعل هذا هو سر النظرة الثنائية المزرع إلى جملة « كان » من أنها تلحق بجملة الفاعل ، وبجملة المبتدأ في آن واحد .

وقد يفيد في تفسير الضبط الإعرابي لطرفي الجملة مع « كان » أن أشير إلى أن تراكيبها وهي ناقصة ، تشبه تماما تراكيب الحال المؤكدة لمضمون الجملة في نحو قوله تعالى :

« وهذا بعلي شيخا » (١)

« وهو الحق مصدقا » (٢)

كان أخوك عطوفا

محمد أخوك عطوفا

هو أبوك كريما

فمن الواضح أن هذه الجمل تشبه تركيب كان الناقصة ، ولعل من أغرب المنصوب بعد كان حالا ، حمل في ذهنه هذه المعادلة التركيبية ، خاصة أنه افترض أن ما بعد المبتدأ ، أو كان ، ينهض وهذه جملة مستقلة بعد الاستثناء عن المبتدأ وكان .

ومن اللافت للنظر أن هذه الجمل السابقة تقال برفع المنصوب :

« هذا بعلي شيخ »

كان أبوك كريم

هو أبوك كريم

فتشبه بهذا كان الشائنية .

ولعل هذا التشابه بين الرفع والرفع ، والرفع والنصب في باب كان وباب الحال المؤكدة ، أقول : لعل هذا يفسر لماذا ذهب الكوفيون إلى القول بما سموه المنصوب على التقريب في نحو :

هذا محمد قائما

فمحمد اسم التقريب ، وقائما خبره .

(١) هود ٧٢

(٢) البقرة ١١

إذا وضعت هذه المشابهات التركيبية في الاعتبار ، فقد ينتهي بنا القول إلى أن القائمتين التاليتين من الجمل :

محمد أخوك عطوف كان محمد أخوك عطوف

محمد أخوك عطوفا كان محمد أخوك عطوفا

لا فرق بينهما إلا في الزمن الذي أفادته « كان » ، وليس لكان عمل إعرابي فما بعدها يعرب كما كان يعرب قبل دخولها •

لكن الغالب والكثير مع « كان » — بل لم يستعمل في القرآن سواء — أن تدخل على جملة اسمية منتهية بحال منصوب ، وجزؤها الأول المرفوع [الاسم الظاهر — الضمير — اسم الإشارة] إما أن يبقى أو يزول ، فتباشر هي الآن ما كان خبرا ، وهو ما يبدو في نثر النحويين مثل المفاعل وما هو بفاعل ، ويبدو الحال مثل المفعول وهو بعيد عنه • وعلى هذا فجملة :

محمد أخوك عطوفا

قد تصبح مع كان على النحو التالي :

كان محمد أخوك عطوفا

كان محمد عطوفا

كان أخوك عطوفا

وفي كل الأحوال ليس لكان من أثر إلا الدلالة على الزمن الماضي ، ولعل هذا يقصده البصريون بقولهم : إن القياس في « كان » ألا تعمل ؛ لأنها ليست بفعل صحيح ، بل دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان • هذا هو ما تميل إليه النفس في تفسير الرفع والنصب بعد كان ، صحيح أنه الآن مقابل للنصب والرفع مع إن ، وللنصب والنصب مع ظن ، لكن لم اختارت العرب [الرفع ثم النصب] بعد كان ؟ هذا ما حاولت الإجابة عنه • وخلاصته أنها دخلت على رفع ونصب للدلالة على الماضي •

ولعل من أعرب المنصوب معها حالا ، كان يستصحب تركيب الجملة قبل دخولها ، والمنصوب قبل دخول « كان » يعرب حالا •

أما لماذا دخلت « إن » على منصوب مرفوع ، فأمر مرده إلى تركيبها مع ما كان مبتدأ ، ففتح المبتدأ كما يفتح في نحو : لا رجل ، خمسة عشر ، وبقي الخبر مرفوعا على الأصل • — وسيأتي تفصيل لهذا — •

أما نصب الجزأين بعد « ظن » فتفسيره أن الجملة كلها أصبحت عنصرا في الجملة الفعلية التي استوفت فعلها وفاعلها ، فنصب طرفاها دليلا على التداخل المعنوي وشدة الاتصال بينها وبين الفعل والفاعل

— وقد سبق حديث عن هذا — •

وأنبه هنا إلى أي لا ادعى أن « كان » ينبغي أن تدخل على جملة ذات حال مؤكدة لمضمون الجملة ، بل أذهب إلى أن الأصل فيها ذلك • ثم غلب دخولها على الجملة الاسمية المرفوعة الطرفين ، فتغير ضبط الخبر من الرفع إلى النصب موافقة لما كان عليه أصلها في الاستعمال •

تفسير آخر :

أنشبت أفعال هذا الباب أفعال القلوب من « ظن وأخواتها » من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر ، وكان تفيد زمان الخبر (١) •

فالرفوع مع كان يقابل المفعول الأول مع « ظن » ، والمنصوب معها يقابل المفعول الثاني مع « ظن » ؛ فكلاهما « خبر » لكن الخبر مع ظن متيقن منه أو مشكوك فيه ، والخبر مع كان واقع في زمان معين حسب صيغتها •

لكن جانب أحدث مع ظن موجود فيها ، أما مع كان فهو موجود عند بعض النحويين في الخبر فقط ، وعند البعض الآخر هو مزيج من كان والخبر معا •

والأخير أقرب إلى الذهن ، فقولك :
كان زيد قائما

يدل على قيام زيد في الزمن الماضي ؛ فحسقا الفعلية (الزمن والحدث) موزعان بين الفعل كان ، والمنصوب بعده بالترتيب •

وبناء على هذا التفسير فالجمله فعلية ؛ لأنها تبدأ بفعل ، وتنتهى
ببديل عن جانب الحدث في الفعل ، « ولهذا جاء بعد الفعل اسم مرفوع
يتلوه اسم منصوب تشبيها بالفعل ؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب
المفعول » (١) •

« لكن المرفوع هنا والمنصوب لحقيقة واحدة ، ولم يكونا كالفاعل
والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين ولذلك قيل
لمرفوعها اسم ولنصوبها خبر ، فخرقا بينهما وبين الفاعل والمفعول ،
والذى يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد
الكلام إلى المبتدأ والخبر » (٢) •

تفسير الرفع والنصب — إذن — بناء على هذه الموازنة كامن في
شبه إطار جملة كان بإطار جملة :

الفعل فالفاعل فالـمفعول

وهذا منحى غريب في التفسير ؛ لأنه يقتضى أن الإعراب لمصرع
المعنى مع اعترافه بأن النسبة بين المرفوع والمنصوب هي تلك التي كانت
بين المبتدأ والخبر بدليل أننا لو أسقطنا كان « يرجع جزأ الكلام
مرفوعين » •

كما أنى لا أهم سر الموازنة بين كان والأفعال المتعدية مثل ضرب ؟
ولم لا يوازن بين كان ، وذهب — مثلا — التي يأتى أيضا بعدها مرفوع
على الفاعلية ، وقد يكون بعدها كذلك منصوب على الحالية ؟

لكن النحويين يذهبون تدليلا على أن جملة كان ينتمى نمسبة إلى

(١) شرح المفصل ج٧/٩٠

(٢) شرح المفصل ج٧/٩٠

جملة المبتدأ أنه يمكنك طرح « كان » ويكون الباقي بعد الطرح جملة اسمية ، ولا يمكنك ذلك مع « ضرب » في نحو قولك : .

ضرب على الكافر

- واضح أنهم يقصدون بإمكانية صلاحية ما بعد كان وضرب لأن يكونا جملة اسمية : الامكانية الدلالية العقلانية لا النحوية ، وإلا فما بعد « ضرب » في هذا المثال وغيره يمكن أن يشكل جملة اسمية مرغوة الطرفين من الناحية النحوية التركيبية البهتة - .

ولهذا لم النحويون من موازنة كان بالأفعال اللازمة ، فالأخيرة قد تطرح ، ويصلح ما بعدها للمبتدأ والخبر في نحو :

ذهب على سعيدا

ولا يقول أحد من النحويين بأن الجملة الأخيرة فعلية شكلا ، اسمية نسبية .

اللجوء - إذن - إلى تفسير الرفع والنصب بعد كان بالقول بأنها تشبه ضرب مصفا وشكلا ، رغم أنها تشبه جملة المبتدأ نسبة وعلاقة ، على الرغم من قوته وتصويره للواقع التركيبى للجملة ، لا اقتنع به تفسيراً للرفع والنصب إلا إذا كانت الموازنة بين كان والفعل اللازم .

ولهذا أقترح إجراء الموازنة بين الجمل الثلاث :

١ - ضرب محمد عليا .

٢ - ذهب محمد ضاحكا .

٣ - كان محمد ضاحكا .

على صورتها القائمة ، موصيا بالاهتداء بفكر المحقق « الرضى » يتضح من النظرة الأولى أن الحدث في الجملة الأولى هو « الضرب » وفي الجملة الثانية هو « الذهاب » ، وفي الجملة الثالثة هو « الضحك » وكلها في الزمن الماضي .

والجملتان الأولى والثانية أختان ؛ لأن الفعل غيها جاء أولا ،
وصيغة الفعل أفادت معنى الزمن الماضي غيها •

أما الجملة الثالثة فوحيدة ؛ لأن « الفعلية » فيها قدمت على
دفعتين : « حدث الضحك في آخرها ، و « زمنه » في أولها •

وعلاقة المرفوع بالفعل — بناء على التفسير في الفقرة السابقة —
في الجمل الثلاث واحدة ، فهو غيها جميعا قائم بالفعل ، كما يظهر
من السؤال :

من ضرب ؟ من ذهب ؟ من ضحك ؟

وعلاقة المنصوب بالفعل في الجملتين الأولى والثانية تختلف عن
علاقته به في الثالثة فالمنصوب بعد « ضرب » و « ذهب » قد قيدهما
وحدهما ، على العكس مما في الثالثة • يظهر هذا إذا ما طرحت الأسئلة
الثلاثة التالية بترتيب الجمل الثلاث :

من ضرب محمد ؟ كيف ذهب محمد ؟ متى ضحك محمد ؟

وعلاقة المرفوع بالمنصوب ، أو المنصوب بالمرفوع في الجملة الأولى
هي علاقة « المغايرة » وعلاقة « المساواة » في الجملتين الثانية والثالثة ،
فالأولى على هذا وحيدة أما الأخريان فأختان ؛ فالمرفوع غيها هو
المنصوب •

وأخيرا ، علاقة الفعل (بالمرفوع والمنصوب) معا ، في الجملة
الأولى ، غير منفكة ؛ فمحمد غير على ، لكنها منفكة في الجملتين الثانية
والثالثة ، فمحمد هو الضاحك غيها ••

الجملة المرفوع الحدث المنصوب الفعل المرفوع
بالفعل في الجمل بالفعل بمابعد المنصوب
كلامها بالآخر

٣ — كان محمد ضاحكا سواء ١ = ٢ ٢ = ٢ ٢ = ٣

٢ — ذهب محمد ضاحكا سواء

١ — ضرب محمد عليا سواء

فالجملة الثالثة في نظري أقرب إلى الجملة الثانية منها إلى الجملة

الأولى ؛ إذ ليس بينها وبين الأولى إلا وجه شبه واحد هو بدؤها بالفعل ، لكنها تشبه الثانية في هذا وفي وجهين آخرين على ما سبق •

ولعل هذا هو ما جعل « الفراء » يوسع دائرة كان وأخواتها ، ليدخل فيها كل فعل لازم جاء بعده مرفوع على الفاعلية ، ومنصوب على الحالية • والمبرر التركيبي لهذا المنحى هو أنه بعد الاستغناء عن الفعل في (٢ ، ٣) يبقى ما بعدهما صالحا على أن يرغم على الابتداء والخبر ، كما أن المرفوع والمنصوب فيهما بينهما علاقة المساواة — كما سبق — •

ورغم هذه القرابة القوية بين الجملتين ، هما مختلفتان ؛ فالركن الفعلي في (٢) هو « ذهب » ، أما الركن الفعلي في (٣) فهو « ضاحكا » ، أي أن الجملة الثانية بدأت من أول الأمر بحقيقة ذهاب محمد ، أما الجملة الثالثة فانتهت بحقيقة ضحك محمد • فالجملة الثانية فعلية بلا جدال ، والثالثة ينبغي أن تكون اسمية بلا جدال أيضا ؛ لأن عنصرها الفعلي « الخبر » جاء آخرها ، وليست كان في أولها إلا لإفادة أن الضحك حدث في الزمن الماضي •

وقد سبق أن ذكرت رأي « الرضى » في العلاقة التبادلية بين « كان » والمنصوب بعدها ، وأنها تدل على حصول كون مطلق تقييده في خبره المنصوب ، والخبر المنصوب يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان •

فالجملة الثالثة — في ضوء فكر « الرضى » — تقدم لنا معادلة طرفاها « كان » من ناحية ، و « ضاحكا » من ناحية أخرى • فكان تعطينا الحصول المطلق الذي يقيد بالخبر « ضاحكا » ، « ضاحك » هنا أشبه بالحال الذي يقيد الفعل •

ومن ناحية أخرى تدل « ضاحكا » على حدث معين واقع في زمان مطلق تأتي « كان » لتقييده •

فهذاك حركة تبادلية بين طرفي المعادلة ، فالخبر يقيد « كان » وهذه تقييد زمن الخبر •

وبهذا تفترق جملة « كان » عن جملة « ذهب » ؛ لأنه إذا كان المنصوب معهما (الخبر ، الحال) يقيدهما ، فإن « ذهب » لا تقيد زمان الضحك ، كما تقيد « كان » ، فالمعلقة في جملة « ذهب » تتجه من المنصوب إلى « ذهب » فقط ، أما المعلقة في جملة « كان » فتتجه من الطرفين ، وإليهما مما على سبيل التبادل - كما نثلت - .

يقول « الرضى » عن هذه المعلقة التبادلية : « فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن . . مع فائدة أخرى هنا ، وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد . ولو قلنا :

قام زيد
لم يحصل هاتان الفائدتان معاً (١) .

فهو هنا يوازن بين كان ، وقام ؛ فالمعلقة بين الفعلين والمنصوب بعدهما علاقة ثنائية مع كان ، وعلاقة من طرف واحد مع قام .
يبقى أن أضيف بأن تقيد المنصوب لقام يختلف عن تقيد المنصوب لكان . فالمقيد في « كان » ينتقل بنا من مطلق إلى مقيد ، أما التقيد في « قام » فينتقل بنا من مقيد إلى فرد من أفرادهِ ؛ وذلك لأن الحدث في قام أوضح من الحدث في « كان » .

وهكذا تفترق جملة « كان » عن جملة أى فعل لازم نحو ذهب وقام ، كما افترت عن جملة « ضرب » وغيرها من الأفعال المتعدية ، وبهذا يكون لجملة « كان » نحو خاص بها ، تفترق به عن نحو جملة الأفعال الأخرى متعدية ولازمها ، على الرغم من أنها جميعاً تبدأ بفعل يتلوه مرفوع بمنصوب (مفعول به : متعدى ، حال : لازم ، خبر : كان) فجملة كان على هذا التفسير اسمية لا فعلية .

تفسير ثالث :

على الرغم من اعتراف النحويين و « الرضى » بوجه الشبه

الشكلى بين جملتى « كان » ، و « ضرب » و « ذهب » وصلوا بالموازنة بينها إلى اعتبار جملة « كان » ذات طبيعة خاصة ، أذهب الآن إلى تفسير ثالث يأخذ على علاقته تحرير كيفية اتصاف المرفوع بالفعل فى جملة « كان » وغيرها من جمل الأفعال التامة ، ليصل بها فى النهاية إلى كونها فى الحقيقة جملة فعلية .

يقول « ابن الحاجب » : « الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة . فيقول « الرضى » : « تقريره بمعنى جملة وتثبيته عليها » ثم يرجع إلى التفرقة بين الأفعال الناقصة والتامة فيقول : « كان ينبغي أن يقيد الصفة ، فيقول : على صفة غير مصدره ، فإن « زيد » فى :

ضرب زيد

أيضا متصف بصفة الضرب ، وكذا جميع الأفعال التامة . وأم الناقصة هى لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة ، بمعنى :
كان زيد قائما

أن « زيدا » متصف بصفة القيام ، المتصف بصفة الكون ، أى الحصول والوجود . ومعنى :

صار زيد غنيا

أن. « زيدا » متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أى الحصول بعد أن لم يحصل (١) .

وهذا حديث فى تحرير العلاقة المتشابهة بين كلمات الجمل ، فالمرغوع بكن متصف بالصفة المستمدة من المنصوب . وهذه الصفة المستمدة من المنصوب متصفة بصفة الكون ، فالملاقات متداخلة ومتكاملة معا .

→

كان [زيد قائما]

[ضرب زيد اللص]

←

يتضح من هذه المعقوفات أن صفة القيام ثبتت لزيد قبل دخول «كان» وأن «كان» حين دخلت على الجملة ثبتت هذه الصفة وقررتها من حيث إن هذه الصفة ذاتها اتصفت وتلونت بكان ، صحيح أن «كان» قد سورت التركيب كله وأحاطت به ، لكنها بصفة خاصة تتداخل مع الخبر وتتلبس به ، حتى إنه يمكن الذهاب إلى أن جملة «كان» قد تترجم إلى:

كان قيام زيد

أما في جملة «ضرب» فإن كون زيد ضاربا ، صفة لم تثبت إلا بدخول «ضرب» . ولذلك لا يتصور للتركيب وجود بدونها .

وواضح من موازنة «الرضى» بين جمل الأفعال التامة ، وجمل الأفعال الناقصة أن الخبر في الثانية ، يقابل الفعل في الأولى من حيث إن كلا منهما يثبت صفة للمرفوع .

ومن قبل ذكر «الرضى» أن الأصل في هذه الأفعال أن تستعمل تامة ، وهو هنا يلغى الفرق بين «كان» الناقصة ، والتامة بتحويله بتركيب الأولى إلى تركيب الثانية :

فعل + مرفوع + منصوب به فعل + مرفوع

ومن حيث الاستعمال الظاهر ، وما عليه شكل التركيب نجد في اللغة أفعالا لا تستعمل إلا ناقصة ، وأخرى لا تستعمل إلا تامة ، وثالثة يجوز استعمالها طورا ناقصة ، وطورا آخر تامة (١) .

ومن التراوح بين الناقصة والتامة ، أن بعض النحويين ذهب إلى أن «كان» الإنسانية «ناقصة» ، والجملة بعدها في محل نصب خبر ، وبعضهم ذهب إلى أنها تامة فاعلها ضمير الشأن ، أي وقعت القصة ، ثم هسرت القصة بالجملة (٢) .

وتبنى طريقة «الرضى» في تحليل الجملة ، تنتهي بنا إلى القول

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٢ - ٢٩٤

(٢) شرح الكافية ج٢/٢٩٣

بأن جملة « كان » الناقصة في الحقيقة فعلية ، مثلها في هذا مثل جملة « ظن » ، يقول :

« تكون » كان « تامة بمعنى ثبت ، وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضا تامة في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر مضافا إلى الاسم ، فوزانها وزان « علم » الناصب لمفعول واحد ، وعلم الناصب لمفعولين ، فلهما بمعنى واحد » (١) .

يقصد « الرضى » بهذه الموازنة بين كان ، وظن ، أن كان الناقصة تشبه كان التامة ، في أن كلا منهما يطلب مرفوعا بعده فاعلا له ، كما أن علم بمعنى عرف الناصبة لمفعول واحد تشبه علم العلمية ، الناصبة لمفعولين ؛ لأن الثانية في الحقيقة تنصب مفعولا واحدا فقط على ما يذهب إليه « الرضى » فقولك :

علمت محمدا ناجحا

تساوى في الحقيقة :

علمت نجاح محمد

والموازنة بين كان ، وظن قام بها « سيوييه » بزمان طويل قبل « الرضى » لكنه في الحقيقة نحا نحو آخر مختلفا ، فالجامع بين الفعلين عند « سيوييه » أن الجزء الأول المرفوع مع كان الناقصة لا يتم به وحده كلام ، فلا يكتفى به ، كما لا يكتفى بالجزء الأول المنصوب بعد « ظن » .

أما « الرضى » مع تسليمه بهذا الشبه بين المرفوع بعد كان والمنصوب الأول بعد ظن على المستوى السطحي الظاهري ، فإنه جمع بين الفعلين من حيث إن كلا منهما يؤول في جملة إلى فعل من الأفعال التامة ، وإذا تحول التركيب كله إلى جملة فعلية — على النحو الذي أفاض فيه — .

وفكرة التشابه بين كان الناقصة ، وكان التامة ، اعتمادا على الغوص إلى عمق التراكيب والذهاب إلى أن فاعل الناقصة هو في الحقيقة مصدر

لخبر مضافا إلى الاسم ، اتخذت عند « الرضى » مبررا لمسلمة نصوية متفق عليها بين النحويين جميعا ، مما يدل على تأصيل هذه الفكرة لديه •
فمن المتفق عليه أن أخبار هذه الأفعال لا تقع جملا طلبية ، وذلك لأن هذه الأفعال - كما يقول « الرضى » - « صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ؛ ألا ترى أن معنى :

كان زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي •
صار زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن •

أصبح زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصباح •
وكذا سائرهما ؛ إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر • غلو كانت أخبارها طلبية ، لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية ، فإن كانت خبرية تناقض الكلام ؛ لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها ، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها غيتناقض « (١) »
فهناك تناقض بين دلالة الحكم بالحصول المفاد من الأفعال ، ودلالة الحكم بعدم الحصول المفادة من الأخبار الطلبية • والدلالة الأولى تفيد وصف مصدر الخبر الطلبى ، فكيف تصف دلالة حاصلة مصدر حكم غير حاصل ؟

ومن الواضح أن « الرضى » يشرح أمثلة « كان وأخواتها » بما يدل على أنها تقول في النهاية إلى أنها جعلت اسمية مقيدة فجعله :
زيد قائم = لزيد قيام
يمكن أن تعتبر جملة اسمية مطلقة ، أى خالية من قيد الزمن الذى تصفيه كان أو إحدى أخواتها على الجملة ، وعلى هذا فجعله :

كان زيد قائما : لزيد قيام حصل في الزمن الماضي
جملة اسمية مقيدة •

ثم نراه يشرح الجملة بما يدل على أنها تتوّل في النهاية إلى أنها
جمل فعلية ؛ إذ يقول : « وبعبارة أخرى مصدرا الخبر في جميعها خال
للفعل الناقض » (١) .

كان زيد قائما : حصل قيلم زيد في الزمن الماضي

فجملة « كان » تفسر مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعلية ،
وهذه هي الازدواجية التي نبهت إليها سابقا ، وهي دليل على وحدة
النسبة بين جزأى تركيبي الإسناد في اللغة ، وتشابها رغم ما يكون هناك
من تنوعات شكلية تركيبية .

يقول « الرضى » في توضيح العمق الفعلي لجملة كان ، وإبراز
التناقض بينه وبين الخبر الطلبي : فلو قلت :
كان زيد هل ضرب غلامه

كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم ، مسؤولا عنه
بهل غير ثابت عنده ، وهو تناقض (٢) .
فجملة :

كان زيد ضاريا غلامه
تصل إلى جملة فعلية على نحو :
حصل ضرب زيد غلامه

ولا تناقض .

أما إن كان الخبر استفهاما ، فيكون هناك تناقض بين دلالة الحصول
المعبر عنها بكان ، ودلالة عدم الحصول المعبر عنها بالاستفهام .

هذا إذا كانت « كان أو إحدى أخواتها » « خبريات » ، وإن كانت
الأفعال طلبية مع أخبارها ، وهي - كما ذكرنا - صفة للأخبار ، اكتفى
بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها ؛ إن كان الطالبان متساويين ؛
إذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول :

(١) شرح الكافية ج٢/٢٩٨

(٢) شرح الكافية ج٢/٢٩٨

كن قائما ، هل يكون قائما

بمعنى :

قم ، هل يقوم

وقد جاء الطلب فيهما معا في التسعر • قال :

وكونى بالكارم ذكرينى ودلى دل ماجدة صناع (١)

ولا أحتاج إلى إعادة القول بأن « الرضى » يحول تركيب جملة
كان إنى جملة فعلية ، مما يدل على أنه كان يميل إلى اعتبارها فعلية
في حقيقتها وعمقها وروحها •

وكما أن الفعلية في كان مسئولة عن منع مجيء أخبارها طلبية :
فإنها مسئولة أيضا عن الخلاف الواسع الذى دار بين النحويين حول
مجىء الماضى خبرا لها ؛ فيبدو أن الذهن العربى كان يكتفى بما في كان
من دلالة على الماضوية ، ولم يجد ضرورة لتكريرها في الخبر •
تلخيص :

طال الحديث عن جملة كان بين الاسمية والفعلية ، وفيما يلى بعض
النقاط المجمعة للأفكار الرئيسية التى تناولت في هذا الفصل
حتى الآن :

- ١ - النسبة بين الاسم المرفوع والخبر المنصوب بعد كان هي
ما كانت بين المبتدأ والخبر فالنسبة باقية ، رغم تغير الحالة الإعرابية •
- ٢ - يبدو أن الأصل التركيبى المفترض للنواسخ هو :

ضمير الشأن + مرفوع + مرفوع

وتلا هذا دخول النواسخ ، على النحو التالى :

(أ) كان (هو) + مرفوع + مرفوع ← كان + مرفوع +

منصوب •

(ب) إنه + مرفوع + مرفوع ← إن + منصوب + مرفوع •

(٥) ظننته + مرفوع + مرفوع + ظن + منصوب + منصوب .

٣ - جملة كان تشبه الفعلية رفعا وشكلا ، لكنها اسمية تسببية وعلاقية .

٤ - جملة كان ذات تركيب متميز تنف به وسطا بين الاسمية والفعلية .

٥ - جملة كان الناقصة فعلية في عمقها وروحها عند « الرضى » .

صورة رفع + نصب في النفي بين الشكل والمعنى :

أخذت جملة « كان وأخواتها » صورة جملة الفعل والفاعل ، ومن الكلمات التي اعتبرها النحويون من أفعال هذا الباب « ليس » .

وقد اقترحت من قبل أن تستقل هذه الكلمة بباب نحوي ؛ فهي من حيث الشكل جامدة جمودا تاما ، ومن حيث المعنى تدل على النفي . لكن النحويين - وهم في ذلك مصيبون - أدرجوها في باب كان لأسباب شكلية بحتة ، فهي الآن تبدو كالفعل الماضي المبني على الفتح - وتتمثل بها اللواحق الضميرية التي تأتي بعد الأفعال الماضية .

والتقييم الذي أضفيته على جملة « كان » من أنها بديل لجملة ضمير الشأن المتنوع بمرفوع ومنصوب ، أقوله أيضا بالنسبة لجملة « ليس » فعلى الرغم من تغير الحالة الإعرابية الخبر ، والتحول الدلالي الذي حدث للجملة بتحويلها من الإثبات إلى النفي ؛ فإن نسبة ما بين صفرات الجملة باقية كما كانت قبل أن يحدث التحويلان السابقان .

وقيست حروف أخرى على « ليس » فعملت عملها ، أي جاء الاسم بعدها مرفوعا والخبر منصوبا .

والحق أن هذه المشابهة في دلالة الكلام ، والمؤسس عليها المساواة في الحالة الإعرابية التي تتلبس بها كلمات الجملة تبدو غريبة ؛ لأننا إذا كنا نلحق جملة « ليس » بجملة الفعل والفاعل من حيث الإطار الشكلي ،

مع التنبيه على الفروق الدقيقة الكامنة في نسبة الكلمات بعضها إلى بعض ، فإننا لا نستطيع ذلك في جملة « ما » و « إن » و « لا » و « لات » الناهيات .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جملة « ليس » تراوحت بين الفعلية شكلا ومظهرا والاسمية نسبة وعلاقة ، فإن جملة الحروف الناهيات الأخرى لا تسمح بهذا التراوح إذ هي اسمية شكلا ومظهرا ونسبة وعلاقة ، أو هي — إذن — جملة خالصة الولاء للجمل الاسمية ؛ إذ لا تولى وجهها نحو قبلة أخرى ، وإن كانت الحالات الإعرابية للكلمات التي تكونها تشبه الحالات الإعرابية لكلمات جملة « ليس » الشبيهة بدورها بكلمات جملة من فعل وفاعل ومفعول .

وكان « ليس » ألحقت بكان ، من حيث الشكل ، فغشابه نمط جملتهما ، لكن هذه الحروف ألحقت بليس من حيث المعنى ، فغشابه نمط جملها كذلك ، أى أن الذهن العربى يعتبر مرة المشابهات الشكلية ، وأخرى المشابهات المعنوية ، ويرتب في كل مرة الأوضاع التركيبية التي تقتضيها هذه المشابهات .

الاختصاص والمعنى :

تتغير الحالة الإعرابية للخبر بمد هذه الحروف السابقة من الرفع إلى النصب وبهذا الصدد يقول النحويون « أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل ، إلا ما استعمل زائدا ، نحو « كان » أو في معنى الحرف نحو « قلما » ، أو تركب مع غيره نحو « حبذا » ، وما عمل من الأسماء فغشابه بالفعل ، وأما الحرف فإنه إن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه ، فإن لم يختص أو اختص ، ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء (١) .

وأرى أن المراد من العمل ما تظهر عليه الكلمات بعد الأفعال من ضبط في المواقع الفحوية المختلفة بوقد ذهبت . في فصل « الحالة والنسبة »

(١) مع الهوامع ج١/ ١٢٣ ؛ الكتاب ج١/ ٥٧ ؛ شرح السكاكية ج١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧

إلى أن المتتبع لتراكيب العربية يجد أن الأفعال تصاحب الأسماء مضبوطة ضبطا معينا في مواقعها النحوية . وهذه أخف صيغة يمكن أن تقدم لفكرة العمل والتأثير .

ويكون هذا حال الأفعال إلا إذا اعترتها اعتبارات الزيادة ، أو التركب أو التحول إلى الحرفية .

ولا يعمل من الأسماء عمل الأفعال إلا ما كان ذا وشيجة قوية بها ، وقد فصلت في كتابي « الفعليات » كنه هذه الوشيجة .
أما الحرف فلا يصحبه ضبط معين للكلمات بعده إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون مختصا بما يدخل عليه كحروف الجر مع الأسماء ، وحروف النواصب والجوازم مع الفعل المضارع .

ثانيهما : ألا ينزل الحرف مما بعده منزلة الجزء منه ؛ لأن جزء الشيء — كما قالوا — لا يعمل في الشيء ؛ ولذلك كان حرف السين لا يعمل في الفعل رغم اختصاصه به ، لأنه كالجزء منه .

فهل « ما » النافية الداخلة على جملة المبتدأ والخبر حرف مختص ليس كالجزء مما بعده ؟ يجيب النحويون : « وما من قبيل غير المختص ، ولها شبهان أحدهما هذا ، وهو عام غيما لا يعمل من الحروف ، وراعاها بنو تميم فلم يعملوها ، والثاني : خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي ، وداخله على المبتدأ والخبر . وتخلص المحتمل للحال ، كما أن ليس كذلك ، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز ، فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ، ونصبوا الخبر خبرا لها وجاء على هذا قوله تعالى :

« ما هذا بشرا » (١)

« ما هن أمهاتهم » (٢)

هذا مذهب البصريين .
وذهب الكوفيون إلى أن « ما » لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين ،

(١) يوسف ٢١

(٢) المجادلة ٢

وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها ، عوضوا منها النصب ، كما هو المعمود عند حذف حرف الجر ، وليفارقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ، ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها (١) .

فالأولى — كما يذهب الكوفيون — ألا تعمل « ما » لأنها حرف غير مختص بالأسماء كما أنها لا تعمل في الأفعال وهي غافية ؛ لأنها غير مختصة بها كذلك . وهذا هو الاعتبار الذي راعاه بنو تميم .

لكن ما — كما يذهب البصريون — تلحق بليس ؛ لاشتراكهما في الدلالة على النفي ، ودخولهما على الجملة الاسمية ، وتخليص الزمن في الجملة للدلالة على الحال . ولهذا تعمل عملها .

تطريزات :

والكوفيون حين نفوا إعمال « ما » الرفع والنصب كانوا مطردين مع فكرهم ؛ فهم من قبل نفوا أن يكون للباب كله [كان وأخواتها] عمل ، والرفع بعد كان وأخواتها هو استصحاب الرفع الموجود قبل دخولها ، والنصب إنما هو على الحال — كما سبق — .

ففكرة القياس غير قائمة ، أو متصورة عند النحاة الكوفيين ، ثم إن الذي اختارته العرب في تركيب « ما » هو :

ما + اسم مرفوع + اسم مجرور

فلا يكادون ينطقون بالخبر مع « ما » إلا بالباء .

ومن يتمن ما ذهب إليه الكوفيون يدرك أنهم صدروا في رأيهم عن فكرة أن العربية استغلت القيم الخلافية للتفرقة بين تراكيبها المختلفة ، حتى إن الأمر كله في النهاية يأخذ شكلا تطريزيا متناسقا متكاملا ؛ فخلد عهدنا أن ضبط جزأى جملة المبتدأ والخبر تراوح بين الصور التالية :

(٤) مع الهوامع ج١/ ١٢٣ : شرح الفصل ج١/ ٨٠

صورة التركيب	الأمثال	الضبط
١ - مبتدا + خبر	الحياة كفاح هي الحياة كفاح	رفع + رفع
٢ - ضمير شأن + مبتدا + خبر ضمير مبتدا	هي الحياة كفاحا	ضمير شأن + رفع + رفع رفع + رفع + نصب
٣ - اسم إشارة + خبر + حال اسم ظاهر		

دخلت (كان ، إن ، ظن) على ضمير الشأن وما بعده على
النحو التالي :

كان + ضمير شأن مستتر + مبتدا + خبر كانت الحياة كفاح

كان + ضمير شأن + رفع + رفع

إن + ضمير شأن + مبتدا + خبر إنها الحياة كفاح

إن + ضمير شأن + رفع + رفع

ظن + ضمير شأن + مبتدا + خبر ظننتها الحياة كفاح

ظن + ضمير شأن + رفع + رفع

رأى المتخلف من ضمير الشأن بعد (كان ، إن ، ظن) ، أدخلت
هذه الثلاثة على الجملة الاسمية دخولا مباشرا ، فكان لابد من التفريق
بينها ، فتم هذا على النحو التالي :

١ - نصب المبتدا بعد ظن بصيرورته مفعولا ، غصب الخبر ؛
لأنه مطابق له إذ هو هو .

٢- ركبت « إن » مع المبتدأ تركيب خمسة عشر فنصب ، وأصبح الجزء الأول من الجملة عبارة عن مركب (إن + اسمها) ، غبقي الخبر مرفوعا - كما كان - .

٣- لم يبق من الصور الثلاثة المحتملة إلا صورة رفع المبتدأ ونصب الخبر ، فأعطيت لكان ، وساعد على هذا سببان ، أولهما : أنها فعل يحتاج إلى فاعل ، غبقي ما بعدها مرفوعا شبيها له بالفاعل ، ثانيهما : أن العربية كانت قد ألفت وجود المنصوب على الحالية بمسند المرفوع ، وهذا أقرب صورة يمكن أن تكون عليها جملة « كان » فأخذتها .

ولذلك وجدت الصور التركيبية الثلاث التالية :

كان + مرفوع + منصوب كانت الحياة كفاحا كان + رفع + نصب
إن + منصوب + مرفوع إن الحياة كفاح إن + نصب + رفع
ظن + منصوب + منصوب ظننت الحياة كفاحا ظن + نصب + نصب
فاختيار الجر في خبر « ما » ، و « ليس » ، يقدم لنا صورة أخرى هي صورة :

ليس + مرفوع + مجرور ليست الحياة بكسل ليس + رفع + جر
ما + مرفوع + مجرور ما الحياة بكسل ما + رفع + جر
فإذا ما تذكرنا أن في العربية صورة مقابلة للصورة الأخيرة ، وهي :
رب + مجرور + مرفوع رب رجل كريم ناجح رب + جر + رفع
و + مجرور + مرفوع وليلى كموج البحر أرخى سدوله و + جر + رفع (١)
أدركننا إلى أى مدى كانت العربية تستعمل إمكانياتها الصوتية الحركية في تطوير قيمي خلافي ، يفرق بين الحالات التركيبية المختلفة

(١) يشبه الصورة الأخيرة قولهم : « بحسبك درهم » على اعتبار الباء زائدة وما بعدها مبتدأ مخبر ، انظر شرح الفصل ١٨/ ١٠٨

فالكوفيون - إذن - ذهبوا إلى أن الجملة الاسمية المنفية بليس أو بإحدى أحواتها تكون مجبورة الخبر ، كما في نحو قوله تعالى :

« أليس الله بكاف عبده » (١)

« وما ربك بغافل عما تعملون » (٢)

وغير هذا كثير في القرآن الكريم .

وفائدة زيادة حرف الجر دفع توهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا ، فإذا جئ بالباء ارتفع التوهم ؛ ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز :

ليس زيد إلا بقاءم ، ما زيد إلا بخارج (٣)

زيادة الباء :

وارتباط الباء بالنفي جعل النحويين يذهبون إلى أنها لا تختص بخبر « ما » الحجازية ، بل تدخل كذلك في خبر « ما » التيمية ؛ لوجود ذلك في أشعار بنى تميم ونثرهم ؛ لأنها إنما دخلت الخبر لكونه منفيا ، لا لكونه منصوبا ؛ بدليل دخولها في :

لم أكن بقاءم

وامتناعها في :

كنت قائما

ولا تختص أيضا بالخبر المنسوب ، خلافا للكوفيين ، فيجوز وأو بطل عمل « ما » لزيادة « إن » أو تقدم الخبر - مثلا - قال :

لعمرك ما إن أبو مالك بواء ولا بضعف قواء

كما تتراد في خبر فعل فاسخ منفي ، كما في :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل
وقوله :

(١) الزمر ٣٦

(٢) الأنعام ١٢٢

(٣) معجم الهوامع ج١/ ١٢٧

فلما دعاني لم يجدني بتعدد

كما تتراد في خبر « لا » أخت « ما » :

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بممن هتिला عن سواد بن قارب
وكذا في خبر « لا » التبرئة ، قالوا :

لا خير بخير بعده النار

وفي اسم « ليس » إذا تأخر ، وفي خبر المبتدأ بعد « هل » كقوله :

ألا هل أخو عيش لأخذي بدائم

وفي خبر « لكن » :

ولكن أجرا لو فعلت بهين

وفي خبر « ليت » :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

وفي خبر « إن » بعد نفى ، ودونه ، كقوله تعالى :

« أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن

بقادر » (١) .

وقول الشاعر :

فإنك مهما أحدثت بالمجرب

وقد ذكر « ابن مالك » أنها تتراد في الحال المنفية كقوله :

فما رجعت بخائبة ركاب

بل جوز « الأخفش » زيادة الباء في كل موجب ، مستدلا

بقوله تعالى :

« جزاء سيئة بمثلها » (٢)

وقد زيدت الباء في غير المنفى ، إذ زادوها في المفعول وهو الغالب

عليها نحو قوله تعالى :

« ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٣)

(١) الأحقاف ٣٣

(٢) يونس ٢٧

(٣) البقرة ١٩٥

والمراد : أيدىكم • وقد حمل بعضهم قوله تعالى :
« وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن » (١)

على زيادة الباء ،

وزيدت مع الفاعل في نحو :

« كفى بالله شهيدا » (٢) ، « وكفى بنا حاسبين » (٣)

كما زادوها مع المبتدأ ، كما في نحو :

بحسبك غي القوم أن يعلموا بأنك غيهم غنى مضر
بدليل قوله تعالى :

« يا أيها النبي حسبك الله » (٤)

كما زادوها غي الخبر غي نحو قوله تعالى :

« جزاء سيئة بمثلها »

بدليل قوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة مثلها » (٥)

ويبدو أن الكوفيين اعتبروا وجود الباء في خبر « ما » أصلا ،

وما سواه فرعا • يقول الفراء • « وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت
الفعل وأسمه فقلت :

ما سامع هذا

ما قائم أخوك

وذلك لأن الباء لم تستعمل هنا ، ولم تدخل ، ألا ترى أنه قبيح

أن تقبول :

ما يقائم أخوك (٦)

(١) المؤمنون ٢٣

(٢) النساء ٧٩

(٣) الأنبياء ٤٧

(٤) الأنفال ٦٤

(٥) الشورى ٤٠

(٦) شرح المفصل ج ٢/ ١١٥ ، مع الهوامع ج ١/ ١٢٧ ؛ شرح الكافية

ج ١/ ٢٦٨

(٧) معاني القرآن ج ٢/ ٤٣

شروط :

وسواء كان نصب الخبر مع « ما » هو الأصل ، أو كان الجر هو الأصل ، فمن الواضح أن العلاقة الداخلية بين كلمات الجملة ، ونسبة الكلمات بعضها إلى بعض لم تتغير عن علاقتها كل بالأخرى وهى فى حالة الزفع .

ولهذا نجد الخبر يرغم إذا لم تتوافر فيه الشروط التالية :

١ - بقاء النفى ٢ - عدم اتصالها بإن ٣ - عدم تأكيدها بما ٤ - تأخير الخبر

فإن انتقض النفى بإلا رغم الخبر ، كما فى نحو :
« وما محمد إلا رسول »

وخالف قوم فى هذا الشرط ، فجوز « يونس » و « الشلوطين »
النصب مع « إلا » مطلقا لوروده فى قوله :
وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
وقوله :

وما حق الذى يمئثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أى : ينكل نكالا ، ويعذب معذبا أى
تعذيبا ، ويدور دوران منجنون أى دولاب (١) .

ويلفت النظر أن الذين لم يرتضوا نصب الخبر بعد « إلا » خرجوا
الكلام على أنه جملة فعلية ، وكان الخبر المفرد « منجنونا » ، « معذبا » ،
« نكالا » يحمل فى داخله طاقة فعلية تسمح بتحويله إلى جملة فعلية ،
وهذا هو عصب الدراسة التحويلية فى النحو ، سبر السطح التركيبى ،
وسبر أغواره للوصول إلى عمقه وكيانه الداخلى وهو ما أسميه « روح
التركيب » ، بحيث لا يضيع المعنى أثناء عملية التحويل ، أو التحويل
من السطح إلى العمق ، ومن الظاهر إلى الباطن .

(٥) معجم الهوامع ج١/ ١٢٣ ؛ شرح الكافية ج١/ ١١٢ ، ٢٦٧

والشرط الثانى قدمته المدرسة البصرية ؛ لأن اتصال « ما »
بإن ، يفقدها شبهها بليس ؛ لأن « ليس » لا يليها « إن » ، و « ما »
عملت قياسا على « ليس » فينبغى أن تشبهها أيضا •

أما الكوفيون فقد جوزوا أن ينصب الخبر بعد « ما إن » ؛ لأن
نصب الخبر عندهم إنما هو بديل للجر الأسمى ؛ فما — كما سبق —
لا تلحق بليس ، ولا تعمل عملها •

ولذلك يروى البصريون البيت الثانى برفع « ذهب » و « صريف »
ويرويه الكوفيون بنصبهما

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخرف
والشرط الثالث مغزاه بقاء المنفى ؛ لأن « ما » إذا دخلت على
« ما » انقلب المنفى إلى إيجاب ، ولذلك يتعين على المطفوف على الخبر
بلكن ، أو ببل الرفع ؛ لأنه يكون موجبا في نحو :

ما زيد قائما لكن قاعد ، أو بل قاعد

ولا يجوز النصب ؛ لأنه يكون موجبا ، وما لا تعمل إلا هي المنفى^(١) •
هذا ما كان من أمر « ما » وذهاب البصريين أن خبرها ينصب
قياسا على « ليس » ، وذهاب الكوفيين إلى أنه يجر ، وأن النصب
بديل للجر •

وقد اتفق الطرفان على أن الشرط في النصب أو الجر هو بقاء
المنفى ، والترتيب الأسمى لجملة المبتدأ والخبر ، وإلا رفع طرعا الجملة •

وهذا دليل اتحاد النسبة بين الكلمات ، وأن الاختلاف من رفع إلى
نصب عند البصريين ، أو جر عند الكوفيين ، إنما هو أمر مرده توغر
بعض المواصفات الشكلية ؛ بحيث يرجع إلى الرفع في حال عدم توغر
هذه المواصفات كلها أو بعضها •

أخوات أخريات :

« ما » أشهر أخوات « ليس » ، ويلحق بها « إن » على خلاف

كثير بين النحاة (١) •

كذا يلحق بها « لا » بشروط أكثر تشددا ، منها تنكير اسمها وخبرها كما في :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
ولم يعتبر « ابن جنى » وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا (٢)
وتأوله الجمهور على أن الأصل : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل ، وانفصل الضمير ، و « باغيا » حال •

وهنا نلاحظ سهولة الانتقال من تركيب اسمي إلى تركيب فعلي ؛
فما لا يستقيم أن يكون جملة اسمية يؤول بجملة فعلية • وهذا دليل
التداخل بين نمطى تركيب الإسناد في اللغة ؛ لأنها سواء في التعبير
عن النسبة الموجودة بين المسند إليه من ناحية ، والمسند من ناحية
أخرى ، وهذا ملفت لا أمل من التنبيه إليه كلما لاحت مناسبة •

فجملته :

لا أنا باغيا

يبدو أنها اسمية ، وأمكن تحويلها إلى فعلية :

لا أرى باغيا

وبهذا يمكن الادعاء بأن التركيب الفعلي كامن في التركيب الاسمي •
أما كيف حدث التحول من تركيب فعلي مستتر إلى تركيب اسمي ظاهر ،
فيجب الجمهور بأن هذا حدث من خلال عمليتين نحويتين :

(أ) حذف الفعل •

(ب) انفصال الضمير المستتر وبروزة •

وبناء على هذا التخريج المستند إلى عمليات نحوية شرعية ، لها

(١) مع الهوامع ج١ / ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ شرح الكافية ج١ / ٢٦٧

(٢) مع الهوامع ج١ / ١٢٥ ؛ الكتب ج٢ / ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨

وجود فعلى فى كثير من تراكيب اللغة ، تكون كلمة « باغيا » فى الحقيقة حالا ، لا خبرا فعلى - إذن - تنتمى إلى التركيب الفعلى الممىق الكامن وراء التركيب الاسمى .

وصلاحية التأويل مرة بجملة اسمية ، وأخرى بجملة فعلية مع الأداة « لات » التى حيرت النحويين ، دليل آخر على القرابة الوثقى بين نمطى التركيب ؛ فلقد ذهب « الأخفش » إلى أن « لات » لا تعمل عمل « ليس » وإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره ، أو منصوب لمعمول لفعل محذوف (١) .

فالفعل بـ إذن - لدى « الأخفش » فى هذه المعادلة ، مقابل للخبر . وهذا هو عصب الدعوى المتواضعة التى طرحها كاتب هذه السطور ، إيماننا منه بما سماه روح التراكيب .

قال « ابن يعيش » : « قال أبو الحسن الأخفش : لا ولات لا يعملان شيئا لأنهما حرفان وليسا فعلين ، فإذا وقع بعدهما مرفوع لمبالا ابتداء ، والخبر محذوف وإذا وقع بعدهما منصوب لمبالا ضمير محذوف ومن ذلك :

فلا حسبا فخرت به لتيمم ولا جدا إذا ازدهم الجود
على تقدير : فلا ذكرت حسبا (٢) .

امتداد الجملة :

امتداد جملة « ليس » و « ما » بالعطف عليهما ، مثال آخر للإزدواجية فى التركيب المشار إليها كثيرا من قبل . وفى ذلك يقول النحويون : « إذا عطف على خبر « ليس » و « ما » وصف يتلوه سببى ، أعطى الوصف ما له مفردا ، ورفع به السببى نحو :

ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه

(١) مع الوامع ج١/ ١٢٦ : دراست لاسلوب القرآن الكريم ج٢/ ٥٥٢ ، الكلب ج١/ ١٤٦

(٢) شرح المنفصل ج١/ ١٠٩

ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه (١)

فرفع السببي بالوصف دليل على أن التركيب فعلى ؛ لأن الوصف هنا يعمل عمل الفعل •

و « يجوز جمل السببي مبتدأ مؤخرا ، والوصف خبره » (٢)
أي يقال :

ليس زيد قائما ولا ذاهب أخوه

ما زيد قائما ولا ذاهب أخوه

فما بعد العطف على هذا جملة اسمية • وكان نصب الوصف أعطانا التركيب الفعلي ، ورفع أعطانا التركيب الاسمي ، وكثيرا ما كان النصب دليل فعالية التركيب ، والرفع دليل اسميته •

ويتناول « سيميويه » التراكيب التي فيها عطف على « ما » وما بعدها ، وليس وما بعدها ، تناولا يفرق فيه بين معانيها ومدلولاتها المختلفة • ومن ذلك قوله :

تقول :

ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب

ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في « ما » ولكن تبتدئه ، كما تقول :

ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب

إذا لم تجعله على « كان » وجعلته غير ذاهب الآن • وكذلك « ليس » وإن شئت جعلتها « لا » التي يكون فيها الاشتراك فتنصب ، كما تقول في « كان » :

ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا

وذلك قولك :

ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا

(١) مع الهوامع ج١/ ١٢٧ ، ١٢٨

(٢) مع الهوامع ج١/ ١٢٨

ما زيد ذاهبا ولا ممن خارجا (١)

فالجملة المعطوفة في تركيب « ليس » و « ما » يجوز أن تكون مرفوعة الطرفين ، أو بالرفع والنصب ، والمعنى واحد على الضبطين ، أى ضبط الخبر بالرفع ، أو ضبطه بالنصب .

كل ما هنالك من فرق ، أنك على رفع الطرفين تستأنف جملة جديدة ، وأنك على نصبه — أى الخبر — تشرك الثانى فيما حكمت به على الأول .

أما الجملة المعطوفة في تركيب « كان » المنفية « ما كان » فرفع الطرفين فيها على إرادة النفي في الحال ، ونصب الخبر على إرادة الاشتراك في زمن النفي ، فالمعطوف والمعطوف عليه منفيان في الماضي ، فالرفع دلالة الحاضر ، والنصب دلالة الماضي ، وإن كان المرفوع مرة والمنصوب أخرى منفيًا في الحالتين .

وفي جميع الأحوال : رفع الطرفين في المعطوف على « ما » و « ليس » أو نصب الخبر ، ورفع الطرفين في المعطوف على « ما كان » أو نصب الخبر ، فإن النسبة واحدة ، أى علاقة عنصرى الجملة المعطوفة بالآخر .

يقول « سيبويه » مفرقا بين دلالة الحركة الإعرابية مع « ما » ودلالاتها مع « ما كان » .

« فما يجوز فيها الوجهان ، كما يجوز في كان . إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفى شيئا غير كائن في حال حديثك . وكان الابتداء في كان أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى ، وعلى ما هو الآن ، وليس يمتنع أن يراد به الأول ، كما أردت في كان . ومثل ذلك قولك :

إن زيدا ظريف وعمره ، وعمره

فالمعنى فى الحديث واحد « (١) » .

فالنسبة والمعنى من الأمور الثابتة ؛ لأنها من روح التركيب
أو هى روحه ، أما الحركة الإعرابية لممتغيرة .

ويستطرد « سيويه » إلى أمثلة أخرى كثيرة فى العطف ، يثبت
بها المقولة السابقة من أن العلاقات الإعرابية قد تختلف ، لكن المعنى
أو المراد يكون واحدا . من ذلك قولك :

ليس زيد بجبان ولا بخيلا

ما زيد بأخيك ولا صاحبك

ينصب المعطوف إجراء على الموضع ، والوجه فيه الجر ، لأنك
تريد أن تشرك بين الضربين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن
يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما فى الباء سواء كحالهما فى
غير الباء مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جزوا :

هذا جمر ضب خرب

فكيف ما يصح معناه « (٢) » .

فنصب المعطوف أو جره فى هذه الأمثلة صحيح ، والمعنى واحد
على الضبطين إلا أن الجر أولى لقرب المعطوف من المعطوف عليه .
وقد جر العرب ما حقه أن يرفع لأنه قريب أو جار لمجرور ، مع أن المعنى
لا يساعد ، أولا يزكى الجر ، فمن باب أولى ، يجر الجار ، أو القريب ،
إذا كان المعنى يصححه ويؤيده .

والمثال :

هذا جمر ضب خرب

بجر « خرب » دليل آخر على أن المعنى لا يختلف باختلاف العلاقة
الإعرابية فالخرب صفة للمجرر سواء رغبت على الأصل ، أو جررت على

(١) الكتاب ج١/ ٦١

(٢) الكتاب ج١/ ٦٧

الجوار ؛ وكأن الرفع والجبر في هذا المثال المأثور سواء ؛ حيث لا لبس ولا غموض .

ومن شواهد الأمثلة السابقة :

معادى إننا بشر فأسجج غلسنا بالجمال ولا الحديد (١)
بنصب « الحديد » عطف على موضع « الجبال » : « لأن الباء
دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، وكان نصبا ؛
ألا ترى أنهم يقولون :

بحسبك هذا ، بحسبك هذا

فلم تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراء قبل أن تدخل الباء ؛ لأن
« بحسبك » في موضع ابتداء . ومثل ذلك قول « لبيد » :
فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتترك الموازل
والجر الوجه « (٢) .

وقد سبق حديث عن تبادل النصب والجبر من قبل . لكن المسألة
ليست على إطلاقها ؛ إذ قد يستدعى الضبط المعين معنى معينا ،
الأمر الذي يقتضى المخر في التفرج والتوجيه ؛ فأنت تقول :

ما زيد كمرو ولا شبيهاً به

ما عمرو كخالد ولا مفلحاً

والنصب في هذا جيد ؛ لأنك إنما تريد :

ما هو مثل فلان ولا مفلحاً

هذا وجه الكلام . فإن أردت أن تقول :

ما هو مثل فلان ولا بمنزلة من يشبهه

جررت . وذلك قولك :

ما أنت كزيد ولا شبيه به

فإنما أردت ، ولا كشبيه به « (٣) .

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤

(٢) الكتاب ١/ ٦٨

(٣) الكتاب ١/ ٦٩

غفى هذا المثال لا يدعى أحد أن جر المعطوف كنصبه ، حقيقة
كلاهما صحيح ، لكن انصب على معنى ، والجر على معنى آخر •
فالكاف غى المثال الأخير — مثلا — بمعنى « مثل » والمراد :

ما أنت مثل زيد

هإذا قلت :

ما أنت مثل زيد ولا شبيهها به

بنصب المعطوف ، فإنك تنفى وجود شبيهه بزيد ، كما نفيت شبه
المخاطب به فى المعطوف عليه • أما إن جررت فقلت :

ما أنت مثل زيد ولا شبيهه به

فإنك تثبت شبيهها بزيد ، وإن كنت تنفى شبه المخاطب بزيد وبهذا
الشبيه •

وكما يعطف بالنصب على الجر ، يعطف بالجر على النصب ، كما
فى قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها (١)

بجر « ناعب » عطفًا على « مصلحين » المنصوية • وقد روى البيت
أيضا بنصب « ناعب » (٢) •

دلالة التساوى بين ضبطى الجر والنصب •

ومثله قوله « زهير » :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فلما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما
يلزم الأول ، نووها فى حرف الأخير ، حتى كأنهم قد تكلموا بها
فى الأول (٣) •

(١) الكتاب ج ٢/ ٢٩

(٢) الكتاب ج ١/ ١٦٥ ، ٣٠٦

(٣) الكتاب ج ٣/ ٢٩

صورة رفع + نصب والفعل المركب :

أقدم الآن نموذجاً آخر للجمل التي يتغير نمطها التركيبي ، وضبط بعض كلماتها المكونة لها مع الاحتفاظ بالنسبة الإسنادية ، أو العلاقة التركيبية التي وجدت بين الكلمات قبل تغير النمط .

وما سماه النحاة بأفعال المقاربة تقدم لنا هذه الصورة . ولهذه الأفعال نحوها الخاص بها ؛ فهي كلمات ذات خصائص صرفية ، وتركيبية ، ودلالية معينة .

فمن حيث المعنى والدلالة تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما هو لمقاربة الفعل ، أى الدلالة على أن الفعل قد قارب الحدوث أو الحصول لكنه لم يحدث ، وهو ستة أفعال أشهرها « كاد » ، « وأغربها » « أولى » ، ومن شواهد ما قوله :

فعداى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقي « كرب » بفتح الراء وكسرها والفتح أصح . و « وأوشك » و « ههل » ، ومن شواهد ما :

وطئنا بلاد المعتدين فهللعت نفوسهم قبل الإمامة ترقى
و « ألم » ومن شواهد ما حديث :

« لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره »

والثانى : ما هو للشروع فى الفعل ، وهو ستة الفاظ ، منها « جعل » ، قال :

وقد جعلت إذا ما قمت يتقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل
و « طفق » بكسر الفاء وفتحها ، والكسر أشهر . قال تعالى :

« وطقفا يخصفان »

و « أخذ » :

فأخذت أسال والرسوم تحيينى

و « علق » :

أراك علقت نظلم من أجرونا
و « أنشأ » :
أنشأت أعر بعبا كان مكنونا
و « هب » :

هبيت ألوم القلب في طاعة الهوى

والثالث : ما هو لترجى الفعل ، وهو لفظان : « عسى » و « اخلولق »
فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب ، وزاد النحويون أفعالا
أخرى ، حتى بلغ عددها أربعين فعلا (١) .
.. هذه الأعمال — إذن — تقوم بتحديدات زمنية معينة في أفعال
الجميل التي تدخل عليها .

فالمقاربة تضيء على الفعل الأساسي في الجملة جهة الحالية لو
كان قد وقع .
أما أفعال الرجاء ، فتضيء على الفعل دلالة الاستقبال ، فأنتم
تقد تقول :

كاد محمد يضحك ، أخذ محمد يضحك ، عسى محمد أن يضحك
فتمنى الجملة الأولى أنه قارب الضحك لكنه لم يضحك ، والجملة الثانية
تفيد أنه يضحك الآن ؛ لأنه كان قد شرع يضحك وقت أن قيلت ،
أما الجملة الثالثة فتترجي حدوث ضحك محمد في المستقبل .

ولو أردنا إكمال الصورة من حيث التعبير عن الجهة الزمنية في
العنصر الفعلي في الجملة الاسمية لقلنا إن :
محمد ضاحك

تعبير عن الضحك في الوقت الحاضر ، وجملة :
كان محمد ضاحكا
تفيد الضحك في الزمن الماضي .

(١) مع الهوامع ج١/١٢٨ ، ١٢٩ : شرح الفصل ج١/١٢٧ : شرح
الكتانية ج١/٣٠١ ، ٣٠٢

ومن هنا تشبه مجموعة أفعال المقاربة مجموعة كان وأخواتها ،
فالأولى بأقسامها الثلاثة تعطينا اللون الزمنى المعين فى جملة المبتدأ
والخبر ، كما أن كان تعطينا اللون الزمنى الماضى مطلقا ومقيدا . وكان
الأفعال المجموعتين تقوم بدور تكاملى بهذا الاعتبار .

يقول « ابن يعيش » : « إنها محمولة على باب كان ... والجامع
بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى فى الخبر ، فكان
وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان فى الخبر ، كما أن هذه
الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب فى الخبر » (١) .

وإذا كان للزمن الماضى فى الجملة الاسمية أدوات معينة ، وكاد
وأخواتها تعطينا معنى الزمن بالتفصيل السابق ، وهى أيضا أدوات ، فإن
الزمن الحاضر فى الجملة الاسمية لا أداة له ، أو أدوات صفر .
فالجملة الاسمية الخالية من الأدوات تعبر بذاتها عن الزمن الحاضر .
وكان عندهم الأداة أداة .

واللون الزمنى المعين الذى تضيفه هذه الأفعال على الجملة يلحقها
بالأدوات التى تفعل الصنيع نفسه مع الأفعال ، كالسين وسوف اللتين
تدلان على المستقبل — مثلا — .

خصائص تصريفية :

والحق إن هذه الأفعال كانت قد مرت بخط تطورى يتجه به
إلى أن تصبح أدوات « ولما دلت على قرب الفعل الواقع فى خبرها جرت
مجرى الحروف لدالاتها على معنى فى غيرها فجمعت لذلك » (٢) .

وهى الآن من حيث الخصائص التصريفية — جامدة لا تتصرف
ملازمة للفظ الماضى ، وعلى « ابن جنى » ذلك بأنه لما قصد بها المبالغة
فى القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرف ، وكذلك كل فعل يراد به
المبالغة كنعم ويئس وفعل التعجب (٣) .

(١) شرح المفصل ج٧/ ١١٥ ، ١١٩

(٢) شرح المفصل ج٧/ ١١٧

(٣) هبع الهوامع ج١/ ١٢٩ ؛ شرح الكافية ج٢/ ٢٠٢

وتعليق « ابن جنى » لا يطرد بالنسبة إلى كل هذه الأفعال ؛
فأفعال المقاربة ما هى إلا قسم واحد من أقسامها الثلاثة ؛ فالمبالغة
فى القرب لا تتحقق فى القسمين الآخرين : الشروع والرجاء ، وما سميت
أفعال الباب بأفعال المقاربة إلا على سبيل التغلب •

أما « ابن يسعون » فقد عدل ثبات الصيغة على لفظ الماضى
بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلا (١) •

واستثنى من هذا الجمود التصريفى ، ولزوم صيغة الماضى
« كاد » و « أوشك » فسمع فيهما المضارع • قال تعالى :

« يكاد زيتها يضىء » (٢)

وقال الشاعر :

يوشك من فر من منيته فى بعض غرائه يواخفها

بل إن المضارع فى « أوشك » أشهر من الماضى ، حتى زعم
« الأصمعى » أنه لا يستعمل ماضيها • وسمع اسم الفاعل من
« أوشك » قال :

فموشكة أرضنا أن تعودا

وقال :

فإنك موشك ألا تراها

وحكى « الجوهري » مضارع « طفق » ، وحكى « الأخفش »
مصدر « طفق » ، وحكى « قطرب » مصدر كاد كيدا كيدودة • وقال
بعضهم : كوادا ومكادا ، وحكى « ابن مالك » اسم الفاعل من
« كاد » وأنشد :

أموت أسمى يوم الرجاء وإنما بقينا برهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتية • وحكى « عبد القاهر » المضارع واسم

(١) هم الهوامع ج ١/ ١٢٩ : الكتاب ج ٣/ ١١ ، ١٢

(٢) النور ٣٥

فالنحويون لم يقبلوا صورة نصب الجزأين بعد « إن » كما لم يقبلوا صورة رغبهما ، وحاولوا إخضاع الأمثلة التي بدت عليها المخالفة للصورة الأخيرة التي استقرت عليها إن مع الابتداء والخبر .

فما قاله النحويون عن تركيب « إن » مع الابتداء محمود ومقبول ، وما قالوه من أنها كانت تدخل على ضمير الشأن محمود ومقبول كذلك .
لكن الذي لا أرحب به تأويلاتهم وتقديراتهم للأمثلة التي تخالف ما استقر عليه حال « إن » ؛ إذ يستبعد أن يكون العرب قد وصلوا إلى هذه الصورة دفعة واحدة ؛ فالتصور دائماً في الأوضاع التركيبية أن تمر بمراحل من التذبذب والتأرجح قبل أن تدخل في ظاهرة ثابتة مطردة تكتسب شكل النظام ، وما رفع الطرفين ونصبهما بعد « إن » إلا من هذا القبيل .

كما أن الذي لا أقبله مما قاله النحويون عن (١) تركيب جملة « إن » تشبيههم المنصوب بعدها بالمفعول والمرفوع بالفاعل ؛ فهذا قمة السكينة الخالصة ، التي لا تتفق مع ما قالوه أنفسهم من أن ما يكون مع « إن » هو ما يكون مع الابتداء والخبر ، فكيف يكون المنصوب وهو المقابل للمبتداء مشبهاً بالمفعول ؟ ثم كيف يكون المرفوع وهو نفسه الخبر مشبهاً بالفاعل ؟

على كل حال ، لا ينبغي أن يذان الفكر النحوي كله ؛ فالنحويون الإشكليون الذين قدموا المشابهة السابقة انطلاقاً من التشابه في الحالة الإعرابية هم أيضاً الذين قدموا أفكار هذه المحاولة المتواضعة التي تستضيء بروح التراكيب في نظراتها التحليلية . وعلي رأس هؤلاء « سيبويه » .

« إن » في كتاب « سيبويه » :

نصب اسم إن وأخواتها عند « سيبويه » ؛ لأنه ليس بمرفوع ولا

(١) شرح الكافية ج١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ؛ مع الهوامع ج١/ ١٢٤ ؛
مغنى اللبيب ج١/ ٣٥ ؛ الخصائص ج١/ ١٠٣ ، ١٦٤ .

مُجْرور، مما يؤكد ما قلته سابقا من أن العلامات الإعرابية المختلفة اتخذت نمطا تطريزيا خلافا يفرق بين الكلمات في مواقعها النحوية المختلفة .

واسم إن ينصب لأنه مركب معها ، ولقد عهدنا هذا في تراكيب أخرى ، فالفتح يكون علامة بناء فتح الجزأين في كثير من الأسماء المركبة تركيب مزج — مثلا — كالأعداد المركبة ، أو غيرها .

يبقى بعد ذلك الخبر ، ويكاد سيبويه يصرح أنه مرغوع بما كان مرغوعا به قبل دخولها ؛ لأن التغير الشكلي ما حدث إلا للطرف الأول وهو المسند إليه (المبتدأ) نتيجة للتركيب المشار إليه سابقا ، أما الطرف الثاني فلم يحدث له شيء . يقول :

« زعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب » (١) وهي (إن ، كان ، لكن ، ليت ، لعل) من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل ، وكانت بمنزلته بولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهما ؛ لأنه ليس من نعمتها ، ولا هي مضافه إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه كعمل المضارب في زيد إذا قلت :

هذا مضارب زيدا

لأن زيدا ليس من صفة المضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه المضارب » (٢) .

وهذه نظرة جديدة إلى حالة النصب في اللغة العربية ؛ فالنصب يتم لأنه لم يتمكن من غيره ، فدرهما بعد عشرين منصوبة ؛ لأنها غير مجرورة ، ولا توافق عشرين في الإعراب ؛ لأنها ليست نعتا لها ، وزيدا بعد المضارب كذلك .

(١) الكتاب ج٢/١٣١

(٢) الكتاب ج٢/١٣١

وعلى هذا القياس اسم إن ، فهو منصوب ؛ لأنه غير مرفوع ولا مجرور ، فأصبح مع إن كالمصوب بمسد عشرين . أما الخبر فهو مرفوع على الأصل ، فأنت تقول :

إن زيدا الظريف منطلق

فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر ، فقلت :

إن زيدا الظريف (١)

فأثر « إن » ينبغي أن يقف عند حد التركيب مع الاسم ، وتشكيل وحدة لغوية واحدة ، وما كان ثابتا هي جملة المبتدأ والخبر قبل دخولها ، ينبغي أن يبقى كما كان ، من ذلك رفع الخبر . ومن ذلك أيضا أنك تقول :

إن فيها زيدا قائما

وإن شئت رغمت على إلغاء فيها ، فقلت :

إن فيها زيدا قائم .

وإن شئت قلت :

إن زيدا فيها قائما

إن زيدا فيها قائم

وتفسير نصب القائم هنا ورفع كتحصيله في الابتداء ، وزيد ينصب لأن كما ارتفع ثم بالابتداء (٢) .

حسيويه في الاقتباس السابق يقدم لنا التراكيب المتوازية التالية :

إن فيها زيدا قائم

فيها زيد قائم

إن فيها زيدا قائما

فيها زيد قائما

إن زيدا قائم فيها

زيد قائم فيها

إن زيدا قائما فيها

زيد قائما فيها

فأنت إذا اعتبرت « فيها » خبرا ، جاز لك نصب « قائما » على الحال في الأمثلة كلها ، أما إذا اعتبرتها ظرفا متعلقا بقائم ، رغمت « قائم » على الخبر في جميع الأمثلة .

(١) الكتاب ج٢/١٢٢

(٢) الكتاب ج٢/١٣٢

وفي جميع الأمثلة ، فالنسبة بين الكلمات ثابتة سواء كان معك
مبتدأ مرفوع بالابتداء ، أم اسم منصوب بإن . وسواء كانت « قائم »
مرفوعة على الخبرية ، أم منصوبة على الحالية ، وسواء كان « شيها »
خبرا ، أم متعلقا بقائما .

وعلى هذا فالأزواج التالية متوازية دلاليا لاتحاد النسبة فيها
وإن اختلف شكلها الإعرابي :

المبتدأ = اسم إن ، الخبر = الحال ، الخبر الظرف = الظرف المتعلق
يقول « سيبويه » عن مبدأ ثبات النسبة مع تغير الحالة ، أو
الشكل الإعرابي .

« وقد يقع الشيء موقع الشيء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك
قوله :

مررت برجل يقول ذاك

فيقول في موضع : قائل ، وليس إعرابه كإعرابه (١) .

والمعنى لا الشكل هو المعول عليه والمقيلس في هذا النوع من النحو:
نحو النسبة لا نحو الشكل ، أو لنقل نحو الشكل الدائر في تلك النسبة،
فأنت تقول :

إن بك زيدا مأخوذ ، إن لك زيدا واقف

من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ ، لم يكن « لك » ولا « بك »
مستقرين لزيد ولا هوضعين ؛ إذ السكوت لا يستغنى على « زيد »
إذا قلت :

لك زيد .

وأنت تريد الوقوف . ومثل ذلك :

إن نيك زيدا لأراغب

قال الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلائه
كانك أردت :

إن زيدا راغب ، إن زيدا مأخوذ

ولم تذكر « بك » ولا « بك » ، فالفيتا هنا ، كما الفيتا في الابتداء ،
ولو نصبت هذا لقلت :

إن اليوم زيدا منطلقا

ولكن تقول :

إن اليوم زيدا منطلق

وتلغى اليوم ، كما الفيتة • هي الابتداء « (١) »

فكما لا يجوز بحال أن تقول :

بك زيد ، لك زيد ، اليوم زيد

على اعتبار الجار والمجرور وظرف الزمان خبرا ؛ لأن المعنى يرفض
هذا ويأباه لا يجوز. نصب « مأخوذ » أو « قائم » أو « راغب »
على المحلية ، بل يجب رفعها على الخبرية ، ويكون الجار والمجرور
والظرف متعلقين بالخبر ، وهذا هو معنى الإلقاء فكانك قلت :

زيد مأخوذ = أن زيدا مأخوذ

وهكذا ، ولم تذكر الجار والمجرور ، لما لا يجوز في المبتدأ

والخبر لا يجوز في إن وأخواتها •

: ليس الجديد هي جملة إن - إذن - إلا أن اسمها ركب معها
فنصب ، وما بقي بعد ذلك من رفع الخبر ، أو اعتبار الظرف خبرا ،
ونصب المشتق على الحالية ، أو إلقاء الظرف ورفع المشتق على الخبرية
غامور ثابتة لأن كما كانت مثبتت لخبر المبتدأ قبل دخولها •

وإذا استطنا قراءة « سيويه » القراءة السابقة استطنا القول

إن « الكوفيين » خبر من غمهم حين قالوا إن الخبر لم يرفع بآن ، وإنما هو مرفوع بما كان يرفع به قبل دخولها •

رفع الجزأين بعد « إن » :

قلت من قبل إن تراكيب النواسخ مع المبتدأ بدائل عن تراكيبها مع ضمير الشأن ، ولذلك يرد النحويين التراكيب التي رفع فيها المبتدأ أو الخبر بعد « إن وأخواتها » إلى تراكيب ضمير الشأن • فقد روى « الخليل » أن ناسا يقولون :

إن بك زيد مأخوذ

فقال : هذا على قوله :

إنه بك زيد مأخوذ

ونحو هذا جاء قول « ابن حريم الشكري » :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
وقال الآخر :

ووجه مشرق النصر كان ثدياه حقان

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار • وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشارف
والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال :

ولكن زنجيا عظيم المشارف لا يعرف قرابتي

ولكنه أضمر هذا كما أضمر ما بنى على المبتدأ نحو قوله عز وجل :

« طاعة وقول معروف » ^(١)

أي : طاعة وقول معروف أمثل ^(٢)

بقوله :

(١) محيد ٢١

(٢) الكتاب ج ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦

١ — إن بك زيدا مأخوذ
معادل لقولك :

٢ — إن بك زيد مأخوذ
وهذا معادل لقولك :

٣ — إنه بك زيد مأخوذ
هذا من حيث المعنى .

ولكن الخليل والنحويين العرب لا يقبلون (٢) إلا على أنه على
تقدير (٣) لأن « إن » إذا لم تدخل على ضمير الشأن تنصب الاسم
بعدها ، فالرفوعان بعدها يعربان مبتدأ وخبراً ، على اعتبار أنهما
في محل رفع خبرها ، واسمها ضمير الشأن المقدر .

وأحياناً لا يقدر ضمير الشأن ، بل يقدر معنى الكلام
ومآله ؛ فالخليل يذهب إلى أن :

« ولكن زنجى عظيم المشافر »

برفع ما بعد « لكن » يساوى المنصوب ويمادله ، كأنه قال :

ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي

بتقدير الخبر مع المنصوب ، كما يقدر مع الرفوع في الآية الكريمة
السابقة .

فالرفوع في قوة المنصوب ، وخبر المنصوب يقدر كما يقدر
خبر الرفوع .

وكل هذه التوازيات عنوان على ثبات النسبة وتشابه العلاقة ،
وإن كان النصب — كما قالوا — أكثر في كلام العرب .

الرفع والتخفيف :

وتخفيف هذه الأحرف طريقة أخرى لتسوين النطق بالرفوع
بعدها ؛ فقد سبق أن استشهد الخليل وسيبويه — :

كان ظليمة تعطو ..

برفع « ظبية » وتخفيف « كان » وبـ :

كان ثدياء حقان

وما هو الخليل يعلق على قول الشاعر :

فما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

بتشديد « لكن » مع عدم ذكر الخبر بقوله : « ولكن طالبا منيخا أنا •
والنصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف ، ولجعل المضممر
مبتدأ كقولك :

ما أنت صالحا ولكن طالع

ورفعه على قوله : ولكن زنجى « (١) •

تخفيف الحرف يستدعى رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف ،
وهكذا قول الأعشى :

في غتية كسيوف الهند قد علموا أن هالككل من يحفى وينتعل
بتخفيف « أن » ورفع ما بعدها •

ويستدعى تخفيف « إن » لزوم اللام بعدها للتفرقة بينها وبين
« إن » النافية . وهذا مثال آخر من أمثلة ما أسميه التطريز اللغوي لإزالة
اللبس ، كما في نحو :

إن زيد لذهاب ، إن عمرو لخير منك
ومثله ذلك قوله تعالى :

« إن كل نفس لا عليها حافظ » (٢)

إنما هي لعلها • وقال تعالى :

« وإن كل لا جميع لدينا محضرون » (٣)

إنما هي : لجميع ، و « ما » لغو ، وقال تعالى :

(١) الكتاب ج ٢/ ١٣٦

(٢) الطارق ٤

(٣) يس ٣٢

« وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » (١)

« وإن نظنك لمن الكافرين » (٢)

وتخفيف « إن » في الآيتين الأخيرتين جعلها تدخل على فعل ، وكانت وهى مشددة لا تدخل إلا على الأسماء ، وكان التشديد ارتباط بالاسمية ، والتخفيف أزال هذا الارتباط ، أو على الأقل نقله إلى حالة الجواز لا إلى حالة الوجوب ، وهذا نوع آخر من أنواع للتطريز اللغوى .

وآيتا سورتي الطارق ويس قرئتتا بتشديد الميم على « لما » على أن تكون بمعنى « إلا » ، وإن ناهية لا مخففة .

وإعراب الآية يختلف من اعتبار لآخر ، أو من قراءة لأخرى .

وفي كل الأحوال يضع القارئ يده على مثال من عبقرية اللغة ؛ إذ يرى كيف تتغير وظيفة الحرف من النقيض إلى النقيض بتشديده مرة ، وتخفيفه أخرى ، وكيف أن العربية استخدمت الوسائل الدقيقة المفرقة بين الوظائف النحوية المختلفة ، بل قل المتعارضة ، وكيف أن المحلول المراد نقله لا يختلف سواء كان معنا « إن » المخففة وبمعناها اللام الفارقة في أسلوب الإثبات المؤكد ، أو كلن معنا « إن » للمخففة وبمعناها « لا » التى بمعنى « إلا » على أسلوب للنفي والإثبات ؛ إذ الأسلوبان متوازيان يصلان إلى نقطة تعبيرية تكاد تكون واحدة .

وما أرى مجيء إن المشددة قبل المبتدأ والخبر المرفوعين ، أو المخففة قبلهما ، ولافتراض النحويين ضحيرشان بعدها لإلتعبرا عن حالة التآرجح والتذبذب التى مرت بها . هذه الأدوات قبل أن تصل إلى حالة الاستقرار ؛ ومن هنا وجدناها تدخل كذلك على الأفعال قبل أن يستقر بها المطلق للتخصص بالدخول على الأسماء .

(١) الأمراء ١٠٢

(٢) الشعراء ١٨٦

(٣) الكتاب ١٣٩/٢ — ١٤٠

« ما » بعد « إن » والرفع :

وثمة طريقة أخرى لتسوين مجيء الاسم المرفوع بعد هذه الأحرف ، أو لتسوين دخول هذه الأحرف على الأفعال + يقول « سيبويه » : « وأما :

ليتما زيد منطلق

غبن الإلقاء فيه حسن ، وقد كان « رؤبة بن العجاج » ينشد هذا البيت رغما وهو قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
غرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال :

« مثلاً ما بعوضة » (١)

أو يكون بمنزلة قوله :

إنما زيد منطلق

وأما « لعلمنا » فهو بمنزلة « كأنما » وقال الشاعر وهو « ابن كراع » :
تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلما أنت حالم

وقال الخليل : إنما لا تعمل غيما بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت
لنوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير « إن »
من الفعل ما يعمل ، ونظير « إنما » قول الشاعر ، وهو « المرار
النقسي » :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أغنان رأسك كالنعام الخلس
جعل بعد ما بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعده (٢) .

فاتصال « ما » بهذه الأحرف يجعلها تدخل على اسم مرفوع
يعرب على أنه مبتدأ أو على أنه خبر مبتدأ محذوف . وما تفعله « ما »
بين وأخواتها ، تفعله أيضا بكلمات أخرى في اللغة أيسماء كانت أو أفعالا .

(١) البقرة ٢٦ :

(٢) الكتاب ١٣٧/٢ — ١٣٩

وهكذا يرتبط دخول « إن وأخواتها » على الأسماء منصوبة بكونها
مشددة ، فإن خففت دخلت على أسماء مرفوعة أو على أفعال ، وكذا إن
لحقتها « ما » الكاف أو المهيئة .

وقد يكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد حدثنا من نثق به أنه سمع
من العرب من يقول :

إن عمرا منطلق

وأهل المدينة يقرعون :

« وإن كلا لا ليوغينهم ريك أعمالهم » (١)

يخفون وينصبون ، كما قالوا :

كان ثدييه حقان

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير
عمله ، كما لم يغير عمل لم بك ، ولم أبل حين حذف ، وأما أكثرهم
فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء
حين ضموا إليها « ما » (٢) .

متساويات :

وجود النصب مع التخفيف مثال آخر من أمثلة ما أسميته ثبات
النسبة مع تغير الحالة الإعرابية للكلمات ، فها نحن نجد :

إن محمدا مؤدب ، إن محمدا مؤدب

بتخفيف « إن » ورفع « محمد » مرة ، ونصبه أخرى .

والإمكانات السابقة كلها تكاد تكون متساوية رغم اختلاف ضبط
الكلمات وذلك أمر مرده إلى ثبات النسبة ، انظر - مثلا - :

إن محمدا مؤدب

إنه محمدا مؤدب

إن محمدا مؤدب التخفيف

بالتشديد إن محمدا مؤدب

إنما محمدا مؤدب

إن محمدا مؤدب

(١) هود ١١١

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٠

والمسألة في النهاية لا تعدو إلا أن تكون تطريزات لغوية لجأت إليها العربية للتفريق بين التراكيب مخالفة اللبس أو الإلباس •
يثبت « سيبويه » فكرة ثبات النسبة مع تغير الضبط الإعرابي في مسألة العطف بالرفع على اسم « إن » فيقول : « فأما ما حمل على الابتداء فقولك :

إن زيدا ظريف وعمرو

إن زيدا منطلق وسعيد

فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن ، فإن يكون محمولا على الابتداء ؛ لأن معنى :

إن زيدا منطلق : زيد منطلق

وإن خفضت توكيدا • كأنه قال :

زيد منطلق وعمرو

قال تعالى :

« إن الله بريء من المشركين ورسوله » (١)

ومن هذا قول جرير :

إن الخلافة والنبوة خيهم والمكرات وسادة أطهار (٢)

برغم « سادة » •

فسيبويه يوازي بين جملة المبتدأ والخبر قبل دخول « إن » وبينها بعد دخولها ، وكان تركيب إن مع المبتدأ وتصييرها معا كالجاء الواحد ، لم يبلغ فكرة الابتداء ، وكان النصب هنا إنما يتم مراعاة لأوضاع شكلية فقط ، أما النسبة بين الكلمات خبائية •

على أن سيبويه لم يتجاهل ذلك الجانب الشكلي ؛ ولذا نراه يقول :
« وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت :

(١) التوبة ٣

(٢) الكتاب ج٢/ ١٤٤

(٣) الكتاب ج٢/ ١٤٥

إن زيدا منطلق وعمرا ظريف

فحملته على قوله عز وجل :

« ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر » (١) .

فرفع المثانى ونصبه جائزان ، ومن هذا قول « رؤية بن المعاج » :

إن الربيع الجود والخريف يدا أبى العباس والصيوقا (٢)

بنصب « الصيوقا » عطفا على الربيع ، ولو رفع حملا على موضع « إن الربيع » لجاز ، والآية الكريمة السابقة قرئت بالرفع على معنى :

ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ، ما نفذت كلمات الله (٣) .

ويستوى فى ذلك لكن ، كما يستوى أن يكون حرف العطف « لا » أو بل ، تقول :

إن زيدا منطلق لا عمرو

إن زيدا منطلق لا عمرا (٤)

وما جاز فى « إن ولكن » من العطف على محل الحرف مع المبتدأ ، لا يجوز فى « لعل وكان وليت » ، فلا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ، بل يقال :

ليت زيدا منطلق وعمرا

بالنصب ، وقبح حمل عمرا على المضمر فى منطلق حتى يقولوا :

ليت زيدا منطلق هو وعمرو (٥)

(١) لقمان ٢٧

(٢) الكتاب ج٢/١٤٥

(٣) الكتاب ج٢/١٤٤ يعلق المحقق نقلا : « وإنما لوجح سميويه على أن يفسر رفع البحر بالحقال : لأن رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن ؛ لأن « لو » لا يليها الابتداء .

(٤) الكتاب ج٢/١٤٦

(٥) الكتاب ج٢/١٤٦

ومن هذا أيضا قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون :

إنهم أجمعون ذاهبون

إنك وزيد ذاهبان

وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : « هم » (١)

ولا يعد هذا غلطا عندى ، بل هو من العرب جرى وراء العمق والقوة الكامنة في ظاهر الألفاظ ؛ إذ يبدو أن الذهن العربى أعطى للنصب هنا قوة الرفع وطاقته ، فعامله معاملة الرفع ، وهذا ما قصدته بالتوازي . ومن هذا أيضا قول « بشر بن أبى خازم » :

ولا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق (٢)

فقد وقع الضمير المنفصل الذى محله الرفع ، وهو « أنتم » بين اسم « إن » وخبرها مسبوقا بواو المطف . وللنحويين هنا ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن هذا في تقدير جملة : وأنتم بغاة عطف على جملة : إنا بغاة على تقدير حذف الخبر من جملة أنتم .

المذهب الثانى : أن خبر « إن » محذوف ، دل عليه خبر المبتدأ الذى بعدهما ، فالخبر الموجود خبر أنتم .

والرأىان متفقان في أن المعطوف جملة من مبتدأ وخبر على جملة هي :

إن + اسم + خبر

وهذا نوع من التوازي .

أما الفراء وشيخه الكسائى ، فأجازا أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر . فالخبر الموجود خبر المعطوف عليه والمعطوف ، ولا ضرورة إلى تقدير محذوف .

وهذا أيضا نوع من التوازي ؛ فاسم إن المنصوب هو في حقيقته

(١) الكتاب ج٢/ ١٥٥

(٢) الكتاب ج٢/ ١٥٧

مرغوخ حتى إنه يعطف عليه بالرغم (١) •

فالنظرة إلى التراكييب تقتضى — إذن — سبرا لأغوارها بغية تفسير
أوضاعها الشكلية ، فأنت تقول :

إن زيدا منطلق العاقل اللبيب

برفع العاقل اللبيب • فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على
الاسم المضمّر فى منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك :
مُزرت به زيد

إذا أردت جواب بمن مررت ، فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيد
العاقل اللبيب ، وإن شاء رفعه إذا كان جواب من هو ؟ فيقول :

العاقل اللبيب ، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب •
وقد قرئت هذه الآية على وجهين :

« قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب » (٢)

برفع « علام » ونصبها (٣) •

فالإلتباس على الشكل لا يقتضى تعمقا ولا جريا وراء الأسرار
الكامنة ، أما الإلتباس على المحل ، أو على ما وراء الشكل ، فلم يقتضى
استنطاق الظواهر واستكناه الأسرار فأنت فى قولك :

إن زيدا منطلق

أمام طرفين رئيسين للتركيب يحتمل كلاهما التوضيح ، فمن ينطلق؟
أو من هو زيد ؟ وعلى هذا يجوز رفع العاقل اللبيب • ولا تعارض بين
الرفع على التساؤلين السابقين والنصب مراعاة للظاهر ؛ فهذا أيضا
مثال من أمثلة التوازى بين الرفع والنصب ، وعلى هذا جاءت القراءة
القرآنية للآية السابقة ، وكل صواب •

كذا من التوازى فى تراكييب « إن » ما جاء فى الباب الذى عقده

(١) راجع المذاهب الثلاثة محقق الكتاب ج٢/١٥٦

(٢) سبأ ٤٨

(٣) الكتاب ج٢/١٤٧

« سيويه » تحت عنوان « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأخراف الخمسة لانتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء » .

ويلفت النظر أن مصطلح « الخبر » الوارد في العنوان السابق مراد به « الحال » وقد كان « سيويه » يوازي بينهما كثيرا ، وقد سبق في فصل « ملامح منهج » حديث عن القرابة بين هذين الموقعين .
فالموازاة هنا بين :

مبتدأ + خبر + حال و إن + اسم + حال
تقول :

إن هذا الرجل منطلق
يجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت :

هذا الرجل منطلق

إلا أن الرجل هنا يكون خبرا للمنسوب أو صفة له ، وهو في تلك الحال يكون صفة المبتدأ أو خبرا له « (١) » .

فهذا النص يفيد أن لنا في هذين المتوازيين الصور التالية :

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| ١ - مبتدأ + صفة + خبر | إن + اسم + صفة + خبر |
| هذا الرجل منطلق | إن هذا الرجل منطلق |
| ٢ - مبتدأ + خبر + حال | إن + اسم + خبر + حال |
| هذا الرجل مطلقا | إن هذا الرجل مطلقا |

فالمصور متوازية — كما ترى — . ودخل كل صورة ترى المفردات أيضا متوازية ، فالصفة توازي الخبر ، والخبر يوازي الحال في صور القائمتين اليمنى واليسرى .

إلا أن التوازي في صور القائمة اليسرى يصاحبه تواز بين النصب والرفع في التراوح بين الصفة والخبر وبين الرفع والنصب في التراوح بين الخبر والحال . وكل صحيح ورد في قوله تعالى :

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون »^(١)

« وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »^(٢)

فقد قرأ بعضهم : « أمتكم أمة » بنصب الأولى ، ورفع الثانية ، جعل « أمتكم » على « هذه » كأنه قال :

إن أمتكم كلها أمة واحدة

ورفع « أمتكم » مع نصب « أمة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها

مع رفع « أمة » هي قراءة « الحسن »^(٣) .

إن والطاقة الفعلية :

ونصب الحال في تركيب « إن وأخواتها » بما في هذه الكلمات من طاقة فعلية ، وهذه الطاقة الفعلية أقوى ما تكون مع « ليت » و « كان » و « لعل » . يقول « سيبويه » : « وكذلك إذا قلت :

ليت هذا زيد قائما ، لعل هذا زيد قائما ، كان هذا بشر منطلقا
إلا أن معنى « إن » و « لكن » لأنهما واجبتان كمنى :

هذا عبد الله منطلقا

وأنت في « ليت » تمناء في الحال ، وفي « كان » تشبهه إنسانا في حال ذهابه ، كما تمنيته إنسانا في حال قيامه . وإذا قلت : لعل ، فأنت ترجوه ، أو تغالغه في حال ذهابه .

فلعل وأخواتها قد عملن غيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ، كما أنك حين قلت :

ليس هذا عمرا ، كان هذا بشرا

عملتا عملين ، رفعتا ونصبتا ، كما قلت :

ضرب هذا زيدا

فزيدا انتصب بضرب ، وهذا ارتفع بضرب ، ثم قلت :

(١) الأنبياء ٦٢

(٢) المؤمنون ٥٦

(٣) الكتاب ٢/١٤٧

أليس هذا زيدا منطلقا

فانتصب المنطلق ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب كما انتصب
في « إن » وصار بمنزلة المفعول ، الذي تعدى إليه فعل الفاعل ، بعد
ما تعدى إلى مفعول قبله ، وصار كقولك :

ضرب عبد الله زيدا قائما

فهو مثله في التقدير ، وليس مثله في المعنى « (١) »

والمشابهة الأخيرة التي عقدها « سيبويه » بين جملة « ضرب »
وجملة « إن » في احتواء كليهما على مرفوع ومنصوب وحال ، وذهابه
إلى أن جملة « إن » مثل جملة « ضرب » في التقدير ، وليست مثلها في
المعنى طريفة ، فيها مراعاة لجانبى الشكل والمعنى •

فجملة « إن » تشبه جملة الفعل والفاعل مشابهة شكلية بحتة •
وبهذا الصدد غن « سيبويه » قسم « إن وأخواتها » إلى قسمين من
حيث الطاقة الفعلية •

فإن ولكن قسم ، وكان ، ليت ، ولعل قسم آخر •

والأوليان تلحقان بباب المبتدأ والخبر •

والفعلية في القسم الثانى أقوى ؛ ولذلك لا يعطف على اسمها
بالرفع ، كما جاز مع « إن » و « لكن » •

يقول « سيبويه » عن هذه التفرقة بين القسمين : « فهو يجرى
في إن ولكن في الحسن والقبح مجراه في الابتداء • إن قبح في الابتداء
قبح ههنا ، وإن حسن حسن ههنا لأن المعنى واحد • وإما في « ليت
وكان ولعل » ، فيجرى مجرى الأول » (٢) •

المبتدأ المركب :

حديث « سيبويه » والنحويين من بعده عن تركيب « إن » مع

(١) الكتاب ج٢/١٤٨

(٢) الكتاب ج٢/١٤٩

المبتدأ وتشكيلهما معا وحدة كلامية واحدة هي محل رفع ، إشارة للمجتهد في النحو العربي بأن يذهب إلى أن هناك ما يمكن أن يسمى « بالمبتدأ المركب » .

والمقصود بالمبتدأ المركب ، المبتدأ الذي لا يتشكل من كلمة واحدة مرفوعة وإنما يتشكل من كلمتين ، الأولى منهما قد تكون حرفا أو اسما ، والثانية قد تكون منصوبة ، أو مبنية على الفتح ، أو مجرورة . والكلمتان معا يكونان في محل رفع مبتدأ .

ويدخل في هذا النوع من المبتدأ المركب ، المركبات التالية :

- ١ - إن + اسم
- ٢ - كم + تمييز (منصوب أو مجرور)
- ٣ - الأعداد المركبة + تمييز
- ٤ - رب + مجرور
- ٥ - لا النافية للجنس + اسم
- ٦ - المركب المزجي

ولا يدخل في هذا النوع من المبتدأ المركب المبتدأ الذي هو مركب تركيبيا إضافيا ؛ إذ إن الجزء الأول من المركب (المضاف) يرفع ، والثاني (المضاف إليه) يجر ، فهذا النوع من المبتدأ ، هو كالمبتدأ المفرد من هذه الناحية .

ويشبه المركب الإضافي ، مركب المتبوع والتابع ، أي المنعوت والنعت ، والمعطوف عليه والمعطوف ، والمبدل منه والمبدل ، والتوكيد والمؤكد ، فالجزء الأول من هذه الثنائيات يكون هو المبتدأ ، والثاني يتبعه .

ولا جدال في أن المركب المزجي الواقع مبتدأ مبني على تفتيح الجزأين في محل رفع كأن تقول :

حضر موت مدينة يمنية

أما المركبات الأخرى ، فتعلق بها في التركيب ، وهذا الإلحاق هو في فكرة التركيب ذاتها ؛ إذ لا يخفى أن الجزء الثاني في بعض أنواع المركبات السابقة مجرور ، على حين أن المركب المزجي مبني على فتح الجزأين في المشهور من إعرابه .

والحق إن تبويب « سيويه » للمسائل السابقة يوحى بالتصنيف السابق ؟ فيعد أن انتهى من الحديث عن الابتداء ، تحدث عن « إن » حكم ، ثم لا النافية للجنس •

وأثناء حديثه عن الموضوعات السابقة ، كان يعرج إلى الحديث عن « رب » والأعداد المركبة ، والمركب المزجي •

بل إنه تحدث عن المنادى ، من الزاوية السابقة ، زاوية تركب عنصر مع عنصر آخر •

فالحديث عن المبتدأ بعد « إن » ينبغي — في نظري — أن يوضح في هذا الإطار الشكلي الواسع ، وإذا ما فعل هذا فسوف يتضح أن ما قاله الكوفيون من أن « إن » لم تعمل في الخبر ، وأنه مرفوع بما كان مرفوعا به ، قبل دخولها • هو الرأي والصواب في هذه المسألة •

فالمسألة لا تعدو كون أن المبتدأ تركب مع إن ، لفتح ، كما يتركب من أشياء أخرى •

إلا أن الكوفيين هاتتهم هذه النظرة الشمولية ، التي يأخذ بها كاتب هذه السطور • وفيما يلي حديث موجز عن أمثلة المبتدأ المركب :
كم :

كم نوعان ، استفهامية يسأل بها عن عدد ، وخبرية تدل على التكثير ومعناها معنى « رب » •

وكم الاستفهامية قد تأتي في مواقع مختلفة ، فقد تكون مبتدأ ، أو مفعولا ، أو ظرفا •

فهي في مثل :

كم كتابا اشتريت ؟

مفعول به مقدم ، وفي :

في كم ليلة سافرت ؟

ظرف زمان •

ومن الواضح أن الاسم الذى بعدها يوضح المراد منها ، ويبين هل هى مفعول أم ظرف .

والاسم الذى بعدها منصوب ، أما ما الذى نصبه ، فيجيب عن هذا سيبويه : « أما كم فى الاستفهام ، إذا أعملت فيما بعدها ، فهى بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام منون ، قد عمل فيما بعده ؛ لأنه ليس من صفته ، ولا محمولا على ما حمل عليه ، وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين (١) » .

يشبه هذا الكلام ما قيل سابقا عن نصب الاسم بعد « إن » فهو منصوب ؛ لأنه ليس مضافا إليه ، كما أن الاسم بعد عشرين ليس مضافا إليه .

ثم إن الاسم بعد « كم » منصوب ، لأنه ليس محمولا على ما حمل عليه « كم » وهو الرفع هنا ، فالنصب — إذن — يحمل قيمة خلافية ؛ فالاسم ينصب لأنه ليس مجرورا ولا مرفوعا .
ومن الواضح أن الاسم المنصوب فى نحو :
كم درهما لك ؟

جزء دلالى فى الفنصر الأول للجملة ، وهو المسند إليه . ومن حيث إنه يوضح المراد من « كم » اعتبرت الجبته فى هذه الجملة « مركبا » على الرغم من أن إعراب مثل هذه الجملة ، ينتهى بنا إلى القول بأن « كم » مبتدأ ، ودرهما تمييز ، ولك خبر .

وقد ارتضيت فى كتاب آخر لى (٢) ، تقسيم مستويات التحليل إلى ثلاثة مستويات مستوى الدلالة ، ومستوى التركيب ، ومستوى الوظيفة .

فهذه الجملة من حيث الدلالة تنقسم إلى جزئين : المسند إليه ، والمسند . ومن حيث التركيب ، فإن المسند إليه عبارة عن « مركب » . ومن حيث الوظيفة فإن معنا ثلاثة مواقع للنحوية ، هى : موقع الجبته ، والتمييز ، والخبر .

(١) الكتاب ج٢/ ١٥٧

(٢) جملة الفاعل بين الكم والكيف : مداخل .

وإذا ما بدأنا تحليلنا للجملة بالمستوى الأول (الدلالة) فمستوى
الوظيفية ، فمستوى التركيب ، استطعنا تحليل الجملة السابقة (كم درهما
لك) على النحو التالي :

الجملة			
١ - دلالة	مسند إليه	مسند	
٢ - وظيفة	مبتدأ	خبر	تميز
٣ - تركيب	مميز	تميز	جار
	كم	درهما	لك

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب منصوب • وهو يشبه تماماً
المنصوب فى نحو :

عشرون طالباً حضروا

ان محمداً حاضر

فالنصب بعد كم ، وعشرين ، وإن سببه واحد وهو التركيب ، أو
هو النصب الذى ليس له وجه آخر من رفع أو جر •

والعنصر الثانى فى المبتدأ المركب مع « كم » موجود بالقوة ، وإن
لم يوجد بالفعل ؛ إذ لا يتصور المراد بدون تقديره بعد « كم » •

« فإذا قال لك رجل :

كم لك

فقد سألَكَ عن عدد ؛ لأن كم إنما هى مسألة عن عدد هنا ،
فعلى الجيب أن يقول :

عشرون ، أو ما شاء مما هو أسماء لعدة ، فإذا قال لك :

كم لك درهما ، كم درهما لك ؟

ففسر ما يسأل عنه قلت :

عشرون درهما

فعملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك مبنيـة
على كم ^(١) .

ونصب الاسم بعد « كم » أو بعد « عشرين » له تفسيره في النحو
العميق للغة العربية ؛ فهذه الأسماء نصبت ما بعدها ؛ لأنها في الحقيقة
أسماء منونة فكم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ؛
لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة
عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، ولولا ذلك لم يقولوا :

خمسـة عشر درهما

ولكن التنوين ذهب منه ، كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه
موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذُهِبت
منها الحركة ، كما ذُهِبت من « إذ » ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام ^(٢) .
فالنصب — إذن — يفترض في الأسماء : كم ، عشرين ، خمسة
عشر تنويناً ، وهذا التنوين المقدر منع هذه الأسماء من أن تضاف
فيجر الاسم بعدها ، ولم ترفع هذه الأسماء ؛ لأنها ليست بمبنية على
مبتدأ ، ولا مبتدأ .

وإذا كان النصب موجوداً لأنه بديل للجر أو الرفع ، فإنه يذهب
بوجود أحدهما . يقول « سيبويه » : « وإن شئت قلت :

كم غلمان لك

— بالرفع — فتجعل غلمان في موضع خبركم ، وتجعل « لك »
صفة لهم ^(٣) .

فالرفع هنا بديل للنصب ، وتقول :

على كم جذع بنى بيتك

فالقياص النصب ، وهذا قول عامة الناس ، فأما الذين جروا ،

(١) الكتاب ج٢/١٥٧

(٢) الكتاب ج٢/١٥٧

(٣) الكتاب ج٢/١٦٠

فإنهم أرادوا معنى « من » ، ولكنهم حذفوها هنا تخفيفا على اللسان ، وصارت « على » عوضا منها « (١) » .

ومن الواضح أنه حيث يرفع الخبر بعد « كم » لا يقال بأن المبتدأ مركب ، ويحدث هذا أيضا مع « إن » . فلقد سبق أن المبتدأ قد يرفع مع « إن » المشددة ، وإن كان النحويون يفترضون أن اسم « إن » هنا ضمير الشأن ، والجملة بعد « إن » في محل رفع خبر .

وإذا كان النصب بعد « كم » الاستفهامية بديلا للجبر والرفع ، يفتنى بوجود أحدهما ، فإن الجبر بعد « كم » الخبرية بديل للنصب والرفع ، يفتنى أحيانا بوجود أحدهما .

وإذا كان النحو العميق لكم الاستفهامية يفترض شيها التثنيين ، فإن النحو العميق لكم الخبرية يفترض شيها عدم التثنيين ، فالنصب بعد « كم » الاستفهامية « المنونة » يوازى الجبر بعد « كم » الخبرية « غير المنونة » . وفى هذا يقول « سيوييه » :

« واعلم أن « كم » فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده إذا سقط التثنيين ، وذلك الاسم نحو :

مائتى درهم

فانجر الدرهم ؛ لأن التثنيين ذهب ، ودخل شيما قبله ، والمعنى معنى « رب » وذلك قولك :

كم غلام لك قد ذهب

فهم جعلوها فى المسألة مثل : عشرين ، وما أشبهها ، وجعلت فى الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها ، فجاز فى « كم » حين اختلف الموضعان ، كما جاز فى الأسماء المتصرفة التى هى للعدد « (٢) » .

وحديث « سيوييه » السابق حديث فى الموازنة بين التراكيب المؤسسة على روحها وما يفترض بداخلها أو فى أعماقها .

(١) الكتاب ج٢/ ١٦٠

(٢) الكتاب ج٢/ ١٦٠

و « كم » الخبرية تشبه في المعنى والشكل « رب » وإن كانت الأخيرة حرفاً ، والأولى اسماً ؛ فكلتاها تفيد الكثير ، وتجر الاسم بعدها ، ويأتي بعدهما الخبر مرفوعاً .

« فكم في الخبر لا تعمل إلا غيماً تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ، ورب غير اسم ، بمنزلة « من » فالعرب تقول :

كم رجل أفضل منك

تجعله خيراً لكم (١) .

والجر — كما سبق — يختفى إن وجد أحد البديلين : النصب أو الرفع ، يقول « سيويو » : « واعلم أن ناساً من العرب يعملونها غيماً بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه « رب » إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر لمقال :

ثلاثة أثواب

كان معناه معنى :

ثلاثة أثواب

وقال « يزيد بن ضبة » :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والغناء
وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة غدعاء قد حلبت على عشاري

فالذي ينصب يذهب إلى أن معنى التكثر في « كم » متحقق في النصب ، كما هو متحقق في الجر ، وأحياناً يتغير ضبط الكلمات ، لكن المعنى يبقى كما كان ، كما في الشواهد السابقة .

كذلك يجوز نصب الاسم بعد كم الخبرية ، إذا فصلت بينها وبينه

بفاصل ، فتعامل في هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ لأنه تمبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول :

هذا ضارب بك زيدا

ولا تقول :

هذا ضارب بك زيد

وقال زهير :

نؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودباً غارها

وقال القطامي :

كما نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل^(١)

فالفصل بين « كم » وما حقه أن يليها مباشرة يفترض فيها قوة نحوية عميقة عبر عنها « سيبويه » بأنها تعامل في هذه الحال معاملة الاسم المنون ؛ فالتلازم يتم بين التنوين والنصب ، وهو ما عهدناه من قبل مع كم الاستفهامية والمنصوب بعدها ، أو مع خمسة عشر والمنصوب بعدها ، أو مع عشرين والمنصوب بعدها ، وهذه عناصر لغوية يفترض فيها التنوين افتراضاً لتبرير وجود المنصوب بعدها ؛ لأن الاستعمال العربي قد درج على ذكر المنصوب بعد الاسم المنون ، كما هي نحو :

هذا ضارب بك زيدا — كما فعل سيبويه — .

أما البديل الآخر للجبر مع كم الخبرية ، وهو الرفع ؛ فيقول « سيبويه » عن بيت « القطامي » السابق : « وإن شاء رفع فجعل كم المبرار التي خاله فيها الفعل ، فارتفع الفعل بذالني ، لصار كقولك :

كم قد أثناني زيد

غزير غافل ، وكم مفعول فيها ، وهي المبرار التي أثناء فيها ، وليس زيد من المبرار ، وقال الفرزدق :

كم عمه

فجعل كم مرارا ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت عشارى على عماتك . وقال
الآخر :

حكم قد فاتنى بطل كمى ويأسر غنية سمح مضوب^(١)
وكم فى الأمثلة والشواهد السابقة ظرف ، والمرفوع فى بيت
المفرزدق مبتدأ ، فالجملة لا تزال اسمية .

أما المرفوع فى بيت القطامى ، وفى الشاهد الأخير فهو فاعل ،
ومن الواضح أن كم على افتراض الجر مبتدأ ، وكذلك هى على افتراض
النصب أما على الرفع فقد أصبحت ظرفا ، والجملة كلها انتقلت من
الفعلية إلى الاسمية ، وأذن بين :

كم فضل نالنى منهم على عدم	مبتدأ + خبر + صفة
كم فضلا نالنى منهم على عدم	مبتدأ + تمييز + خبر
كم نالنى منهم فضلا على عدم	مبتدأ + خبر + تمييز
كم نالنى منهم فضل على عدم	ظرف + فعل + فاعل

ولا يخفى مدى التوازن بين هذه التراكيب ، ودليل الصحة النحوية
فى هذه الموازنة التركيبية أن الأوجه الثلاثة رويت فى بيت أنس
ابن زعيم^(٢) :

كم بجود مقرف نال الملا وكريم بخله قد وضعه
فقد رفع « مقرف » على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم ، وخبر مقرف
هو « نال الملا » والنصب على التمييز ليقبح جره مع الفعل ، والجر على
الفصل بين كم وما عملت فيه الجر فى الضرورة ، وعلى النصب والجر
تكون فى موضع ابتداء .

وقال آخر :

كم يهيم ملك أغر وسوقة حكم باردية المكرم محتبى

(١) الكتاب ج٢/ ١٦٥ ، ١٦٦
(٢) انظر هامش محقق الكتاب ج٢/ ١٦٧

روى البيت بجر « ملك » مع الفصل بينه وبين « كم » بالجار والمجرور للضرورة ، ولو رفع أو نصب لجاز . وقال ثالث :

كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيمة ماجد نفاع^(١)
روى البيت بجر « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور ، ولو نصب أو رفع لجاز . ومن الواضح أن الصفات بعد « سيد » كلها مجرورة ، فروى القصيدة عين مكسورة .

ومن المبتدأ المركب قولهم :
له كذا وكذا درهم

فكذا وكذا مبهم فى الأشياء ، بمنزلة « كم » ، وهو كناية للعدد ، ونصب ما بعده كنصب الاسم بعد « كم » وخمسة عشر ، وعشرين .
ومثل هذا :

كان من الأمر ذية وذية ، وفيت وذيت ، وكيت وكيت
كأين قد أتانى رجلاً
مبتدأ + خبر + تمييز
وأكثر العرب يتكلمون بهذه مع « من » قال تعالى :
« وكأين من قرية »^(٢)

وقال عمرو بن شاس :
وكائن رددنا عنكم من مدجع يجىء أمام الألف يردى مقنما
فكائن مبتدأ ، ومن مدجع تمييز ، والخبر جملة « رددنا عنكم »^(٣) .
والجر هنا يوازى النصب فهما عدلان تركيبان كلاهما صحيح ، فـ
كأين + منصوب = كأين + من + مجرور
يقول « سيبويه » : « ألزموها « من » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شىء
يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك :
لا سيما زيد

(١) الكتاب ج ٢/ ١٦٧ ، ١٦٨

(٢) الحج ٨ : الطلاق ٨

(٣) الكتاب ج ٢/ ١٧٠

(هـ) في لزوم ما الزائدة للتوكيد) ، غرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة (٣) .

ويرى بعض النحويين أن الأصل في استعمال كآين الجر حتى إنه يقدر للتركيب « من » إذا لم تكن موجودة . يقول : « وكآين معناها معنى رب ، وإن حذفتم « من » غريب ، وإن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار « من » (٣) .

لكن الرأي الصحيح أنها تنصب ما بعدها أو أنها تتركب مع ما بعدها منصوبا ؛ لأنها في قوة اسم منون ، والتنونين يلزم النصب ، أو أنها في قوة اسم مضاف يأتي ما بعده منصوبا . يقولون :

« كذا وكآين عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت :

أفضلهم رجلا

فصار كآى وذا ، بمنزلة التنونين ، كما كان هم بمنزلة التنونين (٣) .

وأرى باب لا النافية للجنس مثالا آخر من أمثلة المبتدأ المركب في أسلوب النفي المستغرق الشامل لكل أفراد الجنس ، وهالك حديثا موجزا عن هذا .

« لا » النافية للجنس + المبتدأ :

كان النحويون مصيبين حين عقدوا مشابهة بين اسم إن واسم لا ، لكنهم كانوا شكلين حين بدعوا يشبهون بين الخبرين في البابين ، من حيث إن كليهما مرفوع ، وكلاهما من هذه الناحية يشبه الفاعل ، مع أنه من الواضح أن الخبر هو المسند ، والفاعل هو المسند إليه ، فهذه المشابهة الشكلية لا تبرر بحال القول بالمشابهة بين الموقعين .

كما أن هناك فروقا أخرى واضحة بين لا النافية للجنس ، وإن .

(١) الكتاب ج٢/ ١٧١

(٢) الكتاب ج٢/ ١٧١

(٣) الكتاب ج٢/ ١٧١ ؛ تسهيل الفوائد / ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ معنى اللبيب

ج١/ ١٥٧ — ١٦٠

هذه الفروق أن الأولى للنفي المستغرق ، أما الثانية فليثبتات المؤكد •

ولم ينب عن بال النحويين هذا الفرق ، فذهبوا إلى أن وجهه
مشابهة « لا » التبرئة لأن ، أن « لا » للمبالغة في النفي لكونها للجنس ،
و « إن » للمبالغة في الإثبات ، ولذلك نراهم ينتهون إلى أنها حملت عليها
حمل النقيض على النقيض (١) •

كذا من الفروق بين « لا » و « إن » أن الأولى تشترط بقاء أسلوب
النفي ، فإذا زال بطل عملها ، أى أن مجرد اقترابها من الإثبات يسلبها
العمل ، فكيف — إذن — تلحق بأداة مثبتة مؤكدة ؟

ومن حيث الضمائم التي تدخل عليها الكلمتان ، نرى « لا » تدخل
على نكرة ، أما « إن » فتدخل على معرفة ، وإن دخلت على نكرة ليس
لها مسوغ للإبتداء بها يجب تأخيرها ، وتقديم خبرها كما في نحو قوله
تعالى :

« إن لدينا أنكالا وجعيما » (٢)

« إن في ذلك لعبرة لأولى الأبصار » (٣)

أما « لا » فيشترط لإعمالها عمل إن — كما يقولون — أن يتقدم
اسمها على خبرها دائما ، فإن تقدم الخبر ، وتأخر الاسم بطل العمل •
فالكلمتان من هذه الناحية متباعدتان ، فكيف — إذن — جاز عقد
المشابهة بينهما ؟

خلاصة القول أن عقد المشابهة بين « لا » و « إن » بناء على نصب
الاسم معها منحى في التنظير لا يقوى على مواجهة الفروق الأخرى
الكثيرة التي سردها من اختلاف أسلوب الكلام مع الكلمتين ، واختلاف
اسم كل منهما بين التعريف ، والتكثير ، واختلاف العمل باختلاف ترتيب
كلمات كل جملة — على ما سبق — •

(١) شرح الكافية ج١/ ١١١ ، ٢٥٧ : مع الهوامع ج١/ ١٤٤ ؛ شرح

المفصل ج١/ ١٠٥

(٢) المزمّل ٣٦

(٣) للنور ٤٤

لذا أرى - والله أعلم - أن وجه المشابهة الحقيقي بين الكلمتين يكمن في أن كليهما مركبة مع الاسم بعدها ، وهذا التركيب هو الذى سوغ نصب الاسم بعدها أو فتحه .

ولهذا التركيب المولد للفتح أو النصب أمثلة أخرى سردت بعضها فى الصفحات السابقة . وهالك حديثا مفصلا عن لا النافية للجنس فى ضوء فكرة التركيب .

وينبغى ألا يغيب عن البال بأن القول بتركيب الحرف مع الاسم وتكوينهما معا وحدة واحدة يخدم عصب هذا البحث القائم على وجود التوازي والتقابل فى تراكييب اللغة اعتداء بروح التراكييب وأعماقتها وتراكييبها الداخلية .

ففى باب لا النافية للجنس نرى تركيب :

لا + الاسم + الخبر

يوازى تركيب

المبتدأ + الخبر

مع الفرق الدلالى والشكلى بين التركيبين . وقد كان الأمر كذلك مع إن وأخواتها .

وما ذلك إلا لأن النسبة بين كلمات التركيبين ثابتة ، فمن هيهما نثبت الخبر للمبتدأ ، أو المسند للمسند إليه ، أو المحكوم للمحكوم عليه مع « إن » أو ننفيه عنه مع « لا » .

والحق أنه لكى يصل الباحث إلى تقويم حقيقى ، أو إلى تفسير مقنع للحالة الشكلية التى يتصف بها اسم لا ، فما عليه إلا أن يقرأ فى مصادر النحو الأصلية ؛ فإن كتب النحو التعليمية ، أو ما أسميه شروح الألفية بأنواعها المختلفة طغى عليها الجانب الشكلى ، وعقبت بين المتباعدات وجوه التشابهات التى لا تقوم إلا على مشابهات شكلية طفيفة يدور معظمها حول تشابه فى نصب أو رفع أو جر .

أما الكتب المصادر ، فكانت أوسع نظرة ، وأقرب إلى فهم طبيعة

التراكيب اللغوية • فهذا — مثلاً — « الزبيدي » الأندلسي يقول عن تركيب العدد — وهذه مسألة ذات علاقة وطيدة بما نحن بصدد — : « إذا جاوزت العشرة ٠٠٠ جمعت المئتين ، وحذفت واو العطف التي كانت بينهما ، وجعلتهما بمنزلة اسم واحد ، وبنيتهما على الفتح تقول : هؤلاء أحد عشر رجلاً

فأحد عشر ، خبر لا يظهر الرفع فيهما ؛ لأنهما اسمان جملاً بمنزلة اسم واحد (١) •

فإذا كان تركيب الاسمين وتداخلهما مما استدعيا الاستغناء عن واو العطف ، فمن باب أولى يكون الاستغناء عن حركة الإعراب المألوفة للخبر •

ومسألة التركيب هذا موجودة في أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكر ؛ فقد جاء في « الخصائص » أن فتحة النون من « أينما » فتحة التركيب ، ويضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأول على الفتح ، كما يجب في « حضرموت » و « بيت بيت » ، ويدل على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أثبتناه أبو علي عن أبي عثمان :

أثور ما أصيدكم أم ثورين أم تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله « أثور ما » فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء « حضرموت » ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التثنية لامحالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم ، وهي مبقاة على حرثيتها ، كما بنيت « لا » مع المنكرة في نحو :

لا رجل (٢)

فالتركيب في الاسم كما يحدث نتيجة إلحاق حرف بآخره (أثورما) يحدث كذلك نتيجة اتصال حرف بأوله (لا + اسم) •

(١) الواضح / ٨٨ ، ٩١

(٢) الخصائص ج٢ / ١٨٠ ، ١٨١

وفتحة التركيب أقوى من حركة الإعراب؛ فالأخيرة تتلاشى وتندعم لتخلى مكانا للأولى؛ فالأولى تزيل الثانية، فقد نقول:

هذه خمسة

بإعراب خمسة، ثم نقول مركبا:

هذه خمسة عشر

تختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب، على قوة حركة الإعراب؛ ففتحة الراء في «عشر» فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين، وهي تماما كفتحة البناء في قولك:

لا رجل عندك (١)

ولعل تركب لا مع اسمها فقط — وهو الأمر الذي أجمع عليه النحويون — هو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن «لا» لا تعمل في الخبر، وأن الخبر مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخولها. وهذه قاعدتهم كذلك في «إن» (٢).

وقد ذهب بعض البصريين إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين، وهذا ما شرحه «الرضي» بقوله: «يرتفع خبر «لا» — إذا كان اسمها مبنيا — بكونه خبر المبتدأ، فلا رجل مرفوع المحل بالابتداء، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا، وضار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منه، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا، فبقى على أصله من الرفع بالابتداء» (٣).

فالإجازة بين جملة المبتدأ والخبر، وبين جملة لا النافية للجنس من هذه الناحية تكاد تكون كاملة، من حيث إن (لا + اسمها) في محل رفع.

(١) الخصائص ج ٢/ ١٢١ : ج ٢/ ٥٦

(٢) شرح الفصل ج ١/ ١٠٦، ١٠٧

(٣) شرح الكافية ج ١/ ١١١

فالمسألة — إذن — تفسر بعيدا عن فكرة العامل والمعمول، وتعززها أمثلة كثيرة في اللغة العربية .

وإذا كان اسم لا المفرد بنى بسبب تركيبه معها ، فإن اسمها المضاف أو المضارع له لا يبينان ؛ لأنه لا يركب أكثر من كلمتين (١) .

وعدم البناء لصعوبة التركيب في المسألة الأخيرة ، نجده أيضا مع الفعل المضارع الذي يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ؛ لتنزله معها منزلة صدر المركب من عجزه ، لكنه يعرب إن غُصل بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لعدم التركيب ؛ إذ لا تتركب ثلاثة أشياء (٢) . فمسألة تركيب عنصر مع عنصر آخر ، لها جذورها في الفكر النحوي العربي ، وحيثما وجد العنصر الذي سبب التركيب ، وبالتالي البناء ، يذهب النحويون إلى القول بالبناء .

و « لا » من العناصر التي يصدر بها المركب ، مثلها في ذلك مثل « إن » وأخواتها وكم وأخواتها .

وما ، ونون التوكيد من العناصر التي تلاحق العناصر الأخرى فتسبب لها البناء كذلك فالبنى هنا هو الصدر ، والعنصر الذي سبب البناء هو العجز .

وما التثوين مع النصب في اسم لا المضاف والتشبيه به إلا طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ إذ يبدو — والله أعلم — أن ذهن العربي ألف بناء اسم لا المفرد البناء السابق ، بسبب التركيب المشار إليه ، والموجود في أمثلة كثيرة من أمثلة اللغة العربية ، فطرد حالة النصب مع بقية أمثله مع إبقاء التثوين ، للسبب الذي ذكره النحويون من أنه لا تتركب ثلاث كلمات (٣) .

(١) شرح الكافية ج١/ ٢٥٦ : الواضح / ٨١

(٢) معجم الهوايح ج١/ ١٨ ، ١٩ ؛ شرح المفصل ج١/ ١٠٥

(٣) لا يغيب من ذهن القارئ أن التثوين حُذف من المضاف بسبب الإضافة ، وبقي مع التشبيه بالمضاف ففي نحو : لا بائع لبن هنا ، لا بائعا لبنا هنا .

نلاحظ الموازنة بين حذف التثوين والإضافة أو الجر ، وبين التثوين وعدم الإضافة أو النصب وهذه مسألة من مقررات النحو العربي ، ولها واقع في أمثلة كثيرة من تراكييب اللغة من نحو اسم الفاعل المضاف وغير المضاف ، الصفة المشبهة المضافة وغير المضافة ، وغيرها كثير .

ويكاد « سيبويه » يكون رائد الحديث عما أسميته «المتبدأ المركب»
فلقد بوب « لإن » ، و « لا » حيث تحدث عن « كم » وأخواتها ،
والنداء .

ويلحظ الباحث في هذا الباب النحوي الأخير وجوه شبه كثيرة
بينه وبين « لا » النافية للجنس . وهالك حديثا مقتصرا عن البناء
والإعراب في باب « النداء » .

النداء :

من يقرأ ما كتبه « سيبويه » يدرك أنه يعتبر النداء أسلوبا خاصا
يختلف عن غيره من الأساليب ؛ فهو يرى أنه أول الكلام أبدا ، إلا أن
تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك ، به تعطف
المكلم عليك ، ، فلما كثر وكان الأول في كلامهم ، غيروا فيه كثيرا ، حتى
جعلوه بمنزلة الأصوات ، وما أشبه الأصوات من الأسماء المتمكنة (١) .

وكان النداء يقوم بوظيفة التنبيه وتحويل اهتمام المخاطب أو
« المكلم » إلى ما سوف يقوله « المكلم » ، ومن هنا يسهل الاستغناء عنه
إذا ما تؤكد من أن المخاطب مصغ منتبه ، وإذا كان الأسلوب كله قد
يستغنى عنه ، فأولى بالتغيير فيه أو على الأقل التعديل ، عنصر من
عناصره ؛ فالأسلوب كله يشبه مجموعة من الأصوات المستخدمة للغرض
السابق .

وقد تكررت هذه الفكرة ، أقصد فكرة كثرة استعمال النداء والتغيير
فيه لدى سيبويه (٢) .

كما أشار « السيرافي » إلى مخالفة النداء لغيره من الألفاظ ؛ لأن
الألفاظ هي الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو
أشياء غيرها من الألفاظ . ولفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر وإنما هو
لفظ مجراء مجرى عمل يعمل عامل (٣) .

(١) الكتاب ج٢/ ٢٠٨

(٢) الكتاب ج٢/ ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣

(٣) الكتاب ج٢/ ١٨٢

ولأن النداء كثر ، فغرب من منزلة الأصوات ، نرى « سيبويه »
يعتقد بأن المفرد بنى على الضم تشبيها بالأصوات المبنية على الضم ،
يقول : « فأما المفرد ٥٥ فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر
فى كلامهم فجعلوه بمنزلة الأصوات نحو « حوب » وما أشبهه » (١) .
وطالما كان المنادى بهذه المنزلة الصوتية المحددة ، أى طالما كان
مفردا ظل مبنيا على الضم ، حدث هذا أيضا مع « قبل » و « بعد »
حين تقطعان من الإضافة ، أما إذا أضيقنا ، فإنهما تنصبان ، وهما فى
محل نصب كذلك إن كانتا مبنيتين على الضم ، كذلك المنادى ، فالمفرد
رُفِعَ وهو فى موضع اسم منصوب ٥٥

ونصبوا المضاف نحو

يا عبد الله

والنكرة حين قالوا :

يا رجلا

حين طال الكلام ، كما نصبوا :

هو قبلك ، هو بعدك

ورفعوا المفرد كما رفعوا : قبل وبعد ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك :
يا زيد ، يا عمرو

وتركوا التنوين فى المفرد ، كما تركوه فى « قبل » (٢) .

إن هذه الإشارات يمكن الاستفادة بها فى تفسير نصب المبتدأ مع
« إن » مثلا ، وبنائها على الفتح ، أو نصبه مع لا النافية للجنس ؛ فلو قد
الحق « سيبويه » المنادى المرفوع بالمبتدأ المرفوع ؛ إذ قال : « لما
أطرد الرفع فى كل مفرد فى النداء ، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع
بالبنداء أو بالفعل (٣) .

وعلى هذا ، فإن لنا أن نكمل دائرة التشبيه فنشبه المبتدأ المنصوب

(١) الكتاب ج٢/ ١٨٥

(٢) الكتاب ج٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩

(٣) الكتاب ج٢/ ١٨٣

أو المبنى على الفتح بالمنادى المنصوب ، وترجع الفتح أو النصب فيه إلى إطالة الكلام .

والحق ، يمكن أن تكون هذه نظرية تفسيرية ، تفسر بها حالات الإعراب في اللغة ؛ فالفاعل يرفع وكذا المبتدأ ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، ألم يقل النحويون أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل .

فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المفعول ، وإذا ما طال المبتدأ بيان ، أو بلا نصب ، تماما كما يرفع المنادى ، وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل ، أما الثاني فقد طال .

فإذا ما عرفنا أن طول الكلام فيه قدر من الجهود ، أدركنا أن النصب أو الفتح لخصتهما يناسبان مثل هذا الطول .

وهذه النظرية التفسيرية التي يمكن أن أسميها « نظرية الامتداد » تفسر لنا كذلك الإعراب في الفعل المضارع ؛ فهو يرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم ، فإذا طال الكلام بأداة نصب قبل المضارع نصب ، وإذا طال الكلام بنون توكيد بعد المضارع بنى على الفتح .

وجزم المضارع للفرقة بينه وبين نصبه ، وينأؤه على السكون للفرقة بينه وبين بنائه على الفتح .

ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم للفرقة بينها وهي منصوبة ، وكان نظرية الامتداد ، يبنى تكميلها بمبدأ مراعاة القيم الخلافية .

بعد هذا الاستطراد اللازم أقول :

سواء رفع المبتدأ أو نصب ، أو بنى على الفتح في حال الإطالة ، فهو في محل رفع .

وهذا ما أقصده بالموازاة ؛ فالنسبة ثابتة في علاقة المفردات بعضها ببعض ، وإن تغير الضبط الإعرابي نتيجة لتغير الضامات الكلامية المستدعية لتغير الحالة الإعرابية .

فالمبتدأ المرفوع لفظا ، والمبتدأ المنصوب بعد « إن » ، أو المبنى على المفتوح بعد « لا » من الناحية التركيبية يشير إلى حقيقة واحدة ، وهي كونه الجزأ الأول في جملة فهو — إذن — من المرفوعات يوما اعتراه النصب أو الفتح إلا للتركيب أو لطول الكلام .

والمنادى المبني على الضم ، والمنصوب من المنصوبات، وما اختلاف الرفع والنصب إلا خضوعاً لنظرية الطول ، فحيث لا طول يوجد الضم ، وحيث يوجد الطول يوجد النصب •

أى أن العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المبتدأ (وحده فقط أو بعد إن ، أو لا) هو الرفع ، أما العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المنادى (المفرد المضاف ، التشبيه به) هو النصب •

وفى هذا شىء من منطق اللغة ، ونفس من روحها ، فمرة يتجه التأويل نحو الرفع ، فيكون النصب اللفظى محله الرفع ، وأخرى يتجه نحو النصب ، فيكون الرفع اللفظى محله النصب •

فالنصب مع المبتدأ له اعتباران : اعتبار اللفظ أو السطح وهو النصب ، واعتبار المحل أو العمق وهو الرفع •

والعكس تماماً مع المنادى ؛ فالرفع فيه اعتبار لفظى سطحى ، أما النصب فاعتبار محلى عميق •

وهذه الازدواجية فى الاعتبار التى هى انعكاس لموازاة فى التراكيب تهتدى بروح التراكيب ، تجد لها واقعا من اللغة والاستعمال « رأيت قولهم :

يا زيد الطويل

بنصب الطويل ؛ لأنه صفة لمنصوب ، فإن رفعت ، فلائنه صفة لمرفوع (١) • وكذا تقول :

يا تميم أجمعين ، يا تميم أجمعون

فتنصب إن اعتبرت المحل ، وترفع إن اعتبرت اللفظ « والمعنى فى الرفع والنصب واحد » (٢) •

ورفع عنصر التركيب لأنه كلمة واحدة ؛ أو كالكلمة الواحدة (الفعل والفاعل ، المبتدأ والخبر ، يا + مفرد) ونصبه لطول الكلام أو لصيرورته

(١) الكتاب ج١/ ١٨٢

(٢) الكتاب ج٢/ ١٨٤

عنصرا في مركب (إن + اسم ، لا + اسم ، يا + مضاف أو شبيه به)
أمر مرده المعنى ووضوح المراد •

ولذا يستثنى من الإتيان بالنصب مراعاة لحن المنادى المفرد المبني
على الضم ، وصف « أى » وغيره من الأسماء المبهمة هي قولك :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجلان ، يا أيها المراتان

هأى ههنا ، كقولك : يا هذا • والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لهذا ،
وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول :

يا أى ، ولا يا أيها

وتسكت ؛ لأنهم مبهم يلزمه التفسير ، غصار هو والرجل بمنزلة اسم
واحد كأنك قلت : يا رجل (١) •

فالعنصر يرفع إن صلح وحده أن يعبر عن معنى ما ، وقد يتداخل
عنصران ليعبرا معا عن معنى واحد ؛ لأن واحدا منهما غامض ومبهم
فيحتاج إلى غيره •

ولا ينبغي أن يقال إن الاسم بما بعده قد طال فكان ينبغي نصبه
إعمالا لنظرية الامتداد أو الطول ؛ لأن النصب نتيجة لطول العنصر أو
الكلام شرطه الأساسى صلاحية العنصر وحده للتعبير عن معنى ،
و « أى » هنا أو « هذا » بدون وصفهما غامضان ، فهما في حاجة إلى
الوصف حاجة للكلمة إلى حرف من حروفها ، وكان الأمر في النهاية مرده
« الكيف » لا « الكم » هأى وصفتها ، وهذا وصفها كلمتان « كما »
وعدا ، لكنهما كلمة واحدة « كيفا » ونوعا ؛ ومن هنا رغما وكأنك قلت
يا رجل •

وكان هذا نوع من المنادى المركب الذى يؤخذ الاسمان فيه على
أنهما اسم واحد •

وهذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت

بمضاف ، أو عطف على شيء منها كان رفعاً ، واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة ، كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تبني على مبتدأ (١) .

ومرة أخرى تكون العبرة للكيف دون الكم ، فالرفع هو الوجه حتى لو طال التركيب مع هذه المبهمات وصفاتها بنعوت أو معطوفات كان تقول :

يا أيها الرجل ، يا أيها الرجل الكريم ، يا أيها الرجل والمصري وأنبه قارئ العزيز إلى أن « سيبويه » كان يفكر تفكير ذوي النظريات ؛ لأنه يعتبر : أي وصفته ، وهذا وصفته ، كالكلمة الواحدة في وجوب رفعهما (أي وصفته) في المنادى ، والجملة الفعلية ، والجملة الاسمية . وهذه الطريقة في تعميم الفكرة من سمات « التنظير » .
وهكذا يرتبط الرفع بالعنصر المتوحد ، أو المنزل منزلته ، والنصب بالعنصر الذي طال وامتد — كما سبق شرحه — .

وصيرورة الكلمتين كالكلمة الواحدة ، نجدها أيضاً في باب النداء في أمثلة وصف المنادى المفرد بابه المضاف إلى علم ؛ ففي هذه الأمثلة نجد الموصوف والصفة منصوبين .

والمتابعة هنا على العكس من المتابعة في وصف الأسماء المبهمة ، فهناك يتابع الصفة الموصوف ، أما هنا فيتبع الموصوف الصفة . هأنذا تقول :

يا زيد بن عمرو

وقال الراجز ، وهو من بني الجرمار :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود
وقال العجاج :

يا عمر بن معمر لا منتظر (٢)

(١) الكتاب ج٢/ ١٩٢ ، ٢٠٢

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٠٣

وسواء كانت المتابعة من باب متابعة الصفة للموصوف (اسم مبهم - صفة) أو من باب متابعة الموصوف للصفة (منادى مفرد - صفة مضافة إلى علم) فلا تعارض ولا تنافر بين ضرورة الرفع في الأول ، والبناء على الفتح في الثاني ؛ لأن الرفع في الأول إنما تم ؛ لأن الموصوف وصفته تكاملا ، فكونا كلمة واحدة فلم يطولا ، أما البناء على الفتح في الثاني فقد تم ؛ لأن الموصوف وصفته قد طال بالوصف أولا ، وبالإضافة ثانيا . فالنظرية - إذن - متسقة منضبطة .

يصف « سيويه » مدى القوى في تركيب الاسم مع آخر حتى يصبح معه كأنه حرف من حروجه : « وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك : زيد بمنزلة الرفعة في راء « امرئ » ، والجرة بمنزلة الكسرة ، والنصب كفتحة الراء ، وجعلوه تابعا لابن ، الا تراهم يقولون :

هذا زيد بن عبد الله

.. فتركوا التوتين ههنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن « (١) » .

فالاسم الذي يشبه به الموصوف والصفة هنا هو « امرؤ ، وابنم » حيث يضم الحرف قبل الأخير ، أو يفتح ، أو يكسر تبعا لرفع الحرف الأخير أو نصبه أو جره فأنت تقول في الرفع : امرؤ وابنم

بضم الراء والنون ، كما تضم الهمزة والميم ، وفي النصب : امرء وابنما

بفتح الراء والنون ، كما تنصب الهمزة والميم ، وفي الجر : امرئ وابنم

بكسر الراء والنون ، كما تجر الهمزة والميم .

وتشبه هذه المتابعة متابعة دال « محمد » لحركة « ابن » في قولك :

هذا محمد بن علي ، كافأت محمد بن علي ، سلمت علي محمد
ابن علي

هكذا « محمد » تساوى « الرأ » فى امرؤ ، و « ابن » تساوى
« الهمزة » ولذلك إذا نودى « محمد بن علي » نصب الاسمان ، فقول :
يا محمد بن عبد الله

بنصب الاسمين ، بإتباع محذوف المفرد لابن المضاف •
ومما يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد فى النداء قولك :
يا زيد زيد عمرو

بنصب الاسمين ، وقول « جرير » :

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا بلقيتم فى سوءة عمر (١)
وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ،
فلما كرروا الاسم تؤكدوا تركوا الأول على الذى كان يكون عليه لو لم
يكرروا « (٢) » •

فكان الأصل : يا تيم عدى بنصب تيم لأنه مضاف ، ثم كرروا تيم
تأكيدا للأول ، أما كيف اعتبر الاسمان كالاسم الواحد ، فهو ما يذهب
إليه « الخليل » من « أن قولهم :
يا طلحة أقبيل

يشبه :

يا تيم تيم عدى

من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ،
فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التى كان عليها قبل أن يلحقوا
الهاء • وقال النابغة :

كلىنى لهم يا أميمة ناصب ولىل أفاقيه بطيء الكواكب
فقد أقمم الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المندى على حاله قبل الهاء ،
والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء ، فقيم تيم صار أسما واحدا ،

(١) الكتاب ج٢/٢٠٥

(٢) الكتاب ج٢/٢٠٦

وكان الثانى بمنزلة الهاء ، فى طلحة ، تحذف مرة ، ويجاء بها أخرى ،
والرفع فى طلحة ويا تيم تيم هو القياس » (١) •

مرة أخرى ينزل « الخليل » الاسم المركب منزلة تاء التثنية
مما هى فيه ؛ فالعلاقة بين الاسمين اللذين صارا كالاسم الواحد تشبه
علاقة الاسم بحرف من حروفه ، وهذا يدل على شدة التداخل والاتصال •
وقد ينتهى المنادى بفتحة بدلا من انتهاك بياء المتكلم ، فأنت إذا
أضفت المنادى إلى نفسك لا تثبت « ياء الإضافة مع النداء كما لم يثبت
التنوين فى المفرد ؛ لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين ؛ لأنها
بدل التنوين • فحذف وترك آخر الاسم جرا لفصل بين الإضافة
وغيرها ، قال تعالى :

« يا عباد فاتقون » (٢،٣)

وبعض العرب يضمون بعد حذف الياء فيقولون : يارب ، وبعضهم
ييقون الياء فيقولون : يا ربى ، وكان « أبو عمرو » يقول : يا عبادى
فاتقون ، وقد يبدلون مكان الياء ألفا لأنها أضعف ، وذلك قولك :

يا ربا تجاوز عنا

فإذا وقفت قلت : يا رباه ، وحدث « يونس » أن بعض العرب يقول :

يا أم لا تفعلنى

بفتح الميم (٤) •

والفتح أيضا نجده نهاية للمنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء
المتكلم ، وياء المتكلم إما أن تثبت هنا ، وإما أن تحذف ، ويفتح المضاف
إليها ، فبعد يقال :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨

(٢) الزمر ١٦

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٠٩

(٤) الكتاب ج٢/ ٢١٠ — ٢١٣

يا بن أمي أو يا بن أم

يا بن عمي أو يا بن عم

جعلوا ذلك بمنزلة الاسم الواحد ، وهذا — الأخير — أكثر في كلامهم من الأول (١) .

كذلك نجد المفتح في نداء الأسماء المختومة بتاء التانيث ، سواء كانت اسما خاصا ، أو اسما عاما مكونا من ثلاثة أحرف أو أكثر ، فيقال في جارية : يا جاري ، بحذف التاء وفتح الياء ، وفي سلمة يا سلم بفتح الميم وحذف التاء ، وفي شاة يا شاة ، وفي ثبة يا ثبة ، فالأكثر في كلام العرب الاستغناء عن الهاء — كما قال سيبويه — ، وبعضهم يثبت الهاء بفتح غيقل : يا سلمة بفتح الهاء وقد ذكر « سيبويه » لهذا أمثلة أخرى كثيرة (٢) .

وهكذا يكون فتح المنادى سمة غالبية في هذا الباب ، وهي في كثير من الأمثلة ترد إلى تركيب اسمين ، وجعلهما معا كالاسم الواحد .

أننتقل الآن إلى حديث موجز عن لا النافية للجنس كما عرضه سيبويه مباشرة بعد حديثه عن باب النداء ، ما يؤذن بوجود شبه بين البابين .

مشابهات :

كان « سيبويه » مدركا للشبه بين البابين ، فبعد أن ساق وجوها من التغيرات الموجودة في بابي النداء ولا ، يقول : « فالنفي في موضع تخفيف ، كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء (٣) » .

ومما ساقه « سيبويه » للتدليل على المساواة بين البابين أن التثوين يحذف من قولك :

(١) الكتاب ج٢/ ٢١٤

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٤١ — ٢٤٥

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٧٨

لا أبالك

كما يحذفونه من :

لا أبالك

لأنهم لو لم يجيئوا باللام لكان ساقطا ، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحدا ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك :

يا تيم تيم عدى

وبدخلة الهاء إذا لحقت « طلحة » في النداء ، ولم يغيروا آخر « طلحة » عما كان عليه قبل أن تلتحق ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة ، لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلتحق ، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلتحق ، فالتنى في موضع تخفيف ، كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء (١) .

ويفرق « سيبويه » بين اللام وغيرها من حروف الجر ، فيقول ملحقا ما في باب لا بما في باب النداء ، ومفرقا بين اللام وفي : « وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف ؛ لأنهم كانوا الحقوا اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت :

يا تيم تيم عدى

فلما ألحقت الاسم اسما كان مضافا ، ولم يغير الثانی المعنى ، كما أن اللام لم تغير معنى : لا أبالك . وإذا قلت :

لا أب فيها

فليست « في » من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى الذي كان قبل أن تلتحق (٢) .

ويقول عما سماه النحويون من بعده بالشيء بالخلف : « هذا

(١) الكتاب ج٢/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣

(٢) الكتاب ج٢/٢٨٤

باب ما يثبت فيه التثوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التثوين لم يصير منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم وهو قولك :

لا خيرا منه لك ، لا حسنا وجهه لك ، لا ضاريا زيدا لك
لأن ما بعد حسن وضارب وخير ، صار من تمام الاسم ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك :

لا عشرين درهما لك (١)

وصار التثوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره ، نحو واو مضروب وألف ضارب ، فنونت كما نونت في النداء كل شيء صار مفتى الاسم فيه ما بعده ، وليس منه ، فنون في هذا ما نونت في النداء ، مما ذكرت لك إلا النكرة ، فإن النكرة في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء ، ولا تعمل « لا » إلا في النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر (٢) .

فما بعد خير ، وحسن ، وضارب متعلق به ، يتم به المعنى ، والمعنى يحتم وجود المتعلق وما تعلق به مما . فالتثوين في الاسم المنصوب أصبح تحرف هجائي يدخل في نسيج كلمة من الكلمات ، واسم « لا » من هذه الناحية يشبه المنادى فيما لو قلت :

يا حسنا وجهه أقبل

فالنون هنا منون هناك ، والعكس بالعكس ، إلا أن المبني هنا نكرة والمبني هناك معرفة .

ثم يرى « سيبويه » أن التثوين يحمل معنى مخالفا لمعنى البناء ، فيقول نقلا عن « الخليل » : « كذلك :

لا أمرا بالمعروف لك

إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلا به كأنك قلت :

(١) الكتاب ج٢/ ٢٨٧

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٨٨

لا آمر معروفًا لك

وإن قلت :

لا آمر بمعروف لك

فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاما ، وإن شئت قلت :

لا آمرا يوم الجمعة

إذا نفيت الأمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الأمرين ، فإذا قلت :

لا آمر يوم الجمعة

فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعلمت في أي حين (١) .

فالتملق بالجر في : لا آمرا بالمعروف يعادل تعلقا بالنصب ، إذ
المعنى : لا آمرا معروفا ، وهذه موازنة في التركيب قابلتنا كثيرا من قبل .
والفرق بين الاسم منونا وبينه مبني أن النفي في الثاني عام شامل ،
والنفي في الأول لا يعم .

وهكذا لا ينى «سيويه» أن يذكر وجوه الشبه بين تركيب لا النافية
للجنس ، وتركيب النداء .

والحق أن الصورة هي ذهنه كانت شاملة ، وحوث ألوانا تركيبية
كثيرة أشرت إليها من قبل ، وأشار إليها «سيويه» أيضا خلال حديثه
عن لا النافية للجنس « فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن « رب » لا تعمل
إلا في نكرة ، وكما أن « كم » لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في
النكرة (٢) .

كما يقول : « وأعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه » رب
حسن لك أن تعمل فيه « لا » . . وسألت الخليل عن قول العرب :

ولا سيما زيد

فزعم أنه مثل قولك :

ولا مثل زيد

و « ما » لغو ؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ؛ فمن ثم عملت فيه
لا ، كما تعمل « رب » في مثل ، وذلك قواك :

(١) الكتب ج ٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨

(٢) الكتب ج ٢/ ٢٧٤

رب مثل زيد

وقال أبو محجن الثقفي :

يا رب مثلك في النساء غيرة . بيضاء قد تمتعتها بطلاق
فسيبويه يجمع بين كم ، ورب ، ولا ، وإن ، وخمسة عشر والنساء
في تناول واحد ، وتصور واحد •

والشبه بين « لا » و « رب » في دخولهما على نكرة ، يتضح في
عطفك على ما جاء بعدهما ، فإذا عطف على اسم « لا » اسم هو معرفة ،
فإنه لا يعطف على اللفظ ، وإنما يعطف على المحل أو الموضع ، فمن ذلك
قولك :

لا غلام لك ولا العباس
فإن قلت : أحمله على « لا » ؟ فإنه ينبغي لك أن تقول :
رب غلام لك والعباس

لكن هذا لا يجوز ؛ ولا بد أن تحمل المعرفة على الموضع ؛ لأنه لا يجوز
لما أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرب (١) •

لا + اسم + خبر = مبتدأ + خبر :

لأذهب الآن إلى بعض مما قاله « سيبويه » عن نحو لا النافية
للجنس في ضوء ما سبق ، واضعاً في الاعتبار الموازنة التركيبية بين
تركيبها وتركيب جملة المبتدأ والخبر؛ أثبات النسبة بين كلمات التركيبين •
يشير « سيبويه » إلى فكرة تركيب لا مع اسمها بقوله : « ولا تعمل
فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب « إن » لما
بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه
بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر » (٢) •

وهذا التركيب مسألة إفضلية فقط يشبه التركيب في « يابن أم
غهي مثلها في اللفظ ، وفي أن الأول عامل في الآخر » (٣) •

(١) الكتاب ج٢/ ٢٠٠

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٧٤

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٧٥

وكأن الفتحة في هذه التراكيب واحدة :
إن محمداً ، لا رجل ، يا بن أم ، خمسة عشر
ولا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت :
هل من رجل
فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك :
ما من رجل (١)

فالتراكيب :

لا رجل هنا ، هل من رجل هنا ؟ ، ما من رجل هنا
فيها ما أسميه بالابتداء المركب ، لأن المبتدأ هنا عبارة عن :
لا + اسم ، من + اسم

والدليل على أن : لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في
موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز :
لا رجل أفضل منك

وأخبرنا « يونس » أن من العرب من يقول :
ما من رجل أفضل منك ، هل من رجل خير منك
كانه قال :

« ما رجل أفضل منك ، هل رجل خير منك » (٢)

ومن الواضح أن « سيبويه » يعادل بين المبتدأ المركب ، والمبتدأ
البسيط ، لأنه يحول لا + اسم ، من + الاسم إلى مبتدأ مرفوع .

وهذا دليل الموازنة بين التراكيب ، فما بدأ منصوباً بعد لا ، ومجروراً
بعد من يوازي المرفوع ، وهذا هو عصب هذا البحث المؤسس على فكرة
القراءة بين التراكيب عن طريق النسبة والروح لا عن طريق الشكل
والظاهر .

لوائح التراكيب :

ويسبقون تركيب لا مع الاسم ، أو من مع الاسم ، أو خمسة مع

(١) الكتاب ج ٢/ ٢٧٥

(٢) الكتاب ج ٢/ ٢٧٦

عشر « أنك لا تفصل بين لا والمنفى ، كما لا تفصل بين من وما تعمل فيه ، فلا يجوز لك أن تقول :

لا فيها رجل

كما أنه لا يجوز لك أن تقول غي الذي هو جوابه :

هل من فيها رجل

ومع ذلك أنهم جعلوا « لا » وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فحقب أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرين بشيء من الكلام لأنها شبيهة بها « (١) » .

كذلك يستلزم تركيب « لا » مع الاسم أن يتصل بها مباشرة ، ولذلك لا تركيب مع المعطوف على اسمها ، فإذا قلت :

لا غلام وجارية فيها

تنصب كلمة « جارية » ؛ لأن « لا » إنما تجعل وما تعمل فيه اسما واحدا ، إذا كانت إلى جنب الاسم . قال الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (٢)

فقد عطف « ابن » بالتنونين على اسم لا ؛ لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ؛ لأنها مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل اسما واحدا .

وشبيه بهذا أن جملة « لا » قد تمتد بوصف واحد ، فيجوز في الوصف البناء على الافتح ، والنصب مع التنونين ، وقد تمتد بأكثر من وصفين ، فلا يجوز في الوصف الثاني إلا النصب مع التنونين ، وهكذا الحال فيما لو كرر الاسم لخصار وصفا تقول :

لا غلام ظريفا لك

لا غلام ظريف لك

لا غلام ظريفا عاقلا لك

لا غلام ظريف عاقلا لك

لا ماء ماء باردا عندك

لا ماء ماء باردا عندك

« غاما الذين نونوا ، فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ،

(١) الكتاب ج٢/٢٧٦

(٢) الكتاب ج٢/٢٨٤

وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي، وأما الذين لم يبنوا ، فإنهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد . . فإذا عدت الوصف فأنت في الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منونا من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد . . وإن كررت الاسم غصار وصفا ، فأنت فيه بالخيار . . ولا يكون « باردا » إلا منونا ؛ لأنه وصف ثان (١) .

كذا يجب التتوين إذا فصل بين الموصوف والصفة في نحو :

لا رجل اليوم ظريفا ، لا رجل فيها عاقلا

« من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر (٢) »

ومن الواضح أن وصف اسم لا المضاف لا يكون إلا منونا ؛ لأنه غير مركب مع « لا » تركيب خمسة عشر ، تقول :

لا ماء سماء لك باردا (٣)

فاسم لا المضاف لم يسقط منه التتوين لتركبه معها ، بل لإضافته ؛ فيجب في وصفه التتوين .

وإلى الوجهين السابقين : المتابعة في البناء كلما أمكن التركيب ، والمتابعة بالنصب جوازا أو وجوبا ، تجوز المتابعة بالرفع حملا على موضع لا واسمها ومن ذلك قول ذي الرمة :

بها العين والآرام لا عد عندها ولا كرع إلا المغارات والربل بتتوين كرع ورفعه .

وقال رجل من بني منجج :

هذا المعركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب (٤)

(١) الكتاب ج٢/ ٢٨٩

(٢) الكتاب ج٢/ ٢٩٠

(٣) الكتاب ج٢/ ٢٩١

(٤) الكتاب ج٢/ ٢٩١

برقع « أب » • ومن ذلك أيضا قول العرب :

لا مال له قليل ولا كثير

رغوة على الموضع (١) •

والإبتاع على الموضع يعكس فكرة تركيب « لا » مع اسمها
وضيرورتها معا كالاسم الواحد • ومن هنا يقول « الخليل » رحمه الله
مشيرا إلى ما أسميته الموازة في التراكيب :

« يذ لك على أن « لا رجل » في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك :
لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك ، ومثل ذلك :

بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء » (٢) •

وأيا ما كان الوجه الذي تأتى عليه المتابعة ، فالأمر مرده إلى المعنى
واستقامة الكلام ، فالوصف في قول « جرير » :

يا صاحبي دنا الرواح فسيراً لا كالعشية زائراً ومزوراً

لا يكون إلا نصبا ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا
أرى كالعشية زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالليوم رجلاً » (٣) •

فالعشية لا توصف بكونها زائرة ؛ ولذلك نصب الوصف بإضمار
فعل ، والجملة كلها فعلية على هذا التقدير •

وحين يتعذر تركيب لا مع اسمها ، لا تعمل ، وأحيانا يجب تكرارها ،
يحدث هذا — مثلا — إذا فصلت بين « لا » والاسم بحشو كما في قوله
تعالى :

« لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » (٤) •

فلا هنا يجب تكرارها ، وهي هنا عاملة عمل « ليس » مثلها مثل
« لا » في قوله تعالى :

(١) الكتاب ج٢/٢٩٢

(٢) الكتاب ج٢/٢٩٣

(٣) الكتاب ج٢/٢٩٣

(٤) الصافات ٤٧

(٥) الكتاب ج٢/٢٩٩

« لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١)

ومن الطريف أن النحويين افترضوا للا النافية تركيبا عميقا ، ذهبوا فيه إلى أن تركيب « لا » يعتبر في الحقيقة كأنه إجابة عن سؤال غلا العاملة عمل « إن » إجابة عن سؤال :

هل من عبد ؟

بقولك : لا رجل هنا .

والعاملة عمل ليس إجابة عن سؤال :

أغلام عندك أم جارية

بقولك :

لا أغلام عندي ولا جارية

أو سؤال :

أعندك رجل أم امرأة ؟ بقولك :

لا عندي رجل ولا امرأة .

« ولا يجوز لك إلا أن تعيد لا الثانية من قبل أنه جواب لقوله :

أغلام عندك أم جارية ؟

إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، ولا يحسن إلا أن تعيد لا ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه « أم » إلا أن تذكرها مع اسم بعدها . وإذا قال :

لا غلام

فإنما هي جواب لقوله :

هل من غلام ؟

وعملت « لا » فيها بعدها ، وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملت « من » في الكلام ، وإن كان في موضع ابتداء » (٢) .

والموازاة التركيبية بين السؤال المفترض وجوابه واضحة ، فكما يجب إعادة ذكر الاسم بعد « أم » في السؤال ، يجب كذلك إعادة « لا »

(١) يونس ٦٢

(٢) الكتاب ج ٢/ ٢٦٥

بعد اسم بعدها ، وكما أن « من » والاسم بعدها فى السؤال مركبان معا
فى موضع ابتداء ، فإن « لا » والاسم بعدها فى موضع ابتداء كذلك .
والفرق الأساسى بين نوعى « لا » أن العاملة عمل ليس لا تركب
مع اسمها ، أما العاملة عمل « إن » فتركب مع اسمها ، « ولم تجعل لا
التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد ؛ لئلا يكون الرفع كالناصب (١) » .
وكان مسألة افتراض تركب لا مع اسمها سمة تركيبية تفرق بينها
فى تركيب ، وبينها فى تركيب آخر ، ويلاحظ هذا التركيب أيضا فى
أمثلة أخرى غير ما نحن بصدده . يقول سيويين :

« واعلم أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد
هى والمضاف إليه [ليس معه شيء] ، وذلك نحو قولك :

أخذته بلا ذنب ، أخذته بلا شيء ، غضبت من لا شيء ، ذهبت
بلا عتاد .
والمعنى :

أخذته بغير ذنب ، .. بغير شيء ، .. من غير شيء ، .. بغير عتاد
وتقول للرجل :

أجئتنا بغير شيء .

أى : رائقا (٢) .

فلا بمعنى غير ، ومعنى المثال الأخير :

أجئتنا خاليا من شيء معك

وهذا معنى قوله : رائقا ؛ لأن الرائق الخالى (٣) .
وتقول إذ قلت الشيء ، أو صغرت أمره :

ما كان إلا كلا شيء

إنك ولا شيئا سواه

ومن هذا النحو قول الشاعر ، وهو أبو الطفيل :

(١) الكتاب ج٢/ ٣٠٠

(٢) الكتاب ج٢/ ٣٠٢

(٣) الكتاب ج٢/ ٣٠٢

تركنتى حين لا مال أعيش به وحين جن زمان الناس أو كلبا
والرفع عربى ، على قول المجاج :
والله لولا أن تحصن الطبخ بى الجحيم حين لا مستصرخ
والنصب أجود وأكثر (١) .

ومن الواضح أن الاسم بعد لا فى هذه التراكيب قد يجربا لإضافة ،
وقد ينصب عطفا على منصوب ، وقد يرفع على إلغاء الإضافة واعتبار
« لا » بمعنى ليس ، وقد يبنى على الفتح كما فى قول المجاج :

هنت قلوصى حين لا حين ممن (٢)
وخبير لا محذوف فى هذه الحال .

ويفترض « سيبويه » والنحويون فى « لا » هذه ما افترضوها فى
نوعى لا السابقين من أنها جواب عن سؤال ، ولذلك يقبح أن تقول :

مررت برجل لا فارس
حتى تقول : لا فارس ولا شجاع
ومثل ذلك :

هذا زيد لا فارسا
لا يحسن حتى تقول : لا لا فارسا ولا شجاعا
وذلك أنه جواب لمن قال ، أو لمن تجمله ممن قال :
أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟
وكقوله :

أفارس زيد أم شجاع ؟

وقد يجوز على ضعفه فى الشعر ، قال رجل من بني سلول :
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع (٣)
ولعل ما موع عدم التكرير فى هذا الشاهد ، أن هناك ما يقوم مقام

(١) الكتاب ج ٢/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ : الأمل ج ١/ ١٩٢

(٢) الكتاب ج ٢/ ٣٠٤

(٣) الكتاب ج ٢/ ٣٠٥

التكرير فى المعنى ؛ لأنه حين قال : « وهوتك فاجع » دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر ولغاته .

وما يجوز فى الصفات يكون فى الأخبار ، فقول :

زيد لا فارس ولا شجاع

حيث يعتبر « لا فارس » خبراً مركباً ، « ولا شجاع » خبراً معطوفاً عليه ، والعطف هنا فى حكم الوجوب ؛ لأن مثل هذه الجملة تقف إجابة عن سؤال :

أزيد فارس أم شجاع

وهكذا ، يتوصل النحاة العرب إلى طريقة مبتكرة لتصحيح الأمثلة ، والتصحيح هنا ينبع من داخل التراكيب وروحها وذاتيتها ، ويصدر عن منطقها الخاص بها ، لا عن أى منطق آخر قاعدى أو غيره . وهذا المنطق يفترض للتراكيب عمقا يتحكم فيها .

وينتهى بهذا الحديث عن لا النافية للجنس ، كما عرضها سيبويه . ومن الواضح أن مصب نحو هذا الأداة قائم على فكرة تركبها مع اسمها ، وتشكيلها مع وحدة كلاهما واحدة ، فهى بهذا تشبه « إن » . وهذا هو المبرر المنهجي الذى جعل سيبويه يتحدث عنها فى سياق حديثه عن كم وأخواتها ، وإن وأخواتها ؛ والنداء ، هفى كل هذه التراكيب نلاحظ فكرة المتداخل بين العناصر ، وما يستلزمه هذا من بناء على الفتح ، أو نصب مع التنوين عند تعذر البناء .

ولم يشك أحد من النحويين فى أن جملة لا ، وجملة إن اسمية توازى جملة الجند والخبر . وكانت هذه الموازنة مجمعا عليها .

أما جملة كان وكاد فقد سبب جانب الفعلية فى هذين البابين كثيرا من الجدل حول الانتماء التركيبى لهما ، وهو ما فرغنا منه فى حينه وانتهت هناك إلى أن الشكل التركيبى وإن جعل هذه الجمل تنتمى إلى الجملة الفعلية ، فإن النسبة الثابتة بين ركنيها الأساسيين هى نسبة

ما بين المبتدأ والخبر ، وهذا ما أسميته ثبات النسبة مع تغير المسألة الإعرابية ، وهو نوع من التوازي والتقابل بين التراكيب •

إلا أن « الرضى » بشرجه حقيقة العلاقة بين العناصر المفردة لجملتى كان وكاد ، انتهى بهما على أنهما فى الحقيقة جمل فعلية • وهو الأمر الذى قلّم به مع ظن وأخواتها ، وقد سبق حديث عنها من قبل •

وهنا ينتهى ما جاد به القلم وسمح به الجهد ، وفتح الله به من حديث عن الإنعزاب والتراكيب فى ضوء من تعرف على روح تراكيب العربية وتراكيبها الداخلية • وه الأمر الذى رآه كاتب هذه لسطور ضرورة منهجية فى سبيل العرض الأمين لتراثنا الفكرى النحوى ، فإن النحويين العرب ، لا سيما المكيّرين منهم ، لم يقفوا قط عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة ، بل ضموا إلى هذا استكناها لأسرارها ، وغوصا وراء أعماقها •

وكانت فكرة الموازنة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة فى تحليلاتهم ، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى « النسبية » بين المتباعدات « الشكلية » •

وهم فى رصدهم الأمين للسمات الشكلية ، وتقريبهم للمتباعدات استنادا إلى روح التراكيب ، ونسبة ما بينها ، أبرزوا شخصية اللغة وذاتيتها ، التى لا تتغير ، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها ، مع تحول الأشكال وتلون الظواهر •

وهنا أمل أن يعيد بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر فى موقفهم من التراث النحوى ؛ فقد رموه كثيرا بالشكلية ، والتعبد بفكرة العامل •• وبتهم أخرى ، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة

عن قراءاتهم النحو العربى فى كتب النحو التعليمية ، وتقصيرهم فى
الرجوع إلى مصادره الأولى •

والله أسأل أن يهدينا سواء الصراط ، ومن يهد الله فهو المهتدى •

محمود شرف الدين

إسلام آباد

باكستان

مايو ١٩٨٤

ثبت المراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : المصادر النحوية

- ١ - ابن جنى ، أبو اللتخ عثمان بن جنى
الخصائص
٣٩٢-٣٩٢ هـ القاهرة ١٩٥٥
- ٢ - ابن اشجری ، هبة الله بن على الحسنى
الاهالى الشجرية
٥٤٢ هـ بيروت د.ت
- ٣ - ابن قيم ، محمد بن أبى بكر عبد الله بن قيم الجوزية
الفوائد المشوق
٦٩١-٧٥١ هـ بلكستان ١٩٧٣
- ٤ - ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
٦٠٠-٦٧٢ هـ القاهرة ١٩٦٧
- ٥ - ابن هشام ، جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب
٨٠٧-٧٦١ هـ القاهرة ١٩٢٨
- ٦ - ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن على
شرح المفصل
٥٥٦-٦٤٣ هـ القاهرة د.ت
- ٧ - الرضى ، محمد بن الحسن
شرح الكافية
حيدر آباد د.ت
- ٨ - الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن
الواضع فى علم العربية
٣٧٩ هـ القاهرة ١٩٧٥
- ٩ - الزجاج ، أبو اسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل
إعراب القرآن
٣١٦ هـ القاهرة ١٩٦٥
- ١٠ - سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
الكتاب
١٨٠ هـ القاهرة ١٩٦٦
- ١١ - السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
هشع الهوامع
٩١١ هـ القاهرة ١٩٠٩
- ١٢ - العكبرى ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين
التبيان فى إعراب القرآن
٦١٦ هـ القاهرة د.ت
- ١٣ - الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد
معانى القرآن
٢٠٧ هـ القاهرة ١٩٧٣
- ١٤ - القيس ، أبو محمد مكى بن أبى طالب
الكشف عن وجوه القراءات السبع
٣٥٥-٤٣٧ هـ دمشق ١٩٧٤

٢٨٥-٢١٠ هـ
القاهرة ١٩٦٨

١٥- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد
المقتضب

ثالثا : المراجع التحوية

القاهرة ١٩٦٣

١ - أحمد زكي صفوت
الكامل

القاهرة ١٩٧٢

٢- أمين السيد
في علم النحو

١٣٩٩ هـ
القاهرة ١٩٦٦

٣- عباس حسن
النحو السواني

القاهرة ١٩٨٠
القاهرة ١٩٨٠

٤ - محمود شرف الدين
جملۃ الفاعل بين الكم والكيف
الفعليات

تصويب

الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة الصفحة	السطر	الكلمة صحيحة
٢١	٢٢	المكارة ٢٣٠	٦	إذا
٢١	٢٣	فكر ٢٤٤	١٦	وقال
٢٢	١٠	لأن ٢٥٠	١٩	تتعلقت
٢٢	١٨	تدلنا ٢٨٢	١٥	رابط
٢٢	٢٢	مذكروه ٢٨٣	٤	الخيار
٢٣	٥	غنى ٢٨٦	١٤	لتقويه
٧١	١٣	من ٢٨٦	١٤	كاسى
٨١	١١	فى ٢٨٦	١٩	النحويون
٨٢	٢١	لمضى ٢٩٤	٩	يشبه
٨٦	١٧	موضعا ٢٩٥	١	شأنها
٩٥	٢	بهذا ٣٠١	١٤	درستويه
٩٨	١٩	مختصا ٣١٣	١١	تعذر
١٠١	١٦	قد ٣١٤	٢٣	أتى
١٠٩	١	بضارها ٣١٨	٢٤	جرىء
١٠٩	١٩	لمعلم ٣٢٢	٢٣	عند
١١٠	١٨	الآلات ٣٢٣	٢٤	النحويون
١١٦	١٢	مقنبا ٣٣١	١٥	جدا
١٢٧	٢	ويعدھا ٣٣٢	٢١	حرف
١٣٥	١٠	وكان ٣٣٣	١٩	و
١٥٠	٢٠	ويقول ٣٣٤	٢٠	فعلا
١٥٤	١٩	عناصر ٣٣٥	١٨	اضطر
١٦١	٢٠	منها ٣٤٠	١٣	و
١٦١	١٠	مضمرة ٣٤٤	١٦	مناسبة
١٧٣	١٨	تعتلون ٣٥٣	١٧	الثلاثة
١٨٠	٦	صهبة ٣٦٣	٢٣	بيدة
١٨٠	٦	بتميس ٣٧٥	١٨	افعال

الصفحة	السطر	الكلمة	صحيحة الصفحة	السطر	الكلمة	صحيحة الصفحة
٣٨٢	٢	والاختيار	٤٣٧	٧	التالى	
٣٨٢	٧	فى	٤٤٤	٢١	الحرف	
٣٨٧	٢٤	اخطا	٤٦٨	١٩	موضعين	
٣٨٩	١٤	فاستصحبوا	٤٧٠	١	خير	
٤٠١	١	المخاطب	٤٧٠	٥	النحويون	
٤٠٣	٢٧	١٩٧٦	٤٧٠	٦	والخبر	
٤٠٦	١٠	فى	٤٧٤	١٨	اللقعسى	
٤١٤	١٩	ما	٤٩٢	١٨	منجج	
٤٢٤	١	الخبر				

المؤلف

أولاً : كتب

- ١ - نقد ابن طباطبا بين الشكلية والفنية كاثو ، نيجيريا ١٩٧٥
- ٢ - المركب الاسمي مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٩
- ٣ - جملة الفاعل بين الكم والكيف القاهرة ١٩٨٠
- ٤ - الفعليات القاهرة ١٩٨٠

ثانياً : بحوث ومقالات

- ١ - النحو من القرآن الكريم اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٥
- ٢ - مبدا تعدد الانظمة فى التركيب اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٥
- ٣ - جملة الموقع النحوى الواحد عند « سيبويه » اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٦
- ٤ - منايه اللغويين العرب بدراسة التركيب اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٦
- ٥ - كان بين ايدى النحويين حولية دار العلوم ، القاهرة ١٩٧٦
- ٦ - مقدمة تاج المروس اللسان العربى ، الرباط ١٩٧٧
- ٧ - كم الجملة العربية حلقة الدراسات اللغوية ، القاهرة ١٩٧٧
- ٨ - بين ابن مالك فى الألفية وابن فوذى فى البحر المحيط اللسان العربى ، الرباط ١٩٨٠

ثالثاً : تحت الطبع

- ١ - الثلاثنيات فى النحو العربى
- ٢ - التقعيد النحوى بين السماع والقياس (رسالة ماجستير)
- ٣ - وظيفة الاداة فى الجملة العربية (رسالة دكتوراه)

رقم الايداع ٨٤/٤٥٧٦

وللبريد سافا للإستشارة
٩ شارع قوس الشريعة من شارع المعادى بالقاهرة الجدي
تليفون ٩٨٦٥٥٣٠